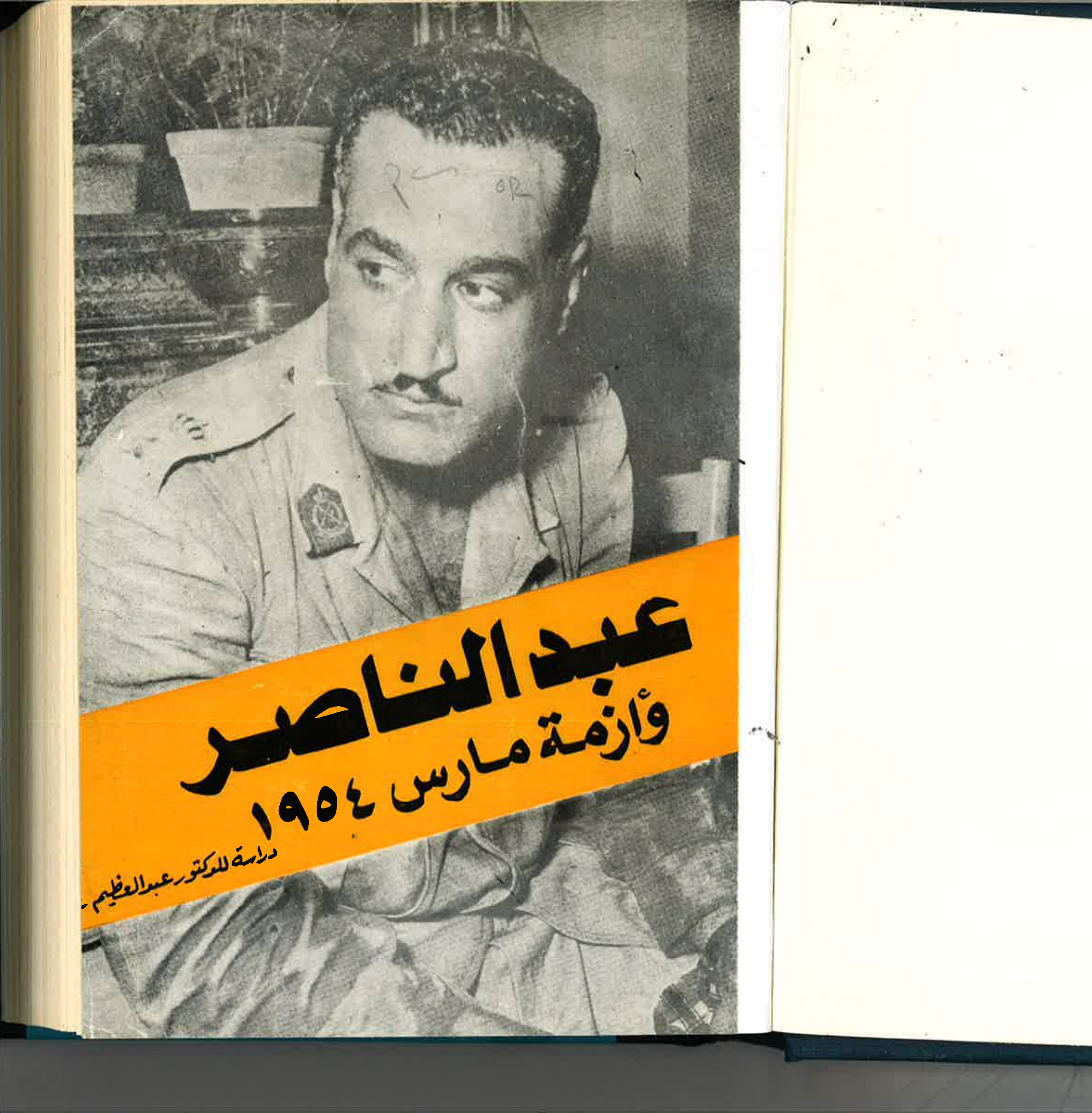

عبد الناصر
وأزمة مارس ١٩٥٤
دراسة للدكتور عبد العظيم

p. 14 and article on High DAM

Abd al-Nasir wa-azmat Mars

عبد الناصر وأزمة مارس

Liberalism vs. corporation
to " + "
" multi parties
to one "
to NO "

دكتور عبد العظيم رمضان

Abd al-Azim Ramadan

[Cairo]: Ruz al-Yusuf, 1976]

J. L. Waterbury
April 1, 1977
Tuscaloosa

الاخراج والاشراف الفنى
محمد سليم



مقـــــدمة

تمثل هـذه الدراسـة التاريخية محاولة لاستعادة شـتات الاحداث التى أدت الى أزمة مارس ١٩٥٤ ، واعادة تركيبها من جديد ، لتصبح أقرب ما تكون من الصورة الفعلية التى تمت بها عند وقوعها • وذلك بالاستعانة بآثارها المبعثرة فى التشريعات المختلفة والقرارات والاوامر الرسمية والبلاغـــات والبيانات والخطب والتصريحات والمؤتمرات والمفاوضات والمباحثـــات والاحكام القضائية والفتاوى القانونية والمحاكمـات والروايات التى يرويها شهود العيان والمذكرات المنشورة ومقالات الراى والاخبار الموثوق بها والمعلومات المدفونة فى صدور الناس •

وتستمد ازمة مارس اهميتها فى تاريخ مصر المعاصر ، مـن انها الازمة التى حددت مصير ثورة ٢٣ يوليو بصورة حاسـمة بعد ان كادت الثورة تتارجح بشدة بين الفناء والبقاء • وتعتبر هذه الازمة من الناحية الفعلية البداية الحقيقية لتاريخ مصر الناصرية • فقبل هذه الازمة كان الحكم فى مصر غير خالص لعبد الناصر ، بل كانت المسئولية موزعة بدرجة كبيرة بينـه وبين رفاقه من اعضاء مجلس قيادة الثورة • ولكن بعد الازمة، انفرد عبد الناصر بالحكم لا شريك له فيه ، واصبحت المسئولية واقعة عليه برمتها ، فى اطار العلاقة الضرورية بالجيش ، فى نظام يفتقر الى المشاركة الشعبية الفعالة فى الحكم •

وفى ازمة مارس ، غابت شمس الديمقراطية الليبرالية فى مصر ، بعـد ان تهيأت لهـا الفرصة لاول مرة لتشع اشعاعها الصحيح ، دون ان تحجبها غيوم الحكم الاوتوقراطى الذى ظل

يلبد سمه مصر منذ قيام دستور ١٩٢٣ ، واختفى من المسرح السياسى كأنما بقوة ساحرة ، اكبر حزب شعبى شهدته البلاد فى تاريخها الحديث والمعاصر ، وهو حزب الوفد • وانتقـــل الصولجان السياسى من يد البورجـــوازية الزراعية الكبيرة بصورة نهائية الى يد الجناح العســـكرى من البورجوازية الصغيرة •

وقد ترتب على ازمة مارس نتائج فادحة بالنسبة للعلاقـــة بـين مصر والسودان • حيث آثر الشعب السـودانى بعـــدها النجاة بنفسه من محيط السياسة المصرية المضطرب ، وانتقلت قياداته بين عشية وضحاها من معسكر « الاتحاد » الى معسكر « الانفصال » • وكان لاختفاء شخصية اللواء محمد نجيب ، الذى ولد ونشأ فى السودان وتوثقت بينه وبين السودانيين اواصر القربى والنسب ، تأثير كبير فى هذا الصدد • حتى اذا ما برزت النـاصرية بوجهها الوطنى التقدمى الصـــلب ، لتلتف حولها الشعوب العربية فى مشرق الارض ومغربها، كانت مركب الانفصال قد مضت بالسودان بعيدا •

ونقطة البداية فى ازمة مارس هى قيام ثورة ٢٣ يوليو • ولكنها نقطة رمزية ، اما نقطة البداية الحقيقية لجزء منهـــا يمتد الى ما قبل الثورة ضاربا جذوره فى العهد القديم ، والجزء الاخر ينتمى لما بعد الثورة • وبالنسبة للجزء الذى ينتمى لما قبل الثورة ، فهو الذى يتعلق بالقوى الاجتماعية والسياسية التى اندحرت فى مارس ١٩٥٤ ، وعلى راسها حزب الوفد• واما الجزء الذى ينتمى لما بعد الثورة ، فهو الذى يتعلق بالقوى التى قامت بالثورة ذاتها ، بانتماءاتها الطبقية والايديولوجية وانقساماتها • كما يتعلق بالقوى التقـــدمية التى اختلفت مواقعها من الثورة •

ولما كانت الاحداث التاريخية الكبرى ، التى ينعطف عندها تاريخ الشعوب ويتخذ لنفسة مسارا جديدا ، لاتقع بمحض الصدفة ، وانما تصنعها بدقة ، وتمهد لها بعناية ، مجموعة ضخمة من العوامل التى تسيرها قوانين صارمة تجعل التغيير والتحويل امرا مقضيا ، فلذلك لا نستطيع أن نعتبر نتيجة ازمة مارس محض صدفة ، حتى ولو كان بعض صناعها يعتقدون ذلك ، بل علينا فى هذه الدراسة المحدودة ان نحدد بدقـــة العـــلوم الطبيعية ما أمكن ، لماذا كانت هـــــذه النتائج امرا محتوما •

وكان قد سبق لى ان اصدرت كتابى : « الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر » ، الذى تناولت فيه احداث الفترة من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ • ولكنى تناولتها مـن زاوية مختلفة ومن نافذة مختلفة • فقد تناولتهـــا من زاوية الصراع الطبقى بين البورجوازية الزراعية الكبيرة التى ظلت

تحكم مصر على مدى المائة السنة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ، وبين الجناح العسكرى من البورجوازية الصغيرة الذى انتزع من يدها الحكم بعد قيام الثــورة ٠ الامر الذى تطلب منى بطبيعة الحال تخصيص فصلين لمعالجة نشــأة وتطور الطبقة البورجوازية الكبيرة ٠ اما فى هذه الدراسة فأنى أهتم بصفة خاصة بالعلاقات المتصارعة الدائرة فى البناء الفوقى بين حركة الجيش من جهة وبين القوى الاجتماعية وطلائعها الســياسية الممثلة فى الوفد والشيوعيين والاخوان المسلمين من جهة أخرى فضلا عن الصراع الدائر داخل حركة الجيش ذاتها بين قياداتها المتنوعةالانتماء الطبقى والايديولوجى ٠ ومن أجلذلك فقدكانمن الضرورى ان تختلف النافذة التى اطل منها على الاحداث ٠ وفى دراسة تتناول صراعا بين طبقتين ، من الافضل دائما ان تكون من نافذة عالية تحيط بمعالم الصراع دون ان تغرق فى دواماته أما بالنسبة لدراسة تعالجعلاقات متشابكة بين قوى متصارعة ، فان الضرورة تقتضى العكس ٠ لذلك فانا فى هذه الدراســـة الحالية لا انظر الى الاحداث التاريخية من نافذة قريبة فحسب، بل اجوس خلالها ، انقب فى آثارها ، واعايش ابطالهـــا وصناعها ٠

ومن المحقق ان محاولة كتابة تاريخ مصر المعاصر ، وكتابة ثورة ٢٣ يوليو بالذات ، هى من قبيل ركوب الصعب ، وهى اشبه بالخوض فى بحر هائج مضطرب بالعواصف والانواء بحثا عن حطام سفينة غارقة ، واعادة تركيبها من جديد ! وكثيرا ما ساءلت نفسى : لماذا لا الجا الى مرفا القرن التاســع عشر الامين فى تاريخ مصر ، ببحث تتوفر فيــه الوثائق المصرية والاجنبية وتكون نتائجه العلمية شبه محققة ؟ على انى قدرت ان الامكانيات المتاحة حاليا لكتابة تاريخ هذه الفترة ، بينما غالبية ابطالها وصناعها علـى قيد الحياة ، ربما كانت افضل من وقت لاحق حين تكون شموسهم التى ادفات ارض مصر بالحركــة والنضال قد غربت،وغابت معها اجزاء هامة وثمينةمن تاريخمصر غير المكتوب ٠ ولعل القارىء الكريم سوف يرى اننى لهـــذا السبب قد اهتممت اهتمـــاما خاصا فى هذه الدراسة بهـــذه المصادر الحية من تاريخ مصر الى جانب الوثائق الاخرى ، حيث عقدتجلسات مطولة مععددكبير منالشخصيات التاريخية،معظمهم ممن لعب ادوارا فى النضال السرى من اجل مصر وثراهـــا وحريتها وجماهيرها الكادحة ٠٠ واستـــطيع ان ازعم انه بدون العون الكبير الذى لقيته منهم والذى اوجه لهم من اجله خالص شكرى وتقديرى ، فربما كانت كثير من الصفحات التاريخية الواردة بفصول هذا الكتاب ، قد ســـقطت الى الابد فى غياهب النســـيان ٠

وقد رايت من مقتضيات الامانة العلمية من جانب ، ووفاء بحق الباحثين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر على من جانب آخر ، ان الحق بعض المحاضر التى دونتها للجلســـات التى عقدتها مع الشخصيات السياسية السالفة الذكر بهذا الكتاب ، بالاضـــافة الى بعض الوثائق التاريخية الهـــامة والتى تتعلق

بموضـوع البحث ، كما اهتممت كالعـادة بتسـجيل الحـواشى بالعناية الواجبة • واعترف بأن ما يحـدونى الى هذا الاهتمام جزئيا هو أننى أريد أن أؤكد تقليدا علميا يغفل عنه كثير من الباحثين الآن للاسف الشديد ، وهو تقليد أثبات مصادر البحث وهوامشه بكل عناية ودقة • فأى اساءة للعمل العلمى أكبر من أغفال هذا التقليد الاكاديمى الـذى يعبر عـن امانة البـاحث وتواضعه وأعترافه بالفضـل تكل مـن ساهم بلبنة فى بنـاء دراسته ؟ حتى لو استغل بعض الباحثين ذلك اسوأ استغلال !

وفى كل مرحلة من مراحل هذه الدراسة المتواضـعة ، كان يطاردنى على الدوام ذلك السؤال الكبير الذى كان يطـارد المؤرخ الالمانى « ليوبولد رانكه » وهو ؟ « كيف حدث التاريخ بالفعل ؟ نعم : » كيف حدث التاريخ بالفعـل ؟ • ولكنى لم أفضل « محو ذاتى » كما كان يفضل رانكة « لكى اجعل صوت الاحداث التاريخية وحدها مسموعا » ! لانى مع « كاسيرر » فى أن « المؤرخ اذا امكنه طمس ذاته ، لم يسـتطع ان يحقق موضوعية عليا ، واذن لحـرم نفسه من أداة الفكر التاريخى كله • لانى حين أطفىء نور تجربتى الشخصية لا استطيع أن ارى تجربة الاخرين ولا ان احكم عليها » !

دكتور عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة فى ١٨ مايو ١٩٧٦ •

الفصـل الاول

يوم ٢٣ يوليو بين الانقلاب والثورة

لعله يمكننا الآن ، بعد مرور ما يقرب من ربع قـرن على قيام ثورة ٢٣ يوليو ، أن نلقى نظرة بحث متأنية بعيدة عن الهوى على يوم ٢٣ يوليو ، لنستكشف من خلالها ما اذا كان هذا اليوم المشهود فى تاريخ مصر ، يوما أريد به ثورة أم انقلاب ! ذلك اننا نرى بحق أن تفسير أزمة مارس ١٩٥٤ ، لايمكن أن يتم بنجاح الا من خلال الرجوع الى ذلك اليوم •

والحقيقة التاريخية التى نستخلصها من دراستنا لهذا اليوم، هى انه لم يكن على وجه التحقيق ثورة ، وانما كان انقلابا • بل نذهب الى أبعد من ذلك فنقول انه كان انقلابا محدودا ايضا ! اما كيف تحول هذا اليوم الى ثورة اجتماعية شاملة بعد ذلك ،

فهذا متعلق بالظروف والتطورات التى أوصلتنا الى أزمة مارس ١٩٥٤ ، ثم تجاوزتها على مسيرة الثورة ٠

وفى الواقع اننا لانكاد نرى ثورة اختلطت فيها عناصر الثورة Revelution بعناصر التطور Evolution كما اختلطت فى ثورة ٢٣ يوليو ٠ حتى ليكاد يصدق القول انها ثورة تمت بطريق التدرج ، وليس بطريق الطفرة والفجاءة !

واذا نحن اتفقنا على ان الانقلاب ، فى أبسط تعريف له ، هو ما يستهدف قلب نظام حكم أو اسقاط حاكم ، وان الثورة هى ما تستهدف اسقاط طبقة ، فان ثوار ٢٣ يوليو لم يكونوا فى ذلك اليوم يستهدفون أكثر من القيام بانقلاب محدود لاسقاط حاكم هو فاروق ، مع اجراء بعض التطهير والاصلاح فى الحياة السياسية ، ومع الاحتفاظ بنظام الحكم السابق الذى أرساه دستور ١٩٢٣ !

وبمعنى آخر ، ان ثوار ٢٣ يوليو لم يستهدفوا الاستيلاء على السلطة ومباشرة الحكم ، وانما استهدفوا فقط اسقاط فاروق ، ثم تسليم الحكم بعد ذلك الى نفس الطبقة التى كانت تحكم قبل الثورة ، وهى الطبقة البورجوازية الكبيرة !

وقد كفانا الرئيس الراحل عبد الناصر مشقة حشد الأدلة لاثبات هذه الحقيقة ، حين استخدم لفظ « انقلاب » بالذات فى وصف حركة الجيش التى قام بها ، فى مقال نشر بمجلة التحرير يوم أول أكتوبر ١٩٥٢ بعنوان : « كيف دبرنا هذا الانقلاب ؟ » ، ثم فى خطابه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ امام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى حين قال :

«يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الاحوال أن نستولى على الحكومة ٠ ولكن كنا نعبر عن امل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار ٠٠ وكنا نعتقد اننا قد نستطيع ان ننفذ المبدأ السادس أو

الهدف الاساسى من اهداف الثورة، وهو اقامة حياة ديمقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب ٠ ولكن كان لنا طلب واحد ، وهو أننا حين ننفذ الهدف السادس ٠٠ لم يكن بأى حال من الاحوال أن نهمل الاهداف الخمسة الاخرى ٠ فطالبنا أن تتعهد الاحزاب ، وأن يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الاهداف موضع التنفيذ (١) ٠

ومن الطريف أن رئيس مجلس قيادة الثورة فى ذلك الحين وهو اللواء محمد نجيب ، كان يظهر كراهيته لكلمة « الثورة » ويفضل عليها كلمة « النهضة » ! بل لقد اعلن « محاربة كل شئ يرمى الى أى تغيير فجائى أو غير فجائى بقدر المستطاع » (٢) وقد استفز هذا الموقف طه حسين ، فكتب مقالا بعنوان «روح الثورة » ، لام فيه اللواء محمد نجيب لهذا التفضيل ٠ وقال : ان كلمة « الثورة ادق معنى وأصدق دلالة واجود تصويرا للحياة التى نحياها منذ شهور » ثم طالب الثورة بأن تقدم « الاقدام الجرئ السريع على طائفة من الاعمال الاصلاحية الخطيرة التى تهيئ للشعب فى كل يوم صدمة نفسية ليعلموا ان حياتهم قد تغيرت حقا » (٣) ٠

على كل حال ، فنظرا لان الثورة ، كما ذكرنا ، لم تكن تستهدف الاستيلاء على الحكم وتسلم السلطة ، فقد كان من الطبيعى الا تكون وراءها أيديولوجية ! ويعترف بذلك جمال عبد الناصر ٠ ففى خطابه فى الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال :

« احنا ظروفنا جت ان التطبيق الثورى ، تطبيقنا الثورى، يمكن سابق النظرية » ٠ وفى نفس الخطبة قال : « ماكانش مطلوب منى ابدا فى يوم ٢٣ يوليو انى اطلع معايا كتاب مطبوع واقول ان هذا الكتاب هو النظرية ٠ مستحيل ! لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ، ما كناش عملنا ٢٣ يوليو ، لان ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض» (٤) ٠

وفى الحقيقة أن منشورات الضباط الاحرار قبل الثورة تخلو من الاهتمام بقضايا التغيير الاجتماعى الذى تحقق فيما بعد على يد ثورة ٢٣ يوليو ذاتها ، وعلى نحو يثير الدهشة . ففيما عدا النص على « اقامة عدالة اجتماعية » فى الوثيقة المسماة : « أهداف الضباط الاحرار » وهو نص لم يفصل تفصيلا واضحا كما يقول خالد محيى الدين (٥) فان اهتمام الضباط تركز فى القضاء على الاستعمار الاجنبى ، وعملائه الخونة فى الداخل ، ورفض الاحلاف ، واتباع سياسة الحياد ، والغاء معاهدة ١٩٣٦ (وقد حقق الوفد هذا الهدف) ، واقامة جبهة وطنية فى الداخل ، واقامة جيش وطنى يسمح فيه للجنود بالترقى الى رتبة الضباط . وهى اهداف سياسية وطنية بحتة كما هو واضح .

وتتضح الصورة اكثر اذا عرفنا هذه الحقيقة التاريخية التى نكشف عنها النقاب ، وهى ان الاصلاح الزراعى الذى اعطى للثورة اسمها منذ البداية ، والذى يعد الخطوة الاولى فى طريق تحولها من «انقلاب» الى «ثورة» ، لم يكن من فكر الضباط الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ، وانما كان من فكر القوى السياسية السابقة على الثورة ، والتى قدمته فى برامجها بعد قيام الثورة . كما أن مشروع الاصلاح الزراعى لم يكن من وضع الضباط الاحرار ، وانما كان من وضع الدكتور راشد البراوى (٦) .

ذلك ان الثورة بعد نجاحها ، كانت قد طلبت من الاحزاب السياسية القائمة تقديم برامجها « ليكون الشعب على بينة من امره » . وكان من الطبيعى أن تفرض المسالة الزراعية نفسها على برامج هذه الاحزاب ، امتدادا للاهتمام المتصاعد بها قبل الثورة ، ولذلك انقسمت برامج الاحزاب ازاء المسألة الزراعية الى قسمين :

أ – الاحزاب التقليدية التى مارست الحكم ، وهى : الوفد ،

والاحرار الدستوريون ، والسعديون ، والحزب الوطنى . وقد اتفقت – فيما عدا الحزب الوطنى الذى وقف موقفا خاصا – على الاخذ بطريق الضرائب التصاعدية على جميع الدخول . ذلك أن هذا الحل كان يناسبها باعتبارها احزابا تتكون من عصبيات زراعية بالدرجة الاولى ، لان الضرائب التصاعدية سوف تطبق على كل من كبار رجال الصناعة والتجارة وكبار الملاك سواء بسواء ، وفى الوقت نفسه فانها تدع لكبار الملاك الاحتفاظ بسيطرتهم السياسية .

ثانيا – الاحزاب الراديكالية التى لم تمارس الحكم . وهى: الاخوان المسلمون ، والحزب الوطنى الجديد لفتحى رضوان ، والحزب الاشتراكى لابراهيم شكرى ، وحزب الفلاح لاحمد قطب . وقد اتفقت على الاخذ بطريق تحديد الملكية . ففى برنامج الاخوان المسلمين أعلن بوضوح أنه : « لاسبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية الفردية » . وفى برنامج الحزب الوطنى الجديد نص على : « وضع حد أعلى للملكية الفرد الواحد » . وأما الحزب الاشتراكى فقد قدم ابراهيم شكرى صورة من مشروعه الذى سبق ان قدمه الى مجلس النواب فى فبراير ١٩٥٠ ، ويقضى بأن «تنتقل الى الدولة ملكية ما يزيد على خمسين فدانا» . اما حزب الفلاح ، فقد نص على « وضع حد للملكية الزراعية لايزيد على خمسين فدانا » . وقد وقف الحزب الوطنى القديم ، ورئيسه عبد الرحمن الرافعى موقفا خاصا ، وهو : « وضع حد لزيادة الملكية الزراعية ، اما بوضع حد أعلى لنصابها ، أو بجعل ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا فى نطاق ما تستوعبه الدولة من الضرائب التصاعدية » (٧) .

على هذا النحو ، يكون حل المسالة الزراعية فى رأى القوى السياسية القديمة ، والذى ظهر فى برامجها فى اوائل عهد الثورة ، قد تبلور فى اتجاهين : (الأول) رفع الضريبة بشكل

تصاعدى . (والثانى) تحديد الملكية الزراعية . وحتى يوم ٣ اغسطس ١٩٥٢ كان الرأى الرسمى يميل الى ترجيح جانب الضرائب التصاعدية كما تبين من تحريات جريدة المصرى فى ذلك الحين . فقد كتبت فى اليوم التالى تقول : « أشرنا الى الابحاث التى تجريها الدوائر الوزارية بشأن التقريب بين الطبقات او بين الثروات . وقلنا ان هناك اتجاهين لتحقيق هذه الغاية : أولهما ، تحديد الملكية ، وثانيهما ، فرض ضرائب تصاعدية على الارباح . ويؤخذ من المعلومات التى حصلنا عليها ان الاتجاه الثانى هو الراجح ، وذلك لاسباب وجيهة تتلخص فما يلى :

أولا — أن مصادر الثروة فى البلاد لم تستغل استغلالا علميا .

ثانيا — اننا فى حاجة ماسة الى تشجيع الحافز الشخصى فى العمل والاقتصاد .

ثالثا — ان مصر محتاجة الى رءوس الاموال الاجنبية .

رابعا — أن المصلحة تقتضى ان يسير الاصلاح سيرا وئيدا حتى لا تحدث طفرة قد تسبب نكسة . وهذا ما يتفاداه المصلحون (٨) .

فى نفس هذا اليوم ٤ أغسطس ، برز دور الدكتور راشد البراوى فى ترجيح اتجاه تحديد الملكية . فقد كتب مقالاهاما بعنوان : «تحديد الملكية الزراعية ، أم رفع الضريبة التصاعدية عقد فيه موازنة موضوعية بين الاتجاهين ، وانتهى الى ترجيح تحديد الملكية الزراعية ، على اساس انه يؤدى الى القضاء على سلطان الطبقة التى ساندت النظام القديم ، والى اتجاه رءوس الاموال الى الاستثمار فى الصناعة بدلا من التكالب على شراء الارض ، وخلق طبقة راضية من صغار الملاك ، فضلا عن هبوط أثمان الارض والايجارات » (٩) .

وقد كان تاثير مقال الدكتور راشد البراوى فاصلا . فقد توجه اليه عقب هذا المقال الضابط الحر احمد حمروش ،فى الاسكندرية ليصحبه الى القاهرة . وقد استقبله فى المحطة كمال الدين حسين حيث توجه به الى اجتماع لمجلس الثورة كان منعقدا فى القبة . وهناك دعى الى عرض فكرته ، فعرضها ودافع عنها ، وكانت تقضى بتحديد الملكية بمائتى فدان كحد اقصى . وقد اقتنع جمال عبد الناصر بالفكرة ومعه البعض . بينما عارض الفكرة آخرون . وفى النهاية كلفه عبد الناصر بعمل مشروع لقانون الاصلاح الزراعى ، فعكف الدكتور راشد البراوى على اعداد المشروع ، وقدمه الى عبد الناصر فى نفس الليله ، حيث ناقشناه سويا ، ثم عرض المشرع على مجلس الثورة (١٠) .

يتبين من ذلك أن فكرة الاصلاح الزراعى لم تكن محل اجماع الضباط ، وقف منها البعض موقف التأييد ، وعارضها البعض الآخر، وكان على راس المعارضين محمد نجيب. وقد شرح موقفه فى مذكراته فقال : « لقد عارضت المشروع المقدم فى مجلس الثورة . وقد شرحت وجهة نظرى ، وكانت تتلخص فى انى لا اريد الطفرة ، وان رأيى ان يتم اعادة توزيع الارض تدريجيا بفرض ضرائب تصاعدية ، بأن تزيد الضرائب زيادة كبيرة على الاراضى التى تزيد مساحتها على مائتى فدان ، مما سيجعل اصحابها يسارعون فى التخلص منها ببيعها ، والمشروع كما قدم يستلزم انشاء وزارة للاصلاح الزراعى واجهزة ادارية كثيرة ، مما سيكلف الدولة اموالا كبيرة . مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانه العامة ، بينما سيثقل كاهل الفلاح ببيروقراطية الموظفين الجدد . وكان رأيى عدم اثارة العداوة بين أصحاب الأرض القدامى والفلاحين المالكين الجدد للأرض ، مما سيثير حدة الصراع الطبقى ، وهو ماكنت أعمل جاهدا على تجنيب بلادنا ويلاته ، كما ان تفتيت الملكية بهذه الطريقة المتسرعة سيجعل الانتاج

ينخفض» (١١) . كذلك عارض المشروع رشاد مهنا ، الذى على الرغم من انه اعلن موافقته تحت ضغط رأى الغالبية مؤكدا انه سوف يتعاون معها ، الا أنه لم يلتزم بقـوله ، وبدأ يهاجـم المشروع فى مجالسه وفى اتصالاته (١٢) .

على كل حال ، فمن الغريب ان هذا المشروع ، على الرغم من أنه لم يكن من فكر الثورة أو اعدادها ، كما رأينا ، كان هو الركيزة التى استندت اليها الثورة فى محاربة الاحزاب الليبرالية واتهامها بالرجعية ، رغم أن هذه الاحزاب جميعها قد قبلت المشروع دون استثناء ! (١٣) .

مع ذلـك ، فان هذا المشروع الذى صدر لم يكن يستهدف تصفية الطبقة الزراعية الكبيرة تصفية اقتصادية ، وانمـا كان يستهدف تصفيتها سياسيا فقط · بمعنى أنه لم يستهدف الاستيلاء على ثروتها ، وانما تحويل ثروتها العقارية الضخمة، الى ثروة منقولة متضخمة كذلك ! وقد وضع عبد الناصر هذا المشروع فى موضعه الصحيح بقوله : « لم يكن الاصـلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة الى الثـورة الاجتماعية وعلى الالحاح عليها · وكان تعبيرا عن آمال الفـلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر (١٤) ·

على كل حال ، فقد ترتب على تحول قيادة الثورة من فكرة تسليم الحكم الى يد البورجوازية القديمة الحاكمة ، الى فكرة البقاء فى الحكم والتصدى لعملية التغيير الثورى ، أن أخـذت تنشأ تدريجيا الظروف والملابسات التى أدت فى النهاية الى أزمة مارس ·

حواشى الفصل الاول

(١) مجموعة خطب وتصريحـات وبيانات الرئيس جمال عبد النـاصر ، القسم الثالث ص ٥٧٥ ·

(٢) المصرى فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ ·

(٣) التحرير فى أول ديسمبر ١٩٥٢ ·

(٤) مجموعة خطب وتصريحات ·· الخ ، المرجع السابق ص ٥٨٥ ـ ٦ ·

(٥) خالـد محيى الدين ، أثر التراث الاشـتراكى فى التكوين الفكـرى للضباط الاحرار ، مقدمة كتاب الدكتـور رفعت السعيد « تـاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر » ص ١٦ ·

(٦) انظر محضر أقوال خالد محيى الدين فى ملاحق الكتاب ·

(٧) دكتور عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، منذ ثورة ٢٣ يوليو الى ازمة مارس ١٩٥٤ ، الفصل الخامس ·

(٨) المصرى فى ٤ أغسطس ١٩٥٢ ·

(٩) الزمان فى ٤ أغسطس ١٩٥٢ ·

(١٠) محضر اقوال الدكتور راشد البراوى فى ملاحق الكتاب · وقد نشر هذا المشروع فى جريدة المصرى يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ (انظر ملاحق الكتاب) ·

(١١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، الطبعة الأولى بيروت (ص ١٠٦ ـ ١٠٧)

(١٢) نفس المصدر ·

(١٣) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ·

(١٤) خطاب عبد الناصر فى الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ·

الفصل الثانى

الثورة بين الديمقراطية والديكتاتورية

قلنا أن تحول الثورة الى البقاء فى الحكم ، كان نقطة البداية فى أزمة مارس بالشكل الذى تمت به · ذلك أن أزمة مارس فى نهاية الامر لم تكن الا محاولة من القوى الوطنية القائمة لاجبار الثورة على احترام وعودها الدستورية التى أعلنتها عند قيامها · ولكن هذا يقتضى منا أن نتتبع العوامل والاسباب التى أدت بالثورة الى هذا التحول ، لأننا سوف نكتشف أن هذه العوامل والاسباب ذاتها ، انما هى جزء أساسى من العوامل والاسباب التى باعدت بين الثورة والقوى الليبرالية والتقدمية لوقت طويل ، واتجهت بالثورة اتجاهها الدكتاتورى المعروف·

وهناك مجموعتان من الاسباب : المجموعة الاولى ، وتتصل بالقوى السياسية القديمة المعادية للوفد والحياة النيابيـة ،

والتى التفت حول الثورة وأرادت احتـواءها • والمجموعة الثانية ، وتتصل بافتقار الثورة الى ايديولوجية ثورية ، الامر الذى حرمها لفترة طويلة من القدرة على التمييز الطبقى •

وبالنسبة للقوى المعادية للوفد ، فيمكن تصور أى خطر أحست به من قيام ثورة تضع الدستور على رأس شعاراتها ، وتهدم أكبر حصن كان تلوذ به وهو القصر ، فتزيح بذلك أكبر عائق يقف فى طريق الحياة الليبرالية السليمة • لقد بدا لهذه القوى وكأن الثورة قد قامت فى وجهها بالذات ، بنفس الدرجة التى قامت بها فى وجه القصر ، وأن الوفد سوف يستمتع بحكم طويل مستقر لا تهدده فيه اقالة ، ولا تزحزحه عنه مؤامرة فى الظلام •

وهذا يفسر كيف وقفت غالبية هذه القوى فى وجه أكبر وأهم فرصة شهدتها البلاد منذ ثورة ٢٣ يوليو لعودة الحياة الليبرالية ، وهى المتمثلة فى دعوة البرلمان الوفدى الاخير الى الاجتماع لاعلان اسماء الاوصـياء امامه حسـبما يقتضى الدستور •

وكانت مشكلة الوصاية على العرش أول مشكلة واجهت الثورة بعد عزل الملك السابق فاروق ، حين ترك قبل سفره مظروفا مختوما بأسماء الاوصياء (١) • فانه لما كان الدستور قد نص فى المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٥ على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين باحترام الدستور وقوانين الامة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسـلامة أراضيـه والاخـلاص للملك ، وأنه اثر وفاة الملك يجتمـع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، فاذا كان المجلس منحلا ، وكان الميعاد المعين فى أمر الحل لاجتماع المجلس الجـديد يتجاوز اليوم العاشر ، فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه • وأنه من وقت وفاة الملك الى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش

اليمين ، تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة المصرية وتحت مسئوليته (٢) — فلذلك ، ولما كان الدستور لم يتضمن نصوصا تتصل بحالة التنازل على العرش، فقد اختلف الرأى : هل تطبق المواد الخاصـة بالملك المتوفى على حالة الملك المعزول ، ومعنى ذلك دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد طبقا للدستور كيما يوافق على تعيين أوصياء العرش ويحلفوا اليمين الدستورية أمامه ، أم تعتبر هذه حالة خاصة تواجه باجراء جديد ، وعندئذ لايدعى البرلمان الوفدى المنحل ؟

كانت وجهة نظر الوفد ، كما عبر عنها فى ذلك الحين ، هى دعوة البرلمان السـابق الى الاجتماع لاعـلان أسماء الاوصـياء أمامه (٣) • وقد قابل مصطفى النحاس على ماهـر يوم ٣٠ يوليو • وأطلعه على آراء ثلاثة من رجال القانون الوفديين فى هذه الناحية الدسـتورية (٤) ، وقد أورد محمد نجيب فى مذكراته أن هؤلاء القانونيين قدموا فتوى بذلك الى على ماهر ، وأرسلوا صـورة منها اليه (٥) • وقد بلغت ثقة الوفـد فى سلامة هذا الاجراء أن نشرت جريدة المصرى فى اليوم التالى لطرد فاروق من البلاد ، أى يوم ٢٧ يوليو ، تقول أنه أصبح فى حكم المقرر دعـوة البرلمان المنحل الى الاجتماع خلال عشرة أيام ، كما يقضى بذلك الدستور ، لتفض امامه رسـالة الملك السابق الخاصة بمن اختارهم أعضاء فى مجلس الوصاية •

على أن القوى المناوئة للوفد لم تلبث أن سارعت لاحباط هذه المحاولة • فقد اتخذت قرارات بمعارضة دعوة البرلمان الوفدى الى الاجتماع • ففى يوم ٣١ يوليو سارع مكرم عبيد الى رئاسـة مجلس الوزراء حيث اجتمع بكل من على ماهر وسليمان حافظ ، ثم أعلن لمندوبى الصحف أنه يرى أن الملك المعزول قد انزل من فـوق العرش ، وحدد له موعدا لتوقيـع وثيقة هذا التنازل وموعد لمغادرة البلاد نهائيـا ، فمن حـق

الشعب اذن أن يختار ممثليه الذين تكون لهم الكلمة فى أمر الاوصياء على العرش ، خصوصا وأن هذه الوصـــية لمدة ١٨ سنة . ثم قال : ان كل مايتصل بالظروف الحاضرة يستدعى حتما اجراء انتخابات حرة مباشرة لتقول الامة قولتها الحقه بلســـان ممثليها الحقيقيين . ثم لم تلبث « الكتلة الوفـدية » أن أصدرت برياسة مكرم عبيد قرارا ذكرت فيه انه لما كان الملك السابق قد عزله الشـــعب عن العرش ، فان وصيته لاتكون محل اعتبار بعد عزله . فاذا خـــلا العرش بعزله أو بتنازله بأمر الشعب ، فلا محل لقياس هـذه الحالة عـلى حالة الوفاة ، لأن الملك يموت وهو مستكمل كافة سلطات الملك ، ومن بينها حق الايصاء على العرش ، فى حين أن الملك المعزول يفقد بعزله حقوق الملكية ، فليس له بالتالى أن يوصى أو يعـين مشرفين على العرش الذى عزل منه . ثم طالبت القرارات باعادة الحياة النيابية فى موعدها مطهرة من كل زيف ، على أن يترك للبرلمان الجديد مهمة تعديل الدستور (٦) .

وفى اليوم التالى ، كانت اللجنة العليـــا للحزب الوطنى تجتمع لتختار فتحى رضوان رئيسا للحزب ، ولتناقش مسألة مجلس الاوصياء . ثم اعلنت معارضتها لدعوة البرلمان الوفدى المنحل ، بل هاجمت هـــذا البرلمان . فقد اعلنت انه : « من العبث ، بل من التناقض أن نلتمس فى نصـــوص الدســـتور حكما لحالة عزل الملك واختيار أوصياء على العرش .. ولا يجوز عقلا أن يسمـح لهـــذا البرلمان حكم فيما جاءت به الثورة ، وقد يكون هذا البرلمان شريكا للملك المعزول فى اخطائه وآثامه التى استوجبت عزله وأثارت غضب الشـــعب عليه . فنحن اذن لا نخالف الدستور عندما لا نوافق على دعوة البرلمان المنحل ، وانما نحن ننزل على أحكام الدستور» . ثم استطردت لجنـة الحـزب الوطنى قائلة : انه لايفـــوتها « أن تقرر ان البرلمان السابق أصبح معدوما . فان الدستور يقضى بضرورة دعوة الناخبين الى انتخاب أعضـــاء المجلس الجديد فى نفس قـــرار

الحل . وقد خالفت الوزارة السابقة (**وزارة نجيب الهـــلالى**) ذلـك الحكم ، وسكت نواب الامة على هذه المخالفة ، وأهدروا نصا من نصوص الدستور بتخاذلهم وتراخيهم فى أداء واجبهم . فليس مفهوما اليوم أن يطلبـــوا من النظام الجديد الذى جاء ليقضى على عيوب ذلك النظام القديم بكل أخطائه ان يرد لهم سلطتهم التى تهاونوا فى الدفاع عنها » (٧) .

أما الاخوان المسلمون فقد اعتبروا ان الدستور لم يعد له وجود « من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه » . ومعنى ذلك عدم دعوة البرلمان الوفدى أو غيره للاجتماع ! وطالبوا بدستور جديد يستمد مبادئه من مبادىء الاسلام . وقد ورد فى البيان الذى أصدروه ، أنه « لما كان تصرف الحكام قد أهدر الدستور نصا ومعنى ، وكان من طبيعة الثورات الناجحة أن تســـقط الدساتير التى تحكم الاوضـــاع السابقة عليها ، فان الدستور المصرى يكون قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه ، مما يقتضى المسارعة الى عقد جمعية تأســـيسية لوضع دستور جديد على أســـاس أنه تعبير عن عقيدة الامة وارادتها ورغبتها ، وسياج لحماية مصالحها ، لا على أنه منحة من الملك . وسيترتب على اعادة اصدار الدستور بطبيعة الحال، ان يستمد مبادئه من مبادىء الاسلام الرشيدة فى كافة شئون الحيـــــاة » (٨) .

بل لقد وقف موقف المعارضة من تطبيق الدســـتور بعض القانونيين ، مثل الدكتور السيد صـــبرى ، الذى كتب عدة مقالات عن « الفقه الثورى » وأوضح فى مقاله الاول الذى نشر فى أواخر شهر يوليو ١٩٥٢ ان زعماء الانقلاب ليسوا مقيدين بنصوص الدستور الخاصة بتعيين الاوصياء ، لانه من المسلم به فقها انه اذا حدث انقلاب سياسى فى بلد ما وكلل بالنجاح، فان الدستور القائم يسقط فورا من تلقاء نفســـه وتنسخ أحكامه » (٩) .

فى ذلك الحين كان يســـاند الرأى بعدم دعـوة البرلمان الوفدى ، عدوان لدودان للوفد يتمثلان فى على ماهر رئيس الوزراء ، وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشـــار الرأى لرياسة مجلس الوزراء ، وهو من رجال الحـزب الوطنى القديم • وبتأثيرهما اجهضت فرصـــة عودة الحياة البرلمانيـة وتحول مسار الثورة الى الاحتفاظ بالسلطة والحكم •

وفيما يختص بعلى ماهر ، فان ماضـــيه الطويل في خدمة الحكم الأوتوقراطى ومحاربة الوفد وضرب الحياة النيابية ، كان لابد أن يؤثر فى سياسته تجاه الثورة • فقد كان على ماهر صاحب الفتوى فى أول اقالة فى تاريخ الحـــكم النيابى فى مصر ، وهى اقالة مصطفى النحاس باشا فى يونية ١٩٢٨ • وعندما مات الملك فؤاد ظهرت مواهبه فى خدمة مولاه الجديد فى مسألتى عدم بلوغ الملك سن الرشد ، وعدم أهليته لادارة أمواله الخاصة • فقد استصـــدر فتوى بأن فاروق ، الذى لم يبلغ بعد السابعة عشرة من عمره « يعتبر راشـــدا من الناحية الشخصية والمالية » ! ثم أخذ يســـاعده على أن يكون طاغية ودكتاتورا ، فكانت على يديه الاقالة الثانية لمصطفى النحاس فى ٣٠ ديســمبر ١٩٣٧ (١٠) • عـلى أن فاروق لم يلبث أن تمرد على وصاية على ماهر ، واختـــار طريقه فى الطغيان بمعاونة عناصر أخرى ، مثل أحمد حسنين باشا وحاشيته من الخدم • وبذلك حصد على ماهر ثمار ما زرع عقوقا وجحودا !

وعندما قامت الثورة واختارت على ماهر رئيسا للوزارة ، اراد ان يكرر مع الضباط نفس الدور الذى لعبه مع فاروق • فمن الثابت ـ كما ذكرنا ـ أن الضباط لم تكن لديهم نوايا لاستلام الحكم ، وانما كانت توجه خطواتهم مشاعر وطنية تعمل على انقاذ البلاد من الملك الطاغية واعلاء كلمة الدســـتور وحكم الشعب • وكان فى وسع على ماهر أن يشجع هـذه الميـول الديمقراطية فى الضباط ويرعاها ، ويمد يده الى الحياة النيابية

بعد أن قبضها عنها طوال حياته السياسية • ولكن نزعته الى الحكم الدكتاتورى تغلبت عليه ، خصوصا بعد أن أصــبح مجلسه يجمع بين السلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية الى جانب الســلطة التنفيذية • فقد عبر عن عدائه للحيـــاة النيابية لجريدة « لوموند » الفرنسية حيث ذكر أن « النظام البرلمانى الذى كان متبعا فى مصر لم يســـتطع أن يؤدى أية خدمة للبلاد ، لأنه كان متأثرا بمناورات الاحزاب السياسية التى كانت تنطوى على الانانية وتهدف الى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد » (١١) • وقد نسى على ماهر أن يسجل دوره الاساسى فى فشل هذا النظام البرلمانى •

ولم يلبث على ماهر أن اسفر عن عدائه لعودة الحياة النيابية فى بيان عام وجهه الى « شعب وادى النيل » يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ ، هاجم فيه الاحزاب والحياة البرلمانية هجوما شديدا ، وأعلن أن الاحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها • وقد ورد فى هذا البيان الهام قوله :

« منذ قامت الحياة البرلمانية وتعـددت الاحزاب بتقاليدها التى عرفتموها ، طافت بالبلاد محن وأحداث جسام ، وظلت الاحزاب السياسية فى شغل شاغل بالتنافس بينها ، واعدة انها متى آلت اليها مقاليد الحكم ستؤدى الى هذا الوطن أكبر الخدمات ، ولكنها ما تكاد تصل اليه حتى يسأم الشعب حكمها، ويضيق ذرعا بأساليبها •• وقد تعذر بسبب الحزبية تكوين جيل من رجال الدولة المحنكين فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والعمران ، كما تعذر استكمال أسباب الاســتقلال وتحقيق الجلاء • واحتدمت الخصومة بين رجال الأحزاب حتى بلغت حد الجريمة ، وعرفت مصر الاغتيال السياسى ، ولم يكن معروفا فيها من قبل •• وكان الامل معقودا على البرلمانات فى الخلاص من المحن والكوارث التى نزلت بالبـــلاد •• لكن البرلمانات المتعاقبة لم تقم بهذا الواجب المقدس ، بل خضعت للحكومات

في غير مصلحة عامة ، بدلا من أن تكون الحكومات خاضعة لها .. بل لقد اصبح الدستور نفسه في ظل هذه البرلمانات مصدر ضعف وفوضى ، بدلا من أن يكون مصدر قوة ونظام» .
ثم طلب الى الزعماء أن يبينوا للشعب « أن الاحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها . فاما تنظيم وازدهار ، واما انهيار وزوال ! » (١٢) .

على أن أشد ما كشف عن نية على ماهر فى عدم عودة الحياة البرلمانية ، حين أغفل فى بيانه الاشارة الى ماتم الاتفاق عليه بينه وبين الضباط من تحديد شهر فبراير ميعادا لاجراء الانتخابات للبرلمان ، الامر الذى استفز الضباط الى اصدار بيان باسم القيادة العامة للقوات المسلحة فى نفس اليوم ، يعلنون فيه أن « حركة الجيش التى بدأها وأعلنها حربا على الفساد ، لابد وأن تحقق هذا الغرض . وتعد الشعب وعدا صريحا قاطعا بأنه لن يقف أمامها أى عائق فى سبيل تحقيق حياة دستورية سليمة . ولقد تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى الانتخابات فى شهر فبراير ، لاعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير أداتها ، والاحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا شاملا ، حتى تنعم البلاد فى ظل الدستور بحكم نيابى سليم » (١٣) .

ولقد كان موقف على ماهر من دعوة البرلمان الوفدى الى الانعقاد لمناقشة مشكلة الاوصياء أنموذجا لسياسته تجاه عودة الحياة النيابية ، ذلك أن على ماهر ، الذى تمكن فى عام ١٩٣٦ — كما رأينا — من استصدار فتوى صريحة تجعل من فاروق « راشدا من الناحية الشخصية والمالية » رغم عدم بلوغه السابعة عشر من عمره ، أخذ يعمل العكس فى سنة ١٩٥٢ ، أى يقيم الصعاب فى وجه دعوة البرلمان الوفدى المنحل ، الامر الذى دعا الدكتور وحيد رأفت الى طلب عرض الناحية الدستورية فى الوصاية على قسم الرأى مجتمعا لمجلس الدولة (١٤) .

وقد كانت وجهة نظر الدكتور وحيد رأفت ، أن الاجماع منعقد فى بلجيكا على انطباق المادة ٥٢ على حالتى الوفاة والتنازل عن العرش على حد سواء . وانه على ذلك جرت السوابق فى بلجيكا : فعندما تعذر على الملك ليوبولد الثالث مباشرة سلطاته الدستورية بسبب الحرب العالمية الثانية ، تولى السلطات الدستورية للملك أخوه الامير شارل بوصفه وصيا على العرش ، بالنظر لان الملك بودوان كان لا يزال وقتئذ قاصرا . وقال الدكتور وحيد رأفت : ان أحكام الدستور المصرى مشابهة لاحكام الدستور البلجيكى فى هذا الصدد .

وعند ذلك كتب على ماهر الى سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة ، يطلب الرأى فيما اذا كان الدستور قد واجه حالة نزول الملك عن العرش ، مثلما واجه حالة وفاة الملك فى المادة ٥٢ ، « وان كان لم يواجهها بحيث يتعين اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب ، فهل يمكن تقصيرا للمدة التى يمارس فيها مجلس الوزراء سلطات الملك ، التفكير فى نظام لوصاية مؤقتة على العرش تنتقل اليه هذه السلطات ؟ » (١٥) .
ونلاحظ هنا ان البديل الذى يقدمه على ماهر لدعوة البرلمان الوفدى المنحل الى الانعقاد ، او لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين — وهو بديل متفق عليه ! — هو اقامة نظام وصاية مؤقتة على العرش دون تحديد مدة زمنية معينة لتوليه مناصبه أو لاجراء انتخابات جديدة .

وهنا كان الدور على سليمان حافظ . فقد طلب عرض الامر على قسم الرأى مجتمعا ، ودعا رئيس المجلس الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، والذى كان من وزراء الحزب السعدى عند توليه رياسة مجلس الدولة ، الى حضور الاجتماع ، ظاهريا استنادا الى « اهمية المسائل المطلوب الرأى فيها » ، وفعليا لمساندة رأيه فى عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد . وفى يوم ٣١ يوليو اجتمعت الجمعية

العمومية لقسم الرأى تحت رياسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وانتهى الاجتماع باجماع تسعة اصوات ضد صوت واحد ، هو صوت الدكتور وحيد رأفت ، الى أن دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل الى الاجتماع ، لا يعد غير صحيح فقط ، بل ومخالف للدستور ايضا ! » وأفتى بعدم وجود مانع قانونى من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة تنتقل اليها من مجلس الوزراء ممارسة سلطات الملك الدستورية ، الى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات ، وبامكانية تقرير هذا النظام للوصاية المؤقتة باستصدار تشريع يضيف الى نصوص الامر الملكي العادى فى ١٣ ابريل ١٩٢٢ (والخاص بحالة زوال ولاية الملك عن الملك بسبب اصابته بمرض عقلى) نصا جديدا يكون هو المادة ١١ مكررا ، يقضى بأنه « فى حالة نزول الملك عن العرش ، وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منحلا ، ان يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش ، من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها فى المادة ١٠ (١٦) تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها ، وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة ، بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ، سلطة الملك ، الى ان تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لاحكام المواد الثلاث السابقة (١٧) ولاحكام المادة ٥١ من الدستور » (١٨) .

تمثلت خطورة هذه الفتوى لقسم الرأى بمجلس الدولة فى أمرين :

الأمر الاول : عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل الى الانعقاد . وكانت دعوة هذا المجلس الى الانعقاد من شأنها أن تدير عجلة الثورة فى الطريق الدستورى .

الأمر الثانى : موقفها من اجراء الانتخابات الجديدة بعد قرارها بعدم دستورية دعوة البرلمان المنحل . فقد سلمت بامتداد فترة الحكم بدون برلمان الى أى مدى ترتئيه الحكومة

القائمة مناسبا لاجراء الانتخابات . بقولها فى الفتوى : « لم يبق اذن — بعد أن تبين أنه لاتجوز دعوة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع فى حالة النزول عن العرش — الا المبادرة الى اجراء الانتخابات العامة بمجرد التمكن من اجراء هذه الانتخابات ، حتى يوجد مجلس نواب جديد فى الميعاد الدستورى ، فيتيسر اذ ذاك دعوة البرلمان الى الاجتماع للنظر فى تعيين أوصياء العرش ! والموافقة على تعيينهم ! فواضح أن عبارة « بمجرد التمكن من اجراء هذه الانتخابات » لم يكن لها محل فى الفتوى مع عبارة الميعاد الدستورى . ثم تمضى الفتوى أكثر فتقول : « فاذا رأت الحكومة أن الضرورة تقضى بمضى وقت غير قصير قبل أن تتمكن من اجراء هذه الانتخابات ، وأرادت أن تتخفف من السلطات الاستثنائية التى تمارسها فى الوقت الحاضر فلا يبقى مجلس الوزراء يمارس سلطات الملك الدستورية الا أقصر وقت ممكن حصرا للضرورة فى أضيق نطاقها ، فانه لايوجد مانع قانونى من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة» . وهنا يتضح التناقض ، فان الفتوى تستند فى موافقتها على نظام الوصاية المؤقتة الى رغبة الحكومة فى التخفف من السلطات الاستثنائية ، مع ان نظام الوصاية المؤقتة لم يقصد به غير استمرار وتقنين الاجراءات الاستثنائية .

على كل حال ، فان الفتوى لم تقنع أحدا فى ذلك الحين ، حتى فى داخل مجلس قيادة الثورة . فقد اعترض عليها جمال عبد الناصر حتى قدم استقالته (١٩) ، كما أعرب محمد نجيب عن عدم موافقته عليها هو الآخر ، فهو يقول فى مذكراته : «الحقيقة أننى لم أكن فى أعماقى مستريحا لصحة هذه الفتوى دستوريا ، وكنت اميل الى رأى الدكتور وحيد رأفت . ولكنى لم أشأ أن اتخذ موقفا غير ديمقراطى عندما وجدت اغلبية كبيرة أيدت هذا الاتجاه فى قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة ، وان الحكومة أيضا وافقت عليه ، وأغلبية أعضاء مجلس القيادة رحبوا به (٢٠) .

وعلى كل حال ، فتتضح البواعث الحقيقية وراء الفتوى فيما أورده سليمان حافظ فى مذكراته تعليقا عليها قائلا : « باء الوفد بالخيبة ، وبؤت مع السنهورى بالفوز بما كنا نبغيه من على ماهر (٢١) . وعلى هذا النحو كانت تختلط الاغراض الشخصية والصراعات الحزبية بالفتاوى القانونية لتدفع بعجلة الثورة بعيدا عن أهدافها الدستورية .

فى تلك الاثناء ، كانت هناك شخصية أخرى تلعب دورا هاما فى اجهاض فرصة عودة الحياة النيابية ، بالتحالف مع سليمان حافظ ، وهو فتحى رضوان . وطبقا لروايته لضياء الدين بيبرس، التى نشرتها مجلة «روز اليوسف» فيما بين ٢١ يوليو وأول سبتمبر ١٩٧٥ ، فقد أفرج عنه على ماهر باشا من الاعتقال بعد قيام الثورة ، تحت اعتقاد أنه على صلة برجال الثورة ومن المقربين اليهم ، ليستعين به فى التفاهم معهم . وكان الذى ادخل هذا الاعتقاد غير الصحيح فى روعه ، هو صديقه سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة . وسرعان ما أصبح الصديقان يكونان محورا ضد الوفد والحياة النيابية .

فقد سارع فتحى رضوان الى انتهاز ظروف الافراج عنه وما بدا أنه مقرب من رجال الثورة ، فى القفز على رئاسة الحزب الوطنى واحتواء الحزب نفسه . فاجتمع يوم أول أغسطس ١٩٥٢ باللجنة العليا للحزب الوطنى ، التى قررت اعفاء اللجنة الادارية للحزب من العمل فيه ، واختيار فتحى رضوان رئيسا للحزب الوطنى . وقد فوجئت اللجنة الادارية للحزب بهذا الاجراء ، واجتمعت فى اليوم التالى فى غيبة رئيس الحزب حافظ رمضان ، لاثبات وجودها ، ولتصدر بيانا ببرنامج الحزب (٢٢) . ولم يلبث الحزب الوطنى أن رفع قضية يختصم فيها كل من فتحى رضوان وسليمان حافظ ، ويطلب « الغاء الحزب الذى سمى بالحزب الوطنى الجديد الذى ألفه فتحى رضوان » . وقد أطلق على هذه القضية ـ كما يقول

الرافعى ـ اسم قضية « الاغارة على الحزب الوطنى » ، وترافع الرافعى مع محمد زكى على أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، وقال : « ان تأليف الحزب الوطنى الجديد هو محاولة للاستيلاء على الحزب الوطنى ، لا على اسمه فقط » .
وقد أيد مفوض الدولة وجهة نظر عبد الرحمن الرافعى وقال فى مذكرته : ان على المحكمة أن تمنع الغاصب من استعمال اللفظ البارز فى الاسم (٢٣) . ولم يلبث قانون حل الاحزاب السياسية أن أنهى القضية .

لم يلبث فتحى رضوان بعد اغارته على الحزب الوطنى ، ان أخذ يسعى لرد الجميل لصديقه سليمان حافظ ، عن طريق محاولة استغلال علاقته القديمة بالبكباشى أنور السادات الذى يقول عنه أنه « كان موشكا أن ينضم الى اللجنة العليا للحزب الوطنى » . فقد انتهز فرصة حضور السادات فى رفقة اللواء محمد نجيب لمقابلة على ماهر باشا ، وطلب اليه تحديد موعد لمقابلته . وفى المقابلة التى تمت بينهما أخذ فتحى رضوان يتدخل فورا فى تأليف مجلس الوصاية ، ويرشح سليمان حافظ عضوا فيها . وروايته فى هذا الشأن أبلغ من كل كلام . يقول :
«خرج الملك . ولم يكن باقيا الا أن أقابل أنور السادات لأفضى اليه بالشىء الوحيد الذى كان يشغلنى ، وهو تأليف مجلس الوصاية ! وعلى باب ثكنات مصطفى باشا (قيادة الاسكندرية) خرج لى السادات مرهقا ، ولكن محتفظا بلمعة عينيه . وكان الى جواره ضابط علمت فيما بعد انه حسين الشافعى . وهنأت السادات بما تم ، وقلت له : ماذا تنوون بشأن مجلس الوصاية ؟ . فسألنى السادات : من ترشح ؟

قلت : سليمان حافظ ! فبدت الدهشة على أنور السادات وسألنى : هذا الرجل القصير القامة ؟ قلت : نعم . قال : هو ايه بالضبط ؟ قلت : وكيل مجلس الدولة . فعاد السادات

يسألنى : وايه اللى جابه فى الحكايات دى ؟ قلت : لان قانون مجلس الدولة يجعل من وكيل المجلس المستشار القانونى الرسمى لرئيس الوزراء . فقال البكباشى أنور السادات : آه . قالها طويلة ممطوطة ، ثم استطرد : بقى كده ؟ وبترشحه ليه لمجلس الوصاية ؟ . فقلت له : لثلاثة أسباب : أولا ، لأنه وطنى حارب الانجليز بالسلاح ، واتهم فى قضية مقتل السردار وكان عنقه قاب قوسين أو ادنى من المشنقة ، وليس هناك شخص فيما اعلم فى قوة أعصابه وتماسكه . ثانيا ، لأنه رجل اشتغل بالحياة العامة كمحام من الطراز الاول ، فاختلط بالناس اختلاطا حقيقيا مؤثرا وفعالا . وثالثا ، لانه صاحب أصفى عقل قانونى فى مصر ، فاذا أضفت اليه نزاهته وتجرده من المصلحة وتواضعه الغريب ، لكان مزيجا من الوطنية والقانون والسياسة ! قال السادات : وايه رأيك فى بهى الدين بركات ؟ فقلت له على الفور : سليمان حافظ أصلح . وقال لى السادات : ربنا يعمل اللى فيه الخير . وتصافحنا وانتهى الحوار » ! (٢٤) .

على هذا النحو كان فتحى رضوان يرد الجميل لصديقه سليمان حافظ . ولما كان هو نفسه لا يزعم أنه تناول موضوعا آخر غير سليمان حافظ مع أنور السادات ، فكأن مقابلته للبكباشى أنور السادات كانت لهذا الغرض وحده ، وهو غرض شخصى صرف كما هو واضح ، والا لتناول أعضاء مجلس الوصاية جميعهم .

على كل حال ، فلم تحدث هذه المقابلة للبكباشى أنور السادات اثرا ، اذ استقر الرأى على تأليف مجلس الوصاية من الامير محمد عبد المنعم ، وبهى الدين بركات ورشاد مهنا (٢٥) ومن ثم فلم يعين سليمان حافظ عضوا فى مجلس الوصاية كما كان يطمع فتحى رضوان ، ولكنه سوف ينتهز فرصة أخرى قريبة ليرشح سليمان حافظ لرياسة مجلس الوزراء !

مهما يكن من أمر ، فقد مضى محور فتحى رضوان ــ سليمان حافظ فى العمل لتحقيق هدفين : صرف الثورة عن أهدافها الدستورية حتى لايعود الوفد الى الحكم . واسقاط وزارة على ماهر . وفى حين أن الاتفاق كان تاما بين الاثنين حول النقطة الاولى ، فقد كان هناك خلاف حول النقطة الثانية .. فقد كان سليمان حافظ يعمل على جر رجل الضباط الى الحكم ، بينما كان فتحى رضوان ، وهو السياسى المحنك القديم ، يكره دخول الضباط الوزارة ، ويرى أن تكون كلها مدنية من عناصر معادية للوفد ، تمهيدا لعودة الجيش الى ثكناته . يقول فتحى رضوان فى روايته .

« انتقل (سليمان حافظ) الى معنى آخر افزعنى ، اذ قال: عايزين تدعيم وزارة على ماهر باثنين من الضباط ، لأن زهير جرانة كان يقوم بأعمال وزارتين هما الشئون الاجتماعية والمواصلات ، فممكن نسند احدى الوزارتين لضابط ، ونشوف وزارة ثانية لضابط كمان ، لأن بينى وبينك وزارة على ماهر موش عاجبانى » .

ويعلق فتحى رضوان على ذلك بقوله : « وبدون ان أنسب لنفسى الاطلاع على الغيب ، فانى صرخت فى وجه سليمان حافظ مرة أخرى صيحة احتجاج ، وقلت له ان هذا اتجاه سيىء » (٢٦) .

وفى الحق أن فتحى رضوان كان يسعى لهدم وزارة على ماهر باشا بطريقة أخرى ، هى اظهارها فى مظهر الوزارة العاجزة التى لم تغير شيئا ! يقول فى روايته لضياء الدين بيبرس :

« كانت وزارة على ماهر قد قضت عدة أسابيع ، سارت الأمور خلالها على نحو ازعج الناس جميعا . اذ بدا لفترة من الزمن أن كل شىء باق على ما كان عليه ، وكأن الملك كان مجرد قطعة شطرنج مادية على الرقعة ، لايموت كل شىء بموتها .

وطلبت من على ماهر موعدا على مضض ، اذ كنت أنوى أن أقول له في ذلك الموعد جملة واحدة لايستغرق القاؤها عليه سوى دقيقة ، كما كنت أريد أن أجرى عليه تجربة انسانية ، أتأمل فيها التغيير الذى سيصيب على ماهر من حيث علاقته بي ، بعد أن أصبحت غير ذى نفع له . ولقد كانت تجربة ممتعة حقا . ذهبت الى على ماهر فى الموعد المضروب ، فاذا بى أبقى فى انتظار الاذن لى بالدخول ساعتين .. وبعدها دعيت لمقابلة على ماهر ودعانى الى الجلوس . قلت له مبتسما فى هدوء : يا باشا أنا لا أنوى أن أجلس .. واستطردت : اننى واحد ممن يتساءلون : هل عزل الملك ؟ وتغيرت ملامح على ماهر وسألنى : يعنى ايه؟ قلت: انا لااكاد ارى مظهرا واحدا من مظاهر التغيير . سلام عليكم، وتوجهت لتوى نحو باب الخروج»!(٢٧)

ولم يكن ما ذكره فتحى رضوان عن وزارة على ماهر صحيحا، بل كان متجنيا . ففى الحقيقة ان هذه الوزارة قد شهدت حشدا من مظاهر التغيير التى نقلت البلاد من عهد الى عهد . فالى جانب طرد فاروق ، وتأليف هيئة الوصاية المؤقتة للعرش من الامير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات ورشاد مهنا ، فقد الغيت الرتب والالقاب المدنية ، والغى تصييف الحكومة بالاسكندرية وانتقالها الى القاهرة ، وصدر مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب فى الذات الملكية ، وصدر مرسوم بقانون بتعديل قانون الشركات المساهمة بما يسمح لرأس المال الاجنبى بالاحتفاظ بـ ٥١٪ من الاسهم تشجيعا لرءوس الاموال الأجنبية على الاستثمار ، كما طلب الى الاحزاب تقديم برامج جديدة ، فأخذت تقدمها تباعا ابتداء من أول أغسطس ، ثم طلب الى الاحزاب تطهير نفسها ، فتفجرت هذه الاحزاب بالخلافات الجسيمة ، كما ظهر مشروع الاصلاح الزراعى وجرت مناقشته على كافة المستويات . هذا علما بأن وزارة على ماهر لم تمكث فى الحكم أكثر من شهر ونصف الشهر ، وهى مدة

لوكانت جمودا مطلقا ، لما كانت كافية لانزعاج فتحى رضوان بل « انزعاج الناس جميعا » على حد قوله !

وفى الواقع اننا اذا تعرضنا للتغييرات التى طالب بها فتحى رضوان نفسه ، تبريرا لاسقاط وزارة على ماهر ، لما وجدنا فيها شيئا من الثورية ، بل هى من النمط الاصلاحى الحزبى القديم الذى يليق بالنظام الذى هوى ، وليس بنظام جديد ينقل البلاد من مرحلة « الانقلاب » الى مرحلة « الثورة » . ففى أعقاب مقابلته لعلى ماهر ، كان فى مقابلة أخرى مع عبد الحكيم عامر ، يقول انها تمت بطريق الصدفة ، وكان واسطته فيها عبد المنعم النجار ، من الضباط الاحرار ، الذى عرض عليه تهيئه هذا اللقاء . وفى هذه المقابلة يقول فيها انه « تحدث حديثا مفصلا لم ينقطع خلال ساعة كاملة أو مايقرب من الساعة ، وضع بعدها عبد الحكيم عامر رأسه بين يديه ، وأطرق منثنيا نحو الارض ، وبدا عليه أنه كان مستغرقا فى الاستماع ومتأثرا غاية التأثر» . ثم عرض عليه أن يعيد تكرار حديثه على اسماع زملائه ، فوافق على ذلك . وفى اللقاء الذى هيأه عبد الحكيم عامر مع مجلس القيادة مجتمعا ، استطاع فتحى رضوان ببلاغته الخطابية التأثير على شبان يعترف انهم كانوا « يتصرفون تصرفات لا كلفة فيها ولا تظاهر ، وقد أعطونى آذانهم ووجدانهم وانتباههم وتفكيرهم بلا مقاطعات تقريبا » . وقد أوضح فى هذا الاجتماع ـ حسب قوله : « أن الثورة قد اسلمت عنقها وروحها الى من لا يؤمن بها ، ولا يمكن أن تؤدى رسالتها بهذه الطريقة » ، وأخذ يعرض آراءه فى التغيير الثورى كما يجب أن يكون . وقد لخص فتحى رضوان بنفسه هذه الآراء فى الآتى :

ـ على ماهر يجب أن يذهب !

ـ يجب أن تشكل وزارة جديدة من الشباب الوطنى صاحب الماضى الوطنى المتمتع بكفاية فنية .

ـ الوزارة يجب أن يكون رئيسها سليمان حافظ !
ـ يجب انشاء وزارة للدعاية .
ـ يجب الاعتناء الكامل بجهاز الاذاعة وتغيير برامجه فلسفة وتخطيطا وتنفيذا واسلوبا .
ـ يجب تغيير النظرة الى الصحافة وتزويدها بدم جديد وبأساليب تحرير جديدة .
ـ الاصلاح الادارى يجب أن يكون هدفه سريعا وبسيطا .

ولا شيء عن أهم قضيتين تشغلان البلاد فى ذلك الحين وتحتاج اليهما ، وهما : قضية الديمقراطيه السياسية (عودة الحياة النيابية) وقضية الديمقراطية الاجتماعية (الاصلاح الزراعى) . نعم لاشيء فيما عدا اسقاط وزارة على ماهر ، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة صديقه سليمان حافظ واجراء بعض الاصلاحات فى الاذاعة والادارة والدعاية !

وعلى كل حال ، ففى اليوم التالى لهذا اللقاء بأعضاء مجلس القيادة ، وكان فتحى رضوان قد تأكد « مائة فى المائة من أن ساعات وزارة على ماهر قد اصبحت معدودة ، !تقابل مع سليمان حافظ ، الذى طلب اليه الحضور الى مجلس القيادة قائلا : « الوزارة الجديدة يجرى تشكيلها ، وانت مدعو للمشاركة فيها . وفكرتك اخذوا بها وفاتحونى فى أن أتولى رئاسة الوزارة ، ولكن أنا قلت لهم : أن الوزارة كبرت وتحتاج الى شخصية دولية لا الى شخصية ادارية ، ولذلك اقترحت عليهم أن يكون محمد نجيب هو رئيس الوزارة الجديد . وصرخ فتحى رضوان ـ على حد قوله ـ قائلا: «عملت كده ليه ؟ انت لسه عند فكرة ادخال الضباط فى الحكومة ؟ فقال سليمان حافظ يرد على صرختى : محمد نجيب رجل مدنى ، لماذا تحسبه على العسكريين ؟» (٢٨) .

وهذه القصة يؤكدها محمد نجيب فى مذكراته مع اختلاف يسير . فهو يروى قائلا أنه : « ظهر اقتراح جديد بترشيح

سليمان حافظ رئيسا للوزارة ، ولكنه (سليمان حافظ) اعترض فى اصرار قائلا انه رفض منصبا وزاريا عرضه عليه على ماهر عند التعديل ، وانه يفضل موقعه مستشارا قانونيا لرئيس الوزراء خاصة وأن الفراغ الذى سيتركه على ماهر لن يستطيع سليمان حافظ أن يملأه على حد تعبيره . وفوجئت باقتراح تعيينى رئيسا للوزارة من الدكتور عبد الرازق السنهورى بدعوى أن ولايتى لرئاسة الحكومة وقيادة الثورة فى وقت واحد خير ضمان لدوام التعاون بين الهيئتين . واعترضت على ذلك اعتراضا شديدا موضحا بأن هذا يتنافى مع المبادىء التى استقر أمرنا عليها ، وهى ابعاد الجيش عن الحكم ، وأنه سوف يعتبر سابقة لانعرف ماذا تجره بعد ذلك (٢٩) .

على كل حال . فقد بقى ان نوضح الاسباب الحقيقية لتأثر ضباط الثورة بفتحى رضوان ، وتسليمهم بآرائه ، خصوصا فى اقالة على ماهر ، وفى تشكيل وزارة جديدة من الشباب الوطنى صاحب الماضى الوطنى » . ثم تنصيبه وزيرا فى الوزارة الجديدة . وفى الواقع أن ذلك لم يكن حبا فى فتحى رضوان ، وانما كراهة فى الوفد . ففى ذلك الحين كان على ماهر قد انتهى دوره التاريخى بعد أن فقد مبرر بقائه . واستغنى ضباط الثورة عن خدماته . وكان جانب كبير من الضباط قد تفتحت شهيتهم للحكم كما رأينا ـ وبات من الضرورى لذلك التخلص من الوفد . ولما كان من المتعذر الاستعانة بأحد من أحزاب الاقلية فى هذه المهمة ، لأن هذا يعطى للثورة لونا رجعيا ، وكانت فى ذلك الحين لاتزال ترفع لواء الدستور ، فهنا يأتى دور فتحى رضوان . ففتحى رضوان كان خصما لدودا لحزب الوفد ، وقد كرس جزءا كبيرا من تاريخه النضالى فى محاربة الوفد . ولكنه يتميز بأنه لم يتلوث بالدخول فى وزارات القصر كما تلوث غيره من أعضاء الحزب الوطنى . ويتميز اكثر من ذلك بأنه كان يقود الجناح التقدمى

فى الحـــزب الــوطنى مــع نور الدين طـــراف • ومن ثم فهـــو أصلح لأداء هــذه المهمـــة من على مـاهـر الذى كان له تاريخ طـــويل فى التعـــاون مع القـــصر واستمداد سلطته منه ، وله أطماع خاصة يسعى لتحقيقها • وقد أدى السيد فتحى رضوان هذه المهمة بجدارة مع صديقه الحميم سليمان حافظ • ولذلك لا ندهش اذا رأينا أن فتحي رضوان يرشح للوزارة الجديدة سبعة من زملائه ، فيقبلون على الفور ــ على حد قوله •

وعلى كل حال ، فباقالة وزارة على ماهر وتأليف وزارة محمد نجيب يوم ٧ ســبتمبر ١٩٥٢ تكون الثـورة قد بدأت اولى خطواتها على طريق التصدى لمســئولية الحكم والتخلى عن أهدافها الدستورية • وتكون قد بدأت الحلقة الأولى فى سلسلة الظروف التى أدت الى أزمة مارس كما ذكرنا • ذلك أن هـذا التحول كان محتما أن يفضى الى تصادم الثورة مع الاحـــزاب الليبرالية ، ومع الاحزاب الراديكالية على السواء ، بعد أن بدا لهذه القوى أن الثورة قد استمرأت الحكم ، وانها تتحول الى دكتاتورية عسكرية تقوم فى البلاد مقام أوتوقراطية القصر • ولما كان تقييم الوفد للموقف يقوم على أن الثورة لم تكن ثورة الجيش وحده ، لأنه ثار باسم الشعب ، فهى ثورة الشـــعب كله فى سبيل رد الطغيان ومن أجل عزل الملك لأنه كان يعتدى على الحياة الدستورية ، فان استئثار الثورة بالسلطة قد بدا فى نظر الوفد بمثابة اعتداء على حق الشعب فى أن يحكم نفســه بنفسه ، وحرمان له من ممارســـة حريته وارادته • ومن ثم أصبح الصدام بين الوفـــد والثورة محتوما ، مما يقتضى أن نتناوله بعناية خاصة •

حواشى الفصل الثانى :

---

(١) انظر كتاب على ماهر باشا المؤرخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ الى وكيل مجلس الدولة (الاهرام فى ٢ أغسطس ١٩٥٢) •

(٢) مجلس الشيوخ ، الدســتور والقــوانين المتصــلة به ص ١٢ (المطبعة الاميرية ببولاق ١٩٣٨) •

(٣) تصريح فؤاد سراج الدين للأهرام فى أول أغسطس ١٩٥٢ •

(٤) المصرى فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ •

(٥) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٤٦ ؛ المصرى فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ •

(٦) انظر تصريحات مكرم عبيد ، وقرارات الكتلة الوفدية (الاهــرام أول أغسطس ١٩٥٢) •

(٧) قرارات اللجنة العليا للحزب الوطنى برئاســة فتحى رضــوان (الاهرام فى ٢ اغسطس ١٩٥٢) •

(٨) انظر بيان الاخوان المسلمين عن الاصلاح المنشود فى العهد الجديد، فى ملاحق الكتاب •

(٩) دكتور السيد صبرى : الفقة الثورى ونتائجــه (الأهــرام فى ٣٥ أغسطس ١٩٥٢) •

(١٠) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٨ • الجزء الاول (دار الوطن العربى — بيروت) •

(١١) حديث على ماهر باشا لجريدة « لوموند » الفرنسية (الاهرام فى ١٠ أغسطس ١٩٥٢) •

(١٢) بيان على ماهــر باشــا الى شــعب وادى النيــل (الاهــرام فى ١١ أغسطس ١٩٥٢) •

(١٣) بيان القيادة العليا للقوات المسلحة (الاهرام فى ١١ أغسطس ١٩٥٢) • وقد وصف محمد نجيب فى مذكراته شدة وقع بيان على ماهر على الضباط فى مجلس القيادة بقوله : « كنا مجتمعين فى مجلس القيادة ساعة

اذاعة البيان ، واحدث البيان نوعا من الاحتجاج شمل اعضاء المجلس كله ٠ وفى غمرة من عدم تحديد على ماهر لموعد الانتخابات رغم اتفاقه معنا على ذلك ، قررنا اذاعة بيان يتعارض مع بيان على ماهر ويحدد شهر فبراير موعدا لاجراء الانتخابات (محمد نجيب : نفس المصدر ص ٤٩) ٠

(١٤) المصرى فى ٢٨ يوليو ١٩٥٢ ٠

(١٥) انظر كتاب على ماهر باشا الى وكيل مجلس الدولة فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ (الاهرام فى ٢ اغسطس ١٩٥٢) ٠

(١٦) تنص المادة العاشرة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الصادر فى ١٣ ابريل ١٩٢٢ على ان تؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من اصلين يودع احدهما بديوان الملك ، والآخر برياسة مجلس الوزراء ، وتحفظ الوثيقة فى ظرف مختوم ، ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة الا بعد وفاته امام البرلمان ، ويجب فيمن يعمل فى هيئة الوصاية ان يكون مصريا مسلما ، وان يختار من بين المطبقات الآتى ذكرها ٠

١ ـ أفراد الاسرة المالكة واصهارهم الاقربون ٠

٢ ـ رؤساء مجلس الوزراء الحالى والسابقون ٠

٣ ـ رؤساء مجلس النواب الحالى والسابقون ٠

٤ ـ الوزراء أو من تولوا مناصب الوزارة ٠

٥ ـ رئيس وأعضاء مجلس الاعيان وكذا رؤساؤه السابقون ٠

وهذا اذا نص الدستور على انشاء مجلس أعيان ، على أن هذا الاختيار لا ينفذ الا اذا وافق عليه البرلمان ٠

(١٧) يقصد بعبارة : «المواد الثلاثة السابقة » المواد : ٩ ، ١٠ ، ١١ ٠ وقد اوردنا نص المادة ١٠ فى الحاشية السابقة ٠ اما المادتان ٩ ، ١١ فتنصان على الآتى :

المادة ٩ ـ يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرض تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد ٠

المادة ١١ ـ اذا لم يتوفر التعيين المنصوص عليه فى المادة السابقة (العاشرة) فيعين البرلمان هيئة وصاية للعرش ٠

(١٨) انظر نص الفتوى فى ملاحق الكتاب ٠ وقد حضر اجتماع الجمعية العمومية لقسم الرأى كل من : سليمان حافظ ، وكيل المجلس ومستشار الرأى لرياسة مجلس الوزراء ، وأبو العينين سالم ، مستشار الرأى لوزارة الداخلية ، وعبده محرم ، مستشار الرأى لوزارة المواصلات ، ووحيد رأفت ، مستشار الرأى لوزارة الخارجية والعدل ، وعبد العزيز خيرالدين ، مستشار الرأى لوزارتى التجارة والصناعة والزراعة ، وحامد عبد الكريم ، مستشار الرأى لوزارة الشئون الاجتماعية والمعارف ، وعبد الرحمن نصير، مستشار الرأى لمصالح الحكومة بالاسكندرية ، وعمر لطفى مستشار الرأى لوزارتى الشئون البلدية والقروية والصحية ، وطه عبد الوهاب ، مستشار الرأى المساعد لوزارتى الاشغال والحربية والبحرية ٠.

(١٩) أنظر رواية خالد محيى الدين فى (الطليعة عدد يناير ١٩٧٥) :

(٢٠) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٤٧ ٠

(٢١) اورد هذا النص من مذكرات سليمان حافظ المودعة لدى صديقه الدكتور مصطفى مرعى : أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ج ١ ص ٢٣٥ ٠

(٢٢) المصرى فى ٢ ، ٣ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ص ٥٥ (النهضة المصرية ١٩٥٩) ٠

(٢٤) فتحى رضوان : اسرار حكومة يوليو ، كما رواها لضياء الدين بيبرس (روز اليوسف) فى ٢١ يوليو ١٩٧٥ ٠

(٢٥) تعتبر رواية محمد نجيب عن مسألة تعيين رشاد مهنا عضوا فى مجلس الوصاية ، مما يستحق المناقشة ٠فهو يذكر انه بعد صدور فتوى مجلس الدولة فى مسألة الوصاية المؤقتة ، « بدأنا نحدد اسماء أعضاء مجلس الوصاية ٠ وبرز اسمان لااعترض عليهما هما : الامير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات باشا ٠ وعندما أقترح اسم رشاد مهنا اعترضت على

اساس اننا لا نريد ان نزج بالجيش فيما لا يخلق له ، كما ان موقف رشاد من ناحية طلبه النقل الى العريش وهو سكرتير نادى الضباط فى وقت الازمة مع الملك ، كان مازال عالقا بنفسى • ولكن زملائى فى المجلس الحوا على فى القبول ، فقبلت ، وعين يومها رشاد مهنا وزير للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا » (محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٤٧) • على انى حين حققت روايته فى ضوء الوثائق الاخرى ، تبين ان مهنا قد عين وزيرا للمواصلات يوم ٣٠ يوليو ١٩٥٢ • ونشرت جريدة « المصرى » هذا الخبر فى عددها الصادر فى اليوم التالى ٣١ يوليو • بينما عقدت جلسة مجلس الدولة يوم ٣١ يوليو ، وصدرت الفتوى يوم أول أغسطس • وبذلك يكون تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات سابقا ، وليس لاحقا ، لفتوى مجلس الدولة • وبالتالى فلا يمكن بداهه ان يكون مترتبا عليها حسب رواية محمد نجيب • ولما كنا نستبعد اختلاق هذه الزواية من جانب محمد نجيب ، لانها مرتبطة فى ذهنه بموقف اعتراضه على مسألة تعيين رشاد مهنا عضوا فى مجلس الوصاية ، فان الامر لا يخرج عن احتمالين : اما أن فتوى مجلس الدولة كانت أمرا مقررا من قبل اجتماع مجلس الدولة يوم ٣١ يوليو ، وكان مجلس القيادة يعرف ذلك مسبقا ويتصرف على هذا الاساس ، وحينئذ يكون اجتماع مجلس الدولة عبارة عن تمثيلية على الرأى العام • أو يكون سليمان حافظ قد ضمن لمجلس القيادة موقف قسم الرأى قبل اجتماعه بما لا يخرج عن الفتوى التى صدرت ، ويكون اجتماع قسم الرأى امتحانا لقدرة سليمان حافظ والدكتور السنهورى ومدى سيطرتهما عليه وفرضهما الرأى الذى يرتئيانه •

وعلى كل حال ، فلدينا رواية اخرى تعزز رواية اللواء نجيب فى مسألة ارتباط تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات بتعيينه عضوا فى مجلس الوصاية • وهى على لسان فتحى رضوان فى ذكرياته التى ادلى بها لضياءالدين بيبرس ، فيقول : ان رشاد مهنا زاره فى اعقاب الثورة شاكيا من تجاهل قيادة الثورة له ، طالبا منه التدخل لصالحه • « واتفقنا على ان نتقابل فى اليوم التالى بدار الحزب الوطنى الجديد • ولكن فى اليوم التالى نفسه نشرت الصحف تعيين رشاد وزيرا للمواصلات ، وفهمت ان تعيينه فى الوزارة كان

خطوة دستورية تمهد لعضويته فى مجلس الوصاية » •

ولما كان تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات سابقا على صدور فتوى مجلس الدولة — كما ذكرنا ، فان تساؤلنا الذى طرحناه يبقى قائما دون جواب •

(٢٦) فتحى رضوان : المرجع السابق •

(٢٧) نفس المصدر (روزاليوسف فى ١١ اغسطس ١٩٧٥) •

(٢٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٥٢ •

الفصل الثالث

حزب الوفد ·· والثورة

حزب الوفد عند قيام ثورة ٢٣ يوليو :

وحزب الوفد عند قيام الثـــورة ، وعلى عكس ما جرت به تحليلات الكثير من الكتاب والباحثين ، لم يكن ممثـلا للطبقة الوسطى ، ويقصد بها الطبقة البورجوازية الصـغيرة ، وانما كان ممثلا لجبهة عريضة تمتد شمالا من كبار الملاك العقاريين ، الى صغار الملاك الزراعيين جنوبا ، ومن أقصى « اليمين » شرقا الى أقصى «اليسار» غربا · وهذه الجبهة الطبقية والايديولوجية العريضة كانت تمثل صيغة التحالف التى تعثرت بعدها هيئة التحرير ، وبعدها الاتحاد القومى ، وبعدها الاتحاد الاشتراكى فى تمثيلها ، لأنها جبهة نبتت من أسفل ، ولم تفرض من أعلى ·

على أنه لما كان كل تحالف أو جبهة يضم قوة تؤهلها ظروفها التاريخية المرحلية لقيادة التحالف ، ففى ظل اقتصاد زراعى كذلك الذى كان يسود مصر فى ذلك الحين ، وفى ظل وسائل انتاج على تلك الدرجة من التأخر ، وفى ظل علاقات انتاجية تتسم بمزيج من الاقطاعية والرأسمالية ، كانت طبقة كبار ملاك الارض هى القوة الاكثر نفوذا ، وكانت بالتالى هى المسيطرة فى الجبهة الوفدية ٠

وبفضل سيطرة هذا الجناح الزراعى للبورجوازية المصرية الكبيرة على الوفد فلم يكن بد من أن يصطبغ الوفد فى سياسته الاقتصاديه والاجتماعية بأيديولوجية هذا الجناح لحد كبير ٠ بل لم يكن بد من أن يتأثر تنظيم الوفد السياسى نفسه بهذه الايديولوجية ٠

ويتمثل تأثر سياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية بايديولوجية هذا الجناح فى بعض المظاهر ، التى قد تبدو لاول وهلة متعارضة متنافرة ، ولكنها فى جوهرها منسجمة ومتوافقة ٠ وتبرز منها المظاهر الآتية :

أولا ـ العزوف عن التدخل لبناء الصناعة المصرية ٠
ثانيا ـ النزعة للتدخل للحد من استغلال الرأسمالية الصناعية الكبيرة للطبقة العمالية ٠
ثالثا ـ معارضة الاصلاح الزراعى ٠

وفيما يتصل بالامر الاول ، فمن المحقق ـ كما كتب الدكتور حافظ عفيفى ـ أن الحركة الصناعية المصرية قبل الثورة انما « نجحت بأقدام القليل من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ، ومن الاجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد ٠ ولم تكن فى بدايتها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة»(١) ويكفى نظرة على الانفاق الحكومى العام فى ذلك العهد لادراك هذه الحقيقة ٠ فقد كان معظمه يتركز فى المجالات التقليدية

التى تعنى بها الحكومة ، كالحفاظ على نظم الرى وتوسيعها ، وكتأمين الخدمات الصحية والصناعيه ، والاستثمار فى السكك الحديدية وتأمين الطاقة الكهربية (٢) ٠

وهذا العزوف من جانب الجناح الزراعى للبرجوازية المصرية الكبيرة عن التدخل لبناء الصناعة المصرية أمر يمكن تفسيره فى ضوء خوف هذا الجناح مما سوف يحمله المجتمع الصناعى فى جوفه من خطر الصراع الطبقى ، واقتناعه بأن الشعوب التى تقوم على الزراعة وحدها تعيش بمنأى عن المنازعات التى تنشأ فى المجتمعات الصناعية ٠ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان هذا الجناح كان يعرف أن قيام أية نهضة صناعية يتوقف على تحرير الاموال المحبوسة فى الملكيات الكبيرة ٠ ومعنى ذلك وضع حد أعلى للملكية ٠ ولم يكن هذا الجناح مستعدا للقبول بهذا الاجراء كما سوف نرى ٠

أما فيما يتصل بالامر الثانى ، وهو نزعة الوفد لانصاف الطبقةالعمالية ، فلم يكن لدى الجناح الزراعى المسيطر على الوفد، وهو الذى لم تكن له مصالح تذكر فى الشركات الصناعية ، ما يدعوه لعدم الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة ، والتقدم لحمايتها من استغلال الرأسماليين الصناعيين المصريين والاجانب، خصوصا وأن الوفد كان يعتمد فى نجاحه فى الانتخابات على أصوات هؤلاء العمال لحد لايستهان به ٠ فضلا عن ذلك ، فان الوفد ـ كما ذكرنا ـ كان جبهة تمتد حدودها الطبقية والايديولوجية امتدادا شاسعا ، وبالتالى فان القوى التقدمية فى الجبهه كانت تستطيع اسماع صوتها واحداث تأثيرها ، دون أن تجد ما يعوق هذا التأثير من جانب الجناح الزراعى الكبير ٠ ففى عهد فؤاد سراج الدين الاقطاعى ، كان العمال يستطيعون أن يجدوا من الاستجابة لمطالبهم مالا يمكن أن يحلموا به فى عهد اسماعيل صدقى الرأسمالى ٠

لذلك نرى أفضل التشريعات العمالية فى عهد ما قبل ثورة

٢٣ يوليو قد صدرت فى عهد حكومات الوفد • ويكفى أنه فى عهد حكومات الوفد اعترف لاول مرة بنقابات العمال • وفى عهد حكومات الوفد زيدت أجور العمال وربط لها حد أدنى ، وشكلت اللجان لتحديد اجور العمال ، والتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال • وحملت حكومات الوفد الشركات الكبرى على انشاء المساكن لعمالها ، كما استصدرت أهم قوانين العمل، كقانون التعويض عن اصابات العمل والتأمين الاجبارى ضد اصابات العمل ، وقانون العمل الفردى ، وقانون العمل المشترك • هذا فضلا عن بعض القوانين والتشريعات الاخرى الاقل أهمية (٣) •

أما فيما يتصل بالامر الثالث ، وهو معارضة الاصلاح الزراعى • فعلى الرغم من أن البورجوازية المصرية كانت قد أعربت أثناء المؤتمر الاقتصادى الاول الذى عقد فى عام ١٩٤٦ عن الاضرار التى تلحق باقتصاد مصر من استمرار نظام الملكيات الزراعية الكبيرة على النحو الذى كانت عليه ، وقررت أن يقوم المؤتمر بدراسات شاملة لتحديد حجم الوحدة الزراعية الانتاجية المثلى ، بحيث لا تكون ممعنة فى السعة ، ولا ممعنة فى الضيق (٤) ، الا أن جناح كبار الملاك فى الوفد وقف قبل الثورة موقفا ثابتا من مسألة الاصلاح الزراعى ، هو موقف المعارضة • وقد تمكن من يفرض رأيه واتجاهه على آراء واتجاهات القوى الوفدية الاخرى •

وقد تمثل هذا الرفض بصورة مثيرة عندما قدم محمد خطاب عضو الحزب السعدى الصابىء الذى كان يتردد على « دار الابحاث العلمية « فى الوقت الذى كان يديرها فيه الماركسيان شهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبيلى ،اقتراحه بوضع حد أعلى للملكية الزراعية لايزيد عن ٥٠ فدانا • فعلى الرغم من أن المشروع لم يكن يسرى على الماضى ، أو يجب الحقوق المكتسبة لكبار الملاك فى ذلك الحين ، أو يسرى على ذريتهم ، بل كان الغرض منه وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة ـ فقد اقترح

محمد صبرى أبو علم ، سكرتير الوفد العام ، على الدكتور محمد حسين هيكل ، رئيس حزب الاحرار الدستوريين والذى كان فى ذلك الحين رئيسا لمجلس الشيوخ ، أن ينقل المشروع للجنة• وكان هذا النقل مفهوما بينه وبين هيكل باشا لوأد المشروع ، كما صرح أبو علم بنفسه ! وكان الوفد قد جمع هيئته قبل ذلك • ولم يجمع على قبول المشروع بل انه اتخذ منه « موقفا أكثر تشددا من موقف الحكومة السعدية » باعتراف صبرى أبو علم أيضا ! (٥) •

وعلى هذا النحو يكون الوفد قبل الثورة ، قد أثبت نفسه عقبة فى سبيل تحقيق « الثورة البورجوازية الديمقراطية » ، التى تعد الخطوة الاولى والاساسية لتحقيق الثورة الاشتراكية • وقد استمر على هذا الموقف حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

هذا فيما يتصل بسياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية ، ومدى تأثرها بايديولوجية جناح كبار الملاك • أما فيما يتصل بتنظيم الوفد ، فانه فى ذلك الحين كان قد أخذ يتحلل وتتسرب اليه عناصر قيادية ليس لها من الرصيد الوطنى ما يؤهلها لشغل مركزها الخطير • ولعل الكثيرين سوف يدهشون حين يعرفون أن الوفد الذى كان يعد أكبر حزب ليبرالى فى البلاد ، والذى ظل على مدى ثلاثين عاما قلعة ديمقراطية حصينة وأداة نضال شعبى رهيبة ، ضد القصر واعتداءاته الدستورية ـ كان تنظيمه الداخلى يقوم على مزيج غريب من الليبرالية والدكتاتورية • فقد كان هذا الهيكل التنظيمى يقوم على ثلاثة محاور :

أولا : هيئة الوفد المصرى •
ثانيا : الهيئة الوفدية العامة •
ثالثا : لجان الوفد •

وبالنسبة لهيئة الوفد ، فانها كانت تماثل مجلس ادارة الحزب فى الاحزاب الاخرى • ونظرا لأن الوفد لم يكن يعتبر

نفسه حزبا ، وكان يصر على أنه وكيل الأمة جميعها ، فلذلك لم يطلق على هيئته اسم مجلس ادارة الحزب ٠

أما الهيئة الوفدية العامة ، فكانت تنقسم الى قسمين :
١ ـ الهيئة الوفدية البرلمانيـــة ، وتتكون من الشـــيوخ والنواب الوفديين الذين يقومون فى النيابة ٠٠ وكانت هـــذه الهيئة تضم ما يقرب من ٣٠٠ عضو أو أكثر ٠

٢ ـ أعضاء الشيوخ والنواب الســـابقين الذين لم يتجدد انتخابهم ، ومرشحو الوفد فى الانتخابات الذين لم ينجحوا ٠٠ وكان عدد أعضاء الهيئة الوفدية العامة فى سنة ١٩٥٢ يبلغ ٥٥٠ عضـــوا ٠

أما لجان الوفد ، فكانت تنقسم الى ثلاثة أقسام :
١ ـ لجان الوفد العامة فى المحافظات والمديريات ٠
٢ ـ لجان الوفد المركزية فى المراكز ٠
٣ ـ لجان الوفد الفرعية فى القرى ٠

وكان لكل لجنة من لجان الوفد الفرعية رئيس وسكرتير وأعضاء ينتخبهم الوفديون فى القرية ٠ وكان رؤســاء لجان الوفد الفرعية أعضاء بحكم مراكزهم فى لجنة الوفد المركزية، التى كانت تضم أيضا بعض ذوى الجاه والشهرة فى «المركز» وكان رؤساء لجان الوفد المركزية كذلك أعضاء بحكم مرا برسم فى لجنة الوفد العامة بالمحافظة أو المدينة التى تضم كذلك من ترى ضمهم من الشخصيات المعروفة ٠

وفى طول هذا البناء التنظيمى المحكم وعرضـــــه ، كانت القاعدة الديمقراطية غائبة ٠ فقد كان أعضاء « هيئة الوفد » يتم تعيينهم بالاختيار من قبل أعضاء نفس « الهيئة » ٠ وليس بالانتخاب من قبل القاعدة الوفدية ، وكانت «هيئة الوفد» ذاتها هى التى تعين أيضا أعضـــاء « الهيئة الوفدية » باختيـــــارها لهم أولا كمرشحين فى الانتخابات ، ثم يكتسبون العضوية فى

الهيئة الوفدية بعد ذلك ، سواء نجحوا أو لم ينجحوا ٠ وكان عضو لجنة الوفد المركزية أو العامة يعين كذلك بالاختيار وليس بالانتخاب ٠

ولقد كان الوفد يبرر تعيين أعضاء هيئته بالاختيار بالاستناد الى قانون الوفد الذى صـــدر فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، حيث كانت المادة الثامنة منه تنص على أن « للوفد أن يضـــم اليه أعضاء آخرين مراعيا فى انتخـــابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل » وقد استمر هذا العمل معمولا بـــه أربعة وثلاثين عاما رغم تغيير الظروف التى قام فيها الوفد ، ورغم المتغيرات التى طرأت على التنظيم نفسه ٠

وطبيعى أن هذا الوضع كان موضع استياء الوفديين الشبان الذين شهدوا تسرب عناصر لا يؤهلها رصـــيدها الوطنى الى صفوف الوفد ٠ ولكن الوفد كان يبرر ذلك بحجة وجيهة ، هى أنه يجب أن يكون حرا فى اختيار من يســـتطيع تمويل خزينته ! فالعمل السياسى يحتاج الى أموال ضخمة ، والوفـــد يحصل على هذه الاموال من جيوب أعضائه ، وليس من جيب الدولة بطبيعة الحال ٠ ٠ لقد كان عضو الهيئة الوفدية البرلمانية يدفع اشتراكا شهريا بسيطا لا يتجاوز جنيهين وهو اشتراك لا يكون حصيلة تكفى للانفاق على العمل السياسى ٠ ولذلك كان من الضرورى أن يعين الوفد فى هيئته بعض ذوى الثراء لتمويل نشاطه السياسى وليستطيع مواجهة الانفاق الهائل على أوجه نشـــاطه ٠ ومن هنا فلو ترك الامر للانتخابات ، فقـــد تسقط كثير من العناصر التمويلية ، مما يؤدى الى عجز الوفد عن أداء وظيفته (٦) ٠

على كل حال ، فقد كانت هذه هى صورة الوفد الاجتماعية والسياسية والتنظيمية عند قيام ثورة ٢٣ يوليو ٠ فكيف كان تأثير الثورة فى هذه الصورة !

علاقة الوفد بثورة ٢٣ يوليو :

مرت علاقة الوفد بثورة ٢٣ يوليو بثلاث مراحل :

أولا ـ مرحلة الترحيب ٠
ثانيا ـ مرحلة التحفظ ٠
ثالثا ـ مرحلة المعارضة والمقاومة ٠

وفيما يتصل بالمرحلة الاولى ، فيمكننا تفسير ترحيب الوفد بالثورة اذا عرفنا أن الشعارات التى اطلقتها الثورة فى أيامها الاولى عن احترام الدستور والعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور ، كانت لاتدع مجالا للشك لدى قادة الوفد فى أن الثورة انما قامت لطرد فاروق وحده ، وتمهيد الطريق لعودة الوفد الى الحكم ٠ وهو ما كانت تعنيه الثورة بالفعل ٠

ولقدكان النحاس باشافى اوربا للعلاج ومعهفؤاد سراجالدين باشا سكرتير الوفد العام ، عندما سمع بأنباء الثورة ٠ فلم يخف ابتهاجه ، ولكنه لم ينو قطع علاجه والعودة ٠ على أنه بعد أن ألح كل من احمد ابو الفتح وابراهيم فرج وجميل سراج الدين فى طلب عودتهما لكى يعلنا تأييد الوفد للثورة ، على أساس أن هذه هى «رغبة اخواننا ضباط مجلس الثورة» ٠ (لم يكن فاروق قد طرد بعد) ، فقد خرج مصطفى النحاس عن مألوف عودته من السفر بحرا ، وعاد بالطائرة ومعه فؤاد سراج الدين ليتوجها من المطار مباشرة الى مجلس الثورة لاعلان تأييدهما (٧) ٠

على انه تلك الاثناء كانت الثورة قد أسقطت فاروق عن **عرشه ، وطرد قبيل مجيىء رئيس الوفد وسكرتيره ببضعة ساعات فلم تعد حاجتها الى تأييد الوفد بنفس الدرجة التى كانت عليها قبلا ، خاصة وأن البلاد قد أظهرت فرحتها وابتهاجها بالثورة وطرد فاروق ، ولذلك فقد تبدى أثر هذا**

التغيير فى استقبال الضباط للنحاس وسراج الدين بشىء من الفتور (٨) ٠

ولم تلبث العلاقات بين الوفد والثورة أن دخلت فى مرحلة اختبار حقيقى بظهور مشروع قانون الاصلاح الزراعى فى الأفق ٠ وطبقا لما رواه فؤاد سراج الدين ، فان النحاس كان قد طلب اليه مقابلة اللواء محمد نجيب ، لاستعجال تنفيذ وعود الثورة بعودة الحياة النيابية ٠ ولكن اليوزباشى عيسى سراج الدين ، وهو من الضباط الاحرار ، أبلغه أن ضباط مجلس قيادة الثورة يريدون الاجتماع به ٠ وتم اللقاء بالفعل فى منزل عيسى سراج الدين بالزيتون ، حيث حضره جمال عبد الناصر ، وصلاح سالم ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادى ، وكمال الدين حسين ، والقائمقام أحمد شوقى وغيرهم ٠ وفى هذا اللقاء نوقشت مسائل كثيرة ، ثم طرح على بساط المناقشة مشروع الاصلاح الزراعى وطلب الى سراج الدين ابداء رأيه ٠

وقد رد سراج الدين بأنه يود قبل أن يبدى ملاحظاته ، أن يؤكد أنه سوف يقبل المشروع ، سواء بالملاحظات أم بغيرها ، ولكنه يود أن ينبه الى بعض السلبيات التى قد تعترض المشروع ثم ذكر من هذه السلبيات أن تنفيذ المشروع سوف يترتب عليه تدهور الثورة الزراعية ، نظرا لأن المالك الصغير الذى سوف توزع عليه الاراضى لايملك ما يملكه المالك الكبير من امكانيات بناء الحظائر وتربية الاعداد الكبيرة من الماشية ٠ كذلك فان تنفيذ المشروع سوف يترتب عليه تدهور رتب القطن بسبب ضعف امكانيات الفلاح الفنية ٠ وقد استمر هذا الاجتماع حوالى ست ساعات ، وانضم اليه فى مراحله الاخيرة كل من أحمد ابو الفتح وابراهيم طلعت اللذين كانا بالاسكندرية ٠

ولم تلبث أن تلت هذه المقابلة مقابلة ثانية بين الدكتور

راشد البراوى وفؤاد سراج الدين • وقد جاء الدكتور البراوى
كما يعتقد سراج الدين موفدا من قبل الضباط لمعاودة الكلام
فى المشروع ، وتمت المقابلة فى بيت عبد العزيز البـدراوى
بالدقى ، وهو صهر فؤاد سراج الدين • وفى هذا الاجتماع ،
أوضح الدكتور البراوى أن الضـباط انما يريدون بالمشروع
القضاء على العصبية العائلية فى الريف ، وسـيطرتها على
الفلاحين ، بما لها من ثروة عقارية • وقد رد سراج الدين بأن
العصبية العائلية فى الريف لا تقوم على الثروة وحدها ، وانما
تقوم على عوامل أخرى أكثر أهميـه • وضرب المثل بدائرة
أرمنت ، التى سقط فيها أحمد عبود باشا أمام شخص يدعى
أبو المجد الناظر • وقال أن عبود باشا يمتلك فى هذه الدائرة
التى هى باسمه عدة آلاف من الأفدنة ، واما أبو المجد الناظر
فلا يملك شيئا ، وانما يستأجر عشرين فدانا من تفتيش عبود
باشا ، كذلك فان الوفد قد ترك لعبود باشا هذه الدائرة الامر
الذى يعنى انه « مرشح الوفد غير المعلن « وأما أبو المجد الناظر
فهو مرشح « السـعديين » الذين هم من أحزاب الاقلية فى
البلاد ، ومع ذلك فقد نجح أبو المجد الناظر وسـقط عبـود
المليونير • فما معنى ذلك ؟ معناه أن هنـاك عوامل أقوى من
الثروة العقارية تقوم عليها العصبية العائلية فى الريف ، وهى
فى حالة أبو المجد ، تتمثل فى قدم عائلته فى المنطقة ، وكثرة
عدد أفرادها ، وخدماتهم للناس •

ثم تحدى سراج الدين البراوى أن يأتى باحصـائية من
مجلس النواب تثبت أن النواب الذين دخلوا المجلس منذ عام
١٩٢٤ الى عام ١٩٥٢ كانوا جميعهم من كبار الملاك ، أو حتى
ممن يملكون مائتى فدان فقط • وكان تقـدير سراج الدين
لنسبة هؤلاء النواب انها لاتتجاوز خمسـة فى المائة الى عدد
النواب الذين لايملكون هذا العدد من الافدنة (٩) •

على أن هـذا المنطق لم يقنع الدكتور البراوى الذى افهم
سراج الدين أن الضباط مصممون على تنفيذ المشروع ، أو على

حد قوله لى : «قلت له ان أية معارضة من قبل الوفد للمشروع
لن تكون مجدية ، لأن مجلس الثورة مصمم عليه ، واخشى أن
المعارضة له سوف تعطى مجالا للدكتاتورية (١٠) •

ولم تلبث قيادة الثـورة أن قدمت مشروع تحديد الملكية
العقارية للحكومة ومجلس الدولة • فوضـعت الوفد ، ومعه
الاحزاب الاخرى ، وجها لوجه أمام المشروع •

وكان من الطبيعى أن تنقسم قيادة الوفد ازاء المشروع •
أما مصطفى النحاس فكان فى صف المشروع ، ولم يكن لديه
ما يدعوه لمعارضته فلم يكن يملك شيئا • وقد أعلن عبد السلام
فهمى جمعه أنه يوافق تماما على تحديد الملكية الزراعية ، وأنه
يعتبره من أجل الاعمال التى فكر فيها الجيش والحكومة • كما
صرح عبد الفتاح حسن لجريدة « ال تمبو » الايطالية ، بأن
الوفد يفضل تحديد ملكيـة الاراضى الزراعية عـلى زيادة
الضرائب ، وأن هذا التحديد ينبغى أن ينفذ بواسطة خبراء
فنيين بعد دراسة مستفيضة للموقف الاقتصادى • وأما سراج الدين
فكان قـد أعلن رأيه بأنه يقبل المشروع سـواء بالتحفظات
أم بغيرها • وكانت الغالبية فى هيئة أعضاء الوفد فى صف
المشروع • وانتهى الرأى فى الاجتماعات التى عقدها الوفد ،
وبعد استعراض آراء الاقلية المعارضة ، الى اعلان الوفد موافقته
على المشروع «من حيث المبدأ» ، مع ابداء «ملاحظات وتعديلات»
عليه ابلاغها الى الجهات المسئولة (١١) •

واما هذه الملاحظات والتعديلات التى أبداها الوفد ، فكانت
تتمثل فى اعطاء الملاك مهلة خمس سنوات للتصرف فى المقدار
الزائد مع فرض ضرائب تصاعدية أثناء هذه المدة تصـل الى
٩٠ فى المائة • وترك الاراضى البور المستصلحة فى يد اصحابها
فترة من الزمان ، حتى يتمكنوا من استعواض ما انفقوه فى
اصلاحها • وضرورة التفرقة بين الاراضى الخصـبة والاراضى
الأقل خصوبة فى تحديد الحد الاعلى للملكية ، حيث أنه لا وجه

للمقارنة بين مائتى فدان فى المنوفية ، ومائتى فدان فى برارى الدلتا • كذلك ابدى الوفد رأيه بموجب التفرقة بين من له أولاد ومن ليس له أولاد • وما يلاحظ أن قانون الاصلاح الزراعى قد صدر فى ذلك الحين متضمنا الكثير من هذه الملاحظات بالفعل (١٢) •

وفى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ أعلن الوفد تبنيه سياسة الاصلاح الزراعى فى برنامجه الذى أصدره فى ذلك اليوم (وهو البرنامج الثانى منذ قيام الثورة) • فقد أعلن فى الجزء الخاص بالسياسة الزراعية قبوله للاصلاح الزراعى فى عبارة لا تحتمل أى لبس أو ابهام ، فقال :

« **يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف اليه من اشاعة العدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال فى الصناعات، والاتجاه نحو تصنيع البلاد، والعمل على ايجاد الصناعات (١٣)•**

على هذا النحو أظهر الوفد أنه قد استيقظ للتاريخ ، ولكن استيقاظه جاء متأخرا ، فان قيادة الثورة فى ذلك الحين كانت قد عدلت عن تسليم الحكم للقوى السياسية القديمة ، وآثرت أن تتولاه بنفسها • وكانت دعوة التطهير التى أطلقتها هى الأداة التى استخدمتها لشق صفوف الأحزاب وتهديم أركانها • وقد ابتلع الطعم بسهولة كل من حزب السعديين وحزب الوفد • وأما حزب الاحرار الدستوريين فكان أذكى ، فقد طلب أن يتم التطهير على يد سلطات قضائية (١٤)

ولا يمكن تقدير مدى الصدع الذى أصاب صفوف الوفد من جراء التطهير الذى أجراه • فقد اجتمع وناقش التطهير ، وكان سراج الدين معترضا (١٥) ، ولكن النحاس وبقية الاعضاء وافقوا • وقرر الوفد طرد كل من عبد اللطيف محمود، والدكتور حامد زكى ، وحسين الجندى ، وأحمد قرشى ، واحمد عثمان حمزاوى • ومحمود عثمان حمزاوى • وشحاته متولى•

وسليمان عبد الفتاح • والدكتور أمين المغربى • وعبد الرحيم مكاوى • ويحيى محمود مصطفى • وحسن السيد فودة •ومهنا امام قراشى • ومهنا شريف قرشى •

وقد كان التطهير لأسباب تصل بالنزاهة كما كان لاسباب تتعلق بعدم الانضباط الحزبى ، فمثلا خرج أحمد قرشى باشا فى تطهير الوفد ، لانه كان قد خرج على الوفد بانضمامه الى نجيب الهلالى باشا ، رغم أنه كان رئيس لجنة الوفد العامة بأسيوط ، كما اتهم الدكتور محمد صلاح الدين الدكتورحامد زكى بافشاء اسرار مجلس الوزراء الوفدى وفتح باب الحملة ضد رئيس مجلس الدولة واتخاذ موقف معارض للوفد فى القضية الوطنية والاتصال المستمر بالسفير البريطانى وباقى سفراء الدول الاجنبية ، ومحاباة بعض موظفى القصر أيام كان وزيرا للمالية بالنيابة • وأما أسباب فصل عبد اللطيف محمود فلثبوت اتجاره فى بورصة القطن اثناء توليه منصب وزير الزراعة • وأما حسين الجندى فلتكالبه على ارضاء الملك ومحاباته ، وتبرير منحه لقب « السيد » واثبات نسبه الى النبى • وبالنسبة لاعضاء البرلمان الذين فصلوا من الهيئة الوفدية على وجه العموم ، «فلاتجارهم بعضويتهم فى البرلمان فى عقد صفقات تعود عليهم بالربح » — حسب تعبير المصدر الوفدى فى ذلك الحين (١٦) •

ولم يلبث الوفد أن تقاسمته الاطماع الشخصية ، وأخذت الصفوف التالية ترنو الى الصفوف الاولى ، وتتطلع الى طرد أصحابها والحلول محلهم • وظهرت ثلاث مجموعات رئيسية :

المجموعة الاولى :

ويتزعمها عبد السلام فهمى جمعة •• وفيها أحد الحضرى وبعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية • وكان عبد السلام جمعة يطمع فى أن يخلف مصطفى النحاس •

المجموعة الثانية :

ويتزعمها الدكتور محمد صلاح الدين . وفيها عبد الفتاح حسن وبعض الاعضاء . وكان صلاح الدين يطمع أن يخلف فؤاد سراج الدين .

المجموعة الثالثة

وفيها أحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت ، وبعض شباب الوفد ، وكانت تحمل فى رأسها مشاريع الاصلاح العصرية (١٧)

وكانت قيادة الثورة تراقب الحالة فى غبطة . وصرح اللواء محمد نجيب للصحف بأنه « غير راض عن الطريقة التى اتبعها الوفد فى تطهير صفوفه ، وأن عناصر الفساد فى الوفد لا تزال موجودة فى القيادة ، وانها لم تمس » (١٨) ! وكان يقصد أن التطهير لم يتناول قيادة الوفد العليا (هيئة الوفد المصرى) .

وفى نهاية الاسبوع الاول من سبتمبر ، خطت الثورة عدة خطوات هامة فى هدم النظام القديم والتصدى لمسئولية الحكم . فقد أقيل على ماهر باشا كما ذكرنا من رياسة الوزراء يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وتولاها محمد نجيب . ثم قبضت الثورة على زعماء الاحزاب ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وابراهيم عبد الهادى . وأصدرت القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بضرورة اعادة تنظيم الاحزاب السياسية ، والزامها بايداع أموالها فى مصارف للصرف منها ، ويقضى بعقاب الامناء على هذه الاموال بالحبس اذا تخلفوا ، والزم الاحزاب باعادة تكوينها وفقا لاحكامه ، وتقديم اخطار بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وأعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الاحزاب مع عرض الأمر على محكمة القضاء الادارى (١٩) .

واهتز الوفد بعنف ، وأحس بالخطر على الحياة الدستورية فسارع الى تطوير نظامه بما يناسب العصر الذى ظل يتجاهله والذى جعلته الثورة يفيق عليه . فتخلص أولا من العيوب الاوتوقراطية فى هيكله التنظيمى ، وقرر أن تكون جمعيته العمومية مكونة من جميع أعضاء الهيئة الوفدية ، يستوى فى ذلك البرلمانيون وغير البرلمانيين ، ويكون من اختصاصها اختيار الرئيس وهيئة المكتب وأعضاء الوفد ، الذين سيكونون بمثابة الهيئة التنفيذية . ثم قام النحاس بحل الهيئة الوفدية، وأعاد تكوينها من الاعضاء القدامى وممن يريد الانضمام اليها من المصريين . ثم استدار الى برنامجه ليصيغ منه مايعتبر أكثر البرامج الليبرالية تقدما فى ذلك الحين . فقد احتوى على شعارات الثورة فى الاصلاح الزراعى ، الى جانب مبادئه الاصيلة . ثم مضى بكل ذلك خطوة أخرى الى الأمام ، فأعلن أن الوفد «هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية تلتزم بتوزيع موارد البلاد الاساسية والسيطرة عليها بطريقة تحقق الرخاء العام . ومنع تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو يضر بالمصلحة العامة . وتعميم نظام التأمين الاجتماعى فى جميع البلاد بمساهمة الحكومة وأصحاب الاعمال والشركات . واستكمال التشريعات العمالية . وتجديد القرية المصرية فى مدة أقصاها عشرون عاما . وتعميم شبكة الطرق المرصوفة فى سائر البلاد فى مدى خمس سنوات . واعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الاعلى ، وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاية . وتعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا ، وزيادتها على الايرادات والتركات الكبيرة مع التوسع فى اعفاء ذوى الدخل المحدود » .

كما أعلن الوفد التزامه فى حقل السياسة الخارجية برفض أية صورة من صور الدفاع المشترك . والتمسك بعروبة فلسطين . والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولى فيما يختص بحق اللاجئين العرب فى

العودة الى وطنهم واسترداد ممتلكاتهم • وتأييد شعوب افريقيا فى جهادها لنيل سيادتها واستقلالها • ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية وتأييد سياستها فى الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال • والتمسك بجامعة الدول العربية، والعمل على توطيد أركانها (٢٠) •

وقد أعتقد الوفد أنه قد ذلل العقبات التى تقف فى وجه عودة الحياة الدستورية • ولكن هذا التشكيل الجديد ، وهذا البرنامج القوى التقدمى ، لم يفلحا فى أن يحجبا عن عين قيادة الثورة النفاذة التصدعات التى حدثت فى بناء الوفد بفضل حركة التطهير ، والأطماع التى كانت تختلج فى صدور الصفوف الثانية للحلول محل الصفوف الاولى • ولما كانت قيادة الثورة قد انحاز جزء كبير منها الى جانب البقاء فى الحكم وممارسة التغيير ، فقد كانت الخطة التى اتبعتها هى مزيد من الضغط حتى ينهار البناء الكبير •

وفى ذلك الحين كان الوفد قد ارتكب غلطته الفاحشة بالتخلى عن فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام ، اللذين كانا فى المعتقل حينذاك • فعندما أعاد الوفد تكوينه استبعدهما «بصفة مؤقتة» حتى يتبين موقفهما • وكان فؤاد سراج الدين فى ذلك الحين يتعرض لضغط شديد فى المعتقل لتقديم استقالته من الوفد ، ولكنه رفض حتى مناقشة المبدأ • فلما رأى أن الوفد يتخلى عنه على هذا النحو ، قدم استقالته من معتقله من الوفد ومن الهيئة الوفدية «نهائية وغير مشروطة» (٢١) •

ولقد كان التخلى عن فؤاد سراج الدين هو التنازل الثانى للوفد ، بعد تنازله الاول المتمثل فى قراره باستبعاد بعض اعضاء الهيئة الوفدية فى حركة التطهير • وهذه التنازلات تعتبر جديدة على الوفد ، الذى كان يقف صامدا فى مواجهة أى ضغط ، سواء من الداخل أو الخارج • لذلك لا غرو اذا أغرت هذه التنازلات الثورة بالمطالبة بالمزيد •

وكان من الطبيعى أن تكون الخطوة الثانية هى المطالبة برأس النحاس نفسه • فقد أبلغ سليمان حافظ ، الذى كان يقوم فى ذلك الحين بدور الاداة القانونية التنفيذية للثورة تارة ، وبدور المبتدع والمخطط تارة أخرى — الدكتور محمد صلاح الدين بانه يجب استبعاد اسم مصطفى النحاس من كل تنظيمات الوفد الجديدة ، على اعتبار انه « دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع » (٢٢) •

وبهذا الشكل تكون قيادة الثورة قد اتبعت الاسلوب التقليدى فى ضرب الوفد ، وهو ضرب زعامته فكتب احمد ابو الفتح يقول : من له مصلحة فى التخلص من مصطفى النحاس أكثر من الانجليز ؟ (٢٣) • وكان الانجليز فى ذلك الوقت يهاجمون النحاس • وقد وصفته محطة لندن بأنه « الرجل الذى أساء الى العلاقات بين مصر وبريطانيا بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وتركه الشبان من المصريين يعيثون فسادا فى منطقة قناة السويس » (٢٤) • وقد كتب « ايوار » فى «الديلى هيرالد» يتنبأ بالسقوط النهائى للنحاس وسرج الدين وقال : « وعندما تجيء هذه النهاية ، ستكون ايضا نهاية حقبة فى تاريخ مصر • لان النحاس كسيد وزعيم للوفد ، كان سواء فى الحكم أو خارجه مسيطرا على السياسة المصرية منذ ربع قرن • ولاشك أن أفول نجم النحاس أهم بكثير من اختفاء فاروق » (٢٥) • وفى ذلك الحين أخذ الوفديون يهتزون فى جميع انحاء القطر بالاجتماعات والاتصالات التى أسفرت عن نتيجة اجماعية هى أن يكون النحاس باشا رئيسا للوفد أو لايكون هناك وفد •

ثم اتخذت المسألة أبعادا تتعلق بالعلاقة بين مصر والسودان • فقد أدلى اسماعيل الازهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، الذى يطالب بالاتحاد مع مصر ، بتصريحات يعارض فيها استبعاد مصطفى النحاس من رئاسة الوفد • كما أدلى محمد نور الدين بتصريحات مشابهة (٢٦) •

وقد تعزز موقف الوفد بهذه التصريحات الجنوبية ، وبمساندة أنصاره ، فاعلن تحديه السافر لاعتراض سليمان حافظ على اسم النحاس ، وقرر فى اجتماع عقده يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية .

على أن قيادة الثورة لم تهتز لهذه الوقفة الصارمة . لقد أدركت أن بناء الوفد الشامخ الذى ظل صامدا فى وجه القصر والاحتلال على مدى أربعة وثلاثين عاما ، لن يصمد فى وجه أعاصير الثورة الجديدة . لذلك أعلن « مصدر رسمى » فى ذلك الحين أسفه لأن يلجأ الوفد الى مثل هذه المناورة ، وهذا التهليل الاجوف ، لا لشىء الا لرغبته فى استثناء رئيسه وبعض أعضائه من تطبيق قانون الاحزاب الذى وافقوا عليه (٢٧) .

ووقف الوفد يواجه أعظم تحد فى تاريخه حائرا . فهل كان فى استطاعته تحريك الجماهير ضد الثورة ؟ ولكن تحت أى شعار ؟ هل يحرك الفلاحين باسم قبوله قانون الاصلاح الزراعى ؟ ولكن الثورة هى التى أعلنت المشروع وأصرت عليه ، ثم ان جزءا كبيرا من أعضاء الوفد كانوا من كبار الملاك . هل يحرك الجماهير باسم ترحيبه بعزل فاروق عن العرش ؟ ولكن الثورة هى التى عزلت فاروق هل يحركها باسم قبوله لالغاء الرتب والالقاب ، ولكن الثورة هى التى استصدرت هذه القوانين بذلك . بل ان الوفد لم يستطع أن يسبق الثورة برفع شعار الجمهورية .

وفى ذلك الحين تحدت الثورة مصطفى النحاس باشا فى شعبيته فى الوجه البحرى ، وفى بلدته سمنود بالذات . فقد قام اللواء محمد نجيب برحلة الى الاقاليم استقبل فيها استقبالا حماسيا لم يحظ به من قبل سوى زعيم الوفد نفسه ، وصرح بعدها بأنه « قد شعر أن الشعب قد سئم الساسة الذين يعدونه ولا يفون بما سكبوا فى سمعه من الوعود » (٢٨) .

ثم تراجع الوفد تراجعه الاكبر ، فقرر العدول عن قراره

السابق بألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، لأن هذا القرار كان يتضمن انهاء وجوده السياسى . وقدم اخطاره الى وزير الداخلية يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، وجعل على رأسه عبد السلام فهمى ، وجعل مصطفى النحاس رئيسا فخريا له مدى الحياة وازاء هذا التنازل ، قدم كل من أحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت وصلاح الدين محمد تهامى وحسن صبرى غنام استقالاتهم (٢٩) .

ولم تلبث الثورة أن أهوت بسيف الحل على عنق الوفد والاحزاب الاخرى . فقد أصدرت فى يوم ١٦ يناير مرسوما بقانون يقضى بحل الاحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات (٣٠) .

وقد أرادت الثورة بهذا المرسوم أن يكون شهادة رسمية بوفاة الوفد ، ولكن حدث ما لم تكن تتوقعه ، فقد أثبتت الايام أن هذا المرسوم كان شهادة ميلاد جديدة . ذلك ان الوفد لم يكن أكثر من مبادىء وتاريخ طويل فى الحرية الفردية والدستور والنضال الوطنى ، وقد استطاع أن يستوعب كما رأينا شعارات الثورة فى الاصلاح الزراعى فى برنامجه الجديد، فضلا عن منطلقات جديدة فى حقل السياسة الخارجية والداخلية . ومثل هذا الحزب لا يموت بمرسوم ، وانما يموت حين يفقد مبرر بقائه بانقضاء المرحلة التاريخية التى يعبر عنها ، وظهور مرحلة جديدة تتطلب قوى ثورية جديدة تحمل أعباءها وتمضى بها الى الامام . وفى ذلك الحين لم تكن قد تبلورت بعد ايديولوجية الثورة فى مواجهة ايديولوجية الوفد، لذلك سرعان ما بدا اجراء الثورة فى نظر جماهير غفيرة من المصريين ، وحتى داخل مجلس قيادة الثورة ذاته ، مقدمة لديكتاتورية عسكرية ، وجاءت ضربات الثورة الاخرى التى وجهتها الى الاخوان المسلمين والشيوعيين ، فتمهد بذلك السبيل لأزمة مارس ١٩٥٤ .

حواشي الفصل الثالث

(١) دكتور حافظ عفيفى : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٨) .

(٢) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر (دار الكاتب العربى ١٩٧٠) ترجمة خيرى حماد .

(٣) انظر البرنامج الاول للوفد الصادر فى اول اغسطس ١٩٥٢ ، فى ملاحق الكتاب .

(٤) مجموعة اعمال المؤتمر الاقتصادى الاول ص١٠٧ (مطبعة مصر ١٩٤٧)

(٥) مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين ، جلسة يوم ١٦ يوليو ١٩٤٦ ، محمد خطاب ، المسحراتى ، الطبعة الاولى (المكتبة السعيدية .

(٦) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب ، انظر ايضا قانون الوفد فى كتاب : الدكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ .

(٧) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب .

(٨) نفس المصدر .

(٩) نفس المصدر .

(١٠) محضر حديث مع الدكتور راشد البراوى ، فى ملاحق الكتاب .

(١١) دكتور عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر .

(١٢) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب .

(١٣) انظر البرنامج الثانى للوفد فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، فى ملاحق الكتاب .

(١٤) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(١٥) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين ، فى ملاحق الكتاب .

(١٦) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(١٧) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين ، فى ملاحق الكتاب .

(١٨) تصريحات اللواء محمد نجيب (المصرى فى ١٩ اغسطس ١٩٥٢).

(١٩) وزارة العدل : التشريعات الصادرة خلال الستة شهور الاولى لعهد التحرير ، من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، ص ١٦٧ وما بعدها (المطبعة الاميرية) ١٩٥٣ .

(٢٠) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ، انظر ايضا البرنامج الثانى للوفد الصادر يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ فى ملاحق الكتاب .

(٢١) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب ، المصرى فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٢) المصرى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٣) المصرى فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٤) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٥) الاهرام فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

(٢٦) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٧) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(٢٨) حديث محمد نجيب مع احد المراسلين الاجانب (المصرى فى ٣ أكتوبر ١٩٥٢) .

(٢٩) المصرى فى ٧ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٠) أنظر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ (وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٨٠٩) المصرى فى ١٧ يناير ١٩٥٣ .

الفصل الرابع

الشيوعيون والثورة

تبدأ علاقة الضباط الاحرار بالتنظيمات الشيوعية فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ٠ وكانت التنظيمات الشيوعية الرئيسية فى مصر عند قيام الثورة تتمثل فى التنظيمات الآتية :

١ ـ الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ٠

٢ ـ الحزب الشيوعى المصرى ٠

٣ ـ طليعة العمال ٠

ـ وبالنسبة لحدتو ، والتى نشـــأت أصلا فى مايو ١٩٤٧ من اتحاد تنظيمين شيوعيين ظهرا اثناء الحــــرب العالمية الثانية وهما : الحـــركة المصرية للتحرر الوطنى ايسكرا (١) فكان

قد تشكل بها جناح عسكرى ، أو قسم للجيش ، كانت تتولاه لجنة تضم خالد محيى الدين ويوسف صديق والقاضى احمد فؤاد (٢) • ويذكر لطفى واكد فى نشأة هذا الجناح انه ظهر من انضمام بعض الميكانيكيين المصريين الجويين وضباط الصف الى « حدتو » ، ثم انضمام احمد حمروش فى عام ١٩٤٥ لتتكون به أول خلية من الضباط تابعة للتنظيم (٣) • ومعنى هذا الكلام ان الجناح العسكرى لحدتو قد نشأ فى عام ١٩٤٥ ، أو قبيل ذلك ! على انه من الثابت انه فى هذا التاريخ لم يكن تنظيم « حدتو » قد ظهر بعد ، وانما كانت هناك ــ كما ذكرنا ــ الحركة المصرية للتحرر الوطنى ، ايسكرا • وفى الواقع ان انضمام عمال سلاح الطيران وضباط الصف ، وعلى رأسهم سيد سليمان رفاعى ، انما كان الى الحركة المصرية للتحرر الوطنى منذ أواخر ١٩٤٢ ، ولم تضم احدا من الضباط • وكانت « ايسكرا » هى التى ضمت بعض الضباط ، ومنهم احمد حمروش • وبعد اتحاد التنظيمين فى ١٩٤٧ فى تنظيم واحد هو « حدتو » ، توالى انضمام الضباط •

ومن المحقق ، من اتصالاتنا بأعضاء التنظيمات الشيوعية المختلفة فى تلك الفترة ، أن حدتو كان هو التنظيم الشيوعى الوحيد قبل الثورة الذى عنى بالتغلغل داخل الجيش وانشأ قسما خاصا به • وقد اخذت خلايا حدتو فى الجيش تتزايد حتى بلغ عدد اعضائها من الضباط حوالى مائة ، بين عضو ومرشح ــ حسب تقديرات لطفى واكد ــ ولكن أحمد حمروش وهو مصدر هام لانه كان فى قيادة قسم الجيش بحدتو ، يرى أن هذا التقدير مبالغ فيه كثيرا ، وأن عدد الضباط لم يتجاوز ثلاثين ضابطا • وعلى كل حال ، فقد كان هذا أعلى رقم وصلت اليه حدتو ، فعند طرح القضية الفلسطينية والتزام التنظيمات الشيوعية المصرية بتحليل الحزب الشيوعى السوفيتى للقضية الفلسطينية ، رفض عدد من الضباط المنضمين الى خلايا حدتو هذا التحليل ، فاستقالوا • (٤)

على ان قسم الجيش ، الذى خرج فى ذلك الحين سليما من ارهاب السعديين ، ظل يلعب دوره داخل الجيش ، حتى اذا ما اتخذ تنظيم « الضباط الاحرار » شكله التنظيمى المستقل فى أوائل سنة ١٩٥٠ ، فى المناخ الديموقراطى الذى هيأته حكومة الوفد ، اصبح قسم الجيش همزة الوصل بين حدتو وتنظيم الضباط الاحرار • فقد استطاع أحمد فؤاد أن يخلق علاقة طيبة مع جمال عبد الناصر ، بعد ان تعرف عليه عن طريق خالد محيى الدين ، وساهمت حدتو فى دعم الضباط الاحرار وفى اجراءات تأمينها (٥) •

ولم تلبث ظروف الغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر ١٩٥١ ، وما تلاها من معركة القنال ، ان وثقت ما بين حدتو وتنظيم الضباط الاحرار • فقد حدث نوع من التنسيق المحدود بين الضباط الاحرار وبين الكتائب التى ألفها الشيوعيون والوفديون والاشتراكيون • وقد لعب الضباط الاحرار دورا هاما فى تدريب هذه الكتائب التى كانت تمارس الكفاح المسلح فى القناة (٦) ويقول زكى مراد انه كان هناك اتفاق بين حدتو والضباط الاحرار على تسليح تشكيلاتهم وتدريبها عسكريا • ويذكر من هؤلاء الضباط : جمال عبد الناصر ، وخالد محيى الدين ، واحمد حمروش ، ولطفى واكد (٧) •

فلما احترقت القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وفرض على البلاد حكم ارهابى مباشر برئاسة القصر ، واخذت المعتقلات فى الهاكستيب فى القاهرة والنزهة فى الاسكندرية تمتلىء بالمعتقلين من الوفديين والاشتراكيين والشيوعيين وانصار السلام والحزب الوطنى الجديد ، توطدت العلاقة بين « حدتو » وتنظيم الضباط الاحرار ، باعتبارهما ابرز تنظيمين سريين فى ذلك الوقت (٨) ويذكر احمد طه أن بعض المطلوب القبض عليهم من الشيوعيين بعد حريق القاهرة ، كان يجرى تهريبهم وممارستهم نشاطهم داخل القاهرة بواسطة عربات الجيش (٩)

فى هذا الوقت ، بعد حريق القاهرة ، وفى جو الارهاب

الصارم ، استقر امر طباعة المنشورات التى يصدرها تنظيم الضباط الاحرار وتوزيعها بأجهزة «حدتو» (١٠) . وكان قد تم شراء آلة رونيو للطباعة من تبرعات الضباط الاحرار ، وتولت لجنة سلاح الفرسان ، وعلى رأسها خالد محيى الدين ، شراءها باسم صديق لليوزباشى جمال الدين منصور يدعى شوقى عزيز ، ووضعت فى بيته . ومن هناك صدر أول منشور للضباط الاحرار بعنوان « نداء وتحذير » وارسل الى جميع ضباط الجيش الذين تم جمع عناوينهم بواسطة ضباط التنظيم عن طريق البريد . وكان ذلك فى اكتوبر ١٩٥٠ . ثم نقلت آلة الرونيو الى منزل حسن ابراهيم ، ثم الى منزل عبد الرحمن عنان ، حيث طبع المنشور الثانى ، وقامت لجنة المشاة برئاسة عبد الناصر بتوزيعه على صناديق البريد . ولكن البوليس صادره . فنقلت آلة الرونيو الى منزل البكباشى حمدى عبيد ، حيث تولى القاضى احمد فؤاد عضو تنظيم حدتو كتابة عناوين الضباط بخط يده . واستمرت العملية على هذا النحو ، فكان عبد الناصر وخالد محيى الدين واحمد فؤاد يقومون بكتابة المنشور ، ثم يتولى احمد فؤاد كتابته على الآلة الكاتبة ، ثم يقوم عبد الناصر وخالد محيى الدين بطبع المنشور على آلة الرونيوعند البكباشى حمدى عبيد بمنزله بالجيزة ، ثم توزع المنشورات فى ظروفها المعدة من قبل على صناديق البريد . وفيما بعد عندما استمرت مصادرة البوليس السياسى للمنشورات ، كان يتم التوزيع باليد عن طريق الضباط فى الوحدات المختلفة . ثم رؤى اصدار مجلة اخبارية لتأكيد صفة التنظيم العسكرية ، تجمع اخبار الجيش التى لا يمكن ان تتوافر الا لضباطه ، والتعليق عليها . وقد أطلق على هذه المجلة اسم « صوت الاحرار » ، وكانت تطبع خلف كل منشور . وكان آخر منشور طبع هو الذى تضمن اهداف الضباط الاحرار ، وقد وزع على مختلف شعب الضباط الاحرار (١١) .

على كل حال ، فبعد حريق القاهرة ــ كما ذكرنا ــ استقر أمر طباعة منشورات الضباط الاحرار وتوزيعها بأجهزة حدتو . ويذكر زكى مراد ، عضو المكتب السياسى لحدتو ، ان حدتو أعدت للضباط الاحرار مطبعة خاصة زودتها بعمال الطباعة اللازمين لها . وعلى هذه المطبعة نشر برنامج الضباط الاحرار الذى يتضمن النقاط الست المشهورة (١٢) . وقد كان هناك ضابط اتصال يأخذ مطبوعات الضباط لتنظيم الضباط الاحرار ، الذى يسلمها بدوره الى مجموعة اسمها مجموعة توزيع المنشورات ، كان خالد محيى الدين مسئول هذه المجموعة من الضباط الاحرار (١٣) .

وعلى هذا النحو ، كانت العلاقة بين تنظيم الضباط الاحرار وحدتو قد بلغت ذروتها فى تلك الفترة الواقعة بين ٢٦ يناير و ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ويروى زكى مراد من أدلة توطد الصلة بين التنظيمين فى هذه الفترة ان تنظيم الضباط الاحرار كان يعتزم تنفيذ الحركة فى مارس ١٩٥٢ ، ولكن عندما عرض الامر على حدتو ، دارت مناقشات انتهت الى تأجيل الموضوع تحت نصيحة قيادتها التى رأت الانتظار حتى تتضح المعارضة (١٤) . ويؤيد أحمد طه هذه الرواية ، فيقول : ان الانقلاب كان محددا له يوم ٢٣ مارس ١٩٥٢ ، وكنت فى قسم الموسكى وأعرف أنه سيحدث انقلاب فى ٢٣ مارس . وكان هذا سببا فى سحب الحكومة الجيش الى ثكناته بعد نزوله فى حريق القاهرة . وترتب على ذلك تدبير عمليات اغتيال من جانب السراى (١٥) .

ونجد تعزيزا لما ذكره زكى مراد وأحمد طه فيما أورده ثروت عكاشة . فقد ذكر انه « فى أواخر مارس ، جاءنى خالد محيى الدين ليخبرنى ان سبعة من ضباط الجيش سيستغنى عن خدماتهم ، وان جمال عبد الناصر واحد منهم . فتركت عملى متوجها مع خالد الى منزل جمال . وهناك قررنا ضرورة القيام بعمل ايجابى مباشر . ولما كانت اورطة من السيارات

المدرعة تحت قيادة حسين الشافعى ، وكان قد انضم الينا فى خريف عام ١٩٥١ ، فقد توجهنا الى منزله مباشرة ، وبعد ان اطلعناه على الموقف قبل أن تكون اورطته تحت اوامرنا فى أية لحظة · غير انه فى خلال ثلاثة ايام من الاستعداد لمواجهة الموقف ايجابيا ، لم ندرك بوضوح ما نريد ، انما كنا ندرك تماما ان شيئا ما لابد أن يحدث لتغيير الاوضاع (١٦) ·

وعلى كل حال ، فتتفق كل القيادات الباقية من تنظيم حدتو ، والتى اتصلنا بها ، على ان التنظيم كان يعرف بقيام الثورة قبل وقوعها ، وانه تم اخطاره فى هذه المرة لا لأخذ الرأى ، وانما لمجرد الاخطار ، حيث كان الامر سباقا بين الضباط والملك على الضربة الاولى · ويذكر فتحى خليل ان احمد حمروش ابلغ سيد سليمان رفاعى قبل سفره الى الاسكندرية بتحرك الجيش خلال ساعات ، وبناء على ذلك تم اعداد بيان بتأييد الثورة اشرف على طبعه سيد سليمان رفاعى · وكان البيان بعنوان : « الى الرفاق فى المستويات » وقد وصف حركة الجيش بقيادة الضباط الاحرار بأنها حركة وطنية تهدف الى الخروج من حالة التقهقر فى القضية الوطنية ومواجهة الفساد · وطلب الى الرفاق تأييد هذه الحركة عن طريق خلايا المنشآت العمالية والجماهيرية وفى الاحياء على الاسس الآتية :

١ ـ البدء فورا فى اعداد الشعب لاستئناف الكفاح المسلح فى القنال ·

٢ ـ عودة البرلمان الوفدى المنحل الى ممارسة عمله ، والسعى لتشكيل حكومة جبهة وطنية متحدة من كل القوى السياسية الوطنية وفى مقدمتها الشيوعيون ·

٣ ـ الافراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين فورا (١٧) ·

وقد صدر هذا البيان مساء ٢٣ يوليو ووزع مع ساعات الصباح الاولى · وطبقا لما يقوله زكى مراد ، فقد طلب حدتو

الى الجماهير تشكيل لجان وطنية لحماية حركة الجيش من محاولات الاستعمار والقصر · فشكلت بالفعل فى خلال اسبوع أو اسبوعين أكثر من اربعين لجنة وطنية فى احياء مختلفة (١٨) ومعنى ذلك أن قيادة حدتو كانت تفكر فى النموذج الروسى فى تأليف السوفيتات ·

هذا على كل حال فيما يتصل بالعلاقة بين تنظيم حدتو وتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة · أما فيما يتصل بالحزب الشيوعى المصرى ، فيذكر مصطفى طيبة ، عضو اللجنة التأسيسية للحزب ، أن احمد فؤاد قد وعده قبل الثورة بتوصيله بالضباط الاحرار ، وذلك لايجاد صلة منظمة معهم · وقد هيأ له بالفعل مقابلة مع أحد الضباط الذين يرجح مصطفى طيبة انه قد يكون عبد الناصر (١٩) · وهذا الكلام الذى يذكره مصطفى طيبة عن احمد فؤاد قد يبدو غريبا نظرا لما تبين لنا من انه ينتمى لتنظيم حدتو ، ولكن الدكتور فؤاد مرسى يزيل هذه الغرابة ، فيقول ان احمد فؤاد فى الشهور السابقة على قيام حركة الجيش ، لم يكن على صلة بحدتو فقط ، بل كان على صلة بالحزب الشيوعى أيضا · (٢٠) ويضيف أن أحمد فؤاد قام بجس نبض الحزب الشيوعى المصرى بخصوص حركة الجيش ولكن الحزب ابدى تخوفه من حركة يقوم بها الجيش · « فمع اننا كنا نتفاءل بالتكوين الطبقى للجيش ، الا انا كنا نخشى أن يكونوا متحركين من جهات أجنبية ، لكثرة الانقلابات العسكرية فى العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، مما كان يدعونا للحذر من حركة الجيش (٢١) · على أن الحزب مع ذلك كانت تأتيه منشورات تنظيم الضباط الاحرار ، فينشرها فى مجلته السرية « راية الشعب » (٢٢) ·

اما بالنسبة للعلاقة بين تنظيم « طليعة العمال » وتنظيم الضباط الاحرار ، فيروى ابو سيف يوسف ، انه عندما حدث انقسام فى تنظيم حدتو قبل الثورة ، انضم جزء منه الى تنظيم « طليعة العمال » · وكان هذا الجزء يتكون من مدنيين

وعسكريين من الضباط الاحرار • وكان المسـئول عن هذا الجزء هو حمدى ابو العلا ، الذى كان وكيلا للنيابة • ويقول ان البعض قد اكـد له ان عبد الناصر كان من بين هـؤلاء الضباط (٢٣) • ويذكر أحمد صادق سعد ان منشـورات الضـباط الاحرار كانت تصل لتنظيم « طليعة العمـال » وخصوصا منشور النقاط الست المشهور • وانه فى احـدى الفترات ، كان أحد أفراد التنظيم على علاقة ببعض الضباط فى الجيش ومنهم عبد الناصر (٢٤) •

على كل حال ، فان هذه الصلة بين تنظيم الضباط الاحرار والتنظيمات الشيوعية قبل الثورة ، كان لابد أن تترك تأثيرها على موقف حركة الجيش من الشيوعيين بعد نجاحها • فمنذ يوم ٢٥ يوليو فتحت المعتقلات ، وتم الافـراج عن المعتقلين من الشيوعيين وغيرهم من القوى الوطنية الاخرى ، باستثناء عدد من الشيوعيين يقدرهم محمد نجيب بـ ١٧ شخصا ، بينما يقدرهم زكى مراد وأسعد حليم ، الذى كان فى معتقل الطور حينذاك بـ ١٤ شخصا ، وهو الاقرب للصحة •

ويقول زكى مراد انه قيل فى تفسـير بقاء هذا العدد من الشـيوعيين أنه بتأثير المباحث العامة ، ولكن عرف فيما بعد أنهم كانوا خميرة للضغط (٢٥) •

على انه اذا كان تنظيم حـدتو قد وقف من حركة الجيش موقف التأييد منذ لحظـة قيامها ، فان التنظيمين الآخرين ، وهما الحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال ، كان لهما موقف مختلف • وبالنسبة للحزب الشيوعى ، فقد استمر ثلاثة أيام يخاطب الحركة مخاطبة ودية فى المنشورات التى كان يصدرها يوميا • وقـد دعا فى هـذه المنشورات الى تآخى الجيش مع الشعب باطلاق الحريات كاملة ، والافراج عن المسـجونين السياسيين ، واستئناف الكفاح المسلح ضد الانجليز • ودعا الجماهير الى النزول الى الشـوارع تأييدا للجيش • على ان

الاوامر التى صدرت من الحركة بمنع المظاهرات ومنع التجمهر ، اعطت للحزب ايحاء بانها حركة عسـكرية بحتة • وجاءت مسألة السماح لفاروق بمغادرة البلاد ، لتعطى للحركة شكلا متهادنا • فعلى حد قول الدكتـور فؤاد مرسى : « كنا نرى ضرورة محاكمة فاروق ، لانها محاكمة نظام بأكمله » • ولم نكن نود ان نرى تلك المعركة التاريخية الدائرة بين الشـعب المصرى وبين الاقطاع والملكية على مدى اجيال ، تصفى على هذا النحو المؤسف بالسـماح لفاروق بمغادرة البلاد » ! وقد كانت مسألة بقاء النظام الملكى واعلان احمد فؤاد الطفل ملكا على مصر ، من العوامل الاخرى التى اثارت الحـزب لانه كان يرى اعلان الجمهورية • كما ان دور السفارة الامريكية فى الحركة قد اعطى لها بعدا يمينيا • وعلى ذلك ، فقد هاجم الحزب الشيوعى حركة الجيش فى تقرير اعده تحت عنوان : « الخديعة الكبرى » وأخذ ابتداء من يوم ٢٦ يوليو يقف موقفـا عدائيا من الحركة (٢٦) •

اما تنظيم « طليعة العمال » ، فقد اتخذ موقفا متحفظا منذ البداية • وقد دفعه لهذا التحفظ بعض الامور •

الامر الاول : أن تحليله للموقف قبل الثورة ، قد دفعـه الى توقع قيام انقلاب عسكرى يمينى من قبل القصر نفسـه • فقد تحدث الملك فاروق فى تلك الاثناء عن الاستعانة بفرقة سـنغالية • وصحيح ان قادة الانقلاب لم يكونوا هم نفس الاشخاص الذين توقعهم التنظيم ، مثل حيدر وغيره ، ولكـن وجود الملك فى الايام الاولى ، ألزم الحـزب بالوقوف موقف التحفظ •

أما الامر الثانى فيتصل بطبيعة التنظيم من ناحية ارتباطه القوى « بالطليعة الوفدية » وبالوفد عموما • ولذلك كان عليه ان ينتظر ليتعرف على موقف الثورة من الوفد ومن قضـية الديمقراطية والحريات بصفة عامة (٢٧) •

الامر الثالث : أن الانجليز لم يقوموا بأى تحرك مضـــاد لحركة الجيش فى ذلك الحين ، رغم وجودهم على بعد بضـــعة كيلو مترات من القاهرة ، الامر الذى اثار الشــكوك حول الحركة وحول رضاء الانجليز عنها ٠

الامر الرابع : انه كانت هناك صلة وثيقة بين حركة الجيش والسـفارة الامريكية عن طريق على صبرى ، وكانت خطوات الحركة تبلغ أولا بأول للسفارة الامريكية وللسفير كافرى (٢٨)

ولم تلبث حوادث كفر الدوار ان جاءت فى أواخر الاسبوع الثانى من شهر اغسطس ، أى بعد مرور ثلاثة اســابيع على قيام حركة الجيش ، ومسارعتها باعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى ، لتدفع بالعلاقة بين التنظيمات الشـيوعية وحركة الجيش الى مستوى جديد ٠

وبالنسبة للحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال ، فان اعدام خميس والبقرى قد حسم الموقف بالنسبة لهما تماما ٠ فقد انتقلا فورا الى المعارضـة النشـطة لحركة الجيش ، وان اختلفت تحليلاتهما لها ، فبينما اعتبرها الحزب الشـيوعى « انقـلابا عسكريا ذا طبيعة فاشية » ، فان تحليل « طليعة العمال » لم يستخدم لفظ فاشيه ٠ فكما يقول أبو سـيف يوسف : « كنا نعرف أن الفاشية لها مواصفات أخرى لاتنطبق على الثورة ، فكنا نصفها بأنها « دكتاتورية عسكرية » (٢٩) ٠

اما حدتو ، فكان لها موقف مختلف لقد كان تحليلها لحركة عمال مصـانع كفر الدوار ، انها وان كانت حركة مطالب شرعية ، الا ان استخدام سلاح الاضراب فى ذلك الوقت قد استفادت منه الرجعية فى تحويل الاضراب الى حركة تخريب لتشويه الوجه الحقيقى للحركة العمالية امام الجيش ، واحداث فرقة تصل الى حد وجود دم بين الطرفين ٠ لذلك فان جهود حدتو قد تركزت فى ذلك الحين على تبرئة سـاحة الحركة العمالية من تهمة التخريب والصاقها بالرجعية (٣٠) ٠ فقـد

اجتمعت الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى ، وسكرتيرها احمد طه ، واصدرت بيانا ذكرت فيه انها تستنكر بشدة الاعمال التخريبية التى شجع عليها اذناب الاستعمار والمأجورون ومثيرو الفتن والقلاقل ، وانها تهيب بولاة الامور أن يأخذوا المارقين والمندسين فى صفوف العمال بالشـدة الكفيلة بوقف دسائسهم (٣١) ٠ ويقول عبد المنعم الغزالى أن اصابع الاتهام كانت تشير بوضوح الى مأمور مركز كفر الدوار الذى كان على صلة بالشركة والى ابن حافظ عفيفى (٣١) ٠ وبالفعل فقد قبض على أمين حافظ عفيفى الذى كان موظفا فى مصانع كفر الدوار ، وأجرى التحقيق مع مأمور مركز كفر الدوار بعد أن أدلى أحـد المحـامين بمعلومات لمكتب المخـابرات العسكرية ، بأن المأمور كان فى المركز عند وقوع الحوادث ، ولكنه لم يقم بواجبه فى قمع الحركة ، بينما ذكر المأمور أنه كان ينتظر الاوامر من المديرية فى هذا الشأن ! وقد ذكرت جريدة الاهرام التى نشرت هذا الكلام فى عددها الصادر يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ ، ان متحدثا رسميا بالقيادة العليا للقوات المسلحة قد أدلى بتصريح خاص بالقبض على أمين حافظ عفيفى قال فيه : « ان هذا اجراء رأت السلطات صاحبة الشأن فى هذا الموضوع القيام به ، وانه من الطبيعى ان لدى هذه السلطات المبررات الكافية لهذا الاجراء » ٠

وفى الحق أن جميع الظـواهر كانت تطمئن قادة حدتو الى براءة خميس والبقرى من التهم الملصقة بهما ٠ بل ان الادلة فى هذا الشأن كانت من الوضوح لدرجة ان موسى صبرى ، الذى كلف بالدفاع عن مصطفى خميس وقتذاك ، لم يجـد فى ظروف القضية التى بين يديه ما يدفعه الى التماس الشفقة من المحكمة ، بل التماس « العدل والصـدق » ٠ فقد قرر أن « هناك يدا دنسـة أرادت ان تظهر العمال الابرياء فى مظهر يفسر بأنه معارضة لحركة الجيش ، ولكن العمال الابرياء الذين أيدوا حركة الجيش بكل قوتهم ، لم يمسوا مصانعهم بأى أذى

وانما وقع الاعتداء على بعض السيارات وبعض الحجرات
فى الفناء الخارجى ! وتساءل عما كان يفعله حفظة
الامن وما هى معلوماتهم عن التدبير قبل وقوعه ، وما هى
اجراءاتهم لقمع ماحدث ؟ . وأوضح أن المتهم كان يهتف مع
المتظاهرين بحياة محمد نجيب بشهادة أكثر الشهود ، وأن
تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار لاسند لها من أقوال الشهود
فان جريمة القتل وقعت فى مظاهرة غير التى كان فيها
المتهم ، ووقعت على بعد كيلو متر ونصف كيلو منها ! وفضلا
عن ذلك فانه قبض على المتهم قبل اطلاق النار على الجنديين
اللذين قتلا فى الحوادث ، على ما جاء على لسان أكثر الشهود !
وقال ان الغرض المذكور فى وثيقة الاتهام ، وهو القتل مع
سبق الاصرار ، ليس هناك أى دليل على أن المتهم أو غيره كان
يعلم بهذا الغرض . وانتهى بقوله أنه لا يلتمس من المحكمة
شفاعة بل عدلا وصدقا ، فان كل كلمة قالها لم يحد فيها عن
جادة الحق والعدل (٣٢) .

لكل هذه الاسباب ، كان قرار المحكمة العسكرية المشكلة
برياسة عبد المنعم أمين ، باعدام مصطفى خميس ومحمد
البقرى ، له وقع الصدمة على الرأى العام وعلى حدتو خاصة
بسبب صلاتها بحركة الجيش . ولذلك فقد اتجهت جهود
حدتو فى ذلك الحين الى منع تنفيذ الاعدام بأى وسيلة . وقد
سارعت الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات بعقد مؤتمر
تحضيرى للمؤتمر العام فى الاسكندرية ، وتوجه أعضاء
المؤتمر الى مقر القيادة العسكرية فى ثكنات مصطفى باشا .
حيث قابلوا البكباشى عاطف نصار ، مندوب القائد العام ،
وقدم له أحمد طه سكرتير الهيئة التأسيسية وعضو اللجنة
المركزية « لحدتو » ما اتخذه المؤتمر من قرارات فى هذا
الشأن (٣٣) . ويقول أحمد طه أن التنظيم حصل على وعد من
بعض أعضاء مجلس الثورة بعدم تنفيذ الاعدام (٣٤) . ويؤكد
هذا القول زكى مراد الذى يذكر أن بعض أعضاء مجلس

Ramadan has cited Ali Sabry as the principle go-between with the U.S. The implication seems to be that he and Naguib were the forces behind the execution.

الثورة القريبين من « حدتو » مثل خالد محيى الدين
وعبد الناصر ويوسف صديق ، كانوا يرون حكم الاعدام
لايعدو أن يكون « طلقة عيار لاحداث دوشة » وان الاعدام
لن يتم (٣٥) . ويتفق ذلك مع ما ذكره لى خالد محيى الدين من
أنه كان معارضا لتنفيذ حكم الاعدام وكان معه فى هذا الموقف
جمال عبد الناصر ويوسف صديق (٣٦) .

فلما تم تنفيذ حكم الاعدام رغم ذلك ، أضعف هذا لحد كبير
من موقف حدتو . فلقد كانت تلك هى المرة الاولى فى تاريخ
الحركة العمالية فى مصر التى تم فيها اعدام عمال بسبب عمل
نقابى (٣٧) . وفضلا عن ذلك فان محمد خميس كان مناضلا
سياسيا تقدميا فقد كان عضوا فى تنظيم « طليعة
العمال » قبل الثورة (٣٨) . وكان معروفا انه يضحى
به على مذبح ارضاء الأمريكان والرأسمالية المصرية التى
أزعجها الحادث كل الازعاج، لقد اكتفت «حدتو» بالاحتجاج على
الاعدام ، فكانت أول برقية احتجاج هى التى قدمتها موقعا
عليها من محمد على عامر ، ولكنها لم تطلق النار على حركة
الجيش ، ففضلا عن اصرارها على عدم تحقيق مآرب الرجعية فى
الوقيعة بين الحركة العمالية والجيش ، فان بعض الامل كان
لايزال باقيا بفضل جهود الضباط اليساريين وموقف
عبد الناصر . فيذكر عبد المنعم الغزالى أنه فى تلك الاثناء صدر
قرار من اللواء نجيب باعتقال جميع الشيوعيين الموجودين فى
مدينة الاسكندرية لمنعهم من المرور بالمصانع والوحدات
الجماهيرية ، ولكن قيادة الاسكندرية اتصلت تليفونيا
بعبد الناصر ، كما أجرت حدتو الاتصال بعبد الناصر ،فألغى
القرار (٣٩) .

ولم يلبث تطور الاحداث بصدور قانون تنظيم الاحزاب
السياسية يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ان اتاح الفرصة لحدتو
لتكوين حزب علنى يضم جميع العناصر الديموقراطية والوطنية
التقدمية تحت اسم « حزب التحرر الوطنى » . فتكونت لذلك

لجنة كان فيها كامل البندارى ويوسف حلمى وأحمد طه وغيرهم لاعداد برنامج الحزب · ولكن قانون الغاء الاحزاب دهم الحزب بينما كان يتأهب لاعلان وجوده فى مؤتمر كان يعد له يضم كافة المندوبين من أنحاء مصر لمناقشة البرنامج والتصديق عليه (٤٠) ·

وسرعان ما أخذت القوى اليمينية داخل مجلس قيادةالثورة تدفع بالثورة بعيدا عن « حدتو » ففى ذلك الحين صدر القانون رقم ٢٤١ يوم ١٦ أكتوبر بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح والشروع فيهما التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد فى المدة بين ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ و ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٤١) · وقد أفرج عن الجميع فيها عدا الشيوعيين المشار اليهم · ولما كان القانون ينص فى المادة الثانية منه على أنه فى ظرف شهر من تاريخ العمل به يعلن النائب العام كشفا فى الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم والمتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو امام المحاكم ، وفى خلال الشهر التالى يجوز لمن يرى أنه أغفل ادراج اسمه أن يتظلم الى النائب العام ، ويترتب على رفع التظلم الى المحكمة ايقاف اجراءات المحاكمة اذا كانت الدعوى أمام المحكمة (٤٢) · فقد سارع هؤلاء الى رفع التظلمات يطلبون فيها الافراج عنهم · وقد نقل المعتقلون فى الطور الى القاهرة لحضور تظلماتهم ، ولكن الثقة فى النظام كانت قد تخلخلت لحد كبير ، ولذلك فقد هرب عبد الستار الطويلة وجمال غالى عند وصول القطار الى القاهرة ، ثم هرب أسعد حليم ومبارك عبده فضل ، وحليم طوسون ، وأربعة آخرون من قسم روض الفرج الذى وضعوا فيه (٤٣) · وقد تحقق ما كانوا يتوقعونه ، فقد نظرت التظلمات بالنسبة للآخرين ، وترافع عنهم المحامى أحمد شوقى الخطيب ولكن المحكمة رفضت التظلمات بحجة هزيلة هى ان الشيوعيين ليسوا سياسيين وانما هم اقتصاديون ، ولا يكونون

سياسيين الا عند استيلائهم على السلطة ! (٤٤) ·

وفى ذلك الحين كان موقف حركة الجيش من الأحزاب يستفز هجوما ضاريا عليها من الحزب الشيوعى وطليعة العمال · ذلك أن الحركة لم تميز بين الاحزاب الديمقراطية والتقدمية ، مثل الوفد والتنظيمات الشيوعية ، وبين الاحزاب الرجعية ، بل ساوت بين الجميع ، فاظهرت موقفا عدائيا للديمقراطية والحياة النيابية بأسرها (٤٥) · وكان موقفها من الوفد خاصة ، مما لقى أشد التنديد من طليعة العمال · نظرا لارتباطها كما ذكرنا بالطليعة الوفدية وبالوفد عموما (٤٦) ·

وفى الوقت نفسه كانت العلاقة بين حدتو وحركة الجيش تتعرض لازمات بسبب قضية الديمقراطية والحرية · يقول عبد المنعم الغزالى أنه يذكر لقاء عقدبين ممثلى حدتو وعبدالناصر فى منزل أحمد فؤاد ، وقد حضره كل من سيد سليمان رفاعى (سكرتير عام حدتو) ، وكمال عبد الحليم وزكى مراد ، ومعهم سعد كامل ويوسف حلمى وكان اجتماعا طويلا محور الكلام فيه قضيةالديمقراطية والحريات· وقد استمع عبدالناصر أكثر مما تكلم الى مختلف وجهات النظر التى أبديت ، والتى كانت تلح على ضرورة الاعتماد على الجماهير الشعبية وتنظيمها واطلاق الحريات وحرية الاحزاب (٤٧) ·

وجاءت النهاية فى يناير ١٩٥٣ ، حين أصدرت الثورة قرارها بحل الاحزاب ، ثم وجهت ضربتها الى الشيوعيين فى تنظيم حدتو ، باعتقالهم واغلاق صحفهم ، كما شنت حملة اعتقال واسعة شملت جميع القوى الوطنية التقدمية ، حتى بلغ عدد المعتقلين ١٠٢ منهم ٤٨ شيوعيا ، و ١٥ لهم علاقات بالاحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وابراهيم طلعت (٤٨) · واعتقل احمد حمروش ضمن مجموعة ضباط المدفعية ورشاد مهنا رغم عدم صلته بهم · ويقول حمروش ان القبض عليه كان انذارا لاعضاء المكتب السياسى لحدتوالذى كان

مكونا من ميكانيكى الطيران سيد سليمان رفاعى والشاعر كمال
عبد الحليم والعامل محمد شطا والمحاميين زكى مراد وأحمد
الرفاعى والسودانى عبد الخالق جهينة . فلم يسقط أحد
منهم (٤٩) . واستطاع عبد المنعم الغزالى الهرب ، ليقبض
عليه فيما بعد فى مايو ١٩٥٣ (٥٠) .

وقد كان ذلك نهاية العلاقة الخاصة بين حركة الجيش
وحدتو . فقد وضح لحدتو أن الجناح الدكتاتورى فى مجلس
الثورة . والذى كان يتركز بصفة خاصة حول مجموعة
الطيران : جمال سالم ، وحسن ابراهيم ، وعبد اللطيف
البغدادى ، قد انتصر ، ولذلك اجتمع المكتب السياسى ، وقرر
مهاجمة حركة الجيش واعلان خيانتها لمبادئها التى اعلنتها ،
وانتصار القوى الرجعية والاستعمار الامريكى . كما قرر
المكتب نزول « حدتو » تحت الارض مرة أخرى ، ومحاولة
تعبئة القوى الوطنية فى جبهة وطنية سرية هذه المرة . وأصدر
نداء الى الاحزاب والقوى الوطنية بضرورة العمل من أجل
اسقاط الدكتاتورية وعودة الحياة الديمقراطية ، واستئناف
الكفاح المسلح ضد الانجليز . ثم أصدرت حدتو مجلة «الكفاح»
السرية التى انتظمت فى صدورها (٥١) .

ولقد كانت دعوة حدتو الى تعبئة القوى الوطنية الديمقراطية
فى جبهة وطنية ديموقراطية ، بداية دخول فكرة الجبهة مرحلة
جديدة . ذلك أن شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية شعار
قديم لحدتو ، وقد برز بصفة خاصة فى سنة ١٩٥١ لحماية
النضال الشعبى المسلح فى القنال . ثم عاد فطرح فى أعقاب
نجاح حركة الجيش لحمايتها وتأمينها . ولما لم تستجب الاحزاب
للدعوة فى ذلك الحين ، فقد قامت حدتو بتكوين هذه الجبهة
على مستوى العمال والطلبة والفلاحين (٥٢) .

أما على مستوى العمال، فقد نشطت الهيئة التأسيسية للاتحاد
العام للنقابات وسكرتيرها أحمد طه للعمل . وهذه الهيئة هى

نفسها « اللجنة التحضيرية » التى كانت قد دعت قبل الثورة
الى عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام للنقابات يوم ٢٧ يناير
١٩٥٢ ، ولكن حريق القاهرة الذى حدث فى اليوم السابق له
قد منع عقده ، مما أشاع بين الكثيرين أن الحريق انما دبر
لمنع اعلان العمال اتحادهم ! وقد اتخذ العمال وقتذاك قرارهم
بتحويل اللجنة التحضيرية الى « هيئة تأسيسية » لاتحاد
النقابات . ولم تلبث ظروف الارهاب بعد حريق القاهرة أن
جمدت نشاط هذه الهيئة . ولكن بعد نجاح الثورة ، وبسبب
الصلة بين حدتو وحركة الجيش ، فقد انتعش نشاط اللجنة
من جديد . ولذلك فلم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على قيام
حركة الجيش ، حتى كانت اللجنة تعقد فى الاسكندرية مؤتمرا
تحضيريا للمؤتمر العام ، حضره عدد كبير من ممثلى النقابات
فى الاسكندرية ومندوبى السكرتارية العامة فى القاهرة .
ولما كانت تجرى فى ذلك الحين محاولات الرجعية لاستغلال
حوادث كفر الدوار فى ايجاد قطيعة بين حركة الجيش والحركة
العمالية ، فقد توجه أعضاء المؤتمر الى مقر القيادة العسكرية
فى ثكنات مصطفى باشا — كما ذكرنا — لتنبيه قيادة حركة
الجيش الى ما يدبر من المؤامرات ، واعلان تأييدهم لحركة
الجيش وتبليغها ما اتخذوه من قرارات (٥٣) .

وفى نفس الوقت ، كانت تجرى محاولات حدتو لتأسيس
جبهة وطنية ديمقراطية على مستوى الطلبة . ويقول عبد المنعم
الغزالى ، الذى كان مسئولا عن تأسيس هذه الجبهة ، انه
أمكن تأسيس جبهة من الطلبة الوفديين والاشتراكيين
والشيوعيين (فيما عدا الحزب الشيوعى والاخوان المسلمين) .
وكان برنامجها يتلخص فى تأييد حركة الجيش ضد الاقطاع
والرجعية، واستمرار النضال ضد الاستعمار، والتحرر الوطنى،
والغاء الاجراءات الاستثنائية والاحكام العرفية ، وحرية
الصحافة ، الى جانب مطالب متعلقة بحصانة الجامعة وحرية
الحركة الطلابية . وقد استطاعت هذه الجبهة أن تدفع

بمرشحيها الى النجاح فى انتخابات اتحـــادات جامعات الاسكندرية وعين شمس والقاهرة ، فى اغلب الكليات مثـل الآداب والعلوم والهندسة (٥٤) .

ولقد كانت هذه الجبهات ـ كما رأينا ـ علنية . وهدفها تأييد حركة الجيش وتأمين مسارها الديمقراطى التقدمى . ولكن بعد انتصار الجناح الرجعى فى قيادة مجلس الثورة كما ذكرنا ، انتقلت الدعوة للجبهة الى مرحلة أخرى ، وهى مرحلة الجبهة «السرية» ، بهدف محاربة حركة الجيش . وفى الفترة بين يناير ومارس أجرت حدتو الاتصـــالات بالوفديين والاخوان المسلمين وأجنحة من مصر الفتاة ، بالاضافة الى دعوةالتنظيمات الشـــيوعية الاخرى الى تنسيق العمل حول نقاط الاتفـاق الجبهوية . ولكن دعوة التنظيمات الشيوعية لم تنجح بسبب شدة الاختلافات النظرية فيما بينها . ولكن بالنسبة للوفديين، فقد استجاب مصـــطفى النحاس لدعوة اقامة جبهة وطنية ديمقراطية مع الشيوعيين ، وعين النائب الوفدى البارز حنفى الشريف مندوبا عنه . وانابت حدتو عنها فى الاتصال كلا من أحمد الرفاعى وكمال عبد الحليم ، ثم زكى مراد بعد القبض على الاخرين فى ابريل . وبالنسبة للحزب الاشتراكى ، فان قيادته فى ذلك الحين كانت ترى أن الحزب قد حل ، وكانت تنصح بالانضمام الى هيئة التحرير . ولكن كان يعارضها فى ذلك تيار آخر من بعض العناصر اليســارية ، مثل ابراهيم يونس ، كان يرى ضرورة النضال ضـــد الدكتاتورية بأى ثمن ، وقد قبلت هذه العناصر الانضمام الى الجبهة الوطنية .

كما جرى الاتصال بالاخوان المسلمين عن طريق عبد الحفيظ الصيفى الذى كان يحمل فكرا تقدميا . وقد قبـــل الاخوان الدخول فى الجبهة بطريقتهم الخاصة فى عدم التورط . فقد أبدوا تعذر اصدار بيان بانضمامهم الى جبهة من الشيوعيين والوفديين ! ولكنهم سمحوا لمندوبى الجبهة بالاتصال بشباب الاخوان المسلمين من الطلبة . وجرى التنســيق بالفعل بين

الجبهة وهؤلاء الشباب والطلبة الذين يذكر منهم زكى مراد — فتحى البوز (٥٥) .

وربما يفسر هذا الكلام التصريح المشهور الذى أفضى به الهضيبى وقال فيه : ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين وأنه لا مانع لديه ، من أن يكون لهم حزب ظاهر ، وان الاسلام كفيل بضمان وسلامة الطرق التى تســـلكها البلاد . وقد استشهد يوسف صديق بهذا التصريح أثناء أزمة مارس ٥٤ ، للبرهنة على أن الشيوعيين الموجودين بمصرهم الآن قوة لايمكن انكارها ، الا اذا أردنا الهرب من الواقع ، وانهـــم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين (٥٦) .

وقد بدأت الجبهة الوطنية الديموقراطية نشاطها فى أول اجتماع بين مندوب « حدتو » أحمد الرفاعى ومنـدوب الوفد حنفى الشريف ، بأصدار بيان يعلن تأسيسها تحت شـعار استئناف النضال المسلح ضد الاحتلال البريطانى ، ويعلن نقاط الاتفاق الجبهوية الآتية :

عودة الجيش الى ثكناته ـ وعودة الحياة النيابية ـ وتأمين حريات الشعب الديمقراطية وفى مقدمتها حرية حمل السلاح ضد العدو ـ وتأمين حقوق التنظيم النقابى والسياسى للطبقات الشعبية ـ وتأمين حقوق العمال الزراعيين فى تكوين نقاباتهم والفلاحين فى تكوين اتحاداتهم ـ وبناء علاقات مصر مع الدول ضد الاحتلال البريطانى .

وكان يتولى توزيع منشورات الجبهة الى جانب شـــباب حدتو ، شباب الوفد الذى كانت تجربة العمل السرى جديدة عليه . ويذكر الدكتور رفعت الســـعيد أنه عقد اجتماعا فى حلوان حضره أحمد السقا سكرتير خاص مصطفى النحاس ، وكان أبو بكر سيف النصر ، وهو ابن حمدى ســيف النصر باشا ، يأتى بعربته لاستلام منشورات لتوزيعها ! (٥٧) .

Is that the family from Malawi?

وفى الفترة من تاريخ انشاء الجبهة بين حدتو والوفد حتى نوفمبر ١٩٥٣ تاريخ القبض على اعضائها ، استطاعت الجبهة ان تقود حركة معارضة سرية نشطة ضد نظام الحكم الدكتاتورى الذى اقامته حركة الجيش • فحين اعلنت الجمهورية فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ، أصدرت الجبهة منشورا تحت عنوان : « نريد جمهورية ولكن ديمقراطية » • هاجمت فيه المضمون الدكتاتورى للجمهورية الجديدة ، كما اصدرت كتيبا من ٣٥ صفحة يوم ٧ سبتمبر بمناسبة مرور عام على اعدام خميس ، زينت غلافه بصورة لخميس بعنوان : « ٧ سبتمبر ، خميس لم يمت » ، كذلك هاجمت الجبهة اعلان تشكيل محكمة الثورة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ فى بيان طويل (٥٨) •

وفى ذلك الحين كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا تزود القوى الوطنية الديمقراطية بمادة للهجوم على حركة الجيش • فكما يقول الدكتور فؤاد مرسى ، فان هذه المفاوضات قد كشفت مدى فهم حركة الجيش للقضية الوطنية • فقد كان هذا الفهم يقوم على أنها قضية جلاء ، وليست قضية استعمار اقتصادى • ولذلك كانت حركة الجيش تستعين فى مفاوضاتها مع الانجليز بالامريكيين ! دون أن تدرك انها بذلك انما تستبدل استعمارا باستعمار (٥٩) •

وقد وقفت الجبهة الوطنية الديمقراطية من مسألة المفاوضات مع انجلترا ، موقف المتربص • فحين جرت اتصالات بين المستر هانكى ، القائم بأعمال السفارة البريطانية ، وبين قيادة الثورة فى شهر اغسطس ١٩٥٣ ، نمى الى علم الجبهة انه تم الاتفاق على بقاء عشرة آلاف خبير انجليزى فى القاعدة ، وان الخلاف انما يدور حول ما اذا كان عليهم ان يرتدوا الملابس العسكرية أو المدنية ، ولذلك سارعت الجبهة الى اصدار منشور تحذر فيه المصريين من هذا الخطر • ويقول زكى مراد ان هذا المنشور ازعج قيادة حركة الجيش لدرجة ان صلاح سالم سارع بنفسه الى دار الاذاعة لنفيه ! (٦٠) • وقد اعترف عبد الناصر بدور الشيوعيين

فى الحيلولة دون الوصول الى اتفاق مع بريطانيا فى ذلك الحين ففى تصريح له لوكالة أنسا الايطالية ، قال عن نشاط الشيوعيين فى مصر أنه : كلما بدا من الممكن الاتفاق مع لندن قام الشيوعيون ـ وعددهم ليس كبيرا ، ولو انهم منظمون تنظيما جيدا ، ويزاولون نشاطهم تحت ستار المطالب الوطنية ـ قاموا بحملة تهدف الى الحيلولة دون الوصول الى أى اتفاق (٦١) •

• •

فى ذلك الحين ، كانت الظروف فى الريف تعطى حدتو والمنظمات الشيوعية الاخرى ، مثل الحزب الشيوعى المصرى ، حقلا خصبا للعمل • وفى الحق ان الصدام بين كبار الملاك والفلاحين كان قد بدأ يظهر بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى واتخذ منذ وقت مبكر مظهرا دمويا فى بلدة كمشيش ، التى كانت عائلة الفقى قد استطاعت خلال الصراع الطويل على الارض ، ان تستولى على ملكية خاصة بلغت ١٢٠٠ فدان من أرض القرية ، أى أكثر من نصفها ! وتفرض بذلك اساليب القهر والظلم الاقطاعية على الفلاحين على مدى اجيال • فحين تقدمت حركة الجيش بمشروع قانون الاصلاح الزراعى ، سقط هذا القانون على رءوس عائلة الفقى كالصواعق ، فى الوقت الذى ارتفعت فى سماء كمشيش صرخات الذين عذبوا والذين استغلوا ونهبوا وفقدوا اراضيهم • وبدأت نذر الثورة • فطبقا لتحقيق النيابة فى ذلك الحين ، فان احد الطلبة كان يجلس فى مأتم ، وبعد انتهاء العزاء ، وقف وألقى خطبة قال فيها : « يا أهل كمشيش : لقد آن لنا ان نسترد أرضنا التى اغتصبها منا العمدة وأسرته • ان اسرة العمدة اخذت ارضكم فى حوض « الاتمان » • ان حكومة السعديين كانت تحمى هذه الاسرة وتتستر على طغيانها واستبدادها » واخذ الفلاحون بعدها يرددون قصصا عن الطغيان فى كمشيش ، وكيف كانت أسرة الفقى تستولى على أراضى الناس بالقوة ، ولكن بطرق قانونية يصعب الطعن فيها !

وتهيأت الظروف ليرفع فيها فـــلاحو كمشيش صرخاتهم ، ويعربوا فيها عن مشاعرهم • فطبقا للشكوى التى تقدم بهـــا الفلاحون فى هذا الصدد ، فان اهل القرية ســـمعوا ان بعض ضباط الثورة فى طريقهم الى « زاوية البقلى » ، وهى قرية احد ضباط الثورة ، وهو القائمقام احمد شوقى • فتجمعوا على طول الطريق ، يهتفون للثورة ورجالها ، ثم هتفوا بسقوط الاقطاع وبحياة الابطال الذين أعادوا الارض لاصـــحابها • ولكنهم لم يكادوا يعودون الى كمشيش ، حتى كان العمدة ووالده وأسرته وزبانيته فى الانتظار ، وســيق الفلاحون الى الدوار ، وضربوا ضربا مبرحا !

وفى هذه المرة ، تشجع الفلاحون ، واستكتبوا أحد الطلبة من ابناء القرية بشكوى ، وتوجهوا بها الى نقطة « البتانون » ، وهى قرية تتاخم حدودها كمشيش ، وطلبوا فيها التحقيق مع الوجيه صلاح الفقى ، ووالده احمد الفقى عضو مجلس النواب السابق • وتولت النيابة التحقيق •

وكبر على العمدة ان يشـــكو الفلاحون ، فأرسل خفراء من العربان واصحاب السوابق ، الى الحقل المجاور لارضه ، وبدأوا فى اســتفزاز الفلاحين • وطبقا لاقوال الفلاحين : قالوا لنا ان العمدة هو سيدنا وتاج راسنا • ثم قالوا لنا انهم سوف يعرفون كيف يؤدبوننا حتى لا نقدم شكاوى ضد سيدنا العمدة ! •

وتداعت الاحداث ، ووقع الصدام غير المتكافىء وجاء العمدة وحرسه المسلح ، واطلقوا النار على الفلاحين ، وســـقط أربعة عشر فلاحا مضرجين بدمائهم ، بينهم امرأتان • لقد خضب الدم أرض كمشيش لاول مرة منذ ثلاثين عاما • وتوجه رجـــال الصـــحافة لتحقيق الحادث • وتقابل احدهم مع وكيل الدائرة لاستكمال تحقيقه الصحفى • وقال وكيل الدائرة :

« اسمع ! بعض الناس هنا فى كمشيش يحقـدون على من وهبهم الله سعة فى الارض • وهؤلاء قلة خيل اليهم ان قانون

تحديد الملكية الذى حطم الاقطاع معناه ان يصبح الكلب مثـل السبع ! ان الكلب لن يستطيع ان يسير أبدا بجوار السبع • هل تفهم ؟ »

وحين انتهى تحقيق الصحفيين ، وقفت سيارتهم وسط مئات من الفلاحين الذين احتشدوا حولها ، وأصواتهم تتعالى ، قولوا لمحمد نجيب ينقذنا ! قولوا لمحمد نجيب احنا صبرنا ثلاثين سنة وقد نفد صبرنا ! (٦٢) •

ولم تلبث ان تزايدت الاضطرابات فى انحاء الريف ، حتى ليمكن القول ان عام ١٩٥٣ هو عام الاضـــطرابات والقلاقل الخطيرة فى الريف بين كبار الملاك والفلاحين • وقد قدم كمال الحناوى فى مقاله تحليلا صادقا للموقف فى الريف على النحو الآتى :

« ظن كثيرون ان صدور قانون الاصلاح الزراعى قضى على الاقطاع بجميع مظاهره • ولكن هذا الظن ينقصـــــه الكثير من التبصر والنظر العميق • فان وراء هذه الآلاف من الافدنة التى شملها القانون ، عقليات قد عاشت فى ظل الاقطاع ، وتشربت بمبادئه وفلسفته ، ولم يعد من اليسير عليها ان تساير مبادىء العهد الجديد • وهذه العقليات لاتزال ـ مع الاسف ـ تقيس الامور بمقاييسها القديمة البالية • هذه الظاهـرة المؤســـفة الجديرة بالعلاج والرقابة ، تبدو بشـــكل واضح فى تصرفات العمد من الملاك الكبار ، الذين لم يمســـهم قانون الاصـــلاح الزراعى ، فبقيت لهم ولأسرهم أراضيهم كاملة ، اما لأنها فى حدود الثلاثمائة فدان ، أو لأنهم وزعوها من قبل على ابنائهم وافراد اسرهم ، فلم ينطبق عليهم القانون ! اولئك العمـد من الملاك لم يتغير اســـلوب معاملاتهم لاهل القرى ، ومازال اهل القرى يئنون ويضجون بالشـــكوى من مظالمهم ، ويطالبون بعلاج (٦٣) •

ويروى زكى مراد بعض الامثلة مما لجأ اليه الملاك مع المستأجرين الذين كانت فى ايديهم الارض لمدة طويلة ، فيقول : « انهم عمدوا الى التحايل على قانون الاصلاح الزراعى لطرد هؤلاء المستأجرين عن طريق ارسال انذارات اليهم والحصول على توقيعاتهم باستلامها ، ليكون من حقهم استصدار حكم بطردهم • واستطاعوا بذلك طرد عدد كبير من هؤلاء المستأجرين بالقوة الجبرية » • (٦٤) • ونجد تأكيدا لما ذكره زكى مراد فى تقرير هام عن الحالة فى الريف نشرته مجلة التحرير فى ذلك الحين ، اشارت فيه الى التوتر الذى يسود بعض المناطق من جراء الخلاف بين المالك والمستأجر ، وذكرت أن أسباب هذا الخلاف ترجع الى ان كثيرا من الملاك وجدوا ان فئات الايجار التى حددها القانون مجحفة بهم • وكان هؤلاء الملاك يؤجرون أراضيهم كلها وبسعر يصل الى ٦٠ جنيها للفدان قبل حركة الجيش ، مما جعلهم لا يفكرون فى زراعة الارض لحسابهم • اما الان ، فالملاك يفضلون زراعة اراضيهم لحسابهم ، لان فى هذا مضاعفة لايراداتهم • وقد لاقى الكثير من الملاك ارهاقا شديدا فى سبيل تحصيل الايجار ، لان الفلاحين اعتقدوا ان الارض ستصبح ملكا لهم ! مما اضطر الملاك الى الالتجاء للمحاكم ، ورفعوا دعاوى استغرقت الكثير من وقتهم • وقد استغل بعض الملاك هذا الموقف ، وخاصة ان القانون اباح لهم انذار الفلاحين ، لاخلاء الارض ليزرعوها بأنفسهم ، مع العلم بأن القانون قد حدد مقدار الارض التى يمكن للمالك ان يزرعها بالنصف فقط • حتى بلغ متوسط الانذارات الموجهة الى الفلاحين مائة انذار فى كل قرية تقريبا (٦٥) •

وقد انتهزت حدتو فرصة تحايل الملاك لطرد المستأجرين عن طريق الانذارات ، فاصدرت جريدة مصرية باسم « صوت الفلاحين » لتوعيتهم • وقد انتشرت انتشارا واسعا بين الفلاحين — وقد طلبوا اليهم عدم تسلم الانذارات ، وفى حالة البلاد التى تسلم فيها الفلاحون الانذارات ، المقاومة عند تنفيذ الحكم • وقد

جرت معارك عنيفة فى الدقهلية والشرقية والغربية سقط فيها شهداء من الفلاحين • وقامت معركة فى ميت أبو الحسن ، قبض فيها على ٧٠ فلاحا ، ولكن أمكن اطلاق سراحهم فى اليوم التالى تحت تأثير تدخل حدتو لدى وكيل النيابة الذى كان شابا تقدميا ، وافهامه حقيقة الصراع (٦٦) •

على كل حال ، ففى ذلك الحين تشكلت محكمة عسكرية عليا برئاسة القائمقام احمد شوقى ، قائد قسم القاهرة ، للنظر فى قضيتين شيوعيتين فى شهر يوليو ١٩٥٣ • وقد طلب الدفاع استدعاء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وصلاح سالم وانور السادات لسماع اقوالهم ، ولكنهم لم يحضروا (٦٧) • ويذكر مصطفى طيبة ، الذى كان يحاكم فى احدى هاتين القضيتين ، ان مجموعة كبيرة من المحامين كانت تقوم بالدفاع عن المتهمين الشيوعيين ، ومنهم محمود سليمان غنام ، وأحمد الحضرى ، وموريس ارقش ، وكان محمود سليمان غنام متحمسا للدفاع عنه ، لدرجة انه حين قبض على غنام فيما بعد أيضا ، طلب الى مصطفى طيبة ان يصر على استدعائه من السجن للدفاع عنه ! وقد كان هذا التحمس من جانب محمود سليمان غنام ، مما اخذ عليه واعتبر دليلا على صلته بالحركة الشيوعية ! فقد كانت أولى التهم التى وجهت اليه امام محكمة الثورة ، هى انه « فى غضون عام ١٩٥٣ ، اشترك فعلا فى نشاط جماعة سرية ذات مبادىء هدامة ترمى بوسائلها غير المشروعة الى مناهضة الحكم الحاضر والاسس التى قامت عليها الثورة » ! (٦٨) •

ومن الطريف فى هذه المحاكمة ، أن القائمقام احمد شوقى كان فى ذلك الحين يأخذ جانب محمد نجيب فى صراعه ضد مجلس قيادة الثورة • ولذلك فقد اهتم بالجانب الديموقراطى للمحاكمة ، وكان يحرض الصحفيين على نشر ما يدور داخل الجلسة • على أنه فى احدى المرات ، بعد أزمة مارس ١٩٥٤ ، حين توجه المتهمون الى المحكمة مع حراسهم لنظر قضيتهم ،

أعيدوا بعد اخطارهم بأن القاضى احمد شوقى قد تم اعتقاله ! (٦٩) ٠

وفى يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٣ تمكنت قيادة حركة الجيش من توجيه ضربة قاصمة للجبهة الوطنية الديموقراطية ، بالقبض على المجموعة ، وعلى رأسها ، حنفى الشريف ، وابو بكر سيف النصر ، ومحمد شطا ، وابراهيم يونس ، وسعد كامل ، ودكتور فؤاد منير ٠ ومن قبل كان قد تم القبض على احمد الرفاعى وكمال عبد الحليم ٠ ولم يبق من اللجنة المركزية الاساسية لحدتو سوى زكى مراد ٠ ويقول انه سعد كثيرا فى ذلك الحين حين تمكن احمد طه من الهرب من سجنه فى بنى سوف وجاء الى القاهرة ٠ ولذا اصدر بيانا باسم حدتو يقول : « اذا كنتم اخذتم منا فلانا وفلانا وفلانا ٠٠ فقد استرددنا احمد طه من وراء السجون » ! ولكن ذلك لم يستمر الا لأجل ٠ فلم يلبث ان قبض على زكى مراد فى ٢٧ نوفمبر ، ثم قبض على احمد طه ومحمد خليل قاسم فى أوائل ديسمبر ، ووضع افراد التنظيم والجبهة فى حبس انفرادى لمدة ثلاثة شهور (٧٠) ٠ الامر الذى ادى الى اصابة كل من مصطفى كمال صدقى وكمال عبد الحليم وعبد الرحيم صدقى بالجنون ، حيث جرى علاجهم بالصدمات الكهربائية ، وقد شفى كمال عبد الحليم ، ولم يشف مصطفى كمال صدقى حتى وفاته ، كما لم يشف عبد الرحيم صدقى بعد ذلك (٧١) ٠

وقد استمر القبض على الشيوعيين فى كل مكان ٠ فاعتقل بالمعادى أمين أحمد شكرى (٧١) واعتقل بقسم الدرب الاحمر جرجس موسى ومعه آخرون (٧٢) ٠ واعتقل بقسم الدرب الاحمر أحمد سعيد بيومى (٧٣) ٠ وفى شبين الكوم اعتقل كل من وجيه احمد جاد وعبد المعطى عبد المنعم محمود (٧٤) ٠ كما اعتقل فى عابدين فوزى عبدالحميد المازنى (٧٤) وفى أوائل مارس ١٩٥٤ تم القبض على ٣٧ من الحزب الشيوعى المصرى ، ومنهم موظفون وعمال وطلبة ، كما ضبطت خلايا شيوعية فى طنطا

وكفر الزيات وشبر البلد(٧٥) ٠ وعلى هذا النحو كان الشيوعيون يجنون ثمرة تأييدهم للثورة قبل قيامها وبعد قيامها سجنا وتشريدا !

على أن التطور الذى كانت تمر به العلاقات بين عبد الناصر والاخوان المسلمين فى ذلك الحين ، وبينه وبين اللواء محمد نجيب من جهة أخرى ، كان يهيىء ظروفا جديدة للعلاقات بينه وبين الشيوعيين ٠ فقد أخذ يخفف عنهم الحبس الانفرادى تحت ضغط تزايد اعداد المعتقلين من الاخوان ٠ وبعد حركة سلاح الفرسان وبلوغ الازمة ذروتها ، وتبين انحياز الاخوان المسلمين كلية الى اللواء محمد نجيب فى مظاهراتهم المشهورة فى ٢٧ ـ ٢٨ فبراير التى فرضت رجوعه على مجلس الثورة ، بدأت المفاوضات مع الشيوعيين فى السجن الحربى ٠

فقد أوفد عبد الناصر عنه الضابط حسين عرفه ، رئيس المباحث الجنائية العسكرية بالبوليس الحربى ، وأحد ضباط المخابرات الآخرين يدعى أحمد محمود ، حيث جرت عدة لقاءات مع زعامات حدتو : زكى مراد ، وكمال عبد الحليم ، وأحمد رفاعى ، وأحمد طه ٠ ومحمد شطا ، وغيرهم ٠ بهدف اعادة تقدير موقف حدتو تجاه الثورة فى مقابل التعاون بين الطرفين ويقول أحمد طه أن حسين عرفه اعترف له بأن السبب فى انقلاب حركة الجيش على الشيوعيين واعتقالهم منذ أوائل يناير ، هو أنها كانت تعقد آمالها على الامريكيين فى المفاوضات مع الانجليز ، وقد تصورت انها بضرب الشيوعيين سوف تكسب تأييدهم ، ولكن بعد أن مضى عام من المفاوضات دون جدوى ، فقد تبين لحركة الجيش انها قد خسرت ، وانه من الضرورى اعادة العلاقات مع الشيوعيين لمواجهة مطالب النضال المسلح ضد الانجليز (٧٦) ٠ ويقول زكى مراد أن حسين عرفة قد أخذ يركز على الطابع الوطنى للثورة وعلى تقدميتها الممثلة فى قانون الاصلاح الزراعى ، وعلى سعى الرجعية لتصفية حركة الجيش وعودته لثكناته لاعادة عقارب الساعة الى

Shades of 1973–77

الوراء (٧٧) . كذلك فقد وجه نظر قادة حدتو الى الوفد المصرى الذى توجه حينذاك الى موسكو لاجراء محادثات اقتصادية ، وكان أحمد فؤاد عضوا فيه ، كمؤشر على تقدمية النظام (٧٨) . وبالنسبة للحريات فقد تذرع بأنه لا توجد حريات ديمقراطية فى بلد مستعمر ! وانه من الضرورى تحرير البلد أولا ثم تحرير المواطن ثانيا ! وقد أفلح حسين عرفه فى اقناع زعماء حدتو بالطابع الوطنى والتقدمى للثورة ، ولكن بالنسبة للديمقراطية ، فقد كان رد القيادات أنه لايمكن تعبئة القوى الوطنية من غير حريات ديموقراطية ، وأكدوا على انحراف حركة الجيش عن برنامج الضباط الاحرار . وقد سألهم عما اذا كانوا يريدون تصفية الثورة وعرض عليهم الاتفاق على برنامج يتم على اساسه تحرك الشيوعيين بكامل حريتهم (٧٩) .

وقد اجتمعت قيادات حدتو وناقشت المسألة فى ضوء متغيرات الموقف ، وكان الرأى أن هناك جديدا طرأ على المسرح السياسى ، هو أن الامريكان لم يعطوا مصر شيئا ، وهذا يعنى هزيمة المخطط الامريكى للفصل ما بين الثورة وبين القوى التقدمية ، ولا ينبغى أن يهزم هذا المخطط الامريكى والشيوعيون بعيدون عن الثورة . كذلك كان الرأى أن القوة الرئيسية فى حركه الضباط الاحرار هى قوة وطنية ديمقراطية ، فضلا عن أن هناك جديدا فى العلاقات الخارجية لاقامة علاقات مع البلدان الاشتراكيه ، وهذا يعنى أن هناك بالحتم اتجاها للاصطدام مع الاستعمار والتعاون مع المعسكر الاشتراكى ، وفى هذه الحالة لايمكن الا أن يكون الشيوعيون مع الثورة فى معركتها ضد الاستعمار (٨٠) .

وبناء على ذلك فقد أعدت قيادات حدتو بيانا تحدثت فيه عن العلاقة بين النضال الوطنى وحريات الشعوب . وألمحت الى وجود بوادر تقدم من جانب النظام ، ودعت القوى الوطنية الى الوحدة حول برنامج من نقاط ثلاث : استمرار النضال الوطنى ضد الاستعمار البريطانى ، المكاسب الاجتماعية كقانون الاصلاح

الزراعى وقانون الايجارات وغيرها ، تأمين الحياة الديمقراطية (٨١) . ويقول عبد المنعم الغزالى : ان البيان كان مكونا من أسطر قليلة وقد قلنا فيه : اننا نرى تغييرات جديدة فى اتجاهات مجلس قيادة الثورة ، وأن السياسة الخارجية فيها عداء للاستعمار وعداء للرجعية ، واتجاه فى العلاقات الخارجية الى المعسكر الاشتراكى . واننا نحيي هذه السياسة الخارجية ونطالب بالافراج عنا لنمارس دورنا فى النضال ضد الاستعمار والرجعية . ووجهنا البيان الى مجلس قيادة الثورة ، وسلمناه الى ادارة السجن بعد أن وقع عليه ما يقرب من عشرين عضوا منهم ، كمال عبد الحليم ، وشريف حتاته ، وأحمد طه ، ومحمد شطا ، وحليم طوسون ، وأحمد الرفاعى ، وعبد المنعم الغزالى وكل المسجونين فى السجن الحربى (٨٢) .

على أن هذا البيان ، الذى عرف باسم « بيان السجن الحربى » لم يلبث أن أثار ضجة فى صفوف حدتو ، كما أثار استياء التنظيمات الشيوعية الاخرى . ذلك أن الخط العام لحدتو فى ذلك الحين كان يقوم على أساس تصفية الثورة وعودة الجيش الى ثكناته . وهو خط كان ينسجم وقتذاك مع الخط العام للقوى الوطنية الديمقراطية الاخرى . ولذلك فسرعان ما أدينت مجموعة السجن الحربى محليا وعالميا ، وترتب على البيان انقسام حدتو وظهور ما سمى « بالتيار الثورى » (٨٣) .

ويذكر صلاح حافظ فى توضيح الانقسام : أن قواعد حدتو طلبت عقد مؤتمر لمحاكمة من أصدروا البيان ، فجرت اتصالات بين القيادة المؤقتة والقيادة المعتقلة فى شأن عقد هذا المؤتمر ، وحصلت مناقشات داخل السجن وافقوا على أثرها على عقده ، ولكنهم عادوا بعد مناقشات أخرى ، فقرروا رفض انعقاد المؤتمر ! مما أثار غضب القواعد ، وظهرت نزعات متطرفة أدت الى تمزيق التنظيم (٨٤) .

Hadita splits over Sign Harbi declaration of support to RCC and base of Hadita outside of prison

1954

على هذا النحو لم يتمخض شىء فى العلاقة بين عبد الناصر وحدتو بمفاوضات السجن الحربى · ولم تسفر الا عن نتيجتين الاولى ، انقسام حدتو · والثانية ، تحويل أوراق قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية الى نيابة أمن الدولة ، بعد أن كان مكتب الادعاء والتحقيق الخاص بمحكمة الثورة هو الذى كان يقوم بالتحقيق مع أفرادها وتقرير نظرها أمام محكمة عسكرية خاصة اى « بحتة » (٨٥) ·

والسؤال الآن : هل كان غرض عبد الناصر من مفاوضات السجن الحربى تمزيق التنظيم ، أم أنه كان مخلصا فى رغبته فى التعاون مع حدتو لما كان يؤمن به من محاولات الرجعية اعادة عقارب الساعة الى الوراء ؟

فى الواقع ان هناك من الادلة ما يرجح صدق نوايا عبد الناصر فى هذه المفاوضات · فان جميع الظروف فى ذلك الحين كانت تقوده الى التحالف مع الشيوعيين · فالاحزاب السياسية الليبرالية القديمة التى تمثل البورجوازية الكبيرة وعلى رأسها الوفد ، تريد تصفية الثورة ، والاخوان المسلمون الذين يمثلون القوى البورجوازية الصغيرة ، يريدون الوصاية على الثورة ، تمهيدا للاستيلاء على الحكم · والشيوعيون ، وهم التيار الثالث فى الحركة الوطنية ، يمثلون القوى العمالية والفلاحية الصغيرة التى يمكن أن تتفهم حركة التاريخ وتعرف أنها لايمكن أن تعود الى الوراء ·

وفى ذلك الحين ، كانت خيبة أمل عبد الناصر فى الامريكان، وفيما يمكن أن يمارسوه لصالح عقد اتفاقية مع الانجليز تعزز موقفه فى مواجهة القوى السياسية التى تواجهه — وهى الاتفاقية التى ظل يسعى اليها بكل جهده على مدى شهور عام ١٩٥٣ — قد أخذت تدفع به الى التفاهم مع الاتحاد السوفيتى فى حالة وقوع صدام مسلح بينه وبين الانجليز · وقد لمح فى ذلك الحين الى استعداده للتعامل « مع الشيطان » كما فعل

تشرشل · فقد صرح لمراسل صحف « هيرست » الامريكية ، كارل فون فيجاند ، قائلا : « ان مصر ليست منحرفة نحو روسيا لا فى علاقتها السياسية ولا فى علاقاتها الاقتصادية ، ولكن انجلترا هددت بقطع تموين مصر مما تحتاج اليه من التجارة الدولية · وهذا ما اضطرنا الى السعى للحصول من روسيا على ما نحتاج اليه من منتجات بترولية فى مقابل قطن مصرى ؛ واننى لكى اجنب الشعب المصرى تناول طعامه نيئا ، مستعد لابتياع البترول حتى من الشيطان ! ولاشك أن تشرشل يفعل مثلى اذا كان فى ظروف مشابهة » (٨٦) · وقد كان هذا التصريح ارهاصا بما حدث بعد عام واحد من صفقة الاسلحة السوفيتية ·

وفى تقديرى أن قبول بيان السجن الحربى فى ذلك الحين من جانب حدتو والشيوعيين (وقد قدم الشيوعيون هذا التأييد بعد ذلك بعام واحد) كان يمكن أن يكون ذا أثر هام فى مسيرة الثورة التقدمية وعلاقاتها بالشيوعيين · وهذا ما يعترف به أحمد طه فيقول : لو قبل بيان السجن الحربى ، لترتب عليه تغيير كبير فى تطور العلاقة بين الشيوعيين والثورة · ولكن زملاءنا فى ذلك الحين كانوا يطالبون بعودة الديمقراطية البورجوازية ، مع ان عودة الديمقراطية البورجوازية كانت تسمح بعودة القديم · وهذا رأيى الآن ·· ولكن الشيوعيين المصريين أحيانا يفكرون كمصريين تقليديين (٨٧) ·

على أن الدكتور فؤاد مرسى يطرح القضية فى صورة أخرى، فيقول : « لقد كان النظام متعسرا فى اكتشاف طريق لنفسه · وهذا التعسر كان يترك انعكاسه على مجموع الاوضاع السياسية وعلى فكر القيادات السياسية التى كانت موجودة ، وسبب آلاما كثيرة لمصر · فهل كان ممكنا فى ذلك الحين أن نقول تحليلاتنا عن عبد الناصر أنه ديمقراطى دون ديمقراطية ؟ أو أنه ثورى دون ثورية ؟ أو انه تقدمى دون تقدمية» ؟ (٨٨)

حواشى الفصل الرابع

(١) أنظر La queur, w. X. Communism and Nationalism in the Middle East pp 43 - 4

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الاول ص ٢٨٦ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت) ٠

(٣) لطفى واكد : حركة الضباط الاحرار ، جذورها الفكرية والتاريخية، ص ٤٨ ــ ٤٩ (الكاتب ، عدد يولية ١٩٧٤) ٠

(٤) نفس المصدر ٠

(٥) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٨٦ ، لطفى واكد : المرجع المذكور ص ٥٢ ٠

(٦) لطفى واكد : سجننى عبد الناصر فى ليمان طرة ومع ذلك اشهد انه كان قائد ثورة ٢٣ يوليو (الاخبار فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥) ٠

(٧) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

(٨) نفس المصدر ٠

(٩) حديثى مع أحمد طه ، يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ ٠

(١٠) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ١٤٧ ــ ٨ ٠

(١١) خالد محيى الدين : قصة منشورات الضباط الاحرار (التحرير فى ٢٩ يوليو ١٩٥٢) ٠

(١٢) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ ٠

(١٣) حديثى مع الدكتور رفعت السعيد يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٥ ٠

ويذكر سيد ترك أنه قبل حريق القاهرة ، طلب أحمد فؤاد من سيد سليمان رفاعى مقابلة أهم شخصية من الضباط الاحرار ٠ وهكذا تمت المقابلة التى عرض فيها عبد الناصر دون تحفظ المشاكل التى تواجه الضباط الاحرار ومنها مسألة الطباعة ، واقترح سيد سليمان رفاعى على أحمد فؤاد ان يطلب من عبد الناصر الرونيو الخاص بهم على أن تقوم حدتو بطبع منشوراتهم ، هذا الرونيو الذى ضبط مع كمال الشلودى بعد القبض عليه ٠ لذلك قمنا بنقل مطابعنا الى اماكن جديدة ، واستمرنا فى

طبع منشورات الضباط الاحرار ضمنما كنا نطبعه من نشرات فى مجلة الكفاح ، وتوزيعها عن طريق جهاز حدتو داخل الجيش وخارجه ويشرف على التوزيع عبد اللطيف المنيلاوى ٠

(١٤) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ ٠

(١٥) محضر حديثى مع أحمد طه يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ ٠

(١٦) ثروت عكاشة : هكذا قمنا بالثورة (مجلة التحرير فى ٢٩ يولية ١٩٥٢) ٠

(١٧) حديثى مع فتحى خليل يوم أول يناير ١٩٧٦ ٠

(١٨) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ ٠

(١٩) حديثى مع مصطفى طيبة يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥ ٠

(٢٠) حديثى مع الدكتور فؤاد مرسى يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٥ ٠

(٢٢) حديثى مع مصطفى طيبة يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥ ٠

(٢٣) حديثى مع أبو سيف يوسف فى اول ديسمبر ١٩٧٥ ٠

ويذكر سيد ترك انه لم يحدث انقسام فى حدتو قبل الثورة وانما كان هناك مشروع بانضمام احمد فؤاد وحمدى أبو العلا وبعض الضباط الى حدتو ، ثم قررت حدتو ضم أحمد فؤاد الى اللجنة المركزية ولم تضم حمدى أبو العلا ، فانسحب ٠

(٢٤) محضر حديث مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ ٠

(٢٥) حديثى مع اسعد حليم يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ ٠ انظر ايضا محضر حديث مع زكى مراد ، محمد نجيب : المرجع المذكور ، الطبعة الثانية ص٨٦ ، ويذكرنى فى تبرير بقاء هؤلاء الشيوعيين معتقلين انه « كانت عليهم بعض الشبهات » ٠ !

(٢٦) حديثى مع الدكتور فؤاد مرسى ٠ ومن الطريف انه عندما اثيرت مسألة محاكمة او اعدام فاروق فى مجلس الثورة ، كان موقف الضباط الماركسيين فى جانب عدم المحاكمة وعدم الاعدام ٠ فيذكر محمد نجيب فى مذكراته انه عندما اثار جمال سالم ــ هذه المسألة فى ثكنات مصطفى كامل بالاسكندرية ، انقسم الرأى الى مجموعتين متساويتين : مجموعة فى جانب اعدام فاروق أو محاكمته ، وتتكون من جمال سالم ، وزكريا محيى الدين ،

وعبد المنعم أمين • ومجموعة ضد هذا الرأى وتتكون من محمد نجيب ويوسف صديق وحسين الشافعي • وعندئذ كلف محمد نجيب جمال سالم بالسفر بالطائرة الى القاهرة لعرض الامر على جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محيى الدين وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين ، وعاد جمال سالم برأى هؤلاء بالاكتفاء بالطرد ، وترك الحكم على فاروق للتاريخ !

(٢٧) حديثى ابو سيف يوسف يوم اول ديسمبر ١٩٧٥ •
(٢٨) حديثى مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ •
(٢٩) حديثى مع ابوسيف يوسف يوم أول ديسمبر ١٩٧٥ •
(٣٠) حديثى مع عبد المنعم الغزالى يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٣١) الاهرام فى ١٥ اغسطس ١٩٥٢ •
(٣٢) الاهرام فى ١٦ اغسطس ١٩٥٢
(٣٣) الاهرام فى ١٨ اغسطس ١٩٥٢ •
(٣٤) حديثى مع أحمد طه يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٣٥) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٣٦) حديثى مع خالد محيى الدين ، فى ملاحق الكتاب •
(٣٧) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٣٨) حديثى مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ •
(٣٩) حديثى مع عبد المنعم الغزالى يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٤٠) نفس المصدر ، حديثى مع احمد طه ، انظر ايضا احمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٠ •
(٤١) وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٣٥٨ •
(٤٢) نفس المصدر •
(٤٣) حديثى مع اسعد حليم يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٤٤) حديثى مع مصطفى طيبة يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥ •
(٤٥) حديثى مع الدكتور فؤاد مرسى يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٥ •
(٤٦) حديثى مع أبو سيف يوسف يوم اول ديسمبر ١٩٧٥ •
(٤٧) حديثى مع عبد المنعم الغزالى يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٤٨) أنظر تصريحات محمد فؤاد جلال وزير الارشاد القومى فى المؤتمر

الصحفى الذى عقد يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ (الاهرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣) •
(٤٩) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩١ •
(٥٠) حديثى مع عبد المنعم الغزالى يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٥١) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٥٢) نفس المصدر •
(٥٣) الاهرام فى ١٨ اغسطس ١٩٥٢ •
(٥٤) حديثى مع عبد المنعم الغزالى ، وأحمد صادق سعد •
(٥٥) حديثى مع زكى مراد والدكتور رفعت السعيد •
(٥٦) حديث القائمقام يوسف صديق للمصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ •
(٥٧) حديثى مع الدكتور رفعت السعيد يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ •
(٥٨) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ •
(٥٩) محضر حديث مع الدكتور فؤاد مرسى •
(٦٠) محضر حديث مع زكى مراد
(٦١) المصرى فى ٢٢ مارس ١٩٥٤
(٦٢) التحرير فى ٢٥ فبراير ١٩٥٣
(٦٣) كمال الحناوى : يجب ! (التحرير فى ١١ مارس ١٩٥٣)
(٦٤) محضر حديث عن زكى مراد •
(٦٥) تقرير هام عن الريف (التحرير فى ٩ سبتمبر ١٩٥٣)
(٦٦) محضر حديث مع زكى مراد •
(٦٧) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٩٣
(٦٨) محكمة الثورة ، الجزء الثانى ص ١٠٠ (مطبعة مصر ١٩٥٤)
(٦٩) محضر حديث مع مصطفى طيبة
(٧٠) محضر حديث مع زكى مراد
(٧١) محضر حديث مع أحمد طه •
(٧١) تكرر الجناية ٢ سنة ١٩٥٣ عسكرية المعادى ، ٢ سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا •
(٧٢) الجناية ١٤ سنة ١٩٥٣ عسكرية الازبكية ، ٣ سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا •

(٧٣) الجناية ٤٧ سنة ١٩٥٣ عسكرية الدرب الاحمر ، سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا .

(٧٤) الجناية ٧٢ سنة ١٩٥٣ بندر شبين الكوم ، ٥٥٨ سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا .

(٧٤) مكرر الجناية ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ عسكرية ، عابدين ، ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ عسكرية عليا .

(٧٥) المصرى فى ٧ و ٨ مارس ١٩٥٤

(٧٦) محضر حديث عن احمد طه .

(٧٧) محضر حديث مع زكى مراد

(٧٨) محضر حديث مع الدكتور رفعت السعيد .

(٧٩) محضر حديث مع زكى مراد .

(٨٠) محضر حديث مع عبد المنعم الغزالى .

(٨١) محضر حديث مع زكى مراد .

(٨٢) محضر حديث مع عبد المنعم الغزالى

(٨٣) محضر حديث مع احمد طه

(٨٤) محضر حديث مع صلاح حافظ ، فى ملاحق الكتاب .

(٨٥) محضر حديث مع زكى مراد ، انظر ايضا : الاهرام فى ٢١ مارس ١٩٥٤ ، المصرى فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

وقد بدأت محاكمة المتهمين يوم ٢ يوليو ١٩٥٤ أمام المحكمة العسكرية العليا برئاسة الدجوى ، بتهمة الاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم والانضمام الى منظمة شيوعية . وكانت التهمة بالنسبة للمتهمين من « الاول للسادس » الانضمام فى الجمهورية المصرية الى جمعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، والى القضاء على طبقة اجتماعية ، وقلب نظم الدولة الاساسية والاقتصادية والاجتماعية ، والقضاء على النظم القضائية ، وانضموا الى جمعية سرية باسم الحركة الديمقراطية هدفها القضاء على طبقة الملاك وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق ، وذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم فى روسيا وبالاسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين ، وتحريض العمال على الاعتصام والاضراب ، والاعتداء على حق الغير وتحريضهم على بعض طائفة الملاك تحريضا من شأنه بغض نظام الحكم !

وكان المتهمون يبلغ عددهم ٢٤ ، ولكن عدد المقبوض عليهم كان ١٥ متهما والباقون مفرج عنهم . ومن المتهمين : مصطفى كمال صدقى ، وزكى مراد ، وأحمدطه ، وسيد البكار ، وعبد الرحيم صدقى . وأبوبكر سيف النصر . والدكتور شريف حتاته ، ومحمد شطا ، وناعومى كانيل ، ومارى روزنتال . وقد حضر للدفاع عن المتهمين : عبد الفتاح حسن ، وفريد ابو شادى ، ومحمود عبد الرحمن ، وعلى عبد الرحمن ، وعبد الفتاح عمر ، وعلى صالح وعبد العظيم الجزار ، ومحمد ابو الخير وقد طلبت الدفاع من المحكمة أن تتنحى ، ولكن المحكمة قررت الاستمرار فى نظر القضية ، وان يحاكم كل المتهمين انفراديا ! والا يسمح لغير محامى المتهم بشهود جلسة المحاكمة ، ثم بدأت المحكمة فى نظر القضية بطريقة سرية (القاهرة فى ٣ و ٤ يوليو ١٩٥٤) . وكان السبب فى المحاكمة الانفرادية عجز الدجوى عن محاكمة المتهمين معا ، بسبب ما وجهه اليه المتهمون من سباب ! وفى هذه المحكمة بدأ الشيوعيون تقليدا جديدا هو « الدفاع السياسى » وفيه يدافع المتهم عن تهمته ولا يدفعها ! (محضر حديث مع أحمد طه) وصدرت الاحكام بالاشغال الشاقة عشر سنوات على محمد شطا والدكتور شريف حتاته وحليم طوسون وثمانى سنوات اشغال شاقة على زكى مرادومحمد خليل قاسم ، والبير أربيه . والسجن خمس سنوات على أحمد طه ، ومحسن محمد حسن ، وعبداللطيف جمال ، وسعد كامل وزوجته ، وزوجة الشاعر كمال عبد الحليم . وهؤلاء جميعا من قيادات حدتو . اما مصطفى كمال صدقى ، فقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، وبالسجن ثلاث سنوات على ابراهيم حسين وسيد البكار ، وهما وفديان . وبالسجن سنتين على بكر سيف النصر ، وهو وفدى ايضا . وافرج عن حنفى الشريف وتحية كاريوكا زوجة مصطفى كمال صدقى (أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٥٣) .

(٨٦) الاهرام فى ١٠ مارس ١٩٥٤ .

(٨٧) محضر حديث أحمد طه .

(٨٨) محضر حديث عن الدكتور فؤاد مرسى .

الفصل الخامس

الاخوان المسلمون والثورة

كان التنظيم السياسى الآخر ، الى جانب حدتو ، الذى عرف بأمر الثورة قبل وقوعها ، هو تنظيم الاخوان المسلمين • يقول كمال الدين حسين : « فى ليلة الثورة ، اتصلت أنا وعبدالناصر بالاخوان ، وأطلعناهم على التفاصيل • وثانى يوم كان لهم متطوعون على طريق السويس مع الجيش ، لاحتمال تحرش قوات الانجليز بالثورة (١) •

وهناك خلاف حول من عرف من الاخوان بأمر الثورة • فيذكر فتحى رضوان نقلا عن عبد الناصر ، أن « حسن العشماوى كان المدنى الوحيد الذى كان يعلم بأمر الثورة قبل وقوعها» (٢) أما أحمد حمروش فيذكر أن الذى عرف من الاخوان

هما حسن العشماوى وصالح ابو رقيق عضو مكتب الارشاد ، وأنه فى صباح يوم ٢٣ يوليو كان عدد من الاخوان المسلمين يحرس بعض المنشآت وأماكن العبادة (٣) . ولكن كمال الدين حسين يحدد صالح أبو رقيق بالذات (٣م) . على أن ما رواه الى صالح أبو رقيق ، وما أكده عز الدين مالك الذى كان حاضرا الحوار ، يذهب الى أبعد من ذلك ، وهو أن ميعاد الثورة تأجل يوما أو يومين ، ريثما تم ابلاغ الهضيبى فى الاسكندرية وأتت موافقته بمساندة الحركة (٤) . وفى مذكرات محمد نجيب ما يؤكد تأجيل تنفيذ الحركة يوما واحدا ، وان كان يعزوه لسبب آخر ، فيقول : « تقرر أن تكون الحركة ليلة ٢١ – ٢٢ يوليو ، ثم تأجلت يوما لابلاغ أكبر عدد من الضباط الاحرار وتجهيز الوحدات وابلاغ المناطق الخارجية (٥) وعلى كل حال ، فاذا كان من الثابت مما ذكره كمال الدين حسين أن الاخوان كان لهم متطوعون على طريق السويس ، فان هذا لم يكن ليتأتى الا بموافقة المرشد العام . وهو ما يؤكد رواية صالح أبو رقيق .

وفى الواقع أن استعانة الضباط الاحرار بالاخوان المسلمين لها سابقة أخرى فى أثناء حريق القاهرة . فطبقا لما رواه حسن الهضيبى أمام محكمة الشعب ، ففى يوم ٢٦ يناير ، تم الاتصال بحسن العشماوى وصالح أبو رقيق لابلاغهما بأنه سوف يجرى تفتيش مكاتب الضباط الاحرار فى المعسكرات . حيث توجد أسلحة مخبأة ، وطلب اليهما نقل هذه الاسلحة ، « فشالوها لحد ما هدأت الحالة ، وبعدين رسم لها المخبأ اللى تتحط فيه ، فوضعوا فيه الاسلحة دى » ! ولم تكذب المحكمة التى كانت مكونة من جمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعى ، حسن الهضيبى فيما قاله ، بل ان ما قاله جمال سالم للهضيبى يفيد صحة ما رواه . فقد سأله : « لنفرض جدلا أن الاسلحة اعطيت لهم للتحفظ عليها ، الا تعتبر أمانة ؟ وهل يجوز للشخص المؤتمن على أمانة أن يتصرف فى الامانة

أو يأخذها لنفسه ؟ تقدر تقول لى : لما طلبت منهم هذه الاسلحة انهم يسلموها ، ماسلموهاش ليه » . وقد رد الهضيبى قائلا : « آنا ما اعرفش انها طلبت منهم ! » (٦) .

وقد روى لى صالح أبو رقيق قصة هذه الاسلحة بعد اتصال عبد الناصر به ، فقال : « أرسلنا عربات لنقل هذه الاسلحة من التكنات . وقد سارت بها وسط شوارع القاهرة المحترقة ، واستمر نقل الاسلحة لمدة ثلاثة أيام الى أحد المنازل بنصر الدين فى أول شارع الهرم ، ثم نقلت الى عزبة حسن العشماوى حيث عثر عليها بعد محاولة اغتيال عبد الناصر ، واستخدمت فى اثبات تهمة التآمر على الاخوان (٧) .

وعلى كل حال ، فهذا يبين عمق الصلة التى كانت قائمة بين عبد الناصر والاخوان قبل يوم ٢٣ يوليو وعند قيام الثورة . ولما كانت مثل هذه الصلة قد قامت أيضا بين عبد الناصر والتنظيمات الشيوعية كما رأينا ، رغم أن ايديولوجيتى الاخوان والشيوعيين تقفان على طرفى نقيض . ولما كان عبد الناصر قد تخلص من هاتين الحركتين بعد ذلك ، فان هذا قد يصلح دليلا على مكيافيلية عبد الناصر . ولكن تطور الاحداث يلعب عادة أدوارا لايمكن التكهن بها .

على كل حال ، فلم يكد يمضى أسبوع واحد على قيام حركة الجيش ، حتى أصدر الاخوان المسلمون بيانا برأيهم فى « الاصلاح المنشود فى العهد الجديد » ، « حتى تشعر الامة بأنها انتقلت نقلة كلية من عهد الى عهد . فالا تفعل فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتها نكسة لا تؤمن عقباها » . وقد طالبوا فى هذا البيان الهام بألا يقتصر التطهير على عزل الملك، بل يجب أن يمتد الى رجال الحكم الذين « جاوزوا كل حد فى التفريط وتضييع الامانة ، والى كل من أساء استخدام السلطة بمصادرة الحريات وترويع الآمنين » . كما طالبوا بالغاء الاحكام العرفية ، وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات ، وتحريم

ما حرم الله ، والغاء مظاهر الحياة التى تخالف ذلك • ورأوا أن دستور ١٩٢٣ « قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع ، ولا من ناحية الفقه ، مما يقتضى المسارعة الى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد • **ثم تعرضوا لقضية الاصلاح الاجتماعى بعبارات قوية تعبر عن معان تقدمية** • فذكروا أن « الامة تعانى تفاوتا اجتماعيا خطيرا • فهى بين قلة أطغاها الغنى وكثرة أتلفها الفقر ، وهذه حال لا يرضى عنها الاسلام • فالاسلام يكره أن يكون المال دولة بين الاغنياء وحدهم » • وان « الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال ، وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم الى حال أشبه بحال الارقاء ، فلا سبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية ، وبيع الزائد عنه الى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة» • وطالبوا باستكمال التشريعات العمالية ، لتشمل جميع فئات العمال بما فيهم العمال الزراعيون وجعل الانتساب الى النقابات اجباريا ، واباحة تكوين الاتحادات النقابية » • كذلك فقد طالبوا بتمصير البنك الاهلى ، والغاء بورصة العقود التى أدت المضاربات فيها الى زعزعة الاقتصاد المصرى ، وتصنيع البلاد ، ثم اختتموا بيانهم بالقول بحق بأن المشكلة القائمة تتلخص فى ثلاثة أطراف : مظلومون ، وظالمون، وأوضاع مكنت الظالم من أن يظلم • ولابد لكى يستقيم الامر فى الامة ، من أن ترد الاموال والارض المغصوبة الى أهلها ، ويقتص من الظالمين ، وتتغير الاوضاع تغييرا شاملا (٨) •

يتضح من هذا البيان ، **أن فهم الاخوان المسلمين لحركة الجيش • كان أفضل من فهم أصحابها لها • لقد نظروا الى الحركة باعتبارها ثورة ، بينما كانت الحركة تنظر الى نفسها على أنها انقلاب** • كما نلاحظ أن الاخوان وان طالبوا بالغاء الاحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات ، الا أنهم لم يطالبوا بعودة البرلمان الوفدى المنحل ! وعودة الحياة النيابية ، وانما وضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية •

وفى الواقع أن الاخوان المسلمين لم يكونوا متعجلين على عودة الحياة النيابية ، لان هذا يعنى عودة الوفد ! وانما كان يناسبهم تماما استمرار الوضع دون برلمان لأطول مدة ممكنة • وقد أكد هذه الحقيقة منير دلة • فعندما سأله وكيل النائب العام أمام محكمة الشعب فى نوفمبر ١٩٥٤ قائلا : « لماذا تطالب جماعة الاخوان المسلمين الآن بعودة الحياة النيابية فورا؟ أجاب : « لا أعلم انهم طالبوا باعادة الحياة النيابية فورا • ولا أذكر أن هذا طلب بهذه الصورة : فورا • لا ! والذى أذكره أنه فى أحد الخطابات المرسلة من الجمعية الى السيد الرئيس (عبد الناصر) طالبت فيه باعادة بعض الحريات ، والعمل على عودة الحياة النيابية النظيفة » (٩) •

على كل حال ، فقد كان من الطبيعى ، والصلة بين الاخوان وضباط الثورة على ماذكرنا من توطد ، ان كان الاخوان يطمعون فى المشاركة الفعلية فى السلطة • **وكان الاخوان يفضلون فى تلك المرحلة الاولى الحكم من وراء ستار ، حتى لا يتحملوا المسئولية عن شىء فى تلك الأيام التى لم تستقر فيها قدم الثورة بعد** • وقد كانت المناسبة التى طالبوا فيها بذلك عند ظهور مشروع الاصلاح الزراعى • فعلى الرغم من أن الاخوان قد طالبوا فى بيانهم السالف الذكر ، **بتحديد الملكية** فى عبارات ليس فيها غموض ، الا أن **الحد الذى وضع** ، وهو مائتا فدان ، لم يلق منهم قبولا • **فقد كانوا يرون** — كما ذكر لى صالح أبو رقيق — أن يكون الحد الأقصى **خمسمائة** فدان ، ويتولى حق تفتيت هذا الحد بعد ذلك (١٠) •

لذلك فقد طلب المرشد فى ذلك الحين مقابلة عبد الناصر ، وتمت المقابلة فى بيت صالح أبو رقيق ، وأبدى رأيه بأن يكون الحد الاقصى خمسمائة فدان • ولكن عبد الناصر تمسك بحد المائتى فدان • وهنا صرح المرشد بغرضه ، فذكر انه لكى تؤيد هيئة الاخوان الثورة ، فانه يرى عرض الامور التى تتخذها

الثورة عليها قبل اقرارها ٠ ولكن عبد الناصر رد على هذا القول بأن قبول ذلك يعنى وضع الثورة تحت الوصاية ، ولكنه مع ذلك يقبل التشاور فى السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى (١١) ٠

كانت أهمية تلك المسألة انها أوضحت لقيادة الاخوان أن **حركة الجيش لاتنوى الدخول تحت وصايتها كما كانت تأمل ٠ ومنذ ذلك الحين أخذت تتحفظ فى اظهار تأييدها لها** حتى لا تتيح لها الفرصة لاستغلالها كأداة كما فعلت قبل الثورة وعند قيامها ٠ وهذا يفسر موقف قيادة الاخوان ، وخصوصا مكتب الارشاد من مسألة الاشتراك فى وزارة محمد نجيب بعد اسقاط وزارة على ماهر ٠

ففى يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، قرر مجلس القيادة اشتراك الاخوان المسلمين فى وزارة محمد نجيب ٠ وتم الاتصال بالمرشد ظهر ذلك اليوم ، فوافق على هذا الرأى ورشح بعض المرشحين الذين تختلف الروايات فيهم اختلافا غريبا ٠ فحسب **رواية فتحى رضوان** ، فان المرشد حسن الهضيبى رشح ثلاثة هم : زكى شرف ، وكمال الديب ، الذى كان محافظا للاسكندرية ، وأحمد حسنى ٠ ولكن مجلس الثورة اتفق فيما بينه على اختيار واحد من مرشحى الهضيبى ، وواحد من شباب الاخوان ٠ وكان عبد الناصر يرى اختيار حسن العشماوى من الشباب ، ولكن فتحى رضوان رشح الشيخ أحمدحسن الباقورى معارضا تعيين حسن العشماوى وأفلح فى اقناع عبد الناصر بذلك (١٢)

على أن **أحمد حمروش يروى رواية أخرى** : فيذكر أن الهضيبى هو الذى رشح الشيخ أحمد حسن الباقورى ، بالاضافة الى أحمد حسنى ومحمد كمال الديب (ولا يذكر شيئا عن زكى شرف) ٠ ويضيف أنه بعد أن تم الاتصال بالباقورى وأحمد حسنى ، حضر حسن العشماوى ومنير الدلة ، وابلغا عبد الناصر انهما حضرا موفدين من المرشد

العام ليبلغاه أن اختيار الاخوان المسلمين قد وقع عليهما لتمثيلهم فى الوزارة ، وان الترشيح الاول كان شخصيا من الهضيبى وليس من مكتب الارشاد ٠ ولما كان الاعتذار للباقورى وأحمد حسنى بعد تبليغهما يعتبر أمرا صعبا ، وفضلا عن ذلك فان رأى سليمان حافظ فى حسن العشماوى ومنير الدلة انهما أكثر شبابا مما ينبغى لمنصب وزير ، فلذلك تقرر عدم اشراكهما فى الوزارة (١٣) ٠

ونلاحظ على رواية أحمد حمروش ــ وهو لا يذكر مصدرها ــ الغموض ، الى جانب اختلافها عن رواية فتحى رضوان ٠ اذ يفهم منها وجود ترشيحين : الاول ، شخصى من الهضيبى ، وهو الخاص بالباقورى واحمد حسنى وكمال الديب ، والثانى ، من مكتب الارشاد ، ويحمل رأى الاخوان ، وهو المتعلق بحسن العشماوى ومنير دلة ٠ ولكن أحمد حمروش لايلبث أن يذكر أن عبد الناصر وسليمان حافظ أصبح امامهما احتمالان : اما اشراك عشماوى والدلة (وهما مرشحا مكتب الارشاد) ، واما قبول قرار مكتب الارشاد بعدم الاشتراك ! وهكذا نجد أنفسنا أمام قرارين متناقضين لمكتب الارشاد ، أحدهما بترشيح عشماوى ومنير دلة ، والثانى بعدم الاشتراك ٠ ولايحسم حمروش هذا التناقض رغم الاهمية التى يبنيها على روايته ، وهى قوله: « وكان هذا هو الصدام المكتوم الاول » (١٤)

على كل حال ، فان **رواية محمد نجيب** أوضح ٠ فهو يذكر ان جمال عبد الناصر اتصل بمرشد الاخوان طالبا ترشيح اثنين ٠ فرشح له الشيخ الباقورى وواحدا من اثنين يعتبران من أصدقاء الاخوان هما : أحمد حسنى وكمال الديب ٠ وقد تم الاتصال بالاول والثانى ، ولكن حسن العشماوى ومنير الدلة قدما فجأة كمرشحين لمكتب الارشاد ، فقد كان الترشيح الاول شخصيا من الهضيبى ٠ ولكن الرأى استقر ، نظرا لما تم من الاتصال بالباقورى وأحمد حسنى ، على الترشيح الاول ٠ وعندئذ اتخذ مكتب الارشاد قرارا بالاعتذار عن عدم

الاشتراك فى الوزارة ، الامر الذى وضع الباقورى فى حرج دفعه الى الاستقالة من مكتب الارشاد ليصبح وزيرا للاوقاف(١٥)

أما الرواية الرسمية التى وردت فى بيان مجلس الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين يوم ١٤يناير ١٩٥٤ ، فهى تذكر رواية مختلفة • وهى أنه حينما تقرر اسناد الوزارة الى اللواء نجيب ، تقرر اشتراك الاخوان فيها « بثلاثة أعضاء ، على أن يكون أحدهم الاستاذ أحمد حسن الباقورى » • ولكن حسن العشماوى حضر الى القيادة ، وأبلغ عبد الناصر أن المرشد قد رشحه مع منير الدلة للوزارة • وعندما عرض هذا الترشيح على مجلس قيادة الثورة لم يقبله ، وطلب جمال من العشماوى أن يبلغ ذلك الى المرشد ليرشح غيرهما • كما اتصل جمال بالمرشد فى ذلك ، فأجابه بأنه سيجتمع بمكتب الارشاد فى الساعة السادسة ويرد عليه بعد الاجتماع • وعندما اتصل به عبد الناصر مرة ثانية ، ابلغه أن مكتب الارشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة • وفى اليوم التالى صدر قرار من مكتب الارشاد بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الاخوان (١٦) •

لنر الآن **شهادة محمد خميس حميدة ومنير دلة** أمام محكمة الشعب فى هذا الصدد • يقول محمد خميس حميده انه « فى تشكيل الوزارة ، طلب السيد الرئيس (عبد الناصر) من الاخوان ترشيح بعض الاخوان للوزارة ، فرشح فى النهاية ثلاثة من الاخوان : منير الدلة ، وحسن العشماوى ، وأحمد الباقورى • وبعدين ظهر أن حسن العشماوى لم يوافق عليه لأنه صغير السن ، ومنير الدلة لم يوافق عليه • وفى الجلسة ، المكتب قال ان موش من مصلحة الثورة اننا ندخل مجلس الوزراء •

أما رواية منير دلة فتمضى على نحو مقارب • فيقول أن عبد الناصر اتصل تليفونيا بالمرشد « وقال له ان الوزارة حتتألف بالشكل الفلانى ، ويمكن الاخوان يشتركوا أو

يساهموا فيها • فاذا كان عندكم حد ترشحوه قولوا لنا عليه • فذكر المرشد بضعة أسماء كحسن العشماوى ومنير الدلة وكمال خليفة ومحمود أبو السعود • وبعد كده فى محادثة تالية فى نفس اليوم بفترة وجيزة ، قال له : أنا ما أقدرش أبت فى هذا الموضوع لوحدى الا بعد الرجوع الى مكتب الارشاد • ودعينا لحضور اجتماع مكتب الارشاد حوالى الساعة السادسة ، وكانت فكرة المكتب أن مافيش داعى للاشتراك فى الحكم (١٧) •

يتضح من هذه الروايات العديدة المختلفة أن الخلاف الجوهرى بينها يدور حول مسائل ثلاث : الاولى ، عدد الاخوان المرشحين • والثانية ، ترشيح الباقورى • والثالثة ، وجود ترشيح واحد جانب المرشد أو ترشيحين أحدهما للمرشد والآخر لمكتب الارشاد •

وبالنسبة للخلاف الاول ، فان الرواية الرسمية حاسمة فى أن عدد من تقرر اشراكهم فى الوزارة كان ثلاثة وليس اثنين • وأما سبب اختلافها عن رواية اللواء نجيب ، فلأن اللواء نجيب لم يكن هو الذى اتصل بالهضيبى وانما كان عبد الناصر • وعندما اتصل محمد نجيب بالمرشد فى هذا الشأن ، طلب منه ترشيح « واحد أو اثنين على الاقل » — حسب رواية منير دلة (١٩) •

أما الخلاف حول الباقورى ، فان جميع الروايات ، فيماعدا رواية فتحى رضوان ، تجمع على ورود اسم الباقورى فى الترشيح الاول • بل ان الرواية الرسمية تفترض وجود الباقورى فى الترشيح الاول ، اذ تذكر أنه طلب الى الاخوان ترشيح ثلاثة « على أن يكون أحدهم الاستاذ أحمد حسن الباقورى » • ومعنى ذلك أن ترشيح الباقورى كان أمرا مفروغا منه فى البداية • وأما رواية فتحى رضوان التى تفيد توسل عبد الناصر اليه فى حديث طويل ليوافق على ترشيح حسن العشماوى بدلا من الباقورى ، فهى رواية مرفوضة •

لأنه ينسب لنفسه دورا أكبر من حجمه السـياسى فى ذلك الحين • فلم يكن من الضباط الاحرار ، ولم يكن يملك نفوذا من زعامة شعبية أو غيرها تحمل الرئيس الفعلى للثورة على أن يقول له راجيا : « أنا عاوزك توافق على ترشـيح حسن العشماوى ، وبلاش حكاية الباقورى » ! (٢٠) •

بقى الخلاف حول ما اذا كان قد حدث ترشيح واحد من المرشد أم حدث ترشيحان أحدهما من المرشـد والثانى من مكتب الارشاد • **وهو أهم الخلافات الثلاثة ، لأنه يحدد موقف الاخوان من الثـورة بعد الاحتكاك الاول حول الحد الاقصى للملكية وضرورة عرض قرارات الثـورة على الاخوان قبل** اقرارها • ويمكننا التأكيد بأن مكتب الارشاد لم يرشح أحدا ، وأن الترشيحات كلها كانت شخصية من المرشد العام • ففى رواية محمد خميس حميدة ، عندما سأله رئيس المحكمة عمن رشح الثلاثة ، أجاب بأنه المرشد • وقد أوردنا فيما سبق قوله انه «فى الجلسة المكتب قال انه موش من مصلحة الثورة اننا ندخل مجلس الوزراء » وفى رواية منير دلة أنه عنـدما اتصل عبد الناصر بالمرشد تليفونيا ليسأله عما اذا كان هناك من يرشحه ، « ذكر له المرشد بضعة أسماء » ، وأنه عندما عرضت الفكرة على مكتب الارشاد ، « كانت فكرة المكتب ان مافيش داعى للاشـتراك فى الحكم » • وكذلك فان الرواية الرسمية عن هذه المسألة ، تؤكد عدم وجود ترشيحات لمكتب الارشاد • فهى تروى أن حسن العشماوى حضر الى القيادة ، « وابلغ عبد الناصر أن المرشد قد رشحه مـع منير الدلة » ، وعندما طلب جمال من المرشد ترشيح غيرهما أجابه بأنه سوف يجتمع بمكتب الارشاد فى السادسة ويرد عليه بعد الاجتماع • وعندما اتصل به عبد الناصر مرة أخـرى ، أبلغه ان مكتب الارشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة •

وفى الواقع ان تتبع مجرى الحوادث نفسه يبين فى وضوح ان مكتب الارشـاد لم يرشح احدا • فان مكتب الارشاد لم

Disputes
1) 500 Feds vs 200
2) pre-consult of RCC with Ikhwan
3) Ikhwanis for 1st gov't after Ali Maher

by why did RCC refuse Dalla and Ashmawi.

يجتمع قبل السادسة مساء باعتراف الرواية الرسمية نفسها ، وباعتراف منير الدله • ومن ثم ، فحتى ذلك الحين ، لم تكن ثمة من ترشيحات الا ترشيحات المرشد ، التى هى ذات صفة شخصية بالضرورة ، والتى كانت تشمل الباقورى وحسـن العشـماوى ومنير الدلة • ولكنه رأى ضرورة اجتماع مكتب الارشاد لعرض الأمر عليه ، خصوصا بعد ان رفض مجلس الثـورة حسن العشماوى ومنير دلة • وعندما اجتمع مكتب الارشاد فى الساعة السادسة ، قرر عدم الاشتراك فى الوزارة وبذلك تكون رواية محمد نجيب وأحمد حمروش عن وجـود ترشيحين غير صحيحة •

وفى الواقع أن ما رواه لى صالح أبو رقيق يكاد يكون أقرب الروايات الى الصحة وأدقها جميعا • فقد ذكر أن عبد الناصر اتصل تليفونيا فى حضور حسن العشماوى بالمرشـد العام حسن الهضيبى يخبره بقرار مجلس الثورة اشتراك الاخوان فى الوزارة ، ويطلب اليه ترشيح ثلاثة • فرشح له : منير دلة وحسن العشماوى ، ومحمود أبو السعود • وفى ذلك الحين كان القائمقـام يوسف صديق حاضرا ، فأبدى تشككه أمام عبد الناصر فى أهلية الاخوان للوزارة ، فاسـتدل حسن العشماوى بالشيخ حسن البـاقورى على وجود كفاءات فى الاخوان • فقبله عبد الناصر على الفور وتحمس له • على أنه عندما جرى الاتصال مرة أخرى بين عبد الناصر والهضيبى ، أبلغه الاخير بضرورة البت فى هذه المسألة عن طريق مكتب الارشاد • ولكن مكتب الارشاد عندما اجتمـع ، قرر رفض الاشتراك فى الحكم •

والسؤال الآتى : ما هو السبب وراء رفض مكتب الارشاد الاشتراك فى الحكم ؟ فى البداية لا نستطيع ان نقبل ان يكون السبب هو رفض مجلس الثورة قبول ترشيح حسن العشماوى ومنير دلة • وبالتالى ، فلا نسـتطيع أن نذهب الى ما ذهب اليه أحمد حمروش بناء على ذلك ، من ان هذا الرفض من قبل

الثورة ، « كان هو الصدام المكتوم الاول ، فقد شعر الاخوان ان الحركة لاتستجيب لارادة الجماعة » • ذلك ان هذا الترشيح – كما ذكرنا – لم يكن ترشيح مكتب الارشاد وانما ترشيح المرشد ، الذى لم يكن يتفق مع رغبة مكتب الارشاد •

واذا كان الامر كذلك ، فما هو السبب الحقيقى وراء رفض مكتب الارشاد الاشتراك فى الوزارة ؟ • ان رواية محمد خميس حميدة تلقى بعض الاضواء على هذا السبب • فعندما سأله رئيس المحكمة عن اسباب قرار المكتب بعدم دخول الوزارة ، قال : ان ماقاله أعضاء المكتب هو أن «وجود الاخوان فى الوزارة قد يثير أشياء مافيش داعى لها • فقد يقول البعض ان الاخوان مشتركين فى الحكم ، أو ان الثورة طلعت ليس لها لون خاص وربما وجود الاخوان فيها يعطيها لون » (٢١) •

ومعنى ذلك انه بعد ان رفضت الثورة الانصياع للاخوان فى مسالة الحد الاقصى للملكية وعرض القرارات عليهم قبل اقرارها ، رأى مكتب الارشاد أن الاشتراك فى الحكم بمثل هذا العدد القليل من الوزراء ، يفيد الثورة أكثر مما يفيد الاخوان • ففى الوقت الذى لا يتحملون أية مسئولية عن تصرفات الثورة ، فان وجودهم فى الحكم يعطى الثوره لونا يعزز مكانتها بين الجماهير الاسلامية ، ويمنحها ولاء الاخوان فى كل مكان دون مقابل تقريبا ! ، ومن هنا كان حرص مكتب الارشاد على حرمان الثورة من لون يعتقدون انها فى حاجة اليه ولا يفيدهم منحها اياه •

وعلى كل حال ، فقد حدد عبد الحكيم عابدين ، سكرتير عام الاخوان فى ذلك الحين ، سياسة الاخوان تجاه الثورة وقتذاك قائلا : « ان جماعة الاخون تحدد موقفها من الثورة ومن أية حكومة على الاسس الآتية : اما أن تعلن السلطة قيام دولة الاسلام ، فنعلن ولاءنا لها ونذيب وجودنا فى وجودها •

واما ان تتابع الخطوات الاسلامية تحت اسماء وعناوين اصلاحيه ، وحينئذ نلتزم بتأييد الحكم ، مع استمرار تشكيلاتنا لاتمام الرسالة ، وما أن تكتفى بالناحية السلبية ، فنلتزم السلبية نحوها • فان أبت السلطة ذلك واستأنفت حملاتها فى التنكيل بأهل الدعوة ، فنكون مضطرين الى الدفاع عن انفسنا (٢٢) •

وفى الحقيقة ان سياسة الجماعة فى ذلك الحين كانت تقوم على التأييد التكتيكى المحسوب ، الذى يخدم فى النهاية أهدافها الاستراتيجية العليا فى استخلاص الحكم • ولذلك ، ففى الوقت الذى فصلت الشيخ الباقورى لقبوله الاشتراك فى الوزارة امتنعت عن الهجوم على الثورة ، رغم ان جميع القوى الديموقراطية التقدمية فى ذلك الحين – فيما عدا حدتو – قد بدأت فى اطلاق النار على حركة الجيش ، على اساس انها تحولت الى دكتاتورية عسكرية •



ولم يلبث أن جاء قانون تنظيم الاحزاب السياسية ، ليضيف علامة اخرى فى تاريخ العلاقات بين الاخوان والثورة • ومن المعروف أن قانون تنظيم الاحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، كان قد صدر خصيصا لضرب حزب الوفد ، باعتباره الحزب الوحيد صاحب التأييد الشعبى الاوسع ، وصاحب الاغلبية الساحقة فى البرلمان الاخير • وكان صاحب الفكره فى القانون هو سليمان حافظ ، وقد وافق السنهورى عليه على شرط أن يكون تدخل الادارة تحت رقابة مباشرة من القضاء الادارى بمجلس الدولة ، بينما اعترض عليه كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وخالد محيى الدين (٢٣) •

وعندما صدر القانون ، ورد فى الفقرة الثانية فى المادة الاولى « لا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية او الجماعة التى تقوم على محض اغراض علمية او اجتماعية او ثقافية او دينية » (٢٤)

وقد دفع هذا النص البعض الى الاعتقاد فى ذلك الحين بـان القانون يفسح المجال لاستثناء جماعة الاخوان المسلمين منه! على انه عندما سئل مسئول كبير مختص وقتذاك عن موقف جماعة الاخوان المسلمين من قانون تنظيم الاحزاب ؟ ، اجاب بانها «تعد حزبا سياسيا، لانها تشتغل بشئون تتصل بالحكم فى الداخل والخارج» (٢٥) • وقد كان هذا التصريح ضرورة فى الحقيقة لدفع شبهة التحيز عن واضعى القانون • فقد كان معروفا من تاريخ الاخوان المسلمين قبل الثورة ، انها جماعة سياسية بالدرجة الاولى • فضلا عن أن البعض فى مجلس الثورة مثل اللواء نجيب ، كان يرى ذلك، وكان يرى أن « القوى السياسية يجب أن تكون امام القانون سواء » •

ومع ذلك ، فان القانون ، بالنص السالف الذى ورد فيه ، قد ترك لجماعة الاخوان المسلمين ، حق الاختيار بين ان تعلن نفسها جماعة دينية بحتة ، وبذلك تكون قد فقدت الحق فى مزاولة النشاط السياسى ، ولا تكون فى حاجة ، من ثم ، الى تقديم اخطار باعادة تكوينها، واما الافصاح عن صفتها السياسية بصفة علنية ويكون ذلك بتقديم اخطار باعادة تكوينها طبقا للقانون •.

وكان من الطبيعى ان يدور النقاش داخل الاخوان حول هذين البديلين • وقد انقسم الرأى ، فبينما كان المرشد حسن الهضيبى يرى عدم تقديم اخطار لاعادة تكوين الاخوان ، واعتبارها جمعية بعيدة عن مزاولة النشاط السياسى ، فان معظم أعضاء الهيئة التأسيسية لم يروا هذا الرأى (٢٧) •

وقد استقر الرأى على حل وسط ، يتيح للجماعة مزاولة النشاطين • وهو فصل العمل الدينى عن العمل السياسى ، فتحتفظ الجماعة بصفتها الدولية كجماعة دينية وتتولى بهذه الصفة العمل الدينى ، ويتولى العمل السياسى شطر منها كحزب أو هيئة سياسية تقدم الاخطار باسمها ! (٢٨) • وطبقا

لهذا الرأى سارع حسن الهضيبى فى أواخر سبتمبر ١٩٥٢ بتقديم اخطار عن ايداع مالية الهيئة البالغ قدرها ٧ر٩٣٥ جنيها بالبنك العربى المصرى ، قبل ان يبلغ عن قانون الهيئة أو نظامها او اسماء الاعضاء المؤسسين (٢٩) •

على أن هذا الحل لم يلبث أن أثار عدة صعوبات أولدت كثيرا من الجدل بين أعضاء الجماعة ، فطبقا لما أوردته جريدة الاخبار فى ذلك الحين ، فان هذه الصعوبات كانت تتمثل فيما يلى :

أولا — الموظفون المحرم عليهم الاشتغال بالحزبية ، يؤلفون الجزء الاكبر من قادة الاخوان • فالسكرتير العام ، وأمين الصندوق وستة آخرون من أعضاء مكتب الارشاد ، والبالغ عددهم اثنا عشر عضوا ، موظفون • فضلا عن أن غالبية رؤساء شعب الاخوان فى الاقاليم هم أيضا موظفون • وتطبيق القانون الجديد عليهم معناه استبعادهم من مركز القيادة واعتبارهم اعضاء غير مؤسسين •

ثانيا — الاموال التى أودعها المرشد للاخوان فى البنك ، وأبلغ عنها وزير الداخلية ، هى أموال « الجماعة » الدينية وأموال « الهيئة » السياسية معا • ولكن اذا انفصلت « الجماعة » عن « الهيئة » كما يقتضى القانون فانها ستنفصل دون أن يكون لها مال ، لان هذه الاموال أودعت باسم الهيئة وباسم الشطر السياسى منها دون سواه •

ثالثا — الطلبة والجوالة يكونون جزءا كبيرا من قاعدة الاخوان المسلمين فى نشاطهم السياسى • والغالبية العظمى من هؤلاء لا تزيد اعمارهم على واحد وعشرين عاما مما يقتضى ابعادهم عن النشاط السياسى ، الامر الذى يؤثر فى قوة الاخوان كحزب •

وقد أثارت تلك الصعاب كثيرا من الجدل بين أعضاء مكتب الارشاد فى القاهرة ، ورؤساء المناطق فى الاقاليم •

ومن أجل ذلك دعيت الجمعية التأسيسية للهيئة للانعقاد لحسم الموضوع (٣٠) .

وقد تم عقد الجمعية التأسيسية للاخوان مرتين لم يسفر الا عن تمسكها باعتبار الاخوان هيئة سياسية ! فبالاضافة الى أن هذا الحل يمنع الازدواجية ، فانه يتفق مع فكرة الاخوان وفهمهم للاسلام ، وهو أنه لا يفرق بين الدين والدولة . ولذلك فحين حدث فى الاجتماع الثانى ان تغيب المرشد لمرضه ، انتهز بعض أعضاء مكتب الارشاد الفرصة ليصروا على تقديم الاخطار جامعا شاملا للجماعة كلها كحرب ، ولما كانوا أغلبية ، فقد ارسلوا الاخطار فى اليوم التالى ! (يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢) .

وقد كان عدد الاعضاء المؤسسين الذين تضمنهم الاخطار ثلاثة فقط ! اختارهم مكتب الارشاد من أعضائه ، وهم : السيد محمد حسنى عبد الباقى ، وقد اعتبر ممثلا للقاهرة ، والدكتور محمد خميس حميدة ، ممثلا للوجه البحرى ، ومحمد فهمى أبو غدير المحامى ، ممثلا للوجه القبلى . ولم يتضمن الاخطار المرشد وبقية اعضاء المكتب ! وقد سيق فى سبب الاكتفاء بهذا العدد من المؤسسين ، ان مكتب الارشاد العام حينما اراد اعتبار اعضائه جميعا هم المؤسسون ، اتضح له ان المرشد العام غير مقيد فى جداول الانتخابات البرلمانية، وانه لامفر من عدم وضع اسمه بين اسماء المؤسسين طبقا للقانون الذى كان يشترط التقييد فى جداول الانتخاب فى عضو الهيئة التأسيسية ، وقد خشى المكتب أن يؤدى وضع أسماء أعضائه جميعا دون اسم المرشد فى قائمة المؤسسين الى تصديق اشاعة ان هناك خلافات داخل الهيئة ، فاتفق الاعضاء على الاكتفاء باختيار ثلاثة من الاخوان القدامى ممن لم تقترن أسماؤهم فى الصحف بأنباء الاخوان ! (٣١) .

على ان هذا الذى اراده الاخوان من تمويه على الرأى العام

لاخفاء معالم الخلاف لم ينجح . لسبب بسيط ، هو ان المرشد ماكاد يعلم بالاخطار ، حتى امتنع فى منزله ، وقرر الاستقالة مالم تعدل الهيئة التأسيسية عن قرارها . وقد اتفق معه بعض الاخوان على دعوة الهيئة مرة ثالثة لاعادة النظر ! ولكن الاخرين صارحوه بأنه بعد ان اتخذت الهيئة قرارها مرتين ، فلا داعى لاعادة النظر . ولم تلبث أن جرت اجتماعات لبعض كبار الاخوان لاختيار مرشد جديد فى حالة اصرار الهضيبى على الاستقالة . بل ان البعض كان يحبذ اتخاذ هذا الاجراء لو تيسر ذلك ، فعلى حد قول أحد كبار الاخوان فى ذلك الحين : « ان كثيرا من زملائه يرون أن استمرار الدعوة التى يقوم بها الاخوان ، تتطلب ان يكون لهم مرشد لايفكر فى الاستقالة من حين لآخر ، ولا يلوح بها . على أن المسألة انتهت بسفر عبد القادر عودة ، وكيل الاخوان الى الاسكندرية لمقابلة الهضيبى ، ثم عودته منها ليصرح بأن « المرشد باق باق » ! (٣٢) .

على كل حال ، فقد عبر الاخوان فى اخطارهم الذى قدموه طبقا للقانون ، عن رأيهم فى الاشتغال بالسياسة فى صراحة تامة . فقد اعلنوا أن « أهداف الاسلام وغاياته تشمل شئون الحياة كلها . والاسلام لايفرق بين الدين والدولة . والاخوان المسلمون حينما يزاولون نشاطهم المتعدد الالوان ، ليس لهم الخيرة فيما يأخذون وما يدعون . فاذا اشتغل الاخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فيما يشتغلون ، فانما يشتغلون بأمر الاسلام ، وينزلون على حكم الدين ، ويمارسون نشاطا دينيا محضا هو فرض على كل مسلم مهما كانت صفته . فان يكن بد من اخضاع نشاطنا السياسى لقانون الاحزاب ، فاننا نقدم اليكم وجهة نظرنا مصحوبة بالقانون الاساسى لهيئة الاخوان المسلمين (٣٣) .

على هذا النحو يكون الاخوان قد عبروا عن تصميمهم على

التحول الى حزب سياسى ، والدخول فى المعترك السياسى بكل ما يحمله ذلك من معان ونتائج ٠ وهنا يأتى دور عبد الناصر ٠ فطبقا لما رواه محمد نجيب ، فان عبد الناصر طلب اليه عدم تطبيق قانون الاحزاب على الجماعة ، على اساس انها « كانت من اكبر اعوان الحركة قبل قيامها ، وانه لايصح أن يطبق عليها قانون الاحزاب » ٠ ولكنه عارضه قائلا : ان القوى السياسية يجب ان تكون امام القانون سواء (٣٤) ٠ وهذا الكلام غير مفهوم ٠ اذ يحمل مدلول الحرص من جانب عبد الناصر على جماعة الاخوان بدرجة جعلته لايريد تعريضها لتطبيق قانون الاحزاب عليها ٠ على اننا قد رأينا ان الجماعة قد درست هذا الموضوع فى جلستين متعاقبتين ، ورأت من مصلحتها التقدم باخطارها كهيئة سياسية طبقا للقانون ! فهل كان عبد الناصر احرص على الاخوان منهم على انفسهم ؟ قد يجوز قبول هذه الرواية لو أن عبد الناصر كان ينوى ان يكون قانون تنظيم الاحزاب مقدمة لقانون حل الاحزاب الذى صدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، ولكن من الثابت من رواية محمد نجيب نفسه ـ كما ذكرنا ـ ان عبد الناصر كان معارضا فى قانون تنظيم الاحزاب وضد سليمان حافظ الذى كان يدافع عن مشروعه فى صلابة !

لم يبق اذن الا أحد احتمالين : اما ان هذه المحاولة من جانب عبد الناصر قد جاءت بمناسبة قانون حل الاحزاب ، فأراد استبعادهم من قانون تنظيم الاحزاب اصلا ٠ واما ان هذا الاتجاه الى تكوين حزب سياسى بما يتضمنه من انتشار نشاط الاخوان ، لم يلق رضا منه ، فأراد ابعادهم عن مجال السياسة ، وبالتالى مجال الوصاية على الثورة ٠ وهذا الاحتمال الاخير هو على كل حال ، ما ورد فى البيان الرسمى لمجلس قيادة الثورة عن حل الاخوان يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ ٠ فقد ورد به انه « عندما طلب من الاحزاب أن تقدم اخطارات عن تكوينها ، قدم الاخوان اخطارا باعتبارهم حزبا سياسيا ٠ وقد نصحت الثورة رجال

الاخوان بالا يترددوا فى الحزبية ، ويكفى ان يمارسوا دعوتهم الاسلامية بعيدا عن غبار المعارك السياسية والشهوات الحزبية » ٠٠ وقد ترددوا فى بداية الامر ، ثم استجابوا (٣٤م) ٠ — وعلى كل حال ، فيتفق البيان المذكور وما اورده محمد نجيب من ان الاتفاق تم بين الطرفين على ان تطلب وزارة الداخلية من الاخوان تفسيرا عما اذا كانت اهدافهم سيعمل على تحقيقها من طريق اسباب الحكم كالانتخابات ، وأن يكون رد الاخوان بالنفى (٣٥) ٠

فى تلك الاثناء ، كانت حركة الجيش تتجه حثيثا نحو القبض بيد من حديد على أزمة السلطان ، واخذت بالفعل فى هدم اسس النظام القديم ٠ ففى يوم ١٠ ديسمبر اعلنت سقوط دستور ١٩٢٣ ، وتولى حكومة الثورة جميع مهام السلطة فى الدولة من تشريعية وتنفيذية فى فترة الانتقال وحتى يتم وضع الدستور الجديد ٠ فاستكملت الثورة بذلك كل مقومات مدلولها القانونى ٠ وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ ، أصدرت مرسوما بتأليف لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع دستور جديد « يتفق وأهداف الثورة » ٠ وفى يوم ١٦ يناير صوبت ضربتها القاصمة بحل الوفد والاحزاب ومصادرة أموالها ، وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ٠ وفى يوم ١٨ يناير ، ولحماية الحركة من رقابة القضاء صدر مرسوم بقانون باعتبار التدابير التى اتخذها « رئيس حركة الجيش » لحماية الحركة ونظامها ، « من اعمال السيادة العليا» (لايخضع لرقابة القضاء) ٠ وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ اكملت حركة الجيش استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دستور فترة الانتقال ، الذى جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد « قائد الثورة » ، بدلا من يد الوصى على العرش ، وهو الامير محمد عبد المنعم ، وركز السلطة التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس الوزراء ، وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ومحاسبة الوزراء ، من حق

مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء (٣٦) ٠

وقد وقف الاخوان المسلمون من هذه القرارات التى استفزت عداء كل القوى الديموقراطية والتقدمية ، موقف التأييد ٠ فطبقا لما ذكره منير دلة امام محكمة الشعب ، « لما مجلس قيادة الثورة اعلن فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ، الجمعية اعتبرت هذه المدة معقولة لعمل الاجراءات التطهيرية اللازمة ، وللانتهاء عقبها الى حكم برلمان وحكم سياسى فى أوضاع برلمانية سليمة ونظيفة ٠ وكان مرضيا عن هذا ، ولم يحدث عليه أى اعتراض » (٣٧) ٠

على أنه فى الوقت نفسه ، ولما كان مجلس الثورة قد فقد تأييد كل القوى السياسية فى مصر ، واستجلب عداءها ، بما فيهم « حدتو » ، بل واستحق غضب قواعد مجلس الثورة من الضباط الاحرار ، الذين أخذوا فى ذلك الحين يتحركون داخل اسلحتهم فى المدفعية وفى المشاة وفى الفرسان بالسخط ، خصوصا بعد اعتقال عدد كبير من ضباط المدفعية يوم ١٥ يناير بدعوى تدبير مؤامرة لاغتيال ضباط الثورة — فقد شعر الاخوان ان الظروف قد سنحت للوصول الى ما فشلوا فى تحقيقه فى اعقاب قيام حركة الجيش ، وهو فرض وصايتهم على الثورة ٠ فحضر الى مكتب جمال عبد الناصر كل من صلاح شادى ومنير دلة ، وطلبا اليه « تكوين لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها » ٠ ولكن عبد الناصر — طبقا لهذه الرواية الرسمية — رد قائلا : « لقد قلت للمرشد سابقا اننا لن نقبل الوصاية ٠ وانني اكررها اليوم مرة اخرى فى عزم واصرار » ٠ (٣٨) ٠

على ان هذه الرواية تنسب ايضا الى منير دلة وصلاح شادى انهما طلبا اشتراك الاخوان فى الحكم ٠ وهو ما لانجد له سندا فى غير هذه الرواية ٠ بل ان الرواية التى وردت على لسان جمال سالم ، اثناء توليه رياسة محكمة الشعب ، عن

المقابلة ، تذهب الى ان الاخوان لم يطلبوا « لجنة من هيئة الاخوان » تعرض عليها القوانين قبل اصدارها ، بل « لجنة مشتركة » لدراسة مشروعات القوانين قبل ما تصدرها حكومة الثورة (٣٩) ٠

وعلى كل حال ، فان مسألة مطالبة الاخوان بالوصاية على الثورة ، قد اكدتها رواية منير دلة ٠ فقد ذكر انه ذهب وصلاح شادى الى جمال عبد الناصر ليبلغاه « ان الاخوان يؤيدون الحركة ، وان العقبات التى تقابله لا يجب ان تسبب له متاعب ، وان يطمئن الى اننا وراءه » ٠ وقد تطرق الحديث بين صلاح وبين عبد الناصر الى الموضوع وقال صلاح : « حبذا لو كان الحاكم يستطيع ان يقرب نفسه للشعب ويعرض عليه المشروعات او الافكار بحيث يكون مؤمنا بها مقتنعا بأغراضها ٠٠ وده كان رأى شخصى ، وما كان يمثل رأى الجماعة ٠ اى كان اجتهادا من صلاح ووجهة نظر فردية ٠ والفكره كانت تهدف الى ان الوضع يقتضى نوعا من الضمان او التأمين وايجاد الصلة والتعاون علشان يبقى الناس دول فاهمين ايه نطاق اتجاهكم » ! (٤٠) ٠

على كل حال ، فسواء أكان اقتراح صلاح شادى يحمل وجهة نظره الخاصة أم وجهة نظر الاخوان ، فانه كان بداية مرحلة جديدة فى العلاقات بين الاخوان والثورة ٠ مرحلة استعداد لصدام محتوم لاريب فيه ٠

ويتميز عام ١٩٥٣ بأربعة تطورات هامة ، كان لها تأثيرها على العلاقات بين الاخوان والثورة :

اولا — المباحثات بين الانجليز والاخوان لحل القضية الوطنية ٠

ثانيا — استعدادات الاخوان فى الجيش والبوليس ٠

ثالثا — مطالبة عبد الناصر للاخوان بحل التنظيم السرى .

رابعا — الاتصالات بين الاخوان واللواء محمد نجيب لعقد تحالف ضد عبد الناصر .

وفيما يتصل بالمباحثات بين الانجليز والاخوان ، فان هذه تكاد تكون المرة الاولى ، فيما نذكر ، التى يدخل فيها الانجليز فى مباحثات مع حزب شعبى حول القضية المصرية من وراء ستار ، عندما تتعثر مفاوضاتهم مع الحكومة المصرية القائمة .

وكانت قد بدأت فى الفترة بين ٢٧ ابريل و ٦ مايو ١٩٥٣ ، مفاوضات بين حكومة الثورة ، برياسة اللواء نجيب وعضوية كل من الدكتور محمود فوزى وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم ، وبين وفد بريطانى على رأسه السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون ويضم الجنرال بريان روبرتسون ومارشال الجو سير ساندرز ، والمستر كريزويل ، والبريجادير دوف ، والبريجادير هوب ، وقائد السرب ديفيز . وكانت خطة بريطانيا فى هذه المفاوضات هى نفس خطتها فى مفاوضات ١٩٣٦ ، وهى منح مصر استقلالا صوريا ! فقد سلمت هنا بضرورة الجلاء عن قناة السويس ، ولكنها اشترطت بقاء قواتها فى صورة مختلفة . وقد عبر الجنرال روبرتسون عن هذه الفكرة قائلا :

« نحن نعترف برغبة مصر فى انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى . ونحن على استعداد لوضع قواتنا فى أى مكان آخر رغبة منا فى الوصول الى اتفاق . ولكننا مرتبطون بالتزامات تعاهدية تحتم علينا معاونة بعض بلاد منطقة الشرق الاوسط . كما نهتم ايضا بمناطق البترول فى الشرق الاوسط . ويجب على كل جيش ان يحتفظ بقاعدة منظمة فى وقت الحرب تكون مزودة بالذخيرة قبل امكان تشغيلها . والقاعدة تتكون من عدد كبير من الورش لاصلاح الذخائر التالفة ، والمستودعات ، كما تحوى طرقا برية ومواصلات

للسكك الحديدية واجهزة للتخاطب بالاشارة ومحطات لتوليد الكهرباء ومنشآت لتخزين البترول وخطوط انابيب للبترول ومعسكرات ومستشفيات وما يتبعها من اشياء اخرى ، وقوات ادارية وما يتطلب كل ذلك من استعدادات لحمايتها من الهجوم الجوى . وان وزارة حربيتنا لتغمرنا دائما بسيل من التعليمات تخطرنا فيها عما يجب ان نفعل وعن التغييرات التى يجب ان تتخذ . ويستلزم هذا وجود هيئة فى هذه المستودعات تكون على علم بهذه التعليمات وفى خدمة الحكومة البريطانية ، تشرف على تنفيذ التعليمات على الوجه المرضى » .

وتأسيسا على ذلك ، فقد تركزت مطالب الجنرال روبرتسون والوفد البريطانى ، فى الحصول من الجانب المصرى على الموافقة على مبدأ وجود خبراء بريطانيين فى القاعدة الى أجل غير محدد ، لادارة المنشآت الموجودة بها ومحتوياتها . وكذلك التفرقة بين « منطقة القاعدة » وبين « القاعدة » ذاتها التى تشمل الممتلكات والمنشآت ، فيقتصر الاشراف المصرى على المنطقة دون المنشآت ، وتكون هذه المنشآت تحت اشراف بريطانى . ومعنى ذلك ان يستبدل بالاحتلال العسكرى البريطانى احتلال من نوع جديد يقوم به الفنيون والخبراء الانجليز،ويكون دورمصر فى الاشراف على القاعدة هو دور الخفراء ، فتتعهد الحكومة المصرية بضمان سلامة هذه المنشآت ، وتكتفى برفع العلم المصرى عليها ليكون غطاء مصريا يستر القاعدة الانجليزية لحما ودما !

لذلك فقد انتهت المفاوضات بخطاب حاد للدكتور محمود فوزى قال فيه للجانب البريطانى :

« اننى لا اكون صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى،اذا لم اذكر لكم مقدار ما نشعر به من الاستياء بسبب بقائنا الى اليوم فى لف ودوران . وفى اعتقادى اننا قد حددنا مركزنا تحديدا كافيا بالنسبة للمسائل الرئيسية ، وبينا فى

غير لبس ان الحكومة المصرية لا تستطيع مجرد التفكيرفى بقاء الفنيين الاجانب زمنا غير محــــدد ، بل ولا الى وقت طويل . كما بينا فى جلاء ايضا اننا لا نستطيع التفكير فى وجود اية رقابة او ادارة لغير لمصريين . فما الفائدة اذن من السـير فى تمحيص الكلمــات ، اذا لم نكن متفقين على الاسس من الآن ؟ فاذا اردتم مهلة للتفكير او الاتصـال بلنـدن ، لكم ما تريدون » (٤١) .

فى هذه الظروف بالذات من تشدد المفاوض المصرى ، رأى الانجليز الاتصال بالاخوان المسلمين فى محاولة للوصول معهم الى ما عجزوا عن الوصول اليه مع حكومة الثورة . وما رواه لى صالح أبو رقيق ، الذى جرت معه هذه المحادثات ، لايختلف كثيرا عما ورد على لسان شهود الاخوان امام محكمة الشعب ، او ورد فى قرار حل الاخوان . وتتلخص الصورة النهائية فى ان القاضى جراهام فى السفارة البريطانية ، اتصل بالدكتور محمد سالم ، الموظف فى شركة النقل والهندسة ، وطلب منه ان يمهد لمقابلة بين المستر ايفانز ، المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ، وبعض قادة الاخوان (٤٢) . وقد اتصـل محمد سالم بصالح ابو رفيق فى هذا الشأن،فأبلغ حسن الهضيبى، الذى طلب اليه ان يقابل ايفانز ليعرف منه ما يريد . وقد تمت المقابلة فى بيت محمد سـالم بالمعادى ، ودار حديث حول القضية المصرية عرض فيه ايفانز على صالح ابو رقيق ـ حسب روايته لى ـ « الجلاء بشروط حددها » (٤٣) . وطبقا لمحمـد فرغلى ، فان ايفانز تكلم فى « المسائل التى هم مسـتعدون لقبولها فيما يتعلق بالمعاهـدة (٤٤) . وقد طلب ايفانز رأى صالح ابو رقيق فيما عرضه ، فاعتذر حتى يعرض الامر على المرشد . وقد طلب هذا اليه والى محمد سـالم اعداد تقرير بما دار فى المقابلة ، ففعلا . ثم جرت مقابلة ثانية بين ايفانز والمرشد فى بيت الاخير ، عرض فيها ايفانز ما سبق ان عرضه على صالح ابو رقيق (٤٥) . كما جرت مقابلتـان اخريان بين

ايفانز وصـالح أبو رقيق حضرهما منير دلة حـول نفس الموضوع (٤٦) .

ويجرى الخلاف بين الروايات حولمسـائل ثلاث : الاولى ، ما اذا كان الاخوان قد ابلغوا عبد الناصر بهذه الاتصالات قبل وقوعها أم لا . والثانية ، الوقت الـذى تمت فيـه هـذه الاتصالات . والثالثة ، تفاصيل ما دار من مباحثات بين ايفانز والاخوان .

وبالنسـبة للمسـألة الاولى ، فان الرواية الرسمية عن هذه الاتصـالات تنكر علم مجلس الثورة بها قبل وقوعها . فهى تروى انه « فى شهر مايو ١٩٥٣ ثبت لرجال الثورة ان هناك اتصـالا بين بعض الاخوان المحيطين بالمرشـد وبين الانجليز عن طريق الدكتور محمد سالم ، وقد عرف جمال من حديثه مع الاستاذ حسن العشماوى فى هذا الخصـوص انه حدث اتصـال فعلا بين كل من منير الدله وصالح ابو رقيق ممثلين للاخوان ، وبين مسـتر ايفانز المستشـار الشرقى للسفارة البريطانية ، وان هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل جمال والمرشد » (٤٧) . على ان صالح ابو رقيق ، فى روايته لى ، ينكـر ان هـذه الاتصـالات تمت قبـل ابلاغ عبد الناصر . وقد ايده فى ذلك عز الدين مالك الذى كـان حاضرا المقابلة ، واستدل بمقابلة جرت بينه وبعض زملائه من شـباب الاخوان من جهة وبين عبد الناصر من جهة اخرى فى ديسمبر ١٩٥٣ ، وكان حاضرا المقابلة صـلاح سالم . وفى اثناء الحديث استنكر عبد الناصر اسـتقبال صالح ابو رقيق ايفانز فى بيته . فرد عليه صـلاح سـالم قائلا : ان الاخوان اتصلوا بنا قبل لقاء الانجليز . فسكت عبد الناصر (٤٨) .

اما الخلاف الثانى ، فحول الوقت الذى جرت فيه الاتصالات .. فقد حاول جمال سالم فى اثناء محكمة الشعب ، اثبات ان الاتصالات قد جرت قبل اتفاقية السودان . وقد اسـتغل

ما يمكن ان يكون قد طرأ على ذاكرة محمد خميس حميدة من نسيان فى اثبات ذلك . فقد سـأله : هل هذه المقابلة (بين المرشد وايفانز) تمت بعد امضاء اتفاقية السودان ، ام قبل امضاء اتفاقية السودان ؟ . وقد رد حميدة قائلا : بعد اتفاقية السودان على ما اذكر . فسأل جمال سالم : يعنى بعد فبراير ١٩٥٣ ؟ . ورد حميدة : أيوه ! وهنا كرر جمال سالم سؤاله فى لهجة تهديدية : هل مقابلة حسن الهضيبى لايفانز كانت قبل اتفاقية السودان او بعد اتفاقية السودان ؟ . وعندئذ غير حميدة اقواله قائلا : تبقى قبل اتفاقية السودان (٤٩) .

على انه من المسلم به ان المقابلة جرت فى اثناء المفاوضات فى اوائل مايو . وهذا هو الوارد نفسه فى الرواية الرسمية التى تهاجم الاخوان . ففى النص الذى اوردناه انه « فى شهر مايو سنة ١٩٥٣ ، ثبت لرجال الثورة ان هناك اتصالا بين بعض الاخوان المحيطين بالمرشد وبين الانجليز .. الخ » . كما ان هذه الرواية استندت الى ما ذكره محمد سالم من ان القصة « تبتدىء وقت ان كان وفد المحادثات المصرى جالسا يتباحث رسميا مع الوفد البريطانى » (٥٠) . وهذه المحادثات جرت ـ كما ذكرنا ـ بين ٢٧ ابريل و ٦ مايو . ومما يؤكد ذلك ، ان المقابلة التى جرت بين عبد الناصر والمرشد فى اعقاب الاتصالات مع الانجليز ، قد جرت باعتراف الرواية الرسمية ـ فى مايو . اى بعد ان « ثبت لرجال الثورة فى شهر مايو » حدوث هذه الاتصالات .

بقى الخلاف حول تفاصيل المباحثات التى دارت بين الاخوان والانجليز . وبالنسبة لما عرضه الانجليز ، فطبقا لما ذكره محمد فرغلى فى شهادته امام محكمة الشعب ، فان الانجليز عرضوا « الاسس التى يقبلونها لتكون اساس المفاوضة . وهذه الاسس هى : تقرير مبدأ الجلاء الكامل فى مدة معينة ، وتسليم القاعدة للجيش المصرى مع بقاء خبراء فيها ، وتقرير

حق العودة فى حالة ما اذا هوجمت احدى البلاد العربية » (٥١) وقد سخر جمال سالم من هذا الكلام قائلا : « ايفانز عرض على الهضيبى ان القوات الانجليزية تنسحب فى مدة معينة والقاعدة تبقى مصرية والجيوش لا ترجع الا ساعة مهاجمة أحد البلاد العربية ؟ احنا غلطانين اللى ما خدناش الهضيبى يعمل المفاوضة ويريحنا ! » . ويفهم من هذا الاعتراض من جمال سالم انه يرى ان العرض بهذه الصورة من جانب الانجليز يكون عرضا سخيا ! . مع ان العرض فى هذا الشكل لا يختلف عما عرضه الانجليز فى مفاوضاتهم الرسمية مع الحكومة المصرية ، حيث أبدى الانجليز حينذاك ـ كما ذكرنا ـ اعترافهم بضرورة الجلاء ، مع بقاء خبراء فى القاعدة للاحتفاظ بها صالحة للاستخدام عند الحرب .

على ان الحقيقة ان نطاق المباحثات بين الانجليز والاخوان كان اوسع من نطاق المفاوضات الرسمية بينهم وبين الحكومة المصرية ، كما هو الحال بالنسبة لعدد الخبراء . ففى المفاوضات الرسمية كان الانجليز يسعون الى اقرار المبدأ اولا ثم يدور الحوار حول العدد فيما بعد ، ولكن ـ طبقا لما ذكره محمد خميس حميدة ـ فان المباحثات بين الانجليز والهضيبى تناولت عدد الخبراء والفنيين « فى حدود أربعة آلاف » ! (٥٢)، الامر الذى يشير الى انه تم بالفعل اقرار المبدأ . كذلك جرى الكلام حول عودة الانجليز الى القاعدة عند خطر الحرب (٥٣) .

هذا فيما يتصل بما عرضه الانجليز فى هذه المباحثات . اما ما قبله الاخوان ، فيفهم من المناقشات التى دارت بين جمال سالم ومحمد خميس حميدة ان الاخون المسلمين قد قبلوا بقاء الخبراء بملابسهم العسكرية ، وقد اعترف محمد خميس حميدة بأن « هذا الكلام حصل فى الاجتماع » ! (٥٤) .

كذلك عرض الاخوان على الانجليز فكرة الحياد . ففى رواية محمد فرغلى ان الهضيبى عندما قابل ايفانز ، واعاد هذا عليه

ما ذكره لصالح أبو رقيق سأله الهضيبى : ما رأيكم فى الحياد؟ فدهش ايفانز لهذا الرد ، وانصرف على هذا الاساس » (٥٥) ٠
وقد روى لى صالح أبورقيق انه عندما تحدث الهضيبى مع ايفانز عن فكرة الحياد «فوجىء ، وقال انه مستعد لمناقشة هذا الشرط » (٥٦) ٠ على ان فكرة الحياد لم تلبث ان أدت الى نتيجة غريبة ٠ فطبقا لما رواه محمد خميس حميدة ، فان الهضيبى سأل ايفانز : احنا دخلنا ايه فى الحرب ؟ مالنا ومال الحرب ؟ ان موقفنا ان نقف على الحياد بين الدول المتصارعة ، ونعمل كتلة عربية أو اسلامية تقف على الحياد ٠ فقال له ايفانز : لما تقفوا على الحياد ، وافرض انكم هوجمتم من بلد اخرى ، تعمل ايه ؟ وقد رد المرشد قائلا : نعمل بيننا وبينكم معاهدة سرية علشان تبقوا تيجوا فى الوقت الذى نحدده عند الهجوم من الخارج ! (٥٧) ٠

على كل حال ، فلدينا بعض الملاحظات على مسألة اتصالات الاخوان بالانجليز :

اولا : ان هذه الاتصالات لم تؤخذ فى حينها من جانب عبد الناصر وزملائه على انها نوع من التآمر بين الاخوان والانجليز ، كما صورها بيان حل الاخوان فيما بعد ٠ بل أقد ذكر محمد فرغلى فى شهادته امام محكمة الشعب ، انه لما التقى الهضيبى بعبد الناصر وبعض ضباط القيادة « عرض عليهم تقريرا بالمقابلة الاولى (بين صالح ابو رقيق وايفانز) ، وعرض عليه اظن بعد ذلك ما دار بينه وبين ايفانز فى المقابلة الثانية ٠ والذى قيل لنا ان المقابلة كانت موضع ارتياح من الرئيس وزملائه » (٥٨) ٠

ثانيا ـ ان الاخوان لم يكن لديهم شىء يخفونه عن عبد الناصر وزملائه ٠ فحتى لو كان صحيحا انهم بدأوا الاتصالات دون اخطار عبد الناصر ، فانهم بعد تمامها عرضوا ما تم منها عليه وعلى زملائه فى بيت منير دلة ، حيث عقد

اجتماع بين عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين من جهة وبين حسن الهضيبى ومنير دلة وصالح أبو رقيق وحسن العشماوى ٠ من جهة أخرى ٠ وقد سلم جمال سالم بصحة هذا الاجتماع ، وان ادعى أنه لم يعقد لغرض عرض ما تم من مباحثات على أعضاء مجلس الثورة ، وانما كان «اجتماعا عاديا عارضا ، وبعدين أثير فيه الكلام»(٥٩)، على أن الرواية الرسمية تنقض كلام جمال سالم ٠ فقد ورد بها أن « جمال عبد الناصر » عرف من حديثه مع الاستاذ حسن العشماوى فى هذا الخصوص أنه حدث اتصال فعلا بين الاستاذ منير الدلة والاستاذ صالح أبو رقيق ، ممثلين للاخوان ، وبين مستر ايفانز ، المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ٠ وأن هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل جمال والمرشد » (٦٠) ٠وهذا الكلام صريح فى أن الاجتماع كان منعقدا لهذا الابلاغ ٠

ثالثا ـ ان ما قبله الاخوان لم يتجاوز ، من ناحية الجوهر ، ما قبله عبد الناصر وزملاؤه فى اتفاقية الجلاء ، من ناحية الخبراء ، وحق عودة القوات البريطانية الى القناة ، واستخدام القاعدة فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، والتشاور على العودة فى حالة خطر الحرب ٠ واذا كان الاخوان المسلمون قد أثاروا نقطة جديدة هى مسألة الحياد ، ففى الواقع انهم لم يكونوا جادين فيها ، بدليل ما عرضه الهضيبى من ابرام معاهدة سريه مع الانجليز تبيح عودتهم عند وقوع اعتداء من الخارج ! ومن الطريف أن مبدأ الحياد الذى أصبح من معالم سياسة عبد الناصر فيما بعد ، كان مرفوضا فى ذلك رفضا باتا من قبل ضباط الثورة ٠ فكما ذكر محمد خميس حميدة ، فانه حين عرض الهضيبى فكرة الحياد فى الاجتماع السالف الذكر ، رد صلاح سالم قائلا : « لايمكن الحياد فى هذا الخضم العالمى ٠

ولا يوجد بلد يقدر على الحياد » ! (٦١) • ولم يعتـــــرض جمال سالم بالطعن على هذه الرواية ، رغم ما هو معروف من أنه فى هذه القضية كان هو الحكم والخصم فى الوقت نفسه •

على أن المباحثات قد ترتب عليها نتيجتان :

الاولى ـ ان الانجليز قد أدركوا أن الاخوان ليسوا بالتطرف الذى يتصورونه ، والذى يستوجب الخوف منهم • فقد قبلوا التفاوض معهم ، كما قبلوا الاسس السالفة الذكر للاتفاق • وأثبتوا أنهم أكثر اعتدالا من الوفد الذى ألغى معاهدة ١٩٣٦ ، ونص فى برنامجه عقب قيام الثورة على « نبذ المفاوضة نبذ النواة ، ونبذ الدفاع المشترك ، ومشروع قيادة الشرق الاوسط » (٦٢) • وقد كان الاخوان المسلمون فى الحقيقة يسعون لهذا الغرض • وقد عبر الهضيبى عن ذلك فى صراحة فقال : « أنا على ثقة من أن الغرب سيقتنع بمزايا الاخوان المسلمين ، وسيكف عن اعتبارهم شبحا مفزعا كما حاول البعض أن يصورهم » (٦٣) •

ثانيا ـ ادراك عبد الناصر وزملائه ما أدركه الانجليز عن الاخوان ، وماأراد الاخوان أن يطرحوه فى أذهان الانجليز من فكرة معتدلة عنهم ـ مما يشكل خطورة على حركة الجيش فى وقت كانت جميع القوى السياسية تقف ضدها ، ولم يكن من مؤيد لها سوى الاخوان • ولذلك فعلى الرغم من أنه لم يستنكر اتصالات الاخوان بالانجليز ، الا انه حذر المرشد ـ كما ذكر جمال سالم ـ بأن « الانجليز سيحاولون الاتصال بالناس علشان يأخذوا منكم موافقات ، ويأخذوا من الناس موافقات ، ويجابهونى بهذه الموافقات ويحرجونى » (٦٤) •

والسؤال الذى تثيره قصة هذه المباحثات هو : ماذا كان غرض الانجليز من الاتصال بالاخوان بشأن القضية الوطنية ؟• ولقد سألت صالح أبو رقيق هذا السؤال فأجاب : «ان سياسة الانجليز تختلف عن سياسة الفرنسيين • فالفرنسيون

لايخرجون من البلاد التى يستعمرونها الا مرغمين • أما الانجليز فهم يريدون أن يخلفوا وراءهم أصدقاء • وقد أدرك الانجليز بعد خروج الملك وزوال الفساد ومجىء ضباط عسكريين لا تشوب ماضيهم شائبة ، انهم لابد سيخرجون ، فارادوا الاتفاق على الجلاء • وقد طلبوا رأينا لهذا الغرض» (٦٦) • ومعنى هذا الكلام أن الاخوان كانوا يدركون أن الانجليز يخطبون ودهم ليخلفوا وراءهم أصدقاء • ولم يكن لدى الاخوان ما يمنع من ذلك •

على كل حال ، فقد هب عبد الناصر فى أعقاب هذه الاتصالات يطالب الاخوان بحل تنظيمهم السرى ، المعروف باسم « النظام الخاص » • وكان الصراع من قبل ذلك يدور حادا بين عبدالناصر والاخوان حول هذا الجهاز • فعلى حد قول صالح أبو رقيق لى: « كان عبد الناصر يسعى« لتجييش » بعض الاخوان لصالحه وضربنا من الداخل » ؟ (٦٧) • وكانت الظروف داخل الاخوان تساعد عبد الناصر على النجاح فى سياسته • ففى ذلك الحين كان الصراع شديدا بين عبد الرحمن السندى ، المشرف على التنظيم السرى منذ عهد حسن البنا ، وبين حسن الهضيبى منذ اختير الاخير مرشدا • فعلى حد قول محمد خميس حميدة ، كان عبد الرحمن السندى يرى أن الهضيبى « مش من الجماعة وماكانش متصل بها فى يوم من الأيام ، ومجيئه مش صحيح من الناحية القانونية » (٦٨) • بينما كان الهضيبى يعتبر عبد الرحمن مسئولا عن اخطاء التنظيم فى الماضى ، بعد ماثبت أنه قد ارتكب ـ على حد قوله ـ « جرائم قبل ذلك فى السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ تعتبر انحرافا وخروجا عن الغرض الاصلى (٦٩) • ولما كان الهضيبى عاجزا عن حل التنظيم السرى نظرا لالتفاف أعضائه حول السندى ، ولانهم ـ حسب قول الهضيبى نفسه : « مايثقوش فى طبعا ، وهم ناس يعنى يمكن يفتكروا انهم مجاهدين أكثر شوية ، وأنا راجل كبير ، فماتوصلناش لحاجه » (٧٠) •

في ذلك الحين كان عبد الناصر قد استطاع اجتذاب السندى اليه (٧١) . ولما كان ذلك يخالف سياسة الجماعة التى تقوم على الوصاية على حركة الجيش لا الخضوع لها ، فلذلك تحالف قدامى الاخوان مع المرشد فى صراعه مع السندى لاخراجه من التنظيم السرى . بينما كان المرشد من جانب آخر يسعى لعمل تنظيم آخر يدين بالولاء له ويتلافى أخطاء الماضى ، أى التورط فى جرائم الارهاب ، ليتفرغ لمهمة اسمى هى – على حد قول الهضيبى : « اعداد الفرد المسلم اعدادا صالحا للدفاع عن الوطن الاسلامى » (٧٢) . ومعنى ذلك التخلى عن العمل الفردى الى العمل الجماعى .

وحتى فبراير ١٩٥٣ ، كانت جهود الهضيبى وأعضاء الهيئة التأسيسية لتنحية عبد الرحمن السندى دون ثمرة . ففي فبراير ١٩٥٣ جاء محمد خميس حميدة الى القاهرة ، وانتدب نائبا للمرشد ، « ووجدت الحالة ماتحسنتش ، والاضطراب قائم فى صفوف الجماعة ، ومشكلة النظام (الخاص) مازالت متعسرة ، وماتمش حاجة كما يجب أن يكون . فقابلت عبد الرحمن السندى ، وقلت له : ان وضع الجماعة بهذا الشكل مقلقل ، واحنا بنلتقى جميعا على الدعوة العامة ، ومابنلتقيش على افراد . لازم تحل هذا الوضع ، لأن الاخوان مرتبطين بك ارتباطا كبيرا . فوافق على الاشتغال فى قسم الرياضة . ومشيت الامور مدة حوالى شهرين ، وبعدين حصل اضطراب ، وجه عبد الرحمن السندى ، وقال : ان حسن الهضيبى بيعمل نظام جديد . فسألت الهضيبى : فيه نظام جديد بيتعمل ؟ فقال : ابدا ! ولكن عبد الرحمن قال لى ان فيه استحالة ، ولا يستطيع أنه يسير فى العمل أو يتعاون مع المرشد (٧٣) .

كان تنحى عبد الرحمن السندى عن رئاسة التنظيم والاشتغال فى قسم الرياضة ، هزيمة لفريق التعاون مع عبد الناصر ، وانتصارا للهضيبى وفريقه الموالى لفكرة الوصاية

على الثورة . وقد واكب هذا التغيير اتصالات الانجليز بالاخوان فى أوائل مايو ، وردود فعلها لدى عبد الناصر . لذلك هب عبد الناصر – كما ذكرنا يطالب الاخوان بحل تنظيمهم السرى حماية لحركة الجيش .

فقد استدعى محمد خميس حميدة والسيد سابق والباقورى ومحمود عبد اللطيف (سكرتير وزير الاوقاف) الى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة . وحضر الاجتماع فى مجلس الثورة جمال عبد الناصر وأنور السادات وصلاح سالم وكمال الدين حسين . وتناول عبد الناصر فى حديثه موقف الاخوان فى رحلة الصعيد ، وقال ان للاخوان تشكيلات فى الجيش . وهو لا يريدهذه التشكيلات . لأنوجودها يؤدى الى اضطرابات مايصحش انها تكون موجودة ، كما انه لايريد وجود تشكيلات فى البوليس كذلك . ثم تناول النظام السرى بشكل عام ، وقال « ان النظام السرى مايكونش موجود » (٧٤) .

أما رحلة الصعيد التى اتخذها عبد الناصر مناسبة للمطالبة بحل التشكيلات والنظام السرى ، فقد جرت بين ٢٣ – ٢٧ مارس ١٩٥٣ (٥٧) وتتلخص حادثتها – طبقا لما رواهلىعزالدين مالك – فى أن رجال الثورة عند عودتهم من رحلة الصعيد ، قاموا بزيارة بنى سويف حيث أقيم سرادق كبير . واذ هم فى السرادق ، اذا بمجموعة فدائية من الاخوان تصيح صيحة الحرب فجأة ، الامر الذى ازعج عبد الناصر ، وعلق على ذلك قائلا : هناك اذن جيش داخل الجيش . من الضرورى الكف عن ذلك حتى لانضطر الى استعمال السيف » ! (٧٦) .

على كل حال ، فان مطالبة عبد الناصر بحل التشكيلات الاخوانية والتنظيم السرى لم تلق الا استجابة شكلية . فقد أبلغ محمد خميس حميدة المرشد مادار من حديث مع عبدالناصر فى هذا الشأن . ولكن المرشد قال انه لاتوجد تشكيلات خاصة للاخوان فى الجيش ، « الا اننا نعطى فكرة اسلامية

للجنود » ! « وقد رد عليه محمد خميس حميدة قائلا : « طيب دي موش محتاجة لتشكيلات ! » . أما بخصوص تشكيلات البوليس ، فقد كان يقوم بها صلاح شادى . وقد تعهد بمنعها . « ولكن بعد فترة ظهر أن فيه تشكيلات فى الجيش وتشكيلات فى البوليس » ! (٧٧) .

وفى الواقع أن الصراع على التنظيم السرى بين السندى والهضيبى كان قد اشتد فى تلك الفترة . فقد قبل عبدالرحمن السندى ـ كما رأينا ـ التنحى عن رئاسة التنظيم والاشتغال فى قسم الرياضة ، على أساس ما قيل له من أن نية الجماعة متجهة الى حل التنظيم . ولكنه مالبث بعد فترة وجيزة أن تبين له أن الهضيبى يقوم بتكوين تنظيم جديد من انصاره ، وأنه يعمل فى الوقت نفسه على التخلص منه . وهنا التقى السندى بالمرشد وواجهه ، وخرج من المقابلة بانطباع « أنه لا فائدة ، وأنه من المستحيل التعاون مع المرشد » (٧٨) . وفى هذه الظروف تطور النزاع بين الفريقين تطورا خطيرا ، ففى نوفمبر ١٩٥٣ تلقى المهندس السيد فايز عبد اللطيف ، وهو من معارضى التعاون مع الجيش ، طردا من الديناميت على أنه هدية من الحلوى بمناسبة المولد النبوى ، انفجر فيه وفى شقيقه الصغير . ولما كان ذلك ضربة موجهة الى فريق الهضيبى ، فقد انعقد اجتماع للاخوان فى نفس اليوم ، حضره كل من الشيخ سيد سابق والدكتور محمد خميس حميدة والشيخ فرغلى وأحمد زكى ومحمود الصباغ وآخرون ، وطلب الى عبد الرحمن السندى التنحى (٧٩) . ولما كانت المقاومة غير مجدية وتؤدى الى الفصل ، فقد قبل السندى التنحى ، وانسحب معه انصاره ، وفصل ثلاثة آخرون من اعوانه (٨٠) . وبعد يومين اختير يوسف طلعت ، وهو تاجر حبوب كان على صلة بحسن الهضيبى قبل أن يكون مرشدا وعمل على انتخابه مرشدا عاما ، رئيسا للتنظيم . وأصبح جهاز الاشراف على التنظيم يتكون من كل من : ابراهيم الطيب ، مسئولا عن القاهرة ، وأحمد

حسنين ، مسئولا عن الاقاليم ، وصلاح شادى مسئولا عن البوليس ، وابوالمكارم عبد الحى مسئولا عن الجيش . والاخران من هيئة الاشراف القديمة . بينما كان هناك « اللجنة العليا للجهاد » التى تمثل السلطة العليا للجهاز ، والتى كانت تتكون من الشيخ سيد سابق ، والدكتور محمد خميس حميدة ، ومحمود الصباغ ، والشيخ محمد فرغلى ، وأحمد زكى (٨١) . وبذلك أصبح التنظيم السرى خاضعا تماما للمرشد .

ولقد كانت نتائج ذلك خطيرة . فقبل ذلك ، وبينما كان الصراع على التنظيم السرى يجرى بين عبد الرحمن السندى والهضيبى فى طوره الاخير ، كان عبد الناصر يعيد الكرة مرة أخرى من أجل حل التشكيلات والتنظيم السرى . وقد جرى لقاء فى ١٥ أكتوبر حضره محمد خميس حميدة وعمر التلمسانى وأحمد الشريف والخضرى ، وكرر فيه عبد الناصر ما طلبه فى مايو ، ولكن الخضرى اعتذر بأن « هذا يأخذ وقت» ! (٨٢) . ولكن فى الشهر التالى (نوفمبر) كانت نتيجة المعركة على التنظيم السرى قد حسمت ـ كما ذكرنا ـ بتنحية السندى وتعيين يوسف طلعت ، وبذلك أصبح الطريق مفتوحا لمعركة حاسمة بين حركة الجيش والاخوان .

وفى الحق أن الفترة من نوفمبر ١٩٥٣ الى ١٤ يناير ٥٤ ، **قد شهدت تطورين هامين :**

التطور الاول ، حدوث اتصال بين الاخوان المسلمين واللواء محمد نجيب لبحث مسألة التعاون بين الطرفين ضد عبدالناصر ومجلس الثورة . والتطور الثانى ، حدوث اتصال بين الاخوان والمستر كريزويل ، الوزير البريطانى المفوض بالسفارة البريطانية .

وبالنسبة للاتصال الاول ، فقد كشف عنه النقاب الصاغ حسين محمد حمودة ، وهو من ضباط الاخوان الذين كلفوا بتكوين شعب فى القوات المسلحة ، امام محكمة الشعب . وقد

روى أنه فى اواخر ديسمبر ١٩٥٣ أو أوائل يناير ١٩٥٤ ، استدعى لاجتماع عقده المرشد فى أحد بيوت الاخوان ، وحضره كل من الصاغ صلاح شادى وخليل نور الدين والدكتور غراب، وأبلغ الهضيبى الحاضرين أن اللواء نجيب قد اتصل به عن طريق كل من محمد رياض ، ياور محمد نجيب ، وحسن العشماوى ، عن الاخوان · وان اللواء نجيب قد افهمه أنه « مطرشق » من أعضاء مجلس قيادة الثورة بسبب الحكم الدكتاتورى فى البلاد ، وانه يرغب فى اقامة حكم نيابى دستورى ، حسب رغبة الهيئات الشعبية ومنها الاخوان ، وانه « يريد الاستعانة بالاستاذ الهضيبى وجماعة الاخوان المسلمين لعمل أى ترتيب للتخلص من هذا العهد » · ثم قال الهضيبى : « وأنا جبتكم باعتبار انكم ضباط فى الجيش ومن الاخوان ، لأن أبو المكارم كان فى المستشفى ، والصاغ صلاح شادى مسئول عن البوليس ، ويوسف طلعت مسئول عن المدنيين · وأنا ما أدخلش فى التفصيلات ، والمسائل دى عليكم بحثها ، وابقوا بلغونى بالنتيجة » · وقد اجتمع حسن حمودة مع أبو المكارم وخليل نور الدين وصلاح شادى ويوسف طلعت ، فى بيت أبو المكارم ، لبحث الموضوع · ولكن يوسف طلعت أبدى رأيه بتعذر عمل شىء فى تلك الظروف ، نظرا لأن « عبد الرحمن السندى كان معاكسا فى تسليم الناس ويشرع فى تعبئة ناس تانيين » ، وأنه لايمكن عمل اجراء الا بعد سنه ، حيث يتوقع أن يكون لديه عشرة آلاف من الاخوان · كذلك ذكر صلاح شادى أن كل من عنده من الضباط هم تسعة عشر ضابط بوليس ، وبعضهم متفرق فى المديريات ، ويتعذر عمل شىء · وبالنسبة للجيش ، قيل أن عدد الضباط فى الجيش قليل ، وفى الوقت نفسه « مانقدرش نفاتح كل واحد ، لأن دى مسائل عايزة ثقة » · وعلى ذلك أسفر الاجتماع عن قرار بتعذر اتخاذ أى اجراء فى هذا الشأن (٨٣) ·

وقد أورد اللواء نجيب فى مذكراته مزيدا من التفصيلات

عن هذه الاتصالات ، وان ذكر أن الاخوان كانوا هم الذين حاولوا الاتصال به فى ديسمبر ١٩٥٣ عن طريق محمد رياض ، الذى اتصل به حسن العشماوى ومنير الدلة ، وطلبا أن تتم مقابلة سرية بينه وبينهما ، واقترحا مكانا لها منزل الدكتور اللواء أحمد الناقة ، الضابط بالقسم الطبى بالجيش · ويقول اللواء نجيب انه رفض فكرة الاجتماع السرى بالاخوان وأبلغهم بواسطة محمد رياض أنه مستعد لمقابلتهم فى منزله أو مكتبه · ولكنهم اعتذروا عن ذلك ، وطلبوا تفويض مندوب عنه لمفاوضتهم ، فعين محمد رياض الذى اجتمع بحسن العشماوى ومنير دلة عدة مرات وأوضحلهما رأى اللواء نجيب فى انهاء الحكم العسكرى، وعودة الجيش الى ثكناته ، واقامة الحياة الديمقراطية البرلمانية ، وعودة الاحزاب ، والغاء الرقابة على الصحف ، ولكنهم لم يوافقوا على ذلك ، وطالبوا ببقاء الحكم العسكرى القائم ، وعارضوا عودة الاحزاب واقامة الحياة النيابية ، كما عارضوا الغاء الاحكام العرفية ، وطالبوا باستمرار الاوضاع كما هى ، على أن ينفرد محمد نجيب بالحكم ، وأن يتم اقصاء جمال عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس الثورة ، وأن تشكل وزارة مدنية لا يشترك فيها الاخوان المسلمون ، ولكن يتم تأليفها بموافقتهم ، وأن يعين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة ، وأن تشكل لجنة سرية استشارية يشترك فيها بعض العسكريين الموالين لمحمد نجيب وعدد مساو من الاخوان المسلمين ، وتعرض على اللجنة القوانين قبل اقرارها ، كما يعرض عليها السياسة الرئيسية للدولة ، وكذلك يعرض عليها اسماء المرشحين للمناصب الكبرى » ــ ويقول محمد نجيب أنه رفض هذه الاقتراحات جميعها ، لانها ــ حسب قوله ــ تؤدى الى سيطرة الاخوان المسلمين على الحكم دون أن يتحملوا المسئولية · وانتهت هذه المفاوضات (٨٤) ·

ولن نعن أنفسنا كثيرا بالوقوف أمام : من تقدم من الطرفين نحو الآخر ؟ فالمهم أن واقعة الاتصال ثابتة باعتراف الطرفين · وان كان من الواضح من رواية الصاغ حسين حمودة ان

الاخوان لم يكونوا جاهزين لعمل شيء يدفعهم الى الاتصـــال بنجيب لتأمين حركتهم · فالتنظيم السرى كان مايزال يعانى **من الانقسام ، ولم يكن قد استخلص تماما من يد عبد الرحمن السندى ، الذى « كان معاكسا فى تسليم الناس ويشرع فى تعبئة ناس تانيين » ، وتشكيلات الاخوان فى البوليس وفى الجيش « غير كافية » · واذا قلنا أن الخطر الذى كان يتهدد** الاخوان من عبد الناصر بسبب ضغطه من أجل حل التنظيم ، من شأنه أن يدفعهم الى الاتصال بمحمد نجيب طلبا للتعاون ، فان هذا الخطر من شأنه أيضا أن يدفعهم الى التساهل فى طلب التعاون · ولكن ما حدث ، طبقا لرواية محمد نجيب ، هو أن الاخوان كانوا يفرضون الشروط التى تضـــع محمد نجيب تحت وصايتهم ، وأكثر من ذلك اصرارهم على هـــذه الشروط على النحو الذى أدى الى فشل المفاوضات · وواضح أن هذا التصرف لا يلجأ اليه الطرف المضطر الى الاتصال ، وانما الطرف الاقوى · وعلى كل حال ، فان اتصـــالات اللواء نجيب بالاخوان لم تذهب سدى ، فقد كان على أيديهم هم اعادته الى رئاسة الجمهورية حين اطاح به الخـــلاف المتفجر بينه وبين أعضاء مجلس الثورة فى أحداث ٢٣ ـ ٢٨ فبراير الشـــهيرة ·

على كل حال ، ففى تلك الظروف التى جرت فيها اتصالات محمد نجيب بالاخوان ، حدث أن عادت الاتصالات مرة أخرى بين الاخوان المسلمين ، حين زار حسن العشـــماوى يوم ١٠ يناير ١٩٥٤ منزل المستر كريزويل الوزير المفوض البريطانى ببولاق الدكرور فى الساعة السابعة صباحا ، ثم عاد الى زيارته أيضا فى نفس اليوم فى مقابلة دامت من الســـاعة الرابعة بعد الظهر الى الساعة الحادية عشرة من مســـاء نفس اليوم (٨٥) ·

ولقد كانت هذه الاتصالات الاخيرة هى العامل الحاسم فى العلاقات بين الاخوان وعبد الناصر · فبعد ثلاثة أيام فقط ،

أى فى يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ ،صدر قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الاخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليهـا أمر مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الاحزاب السياســـية ·

ويروى لى صالح أبو رقيق قصة ما جرى فيقول : « عندما وجد عبد الناصر الامور بين الانجليز والاخوان وصلت الى نتائج ، أراد الاســـتيلاء على هذه النتائج لصـالحه · فكانت ضربته للاخوان فى ١٤ يناير ١٩٥٤ ، بحجة موضوع «نواب صفوى » زعيم فدائيان اسلام · والحقيقة انهم أرسلوا منظمة الشباب بهيئة التحرير للتحرش بالاخوان فى الجامعة أثنـاء الاحتفال بذكرى المنيسى وشاهين ، فضربهم الاخوان علقة جامدة ، ولم نكن نعرف شيئا مما حدث ، ففوجئنا باعتقالنا ، حتى اننى سألت حسن العشماوى ، الذى كان صـديقا مقربا جدا من عبد الناصر ، عمـــا اذا كان عبد الناصر يمزح معنا مزاحا ثقيلا ؟ » (٨٦) ·

وقد أورد محمود الجيار أن محمد نجيب هو الذى أصر على حل الاخوان · على أننا قد رأينا أن محمد نجيب لم يكن له حول ولا طول يهيىء له الاصرار على هذا القرار الخطير وفرضه على مجلس الثـــورة · وفى الحقيقـــة ان محمـــد نجيب ـ كما ذكر لى بنفسه ـ كان هو الوحيـــد الذى اعترض فى مجلس قيادة الثورة على حل الاخـــوان · وكانت وجهة نظره أن الاخوان مسلحون من الرأس الى القدم والبلاد لها أعداء تتربص بها ومن الخطورة استفزاز الاخوان فى هذا الوقت ·

وعلى هذا النحو تكون الامور قد وصلت الى نهاية مرحلة خطيرة بين الاخوان والثورة · ولم يتبق الا فصل واحد يتعلق ببحثنا ، ولكنه يصب فى فصل آخر عريض ، هو فصـــل انقسام الثورة ·

(١) حديث كمال الدين حسين لفتحى خليل (روز اليوسف فى ٤ أغسطس ١٩٧٥) ويتضح من ذلك ان ما ذكره « لاكور » غير صحيح ، حيث يقول انه « لايمكن القول بأن الاخوان وقادتهم كانوا يعرفون شيئا عن الخطوة الاولى للجيش او انهم اشتركوا فى الانقلاب (لاكور : المرجع المذكور ص ٢٣٩)

(٢) فتحى رضوان : اسرار حكومة يوليو • وقد رواها لضياء الدين بيبرس (روز اليوسف فى ١١ اغسطس ١٩٧٥) •

(٣) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٧ •

(٣ مكرر) كمال الدين حسين : قصة ثوار يوليو ، وقد رواها لحمدى لطفى (المصور فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥) •

(٤) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ •

وان كان محمد فهمى أبو غدير عضو مكتب الارشاد فى ذلك الحين ينفى علم المرشد العام حسن الهضيبى بالثورة قبل قيامها نفيا باتا • كما ينفى ان حماية بعض الاخوان المسلمين للثوار على طريق العريش وحراسة بعض المنشآت وأماكن العبادة كان بأمر من الهضيبى و « المسئولين » ، وانما كان بأمر « غير المسئولين » ، ويعنى بهم حسن العشماوى وصالح أبو رقيق ، وهذا الكلام يبعد عن التصديق لان معناه ان جماعة الاخوان المسلمين كانت جيشا بلا قيادة ، وان جنودها كانوا يتلقون أوامرهم من غير المسئولين ، بينما المسئولون لايدرون من أمرها شيئا ! مع ان هذه الجماعة عرفت بقدرتها الفائقة على التنظيم العلنى والسرى • ولذلك نستبعد هذا القول ، خصوصا وان محمد فهمى أبو غدير لم يدع انه كان يعرف بأمر الثورة قبل قيامها وفى الوقت نفسه اعترف بأن حسن العشماوى وصالح أبو رقيق كانا يعرفان بأمر الثورة قبل ظهورها ، الامر الذى يشير الى انه ، وان كان عضو مكتب الارشاد فى ذلك الوقت ، الا انه كان يعيش فى الظل رغم انه من الاخوان القدامى (صباح الخير فى ١٥ ابريل ١٩٧٦) ، وانظر أيضا ردى عليه فى نفس العدد •

(٥) محمد نجيب : المرجع المذكور ، الطبعة الثانية ص ٢٩

(٦) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٨٧٢ ـ ٣ •

(٧) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ •

(٨) أنظر بيان الاخوان المسلمين عن الاصلاح المنشود فى العهد الجديد ، فى ملاحق الكتاب •

(٩) محكمة الشعب : الجزء السادس ص ١٢١٧ •

(١٠) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ •

(١١) بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين (الاهرام فى ١٥ يناير ١٩٥٤) •

(١٢) فتحى رضوان : المرجع المذكور •

(١٣) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٨ ـ ٩

(١٤) نفس المصدر •

(١٥) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٦ •

(١٦) بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين (المرجع المذكور) •

(١٧) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ص ١١٠٨ ـ ١١١٠ •

(١٨) نفس المصدر ، الجزء السادس ص ١٢٢٦ •

(١٩) نفس المصدر •

(٢٠) انظر فتحى رضوان : المرجع المذكور •

(٢١) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ، ص ١١٠٨ ـ ١١١٠ •

(٢٢) عبد الحكيم عابدين : لم يضربوا السنهورى لانه اجتمع بالاخوان (الاخبار يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥) •

(٢٣) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٦ ـ ٧٨ •

(٢٤) انظر نص المشروع فى (وزارة العدل : المرجع المذكور ص ١٦٧ وما بعدها) •

(٢٥) الاهرام فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ • وهذا يبين خطأ التحليلات التى صدرت مؤخرا لبعض الباحثين بأن القانون « قد عرف الاحزاب بما يفتح الطريق لاستبعاد جماعة الاخوان المسلمين منه ، لتحالف حركة الجيش معها وقتها (طارق البشرى : الديمقراطية والناصرية ص ٧٠ ـ دار الثقافة

الجديدة ١٩٧٥) .

(٢٦) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٧ .

(٢٧) الاهرام فى ١١ إكتوبر ١٩٥٢ .

(٢٨) الاهرام فى ٨ اكتوبر ١٩٥٢ .

(٢٩) الاهرام فى أول اكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٠) الاخبار فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٣١) الاهرام فى ٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٢) الاهرام فى ١١ و ١٢ إكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٣) الاهرام فى ٩ اكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٤) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٧ .

(٣٤) مكرر ـ بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين (المرجع المذكور) .

(٣٥) نفس المصدر ، محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٧ ـ ٨٨ .

(٣٦) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : **الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر** ص ٧٥ .

(٣٧) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٢٠٧ .

(٣٨) انظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان (المرجع المذكور) .

(٣٩) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٢٢٨ ـ ١٢٣٢ .

(٤٠) نفس المصدر .

(٤١) الكتاب الابيض : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ص ٧٠٤ ـ ٧٧٣ (المطبعة الاميرية ١٩٥٥) ، انظر أيضا : جلال الدين الحمامصى : معركة الجلاء ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ (شركة الاعلانات الشرقية ١٩٥٧) .

(٤٢) بيان مجلس قيادة الثورة .. الخ (المرجع المذكور) .

(٤٣) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

(٤٤) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ وما بعدها .

(٤٥) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

(٤٦) بيان مجلس قيادة الثورة .. الخ (المرجع المذكور) .

(٤٧) نفس المصدر .

(٤٨) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

(٤٩) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٩٨ ـ ٩ .

(٥٠) بيان مجلس قيادة الثورة .. الخ (المرجع المذكور) .

(٥١) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ وما بعدها .

(٥٢) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .

(٥٣) بيان مجلس قيادة الثورة .. الخ (المرجع المذكور) .

(٥٤) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .

(٥٥) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ ومابعدها .

(٥٦) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

(٥٧) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .

(٥٨) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ ومابعدها .

(٥٩) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .

(٦٠) بيان مجلس قيادة الثورة .. الخ (المرجع المذكور) .

(٦١) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٩٧ .

(٦٢) انظر البرنامج الاول للوفد فى الملاحق .

(٦٣) اورد هذا النص احمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٧ .

(٦٤) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .

(٦٥) بيان مجلس قيادة الثورة .. الخ (المرجع المذكور) .

(٦٦) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

(٦٧) نفس المصدر .

(٦٨) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ص ١٠٣٢ ـ ١٠٣٣ . وقد ذكر يوسف طلعت أن السندى كان يرى أنه أحق من الهضيبى بتوجيه الدعوة ، لانه هو الموجه لقوة الاخوان المسلمين (محكمة الشعب ، الجزء السادس ص

(٦٩) محكمة الشعب الجزء الرابع ص ٧٨٨ ـ ٧٨٩ .

(٧٠) محكمة الشعب ، نفس المصدر .

(٧١) أحمد حمروش ، المرجع المذكور ص ٣٠١

(٧٢) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٨٩

(٧٣) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ١٠٢٨ ـ ١٠٣٠

(٧٤) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ، ص ١٠٩١ ـ ٢
(٧٥) أحمد عطيه الله : قاموس الثورة المصرية (الانجلو المصرية ١٩٥٤)
(٧٦) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ ٠
(٧٧) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٦١٧ ـ ٩
(٧٨) نفس المصدر ص ٥٦١ ـ ٣ ، الجزء الخامس ١٠٢٩ ـ ٢٠
(٧٩) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٣٠٠ ، محكمة الشعب ، محاكمة محمود عبد اللطيف ، الجزء الأول ص ٤٩
(٨٠) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ١١٢٣ ـ ٢٨ ، الجزء الثالث ص ٥٦٢ ـ ٢
(٨١) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ١١٢٠ ـ ١ ، الجزء السادس ص ٣٠٠ ـ ١٣١٣
(٨٢) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٧ ـ ٥٨٨
(٨٣) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٢٤٧ ـ ١٢٤٨
(٨٤) محمد نجيب ، المرجع المذكور ص ٢١١ ـ ٣
(٨٥) بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ (المرجع المذكور)
(٨٦) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ ٠

الفصل السادس

1st six Free officers
Khalid Muhy
Hassan Ibrahim
Kamal el-Din Hussein
Abd al-Nasser
Abd al-Moneim Ra'uf
Hakim Amer

انقسامات الثورة

فى ذلك الحين ، كانت الثورة تتعرض لانقسامين كبيرين : الانقسام الاول ، بين مجلس قيادة الثورة وقاعدته الممثلة فى تنظيم الضباط الاحرار ٠ والانقسام الثانى ، داخل مجلس قيادة الثورة ذاته ٠

وكان تنظيم الضباط الاحرار قد نشـأ ـ طبقا لما ذكره منشئه عبد الناصر ـ فى بداية عام ١٩٥٠ ، من نواة تتكون من ستة من الضباط : واحد من الفرسان (خالد محيى الدين وواحد من الطيران (حسن ابراهيم) ، وواحد من المدفعيـة (كمال الدين حسين) ، وثلاثة من المشـاة (عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف وعبد الحكيم عامر (١) ٠ ثم اتسعت

هذه النواة بعد قليل لتتكون من تسعة هم : حسب ترتيب دخولهم فى التنظيم : جمال عبد الناصر ، وكمال الدين حسين ، وحسن ابراهيم ، وخالد محيى الدين ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، وعبد الحكيم عامر ، وصلاح سالم (مدفعية)، وجمال سالم (طيران) ، وعبد اللطيف البغدادى (طيران) . وفى نفس العام عاد أنور السادات الى الجيش بعد فترة قضاها فى المعتقلات والسجون والاعمال الحرة ، فضم الى التنظيم ، وارتفع عدده بذلك الى عشرة (٢) . ولم يلبث ضباط هذه المجموعة التى اطلق عليها اسم « الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار » ان بدأت انشاء « جهازها العصبى » – حسب تعبير عبد الناصر – فى الجيش ، عن طريق تكوين خلايا فى كل وحدة (٣) . وقد كان هؤلاء الضباط ، وعددهم – طبقا لمحمد نجيب – لايزيد على مائة من مختلف الاسلحة ، هم الذين خرجوا ليلة ٢٣ يوليو للانقضاض على النظام القديم (٤) .

ولقد كان من الطبيعى ، بعد أن قامت الثورة على أكتاف هؤلاء الضباط ، أن يصبحوا بالنسبة لمجلس قيادة الثورة ، أداة حساب ومراقبة . وبالفعل ، فقد أخذ عبد الناصر – كما يذكر محمود الجيار – ينظم فى البداية اجتماعات لهم للاستماع الى آرائهم ، وكان يعتبر هذه الاجتماعات بمثابة برلمانات لهم (٥) . على انه مع ابتعاد فكرة اعادة الحياة النيابية تدريجيا ، ورسوخ أقدام الثورة فى السلطة ، أخذت هذه الاجتماعات التى كانت تعقد دوريا فى كل سلاح ، تتباعد وتفقد قوة اندفاعها الذاتى ، حتى صدرت الأوامر بايقافها فتوقفت (٦) وبذلك وهنت الصلة بين مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحرار .

فى ذلك الحين ، كان السخط قد أخذ يجتاح قطاعات كبيرة من الضباط الاحرار ، وخصوصا فى سلاح المدفعية ، بعد أن أخذت تصرفات بعض ضباط مجلس القيادة ، ممن ينتمون الى السلاح ، تقدم اساسا وجيها للتذمر . وكانت أصبع الاتهام

تشير بصفة خاصة الى صلاح سالم وعبد المنعم أمين .

وبالنسبة لصلاح سالم ، فانه كان قد أقام وقتذاك علاقة خاصة مع الاميرة السابقة فائزة ، وقدم لها فى نظير ذلك تسهيلات كبيرة مكنتها من اخراج مجوهراتها من مصر . وطالما أن أمر هذه العلاقة كان محجوبا عن العامة ، ولا يعلم به سوى الخاصة ، فان عبد الناصر لم يجد موجبا للتدخل ، ولكن بعد أن انفضحت هذه العلاقة ، لم يكن مفر من اتخاذ اجراء فورى . ولذلك فقد اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرر اخراج الاميرة فائزة من البلاد فى ظرف أربع وعشرين ساعة !

أما عبد المنعم أمين ، وهو صاحب الحكم باعدام خميس والبقرى ، فقد كانت زوجته السيدة محاسن سعودى ، سيدة اعمال على درجة من الثراء . وكانت لها صلات اجتماعية واسعة تتخطى المحيط المصرى الى المحيط الاجنبى . كما كانت على صلة بالسفارة الامريكية بصفة خاصة ، وكانت أعمالها تضطرها الى الاتصال برجال الحكم والادارة . ولأنها زوجة عضو من أعضاء مجلس الثورة ، فلم تكن تخفى ذلك بطبيعة الحال ، كما أن احاديثها عن أعضاء مجلس الثورة فى السهرات وخاصة فى نادى السيارات ، قد طبقت الآفاق ، ولذلك فقد أثار ذلك شعورا بالاستياء فى نفوس ضباط الصف الثانى .

وفى ذلك الحين ، كانت هناك بعض العوامل الاخرى التى تثير الفتنة والحسد فى نفوس ضباط الاسلحة جميعها . ذلك ان مجلس قيادة الثورة كان قد اتخذ قرارا ، وافقت عليه الاغلبية رغم اعتراض اللواء محمد نجيب ، بتكليف أعضائه بمباشرة الاشراف على الوزارات . فأصبح من ثم فى كل وزارة مندوب للقيادة أشبه « بوزير ظل » . وكان من الطبيعى أن يستعين كل وزير من وزراء الظل هؤلاء بمجموعة من الضباط فى الاتصالات المدنية ، فتكونت من ثم شلل تحيط بكل عضو من أعضاء مجلس القيادة ، وهو فى ارتباطه بهم يتغاضى عن

اخطائهم ويبرر لهم تصرفاتهم • وازدادت هذه الظاهرة بعد تشكيل هيئة التحرير التى تولى ادارتها الصاغ ابراهيم الطحاوى واليوزباشى أحمد طعيمة • وقد كان خروج هؤلاء الضباط فى تلك المهمات سلاحا خطيرا ، اذ كان يصعب ارضاء الجميع بدرجة متساوية (٧) • وبذلك اندلعت الفتنة والحسد بين كثير من الضباط الاحرار •

ولم يلبث أن انفجر الموقف ، حين استقر الرأى بين ضباط المدفعية ، بعد مناقشة الامر فيما بينهم ، على أن حل مشكلة استئثار مجلس القيادة بالسلطة ، وعلاج المشاكل السالفة الذكر ، يتمثل فى ضرورة أن يكون تمثيل الجيش فى مجلس قيادة الثورة عن طريق الانتخاب! وقد توجه بعضهم بحسن نية الى مجلس القيادة وقابلوا عددا من أعضاء مجلس القيادة وناقشوا معهم هذا الرأى • ونظرا لما يمثل هذا الرأى من خطورة على مراكز أعضاء مجلس القيادة ، فقد بادروا بعقد جلسة عاجلة لبحث الامر ، واستقر الرأى فيما بينهم على استخدام القوة • وبالفعل ، ففى يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ ، تم اعتقال ضباط المدفعية الثائرين وعددهم ٣٥ ضابطا ، ومعهم رشاد مهنا وبعض ضباط المشاة ، وأودعوا سجن الاجانب برتبهم وملابسهم العسكرية ، الامر الذى لم يسبق له نظير فى تاريخ العسكرية المصرية تحت القيادة المصرية • (٨) •

وقد أدى هذا الاجراء الى تفجير الغضب فى نفوس الاسلحة •

ففى سلاح المدفعية ، تجمهر فى ميس المدفعية ٤٠٠ ضابط اعلنوا الاعتصام حتى يتم الافراج عن زملائهم • وفى سلاح المشاة اتخذ الامر صورة أخرى ، فقد استقال القائمقام يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة ، وأصر على استقالته رغم محاولات نجيب • وأخذ البكباشى حسنى الدمنهورى ، أحد ضباط اللواء الرابع مشاة ، يجرى الاتصالات بزملائه وفى سلاح الفرسان لمحاولة اثارتهم للافراج عن ضباط المدفعية •

على أن عبد الناصر تغلب سريعا على هذه المحاولات • فقد افلح فى فض اعتصام ضباط المدفعية بعد أن وعدهم بأن يكون هناك مجلس تحقيق ومجلس عسكرى يشكلان من ضباط المدفعية • وبالنسبة للبكباشى حسنى الدمنهورى ، فقد تم اعتقاله ، وتعذيبه ، ثم محاكمته أمام محكمة من مجلس قيادة الثورة برياسة عبد الناصر ، حضرها كل أعضاء مجلس القيادة عدا أنور السادات وخالد محيى الدين ويوسف صديق وعبد المنعم أمين ، وأصدرت حكمها بالاعدام • كما شكل مجلس قيادة الثورة من نفسه أيضا محكمة لمحاكمة رشاد مهنا وضباط المدفعية المعتقلين ، وأصدر أحكامه بالسجن المؤبد على رشاد مهنا ، وسجن تسعة من الضباط مددا مختلفة •

وقد اعترض محمد نجيب على اعدام الدمنهورى وضباط المدفعية أمام مجلس الثورة ، على أساس أنه « لا يعقل أن يكون الخصم هو الحكم » • ولكن ضباط مجلس القيادة كاشفوه بأن طرح موضوعات التحقيق أمام الضباط أمر يمكن أن يؤدى الى مخاطر كثيرة ، وأن عليهم الدفاع عن أنفسهم بمختلف الوسائل •

وما لبث هذا التهديد الذى تعرض له مجلس قيادة الثورة ، أن أحدث أثره فى تفكيرهم • فقد أصبحوا اكثر حرصا على السلطة ، وأشد تخوفا من الانقلابات المضادة ، فكان قرار حل الاحزاب السياسية يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ ، واعلان تشكيل مجلس القيادة صراحة باسم « مجلس قيادة الثورة » ، وتحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات (٩) •

على كل حال ، فان اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء مجلس قيادة الثورة ، كان أول ضربة تسدد لتنظيم الضباط الاحرار القديم ، وسوف تأتى الضربة الثانية بعد عام واحد لتسدد لسلاح الفرسان فى أزمة مارس ١٩٥٤ • وبذلك تختفى العناصر الثورية الحقيقية

من التنظيم ، ولا تبقى سوى العناصر التى ارتبطت مصالحها بالنظام والتى سوف تلعب دورا خطيرا فى مساندته ، ثم تبرز منها فيما بعد ما أصبح يعرف بمراكز القوى ٠

فى الوقت نفسه الذى كان يحدث هذا الانقسام بين مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحـــرار ، كان مجلس قيادة الثورة ذاته يتفسخ بحكم تركيبه العضوى المتنوع الانتماء ٠ فقد سبق أن ذكرنا كيف كون عبد الناصر نواة التنظيم فى بداية عام ١٩٥٠ ٠ وقد كانت هذه النواة تتركب من عناصر سبق لها الاشتراك فى تنظيم أو أكثر من التنظيمات الراديكالية قبل الثورة ٠ ففى عام ١٩٤٥ تجمع كل من جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وكمال الدين حســين وعبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم ، فى تنظيم مستقل اتصـل بحركة الاخوان المسلمين عن طريق الصاغ بالمعاش محمود لبيب ، وعضو مكتب الارشاد ٠ ثم قرروا فى عام ١٩٤٧ حل التنظيم والانفصـال عن الجماعة ٠ كما أن بعض هؤلاء الضـباط التحقوا بتنظيم « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » (حدتو) ، مثل خالد محيى الدين الذى انسلخ عن الاخوان عام ١٩٤٧ ، ويوسف صديق الذى ضم الى قيادة الثورة فيما بعد ٠ كما كان لعبد الناصر صلة بهذا التنظيم ـ كما رأينا ـ عن طريق ضابط اتصال مع حركة الضباط الاحرار هو القاضى أحمد فؤاد ٠ وكان أنور السادات قبل فصله من الجيش عام ١٩٤٢ على صلة بعزيز المصرى وبالاخوان المسلمين ٠ كما كان عبد المنعم عبد الرءوف عضوا بالاخوان ٠ على أنه بعد تكوين تنظيم الضباط الاحرار ، رأى عبد الناصر حسم مسألة الولاء المزدوج داخل تنظيم الضباط لاعطائه شكله المستقل ، وقد صمم عبد المنعم عبد الرءوف على استمرار ارتباطه بالاخوان المسلمين ، فتقرر فصله ، وبذلك انخفض عدد أعضاء الهيئة التأسيسية الى تسعة فقط ٠ وبعد نجاح الثورة ضم الى الهيئة كل من اللواء محمد نجيب ، ويوسف صديق ، وزكريا محيى الدين ،

وحسين الشافعى ، وعبد المنعم أمين ٠ فأصبح العدد أربعة عشر ٠

وفى الفترة منذ نجاح الثورة الى أزمة يناير ١٩٥٣ ، أخذت ممارسة السلطة والحكم تقسم مجلس الثورة الى اتجاهين رئيسيين : الاول ، اتجاه ديمقراطى ، يعبر عنه بصفة خاصة كل من اللواء محمد نجيب ، وجمال عبد الناصر ، وأنور السادات ، وخالد محيى الدين ، ويوسف صديق ، وعبد الحكيم عامر ٠ والاتجاه الثانى ، دكتاتورى ، ويعبر عنه بصفة خاصة كل من جمال سالم ، وعبد اللطيف البغدادى ، وحسن ابراهيم (كتلة الطيران) ، وصلاح سالم ، وعبد المنعم أمين ٠

وفى نفس الوقت ، كان الانتماء الايديولوجى للضباط يحدث تأثيره ٠ ففى ذلك الحين كان مجلس قيادة الثورة ينقسم الى جناحين : جناح ماركسى ، يمثله يوسف صديق وخالد محيى الدين ، وجناح يمثل كل التيارات الفكرية الاخرى ، ويضم عبد الناصر ، الذى كان يمثل التيار الوطنى الليبرالى المصطبغ بميول اجتماعية واضحة ، **وأنور السادات ، الذى كان يمثل التيار الوطنى المتطرف المصطبغ بميول اسلامية عصرية ٠** وحسين الشافعى وكمال الدين حسين ، اللذين يميلان الى الحكم بالقرآن ويريان خلاص مصر فى الدين ٠ وعبد المنعم أمين ، الذى كان يمثل التيار اليمينى المتطرف الذى يرمى الى اقامة دكتاتورية صناعية ، ويرى التحالف مع الامريكان ٠ وصلاح سالم ٠ وعبد اللطيف البغدادى ٠ وجمال سالم ٠ الذين يمثلون التيار الوطنى الدكتاتورى ٠

وقد كان الجناح الماركسى أكثر ما سبب المتاعب داخل مجلس قيادة الثورة ٠ فبالنسبة ليوسف صديق ، فانه كان قد أثبت نفسه مناصرا عظيما لقضايا الحرية والديمقراطية ٠ وقد كان هو الذى أسقط قيادة الجيش السابقة ليلة ٢٣ يوليو، واستحق بذلك ضمه الى الضباط التسعة الذين يكونون قيادة التنظيم ٠

وقد استمر أمينا وفيا لمبادئه بعد ضمه لمجلس قيادة الثورة .
فكما يقول محمد نجيب : « كان يوسف صديق شديد الوضوح فى معارضته لقانون تنظيم الاحزاب ، ولضرب الوفد على غير أساس ديمقراطى . وكان يدعو للتمسك بالدستور ، ودعوة البرلمان للانعقاد لتعيين مجلس الوصاية . كما أنه كان شديد الثورة والرفض لاعتقال الزعماء السياسيين دون اتهام . وطالب كثيرا بالغاء الرقابة على الصحف وتكوين اتحاد عام للعمال . وكان حديث يوسف فى المجلس يستهوينى لأنه شاعر يملك زمام اللغة ولاينقصه التهاب العاطفة والحماسة . ولم يكن مثل جمال سالم تتدفق الفاظه قبل أفكاره . ولكن يوسف صديق كان يقف دائما فى الاقلية ، لا يجد معه أصواتا تشكل الاغلبية ، وكثيرا ما اتفقت معه فى الرأى ، وكثيرا ما تغلب علينا الرأى المضاد » . وعندما ناقش مجلس القيادة الرأى الذى ابداه ضباط المدفعية بتمثيل الجيش فى مجلس القيادة عن طريق الانتخابات ، كان يوسف صديق من المؤيدين له . وعندما سأله أحد الاعضاء عما اذا كان يضمن لنفسه النجاح فى الانتخابات ، أجاب يوسف صديق قائلا : هذا لا يهم ، انما المهم هو الاطمئنان (١٠) .

على أن يوسف صديق لم يكن يكتفى بالكلام داخل المجلس ، بل كان يبدى آراءه وينشرها خارج المجلس بين الضباط الاحرار . مما أدى الى انتشار التذمر بين ضباط المشاة كما ذكرنا . وعندما ضرب مجلس قيادة الثورة تنظيم ضباط المدفعية فى يناير ١٩٥٣ ، واعتقل الضباط وأدخلهم السجن بملابسهم العسكرية ، لم يتردد يوسف صديق فى تقديم استقالته . فعلى حد قول أحمد حمروش ، الذى كان أحد الضباط المعتقلين : « كان الموقف قد وصل سريعا بينه وبين زملائه الى نقطة اللاعودة » (١١) . وقد كرر محمد نجيب ـ كما يقول ـ محاولاته معه للعدول عن استقالته ، ولكنه أصر عليها قائلا : انه لايمكن أن يرتبط مع مجموعة لا يوافق على

سياستها (١٢) . وقد حاول عبد الناصر تعيينه بعد ذلك سفيرا فى الهند ، لاجتذابه الى مجال التعاون ، لكن يوسف صديق رفض ، وصارح عبد الناصر برأيه فيه ، وهو أنه : دكتاتور ! (١٣) .

أما خالد محيى الدين ، الذى كانت مثالياته قد قادته من قبل الى صفوف الاخوان المسلمين كما ذكرنا ، ثم انقلبت به الى صفوف الماركسيين بحثا عن العدل الاجتماعى ، فقد قادته بعد الثورة الى الوقوف موقف المعارضة من مشروع قانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمال الجديد ، وهو القانون الذى كانت الثورة على وشك اصداره بدلا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ ـ حين رآه يحرم العمال من حق الاضراب والامتناع عن العمل بأية صورة من الصور ، ويمنح صاحب العمل فى الوقت نفسه حق الفصل التعسفى ! (١٤) . فلقد أدرك دون ريب أن اصدار مثل هذا القانون فى وقت تستعد فيه البلاد للدخول فى مرحلة الرأسمالية الصناعية بعد الاصلاح الزراعى ، سوف يلقى بالطبقة العاملة تحت أقدام الرأسماليين . بينما كان بعض أعضاء مجلس القيادة ، خاصة عبد المنعم أمين ، يرى أن هذا القانون سوف يكون بمثابة الطعم الذى يمكن أن يجذب رؤوس الاموال المصرية والاجنبية للدخول فى حقل الاستثمار فى الصناعة ، وكان البعض الآخر تدفعه ظروف حوادث كفر الدوار الى الخوف من حدوث انفجارات عمالية فى المستقبل . وقد أراد خالد محيى الدين أن يقدم استقالته ، ولكن عبد الناصر تعهد له باعادة النظر فى القانون (١٥) . وانتهى الامر بمجلس الثورة الى اقرار المبدأ الذى قدر له أن يلعب دورا هاما فى دفع القيادات العمالية فى أزمة مارس الى اتخاذ جانب الثورة ، وهو مبدأ منع الفصل التعسفى بسبب النشاط النقابى (١٦) .

ولقد كان من الطبيعى أن تتباعد المواقف بين أعضاء مجلس

قيادة الثورة وخالد محيى الدين ، خصوصا بعد أن أخذ يصوغ نظريته فى الشكل الذى تتحول اليه الثورة والتى نشر أجزاءها فى سلسلة من المقالات التى ظهرت فى عام ١٩٥٣ ، أى فى العام الذى كانت جميع القوى التقدمية والديمقراطية قد أدانت الثورة بالانحراف عن أهدافها الديمقراطية . وتبدو هذه النظرية الآن ذات أهمية خاصة فى ضوء السلبيات الجسيمة التى أفرزتها الثورة بممارستها الدكتاتورية للحكم . فقد رأى اخضاع الجهاز الاقتصادى الصناعى فى البلاد لاشتراكية تعاونية تحد من طغيان المشروعات الفردية الجشعة ". تتجه نحو الاحتكار ، حتى يمكن توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا وتنمية الثروة . وبذلك تحتل الجمعيات التى تشرف على الانتاج والاستهلاك محل السماسرة والمحتكرين وأصحاب الامتيازات ، وتتقوى نقابات العمال لتقف فى مواجهة قيادات المنتجين الاحتكارية . وفى الوقت نفسه تسود ديمقراطية تضمن للمواطن حرية الرأى والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين وحق الاضراب السلمى (١٧) وقد انتهى تباعد المواقف الى نقطة اللاعودة فى أزمة مارس ١٩٥٤ .

أما العضو الثالث من أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذى اصطدم بزملائه وتباعدت مواقفه عنهم ، وان لم يكن ينتمى الى فكر أيديولوجى معين ، فهو اللواء محمد نجيب . وكان التأييد الساحق الذى منحه الشعب للواء محمد نجيب ، قد جعله يصدق انه زعيم الثورة الفعلى . بينما كان عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على اساس انه مجرد واجهة للثورة . وسرعان ما اخذت تتباين وجهات النظر بين اللواء نجيب ورفاقه حول كثير من الامور التى رأى انها تتناقض مع الاهداف التى قامت الثورة لتحقيقها .

ففى تلك الاثناء ، كانت تصرفات بعض الضباط الذين انطلقوا فى انحاء المجتمع كمندوبين للقيادة أو ممثلين لهيئة

التحرير قد اساءت الى الثورة . وطبقا لمحمد نجيب ، فان أحد الضباط قد خسر على مائدة الميسر عدة مئات من الجنيهات فى ليلة واحدة . وقد ذهب مرة لزيارة أحد اعضاء مجلس القيادة فى منزله ، فوجد فنانا يصنع له تمثالا يتكلف مائتى جنيه ، مع ان حالته المالية لا تسمح بذلك ! هذا فضلا عن سحب أموال الدولة وبعثرتها كمصاريف سرية . ولم يتورع محمد نجيب ـ حسب قوله ـ عن مهاجمة هذه التصرفات علنا فى اجتماع المؤتمر المشترك لمجلس لقيادة ومجلس الوزراء . وقد روى أنه فى احدى المرات قص لجمال سالم قصة شقيقه الذى طبع بطاقة عليها اسمه وتحتها هذه الكلمات : « شقيق جمال سالم وصلاح سالم » ! ليستخدمها فى الوساطة وتسهيل الامور . كما تحدث عن مظاهر الثراء التى بدت عليهم جميعا ، وعن المصاريف السرية التى توزع على الاصدقاء والانصار ، وتفسد ذمم الضباط وضمائرهم .

وفى الوقت نفسه كانت بعض الاجراءات غير الديمقراطية تثقل على ضمير محمد نجيب . ففى ذلك الحين كان سليمان حافظ قد اعد عدة تشريعات تعطى حق اقالة الموظفين من غير الطريق التأديبى ، وحرمان رجال القضاء المعزولين من معاشهم أو مكافأتهم ، واحالة جرائم الاصلاح الزراعى للمحاكم العسكرية . كذلك فان اجراءات ضباط القيادة ضد زملائهم من الضباط الاحرار المختلفين معهم، كانت تثير الانزعاج ، كما حدث من عزل احمد حمروش من رئاسة تحرير مجلة التحرير ، بدعوى انه يسارى ، واعتقاله بعد ذلك مع رشاد مهنا ومجموعة المدفعية دون ان تكون له ادنى صلة بهم ، وخروجه بعد شهرين دون اتهام . ثم عزل البكباشى ثروت عكاشة ، الذى تولى بعد حمروش رئاسة مجلة التحرير ، لكتابته مقالا عن خطة ليلة ٢٣ يوليو دون أن يشير فيه الى صلاح سالم ، الذى كان وزيرا للارشاد فى ذلك الحين .

وفضلا عن ذلك ، فان تصرفات ضباط القيادة فى بعض

الامور الرسـمية والدستورية ، كانت تتجاوز ما تقضى به القواعد والقوانين • بل تذهب فى ذلك بعيدا وراء أية حدود • فقد قدم جمال عبد الناصر لمجلس الثورة كشفا باسماء بعض الزعماء السياسيين الذين رأى بصفته وزيرا للداخلية اعتقالهم، وكان من الاسماء مصطفى النحاس لتحديد اقامته • ولكن نجيب اعترض على ذلك وشطب اسمه بموافقة المجلس • على أنه فوجىء باسم النحاس يعاد الى الكشف بعد توقيعه عليه ! واعتبر ذلك تزويرا بطبيعة الحال ، ولكن عبد الناصر افهمه بتعذر الافراج عن النحاس بعد نشر ذلك ، حتى لا يزيد الامر بلبلة !

وقد كانت الاجراءات التى اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسيين القدامى ، من اسباب النزاع مع اللواء نجيب • فقد كان اتجاه الضباط يرمى الى تكوين محكمة الثورة ، بعد محاكم الغدر التى حاكمت المسئولين السابقين على جرائم الشرف أثناء توليهم المسئولية • وقد اعترض نجيب على فكرة محكمة الثورة التى تجعل من الضباط خصما وحكما فى نفس الوقت ، ولكن اغلبية المجلس وقفت ضده امتدادا لمحاكمتهم ضباط المدفعية •

وجاءت مناسبة الغاء النظام الملكى واعلان الجمهورية ، لابعاد نجيب عن رئاسة الجيش ، وتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما له • وقد اعترض محمد نجيب اعتراضا شديدا على ترقية عبد الحكيم عامر اربع رتب مرة واحدة ، كما اعترض على اعلان النظام الجمهورى دون استفتاء شعبى عام • وكان واضحا ان نجيب فى معارضته انما يصدر عن خوف من أن يصبح أقل قوة بعد ابعاده عن الجيش • ولم يخف ذلك فى مذكراته فيقول: « لم يغرنى ما عرضوه من تعيينى رئيسا للجمهورية وعبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة • فقد كنت أوثر ان يظل عامر فى موقعه مديرا لمكتبى لشئون القوات المسلحة

•• وأشهد انى قبلت تحت ضغط والحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد ان فكرت كثيرا فى الاستقالة • واعترف الان ان هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه • فقد شعرت بعد قليل اننى فى مركز اقل قوة بعد ان تركت قيادة الجيش » •

وبينما كان اللواء نجيب يمارس سلطته الصورية ، لم يكن يستطيع ان يفهم بعض التصرفات التى تصدر عن عبد الناصر بوصفه الحاكم الفعلى • فحين وجد فى مكتب عبد الناصر رجل المخابرات الامريكى كيرمت روزفلت ، اعتبر « وجود رجال المخابرات الامريكية فى مبنى مجلس قيادة الثورة امرا خطيرا وغضب جدا لهذا « التسلل الامريكى » ، وطلب الى عبد الناصر قطع هذه الاتصالات • « فوعدنى بذلك ، ولكنى علمت فيما بعد ان هذه الصلات لم تنقطع بل استمرت وزادت » !

ولم تلبث الامور أن أخذت تحتدم بين الفريقين ، حين أخذ مجلس القيادة يتجاهل اللواء محمد نجيب تجاهلا مشينا • فعلى حد قوله : « لاحظت أن المجلس كان ينعقد احيانا دون حضورى • واذا حضرت مصادفة توقف الحديث الدائر ، واتجهوا الى متسائلين عما يجب مناقشته • وعندما تكرر ذلك لاحظت أن اجتماعات كانت تتم بينهم فى الخارج للاتفاق على موقف معين» • وقد تمثلت قمة الاستهانة بنجيب ، حين اتخذ المجلس قرارا باعطاء صلاحيات سلطة المجلس الى جمال عبد الناصر فى حالة عدم انعقاده ، وتعيين جمال سالم وزيرا للمواصلات وزكريا محيى الدين وزيرا للداخلية ، لينفرد عبد الناصر بعمله نائبا لرئيس الوزراء • وقد رفض جمال سالم بعد تعيينه وزيرا أداء اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية ، وتبعه فى ذلك زكريا محيى الدين ، رغم مخالفة ذلك للدستور • ومن الطريف ان هذه التعديلات تمت رغم وجود اللواء نجيب فى الاسكندرية واعتراضه عليها (١٨) !

ومع تسرب السلطة شيئا فشيئا من يد اللواء نجيب ، ومع تبخر احلامه فى الزعامة وهى التى جعلته يتحـــدى مصطفى النحاس فى شــــعبيته بزيارة بلدته ســـمنود ، أخذ ايمانه بالديموقراطية يرتد اليه شيئا فشيئا ، وتراجعت تلك النزعة الى العنف التى تملكته فى أوج شعبيته ، ودفعته الى التصديق على اعدام خميس والبقرى فى حوادث كفر الدوار ، رغم اعتراض جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين ويوسف صديق ، لتحـل محلها نزعة رحيمـــة جعلته يعترض بشدة ـ كما ذكرنا ـ على اعدام البكباشى الدمنهورى ، بحجة انه لا يريد ان يمضى فى طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط ! بل جعلته يجفل من الحكم الذى اصدرته محكمة الثورة باعدام ابراهيم عبد الهادى بعـــد عام واحد ، رغم انه لا يوجد مجال للمقارنة بين الجرائم التى ارتكبها ابراهيم عبد الهادى ، والجرائم التى نسبت الى خميس والبقرى • بل جعلته يذهب فى الاصرار على رفض التصديق على الحكم باعدام ابراهيم عبد الهادى الى حد قوله لاعضاء المجلس « انى أفضـــل أن يلتف حبل المشنقة حول عنقى على حكم الاعدام هذا (١٩) !

ولم تلبث ظروف الصراع بين الثورة وخصومها من الوفديين والشـــيوعيين والاخوان المســلمين ، ان اخذت تقدم للواء محمد نجيب الفرصـــة لنقل صراعه مع ضباط مجلس القيادة على السلطة ، الى الجماهير • فما كادت الثورة تصدر قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين ، وتخسر بذلك تأييد القوة السياسية الوحيدة التى كانت تؤيدها الى ذلك الحـين ، حتى قدم اللواء محمد نجيب اســتقالته الى مجلس قيادة الثورة يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ • فكانت هذه الاستقالة هى المفجر الحقيقى لازمة مارس ١٩٥٤ •

حواشي الفصل السادس

(١) جمال عبد الناصر : كيف دبرنا هذا الانقلاب (التحـــرير فى أول أكتوبر ١٩٥٢) ، كمال الدين حسين : قصة ثوار يوليو (المصـــــور فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥) •

(٢) انور السادات : ذكريات الايام الاولى (الاهرام فى ٧ سبتمبر ١٩٧٥)، قصة الثورة كاملة ص ٥١ ـ ٥٢ (كتاب الهلال عدد ٦٤) ، لطفى واكد : حركة الضباط الاحـرار (الكاتب يوليـو ١٩٧٤) • وقـد اخرج عبد المنعم عبد الرءوف قبل الثورة لاصراره على التمسك بانتمائه العضوى فى جماعـة الاخوان ، فاصبح العدد تسعة • ثم اضيف اليهم بعد نجاح الثورة خمسة هم : اللواء محمد نجيب ، ويوسف صديق ، وحسين الشافعى ، وعبد المنعم امين، وزكريا محيى الدين ، فأصـــبح عددهم أربعة عشر (محضر حديث مع خالد محيى الدين) •

(٣) جمال عبد الناصر : المرجع المذكور •

(٤) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٢١ • أنظر أيضا محضر حديث الدكتور ابراهيم الطحاوى ، وهو يقدر عدد الضباط الاحرار الذين خرجـــوا ليلة الثورة بـ ٨٠ ضابطا •

(٥) محمود الجيار: الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر (روز اليوســــف فى ٥ يناير ١٩٧٦) •

(٦) حديثى مع فاروق الانصارى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ • ويقـــول ان حسين الشافعى مدير سلاح الفرسان ، كان يجمع الضباط الاحرار ، فصدرت التعليمات اليه بتوقيف هذه الاجتماعات وهذا لحرمان الضباط من العمــــــل السياسى •

(٧) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٥٧ • ٥٨ •

(٨) نفس المصدر ص ٥٩ ، احمد حمروش : المرجـع المذكور ص ٣١١ • وقد اورد محمد نجيب فى اسباب اتخاذ هذا الاجراء الخطير ، ان المعلومات التى وضعت امامه كانت تؤكد ان هناك خطة مدبرة لاغتيال اعضـــــاء مجلس القيادة • وعندما اراد وضع هؤلاء الضباط فى ميس احدى الوحدات ، قوبل

بمعارضة شديدة على اساس ان وضع هؤلاء فى اى تكتلة من التكتلات ، سوف يؤثر فى زملائهم ، مما يدفع الامور الى مزيد من الانفجارات . لذلك اصـــدر أمره باخلاء سجن الاجانب من كل نزلائه ليكون بمثابة معتقل خاص لهـــؤلاء الضباط !

(٩) محمد نجيب : نفس المصدر ، أحمد حمروش : المرجع المذكـــور ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(١٠) محمد نجيب : نفس المصدر ص ٦٠ .

(١١) احمد حمروش : صفحة من يوليو على فراش المرض (روز اليوسف ١٧ فبراير ١٩٧٥) .

(١٢) محمد نجيب : المرجع المذكور .

(١٣) محضر حديث مع الدكتور رفعت السعيد .

(١٤) المصرى فى ٣سبتمبر ١٩٥٢.

(١٥) محضر حديث مع خالد محيى الدين ، انظر ايضا محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٠٩ .

(١٦) محضر حديث مع ابراهيم الطحاوى ، انظر المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمل (وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٥٥٧).

(١٧) انظر خالد محيى الدين : الامة مصدر السلطات ، « الطريق الى ديموقراطية اقتصادية » ، « النقابة مدرسة السياسة » (التحـــرير فى ١٤ يناير ، ١١ مارس ، ٨ ابريل ١٩٥٢) .

(١٨) محمد نجيب : المرجـع المذكور ص ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ .

(١٩) نفس المصدر .

الفصل السابع

أزمة مارس ١٩٥٤

أحداث ٢٣ ـ ٢٨ فبراير ١٩٥٤

قلنا ان استقالة اللواء محمد نجيب تعتبر المفجر الحقيقى لأزمة مارس ١٩٥٤ . ويهمنا هنا القاء الضوء على الاحـــداث الهائلة التى ترتبت على هذه الاستقالة ، والتى اضـطربت بها مصر فى الفترة من ٢٣ـ٢٨ فبراير ١٩٥٤ :

ففى يوم ٢٣ فبراير ، كانت سلسلة التجاهلات من جانب مجلس الثورة للواء محمد نجيب قد بلغت نهايتهـا . وكان من المقرر عقد اجتماع لمجلس الثورة فى ذلك اليوم . وعلم اللـواء محمد نجيب بذلك ، فحضر الى مكتبه فى مقر القيادة ، وطلب الى

أعضاء مجلس القيادة الصعود اليه لعقد الاجتماع فى مكتبه ، ولكن الاعضاء تباطئوا فى تلبية طلبه • وعندما أعاد الكرة أجيب بالاعتذار بحجة أن العدد لم يكتمل • وعندئذ كتب اللواء نجيب استقالته وأرسلها فى مظروف الى جمال عبد الناصر مع اسماعيل فريد ، وخرج من مقر القيادة تاركا الضباط أمام أخطر أزمة تهدد الثورة •

وكان على المجلس أن يبت فى الاستقالة • وانقسم الرأى: فبينما رأى البعض قبول الاستقالة ، رأى البعض الآخر الاقالة واعلان ذلك للناس (١) • ولكن خالد محيى الدين اعترض على قبول الاستقالة ، لما خشيه من أن يؤدى ذلك الى قيام ثورة • وعندما رأى أن الاتجاه العام فى المجلس الى قبول الاستقالة ، عرض استقالته هو الآخر • فطلب اليه المجلس ارجاء استقالته حفاظا على تماسك المجلس أمام الشعب • وقد وافق خالد على شريطة أن يعفى من التوجه الى سلاح الفرسان لاقناع الضباط باخراج نجيب • وقرر المجلس تعيين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة •

على أن الموقف انفجر فى سلاح الفرسان عندما وصل اليهم نبأ تنحية محمد نجيب • فلقد سبق لهؤلاء أن حضروا اجتماعا فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة دعا اليه المجلس فى اليوم السابق ، لمناقشة مسألة الاستقالة التى قدمها نجيب ، وحضر الاجتماع جمال سالم وصلاح سالم وأحمد طعيمة وابراهيم الطحاوى ومجدى حسنين وغيرهم • وقد عرض صلاح سالم الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة ، وقال ان البدائل المطروحة أمام مجلس الثورة ثلاثة : اما أن ينحى مجلس قيادة الثورة ويتشكل مجلس جديد • واما التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة ، وهذا مستحيل • واما قبول استقالة نجيب وقد اعترضت غالبية الضباط الموجودين على البديل الاول بتنحية مجلس الثورة ، لانه يتضمن تصفية الثورة • وتبدت

أثناء النقاش حوله المصالح التى تأسست لضباط الصف الثانى والمرتبطة باستمرار الثورة • فقد صاح الصاغ مجدى حسنين معترضا قائلا «بلثغته» المعروفة : «أنا ثاغ (صاغ) كيف أعود فأعظم قائمقام ؟» • كذلك رفضت الاغلبية تنحية اللواء نجيب ، نظرا لما يتمتع به من صورة لامعة مؤثرة بين الجماهير • وبذلك استقر الرأى على البديل الثانى – أى البديل المستحيل ! – وطالبوا بضرورة التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة •

على أن مجلس الثورة لم يعر هذا الرأى اهتماما كما رأينا فقد فوجىء ضباط الفرسان فى اليوم التالى ٢٥ فبراير بالصحف تنشر خبر قبول استقالة محمد نجيب • وهنا تزعم اليوزباشى أحمد المصرى وفاروق الانصارى والملازم أول محمود عبد العزيز حجازى حركة مطالبة بعقد اجتماع للضباط فى الساعة السادسة مساء • وتم ذلك بالفعل ، وطلب الضباط حضور حسين الشافعى ، ولكن عبد الناصر عندما علم بالاجتماع حضر بنفسه • وبدأت مناقشة محتدمة طويلة • فقد حدثت محاولات من البعض لتجريح محمد نجيب على انه سكير ، بما لا يتفق مع جلال منصبه ، وواجهها البعض بنقد التصرفات الشخصية لاعضاء مجلس الثورة ، والتى تتصل بالزواج والحب والطلاق وغيره !

وقد تنصل عبد الناصر من مسئولية هذه التصرفات ، واستشهد بنفسه قائلا : «حد يقدر يقول على حاجة » ؟• ثم أثيرت قضية الديموقراطية ، فرد عبد الناصر بأن مجلس الثورة يمارس عمله بطريق الديموقراطية ، فالقرارات تؤخذ بالأغلبية ! وقد رد أحد الضباط قائلا : ان هذا يعتبر حكما فرديا لانه قاصر على مجلس الثورة ، والشعب لا رأى له • ووقف ابن محمد نور الدين ، الزعيم السودانى ، وهو ضابط فى السلاح قائلا : «أنا قادم من السودان ، وأقول لكم: أنتم خسرتم السودان ، لان علاقة محمد نجيب بالسودان

علاقة دم . فأعيدوا الينا محمدنجيب» . ثم صاح أحدالضباط قائلا : «ترى لو أن الطلبة خرجت فى مظاهرات تطالب بعودة محمد نجيب ، هل نصوب بنادقنا الى صدور الطلبة ؟ لا .. لن نصوب بنادقنا الى صـــدور أبناء الشعب» ! وقد أفحم عبد الناصر . وفى أثناء المناقشات تصـــادف عودة مجموعة من الدبابات كانت فى الخارج الى السلاح للمبيت . فتقلص وجه عبد الناصر لدى سماع هديرها المزعج خشية انقلاب . وقد طمأنه الضابط بأن «هذا تروب Troop راجع» (٢) !

تحددت مطالب ضباط الفرســـان فى مطلبين حملهما عبد الناصر معه الى زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة : الاول، عودة محمد نجيب بدون سلطة كرئيس لجمهورية برلمانية .

والثانى ، استعجال على ماهر للفراغ من مهمة اعداد الدستور. وقد أوصى عبد الناصر بالاستجابة وارجاع نجيب ، على أن تسند رئاسة الوزارة الى خالد محيى الدين . وقـــد علل الاقتراح الاخير ، بأنه لايستطيع التعاون مع محمد نجيب ، وأن خالد هو الذى يستطيع التعاون معه . وقـــد اعترض بعض الاعضاء خوفا من أن يقلب خالد البلاد الى الشيوعية! ولكن عبد الناصر طمأنهم من هذه الناحية (٣) .

وطبقا لرواية فاروق الانصارى ، فان عبد الناصر عاد الى سلاح الفرسان عند الفجر ومعه خالد محيى الدين ، وأبلغ الضباط بأن مجلس قيادة الثورة قد قرر عودة محمد نجيب، وتنحى مجلس قيادة الثورة ، وعودة الضـــباط الى ثكناتهم ، وتولى خالد محيى الدين رياســـة الوزارة ، وعودة الحيـــاة النيابية . وقد صفق الضباط لهذه القرارات . ولكن مسألة اسناد الوزارة الى خالد محيى الدين ، أثارت فى نفوســـهم الشك ، فسألوا عبد الناصر عن العلة فى ذلك . وقد رد بأنه يثق فى خالد ولا يثق فى محمد نجيب . ولكنهم ردوا بأن تعيين خالد محيى الدين قد يؤخذ من جانب الاسلحة الاخرى

سى الجيش على أنه انقلاب يقوم به سلاح الفرسان ! فوعدهم عبد الناصر بأنه لن يعود الى بيته الا بعد أن يمر على الاسلحة لافهامها حقيقة الامر (٤) .

فى ذلك الحين ، كان مجلس الثورة قد كلف خالد محيى الدين بالتوجه الى محمد نجيب للحصول على موافقته على العودة كرئيس لجمهورية برلمانية (أى بدون سـلطات) . ويقـول خالد محيى الدين انه ذهب اليه ومعه كل من شمس بدران وعباس رضوان وعماد ثابت ، واســتطاعوا اقناعه بذلك ، بعد أن امتنع عن العودة على هـذا الأساس لانه سيكون بلا سلطة! » (٥) .

على أن نبأ تصفية الثورة لم يكد يصل الى أسماع الضباط فى الاسلحة الاخرى ، حتى صدمـوا صدمة شـديدة . فقد أخذوا يتقاطرون على مبنى القيادة بكـوبرى القبة ومعهـم أنصارهم ليعلنوا تمسكهم بمجلس قيادة الثورة . ويذكر أحمد حمروش أن الذى تزعم المعارضة للقرارات هم : البكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى ، والصاغ مجدى حسنين، وقائد الجناح وجيه أباظة ، واليوزباشية كمال رفعت، وحسن التهامى ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى ، والصاغ سعد زايد. وتوجه بعض ضباط المدفعيـة المضـادة للدبابات وحاصروا سلاح الفرسان من جهة الشارع ، وجنود احدى كتائب مدافع الماكينة وجهت مدافعها نحو أسلاك السلاح من داخل ثكنات العباسية . كما حول البوليس الحربى مسار عربات وأوتوبيسات سلاح الفرسان واعتقل من بها من الضباط ، حتى بلغ عدد المعتقلين أربعين ضابطا . وأخرج على صبرى ووجيـه أباظة الطائرات لتحلق فوق سلاح الفرسان (٦) !

وعلى هـذا النحو اتخذ الصراع شـكل صدام بين سلاح الفرسان من جانب ، وبقية الاسلحة الاخرى من جانب آخر! ولما كانت فكرة تعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزارة هى

Cavalry did not, necessarily, want Muhy al-Din as PM; only the return of Nasuib and the avoidance of civil disturbances. They feared, rightly, that Nasser's suggestion to make Muhy al-Din PM would make it look like cavalry had staged a coup for its own interests.

المسئولة عن اتخاذ الموقف هذه الصورة ، حيث بدا للاسلحة الاخرى أن سلاح الفرسان قد دبر انقلابا شيوعيا ، ولما كانت هذه الفكرة من وحى عبد الناصر ، وقد تنبه لها ضباط الفرسان وناقشوه فيها ولكنه أصر عليها ، فان هذا يجعلنا نشك فى أن عبد الناصر قد لجأ الى هذه الحيلة عمدا لاظهار الامر بالفعل فى صورة انقلاب شيوعى يقوم به سلاح الفرسان لتصفية الثورة وفرض خالد محيى الدين ، حتى يستفز الأسلحة الاخرى الى الوقوف فى وجه الانقلاب !

على كل حال ، فعندما عاد خالد محيى الدين من مقابلة محمد نجيب السالفة الذكر ، كان الموقف قد انقلب رأسا على عقب . وبدلا من أن يواجه خالد محيى الدين مهمة تأليف الوزارة ، وجد نفسه يواجه الاعتداء والتهديد بالاعتقال . فقد اقترح جمال سالم ، فى وجود خالد محيى الدين ، اعتقاله ، على أساس انه قد عبأ سلاح الفرسان بآرائه على نحو هدد الثورة . وقد أيده فى هذا الاقتراح صلاح سالم وحسن ابراهيم . ولكن عبد اللطيف البغدادى اعترض على الفكرة ، على أساس أن خالد لم يخف رأيه عن المجلس ، وانه سبق أن قدم استقالته فلم تقبل ، ومن ثم فان المسئولية تقع على المجلس . واقترح ، بدلا من الاعتقال ، ابعاد خالد الى الخارج أو الى أى جهة أخرى داخل القطر . على أن عبد الناصر أثار فى هذه اللحظة نقطة هامة هى أن المسألة الاكثر الحاحا ليست هى مسألة خالد ، وانما مسألة اللواء نجيب : هل يقر المجلس عودة نجيب أم لا ؟ لانه اذا أقر المجلس عودة نجيب ، فلن يكون هناك بطبيعة الحال أى تفكير فى ابعاد خالد !

عند هذا الحد كان الارهاق قد نال مناله من الضباط . فقرروا ارجاء البت فى هذه المسألة حتى ينالوا قسطا من النوم . وعندئذ طلب اليهم جمال عبد الناصر منحه سلطة اتخاذ أى قرار قد تقتضيه الظروف أثناء نومهم . ولم يدر أنه

سوف يستخدم هذه السلطة بعد أقل من ساعتين (٧) !

على كل حال ، ففى الوقت الذى كان خالد محيى الدين يواجه الاعتداء والاعتقال . كان محمد نجيب يواجه الاعتقال أيضا وكان عبد المحسن أبو النور ، الذى كان يتولى قيادة حرسه فى ذلك الوقت . قد تمكن «بطريق الخيانة والغدر» ـ حسب وصف محمد نجيب ـ من تجريد جنوده من سلاحهم . واستدعى قوة من الجيش كانت تتجمع على بعد كيلو مترين من منزل نجيب قامت باعتقالهم ، وتغيير الحرس ، وحددت اقامة محمد نجيب . وقطعت عنه خطوط التليفون . وقد تغير الموقف بعد أن وفد اليه خالد محيى الدين يخبره بقرار عودته الى رئاسة الجمهورية وتعيينه رئيسا للوزراء . ولكن هذا التغيير لم يستمر طويلا ، فلم يكد ينصرف خالد بساعة واحدة ، حتى تعرض اللواء نجيب لمغامرة من أغرب المغامرات التى وقعت فى هذه الظروف المحتدمة ، حين توجه اليوزباشيان كمال اندين رفعت وداود عويس لاعتقاله ، دون أمر من مجلس قيادة الثورة ! ولما اخبرهما بما حمله اليه خالد محيى الدين ووفد الضباط المرافقين له ، وطلب اليهما السماح له بالاتصال التليفونى ، رفضا ذلك تحت تهديد السلاح ، ثم دفعاه الى عربة اسرعت به الى مبنى سلاح المدفعية بالماظة ، حيث حضر اليه اليوزباشى حسن التهامى ومعه خمسة من الضباط ، ووجه اليه تهمة الاشتراك مع خالد محيى الدين فى انقلاب شيوعى (٨) ! وقد انتهى الامر باعادة محمد نجيب الى منزله بأمر عبدالحكيم عامر ، الذى أنب كمال رفعت لما فعل (٩) . وعلى هذا النحو كانت شهية ضباط الصف الثانى للسلطة تتفتح وتحملهم الى احداث ٢٦ـ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

على كل حال ، ففى الوقت الذى كان يجرى فيه تحرك الصف الثانى من الضباط على النحو الذى مر بنا ، ليفرض على مجلس قيادة الثورة الرجوع عن قراراته بشأن عودة اللواء محمد نجيب

وتعيين خالد محيى الدين وتصفية الثورة كانت عجلة الاحداث تدور دورة كاملة لتعود بالموقف الى ما كان عليه قبل تحركات الاسلحة ضد سلاح الفرسان ! وكانت القوى التى ادارت العجلة تلك الدورة الكاملة هى قوى شعبية هذه المرة بالدرجة الاولى ·

ففى الوقت الذى كان مجلس قيادة الثورة يناقش مصير اللواء نجيب ، كانت تتحرك جموع هائلة تسوقها قيادات الاخوان المسلمين التى بقيت خارج الاعتقال ، وتشترك فيها قواعد الوفديين الديموقراطية العريضة وأجنحة من الحزب الاشتراكى ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الدكتاتورية وعند نهاية كوبرى قصر النيل هاجمت قوة من البوليس وقوات من البوليس الحربى المتظاهرين ، وقدر عدد المصابين بثلاثة عشر شخصا ، غير رجال البوليس (١٠) · ولم يمنع ذلك من وصول حشود هائلة الى ميدان عابدين وهى تهتف : محمد نجيب أو الثورة ، الى السجن يا جمال ، الى السجن يا صلاح !

وقد كانت هذه الحشود الضخمة هى التى رآها صلاح سالم ، وهو يتوجه الى بيت صديقه جلال فيظى ليستريح عنده ساعات تهيئا للعودة الى مجلس الثورة لاتخاذ قرار فى شأن نجيب · فعاد الى عبد الناصر مسرعا ينقل اليه صورة ما رأى ، ويبدى رأيه بأنه لا مناص من عودة محمد نجيب ، الا اذا قرر مجلس الثورة الاصطدام بالشعب (١١) ·

وفى نفس الوقت كان ضباط الاسكندرية يدلون بأصواتهم فى صف اللواء نجيب · فلم يكد يذاع بيان مجلس الثورة بقبول استقالة نجيب ، حتى ابدى ضباط المنطقة الشمالية اعتراضهم على ذلك فى اجتماع عقده معهم حسن ابراهيم فى نادى الضباط موفدا من مجلس القيادة · وعندما حاول الطعن فى نجيب من الناحية الشخصية ، اعترض عليه اليوزباشى أمال المرصفى ، عضو تنظيم قسم الجيش فى حدتو سابقا ، وأيده

الضباط فى ذلك بالتصفيق · كما ابدى الضباط نفس الرأى للبكباشى صلاح الدين مصطفى عندما أرسله مجلس الثورة للتعرف على رأى ضباط الاسكندرية ، وصارحه الضباط – كما يقول حمروش – « بأننا لا يمكن ان نقف ضد الحرية والديموقراطية التى ينادى بها نجيب ، والتى خرجنا من أجلها ليلة ٢٣ يولية » (١٢) · ولم يلبث ضباط الاسكندرية ان ارسلوا وفدا من ضباط الاسلحة وصل سريعا الى القاهرة ليبلغ عبد الناصر اصرار الاسلحة على عودة محمد نجيب · وقد جاء هذا الوفد فى الوقت نفسه الذى كانت جحافل الشعب تملأ الشوارع مطالبة بعودة نجيب (١٣) ·

لذلك فحين أبلغ صلاح سالم عبد الناصر عن الحشود التى رآها فى ميدان عابدين ، وأبدى رأيه بضرورة عودة نجيب ، لم يحر عبد الناصر جوابا · وقد كرر صلاح سالم عليه الاقتراح عدة مرات دون أن ينبس ببنت شفة · وعندئذ قام بوصفه وزيرا للارشاد القومى باذاعة بيان فى السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يعلن فيه دعوة محمد نجيب (١٤) · وفى صباح اليوم التالى نشرت الصحف بيانا بأن المجلس قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة الى رياسة «الجمهورية البرلمانية المصرية» ، ورد اللواء محمد نجيب على هذه الدعوة بكتاب يقول فيه :«لقد قبلت رياسة الجمهورية البرلمانية المصرية» (١٥) ·

Feb. 27 call him back

على ان البيان قد اغفل ما اتفق عليه من قبل من تعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزراء ، الامر الذى يعكس ثقل تدخل الاسلحة ضد سلاح الفرسان · وفى الواقع ان الموقف فى ذلك الحين ، قد أصبح متوازنا بالنسبة للثورة · فاذا كانت هناك تحركات شعبية وقطاعات عسكرية تريد عودة محمد نجيب وعودة الحياة الديموقراطية ، فهناك ايضا تحركات عسكرية تريد استمرار الثورة · ومعنى ذلك ان الصراع لم يحسم بعد ·

قرارات ٤ـ٥ مارس ١٩٥٤ :

على ان اهم نتيجة لتحركات الاسلحة المؤيدة لاستمرار الثورة ، هى دخول فكر عبد الناصر مرحلة جديدة . فحتى ذلك الحين ، كانت سياسة عبد الناصر تقوم على طرح البديلين المتناقضين : اما استمرار الثورة على نفس الخط الذى تسير فيه ، واما تصفيتها وعودة الجيش الى ثكناته وعودة العهد القديم . وكانت الفكرة المنطوية وراء طرح هذين البديلين النقيضين ، هى انه لا يوجد من انصار الثورة من يؤيد بصفة مطلقة الخط الدكتاتورى الذى تسير فيه . ولا يوجد من انصار الديموقراطية من يؤيد تصفية الثورة بصورة مطلقة ! فالغالبية الكبرى فى كل من المعسكرين تنشد المرحلة التأليفية ، التى تمتزج فيها ايجابيات الاتجاهين (الثورة بالديموقراطية) وتسقط سلبياتهما (الدكتاتورية ، وأوضاع العهد القديم) . وعلى هذا الاساس ، فان طرح أى من البديلين النقيضين سوف يستفز على الفور المعارضين من داخله ومن خارجه ، وسيعطل كل منهما الآخر . ولما كانت الثورة بالفعل فى الحكم ، وتسير على نفس الخط الذى تسير فيه ، فان هذا التعطيل لن يضيرها شيئا !

على أنه بعد أن اتخذ الصراع داخل معسكر الثورة شكلا خطيرا بتحرك الاسلحة ضد سلاح الفرسان وضد اتجاه تصفية الثورة ، حتى كاد الامر يؤدى الى نشوب قتال . وبعدأن تحرك المعسكر المضاد للدكتاتورية بمظاهرات هائلة بما كاد يهدد بصدام بين الجيش والشعب ـ فعندئذ انتقل فكر عبدالناصر الى المرحلة التأليفية ، أى استمرار الثورة فى الحياة السياسية مع عودة الديموقراطية .

وهذا هو مغزى قرارات ٤ مارس ١٩٥٤ ، التى كانت تمثل استجابة للمطالب الجماهيرية بعودة الحياة الديموقراطية . وكان القصد منها ازالة ماعلق بأذهان الشعب من اتجاهات الثورة

الدكتاتورية ، تمهيدا لنزولها فى حقل الحياة السياسية مع القوى السياسية الاخرى . وقد نصت هذه القرارات على : الغاء الرقابة على الصحف والنشر ابتداء من ٦ مارس ،وتحديدميعاد اجتماع الجمعية التأسيسية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، وأن يكون تكوينها « بالاقتراع المباشر » (١٦) .

على أن اجراءات الثورة فى القمع والتطهير وتصفية القوى السياسية دون تمييز ، فضلا عن سوابقها فى الانتقاض على وعودها ، قد ولد اتجاهات عدائية وأزمة ثقة لدى جميع القوى . سواء منها العسكرية أو المدنية ، المناصرة لعودة الديموقراطية . وكان اعتقاد هذه القوى أن الثورة سوف تتراجع فى هذه القرارات اذا سنحت لها الفرصة . لذلك فقدأخذت تتحرك فى هذا الاطار .

فلم تكد تصدر قرارات ٤ـ٥ مارس ، حتى جرت محاولة تنفيذ انقلاب عسكرى ضد الثورة ، تشترك فيه المدفعية والفرسان . وكان مدبر الانقلاب هو البكباشى عبد الحميد لطفى الضابط بسلاح المدفعية ، والذى بعث برسالة مع الضابط احمد حمودة الى خالد محيى الدين ليضمن له اشتراك الفرسان فى الانقلاب . ولكن خالد محيى الدين كان فى تقديره ان مصر لا تحتمل ان يحكمها ضابط يسارى ، كما ان لعبة الانقلابات العسكرية لا نهاية لها ، فهى سلاح ذو حدين ، وقد تودى بالبلاد الى هوة ليس لها قرار . فضلا عن ذلك فان قرارات ٤ ـ ٥ مارس كانت تمثل منطلقا صالحا للثورة تمضى فيه الى نهايتها الديموقراطية (١٧) . وعلى هذا النحو ماتت الفكرة فى المهد .

اما اللواء محمد نجيب ، فكان بعد عودته الى رئاسة الجمهورية بدون سلطة ، قد وجد من الفراغ والوقت ما جعله يقضيهما فى مهاجمة الثورة والدعوة للديموقراطية واستقطاب القوى الليبرالية وأنصارها الى جانبه . ولما كان هذا الموقف يعرقل

تنفيذ فكرة عبد الناصر فى اشتراك الثورة فى الحياة السياسية الدستورية الجديدة ، فقد كان من المهم ان يعود نجيب الى حظيرة الثورة ، فتقرر أن تعود الاوضاع الى ماقبل استقالة نجيب ، وأسند اليه قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، بجانب منصب رئيس الجمهورية ، وأصدر المؤتمر المشترك المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء يوم ٨ مارس قرارا بذلك (١٨) .

وفى تلك الاثناء كان مجلس قيادة الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول اليه فى ظل النظام الليبرالى الجديد . واستقر الرأى على أن يكون هذاالشكل هو حزب باسم الحزب الجمهورى، أو الحزب الاشتراكى الجمهورى . وأخذ الدكتور راشد البراوى، يعاونه البكباشي سمير حلمى والبكباشى محمد صدقى سليمان ، فى وضع برنامج الحزب على أساس تقدمى يختلف عن برامج الاحزاب الاخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادىء الاشتراكية المعتدلة» (١٩) .

Sidqi Sulaiman + Samir Hilmi

على أن القوى الليبرالية ، التى كانت تتكون فى ذلك الحين من القوى البورجوازية القديمة ،متحالفة مع المثقفين الليبراليين، ومن قوى اليسار ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين ، أخذت بدافع عدم ثقتها فى وعود الثورة كما ذكرنا ، تركز جهودها فى طردها من الحياة السياسية الجديدة بلا رجعة . فرفعت شعارات عودة الجيش الى ثكناته فورا ، واعادة الحياة النيابية فورا ، واسقاط وزارة الثورة ، وتأليف وزارة مدنية ، والافراج عن المعتقلين . وأخذت استفزازاتها للثورة تتزايد ، لتسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبى الذى حصل عليه بقرارات ٤ ــ ٥ مارس ، وحتى أصبح من المشكوك فيه كثيرا أن تتمكن الثورة ،بعدان تتحول الى حزب ، من ايجاد موطىء قدم لها فى الحياة الدستورية الجديدة ، بعد أن صور هذا التحول فى شكل هزيمة تحت ضغط شعبى فعال . وقد عبرت جريدة الجمهورية

فى ذلك الحين عن ذلك فقالت :

«ما من شك فى أن الثورة لم تقرر الاسراع فى رد كافة السلطات الى الامه لكى تضع دستورها ، الا لما تبينته من أن أغلبية الامة الساحقة تؤيد هذه الثورة ، وتقدر ما قامت به من جسام الامور ، وانها سوف تتبنى هذه الثورة وتسير على نهجها . وهى باعلانها «القرارات الديموقراطية الاخيرة» قد زادت شعبيتها ، ولن يبقى لها من خصوم غير الظلمة والفاسدين الموتورين الذين قضت عليهم تلك الثورة وكشفت عن الشعب أذاهم . والواقع ان هذا التطور الاخير الذى عزز شعبية الثورة وزاد من اطمئنان الامة اليها ، قد أفزع ـ فيما يبدو ـ محترفى السياسة ومستغلى الشعب ومضلليه ، فشمروا عن ساعد الجد لكى يجردوا الثورة من الكسب الشعبى الاكيد الذى كسبته بتطورها الاخير عندما أطلقت حرية الصحافة وأخذت تصفى المعتقلات .. كل هذه الحقائق توضح للشعب الهدف الخبيث الذى يكمن حول حملة التشكيك التى يقوم بها محترفو السياسة ، ثم حملة المزايدات السخيفة التى يتصايحون بها عندما يدعون الى اطلاق الحريات والافراج عن المعتقلين والغاء الاحكام العرفية واباحة تكوين الاحزاب ، مع علمهم الاكيد ان كل هذه المسائل أمور قد قررت فعلا وأصبحت مفروغا منها ،وهى كل يوم فى سبيلها الى التنفيذ » ! (٢٠)

فى ذلك الحين كانت العلاقة بين اللواء نجيب ومجلس الثورة، تتطور الى أزمتها الثانية الحاسمة. فعلى الرغم من استعادة محمد نجيب سلطاته ، الا أنه كان يحس بأنه مسلوب السلطة على يد الجيش ، بسبب قادة الوحدات الذين يذكران عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قد عيناهم ليكونوا اتباعا لهما ! ولذلك فقد كان همه تصحيح هذا الوضع على وجه السرعة حتى يضمن فوزه فى الصراع . ولذلك فعندماطلب اليه الدكتور السنهورى فى لقاء له به ،حضره كل من سليمان حافظ والدكتور عبدالجليل

العمرى ، تحديد الضمانات لتصفية التوتر بينه وبين أعضاء مجلس الثورة ، طلب أن يعين قادة الوحدات فى القوات المسلحة «بأمر جمهورى ، كما يجرى عليه الامر فى نظم الجمهوريات البرلمانية » (٢١) .

وكان فى تقدير محمد نجيب فى ذلك الحين أن وجود الاحزاب هو ركيزة الديموقراطية ، بعد أن كان فى ابان مجده قد صرح بأنها «قد ماتت ولفظت الانفاس ، وقامت مكانها رغبة عامرة ، فى رؤية مصر حرة متخلصة من هذه الاحزاب التى كانت تتنازع السلطان ولا شىء غير السلطان » (٢٢) . فلقد رأى الآن ان الموقف بالنسبة للاحزاب يبشر بخير : «فأحزاب الاقلية التى استندت الى قوة السراى فقط ، ضاع تأثيرها نهائيا وتبدد نشاطها ، وآثر قادتها السلامة بعيدا عن نزاعات السلطة . وما أظن أن وجود بعضها كان يمكن أن يمثل خطرا ، لضياع مصدر تأييدها وهو السراى . وأما الوفد فقد استند الى برنامج شعبى يجعله قادرا على مواصلة دوره فى كسب تأييد الجماهير، كما أن تصفية الاقطاع أضعفت من نوازع بعض الافراد فى قيادته ، وقوت أمل الشباب المثقف المطلع من جماهيره . والاخوان المسلمون جرفتهم الاحداث ليعلنوا عن أنفسهم حزبا سياسيا لم يفلح التيار الدينى فى اخفاء حقيقته . والاحزاب والتنظيمات الاخرى يسارية كانت أو يمينية ، أمامها فرصة الاختيار فى مواجهة الجماهير . والانتخابات والديموقراطية التى تطلبها لم تكن خطوة الى الخلف ، وانما هى خطوة الى الأمام ، لانها تحمل تعبيرا عن ارادة الجماهير فى الرقابة الشعبية والمشاركة الفعلية فى شئون الحكم » .

أما الهدف الثالث الذى كان يسعى اليه اللواء نجيب ، فهو طرح رئاسته للجمهورية للاستفتاء الشعبى . فقد أرقه فجأة أن النظام الجمهورى قد أعلن ، وأن رئاسته قد عينت ، دون

استفتاء الشعب ! ويعترف بالباعث الحقيقى له على هذا الهدف الثالث بطريقته الخاصة فيقول : «كنت أهدف من ذلك الى الحصول على تفويض شعبى يجعل اتجاهى للديموقراطية ذا صفة شرعية» .

وكانت قرارات ٤ ــ ٥ مارس ــ كما ذكرنا ــ قد تضمنت اتخاذ الاجراءات «الفورية» لعقد «جمعية تأسيسية» عن طريق «الاقتراع العام» ، على أن تجتمع يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ . وقد دار حوار حول ماذا كان من المتعين من الوجهة الدستورية عودة الاحزاب القديمة للوجود قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ، وبذلك تكون هذه الانتخابات حزبية ، أم لا ؟ وكان من رأى سليمان حافظ ألا تكون الانتخابات حزبية . ومعنى ذلك عدم عودة الاحزاب . ولم يعن اللواء نجيب كثيرا بهذه المسألة ، لان اهتمامه كان منصرفا بالدرجة الاولى وقتذاك الى مسألة الاستفتاء على رياسته للجمهورية . وقد انتهى سليمان حافظ والدكتور العمرى الى اعداد مشروع تنظيم مقترح لنظام الحكم ولائحته فى الفترة التى تبقت على انتخابات الجمعية التأسيسية ، ليكون أساسا لاستقرار العلاقات بين محمد نجيب ومجلس الثورة ، وقد تضمن تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية وفقا للدستور المؤقت . ويتخلى مجلس الثورة عن أعمال السيادة فيما عدا تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء بموافقة رئيس الجمهورية . ويكون الفصل بين رئيس الجمهورية والمجلس فى حالة وقوع خلاف ، عن طريق هيئة تحكيم مكونة من ستة أعضاء ينتخب رئيس الجمهورية عضوين منهم ، ومجلس الثورة عضوين ، والجمعية العمومية لمجلس الدولة عضوا ، والجمعية العمومية لمحكمة النقض عضوا ، ويصدر القرار من خمسة أعضاء على الاقل . كما ينص المشروع على الغاء الاحكام العرفية قبل ١٨ يونيو ١٩٥٤ (ذكرى اعلان الجمهورية) ،

Post March 5
Naguib sees himself as elected pres.
army to barracks
No army party

والافراج فى خلال ذلك عن جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة معينة تباشر النيابة تحقيقها • أما بالنسبة لانتخابات الجمعية التأسيسية ، فقد نص المشروع على أن تكون على أساس « لاحزبى » ، مع اجراء استفتاء شعبى على ما تم من اعلان الجمهورية وتعيين رئيس الجمهورية وعلى الاصلاح الزراعى • ولكنه لم يحدد موعدا لاجراء الانتخابات أو الاستفتاء (٢٣)

وعلى هذا النحو ، كان الموقف ينتقل برمته شيئا فشيئا الى يد اللواء نجيب ، الذى أعلن فى اليوم التالى للأهرام انه «ليس فى نيته انشاء حزب جديد » (٢٤) • بينما كانت كل القوى الديموقراطية تطالب فى ذلك الحين بتصفية حركة الجيش وعودة الضباط الى ثكناتهم • وازاء هذا الوضع الذى سلب من الثورة مكاسب قرارات ٤ ـ ٥ مارس ، عاد عبد الناصر الى سياسته القديمة : اما استمرار الثورة فى الخط الذى تسير فيه ، واما تصفيتها وعودة الاحزاب • وفى ٢٥ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة لحسم هذا الموضوع الخطير •

قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٣

اجتمع مجلس قيادة الثورة كاملا بحضور كل من : محمد نجيب ـ جمال عبد الناصر ـ أنور السادات ـ خالد محيى الدين ـ عبد الحكيم عامر ـ كمال الدين حسين ـ زكريا محيى الدين ـ حسين الشافعى ـ صلاح سالم ـ عبد اللطيف البغدادى ـ جمال سالم ـ حسن ابراهيم •

وتقدم كل من عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى بالبديلين النقيضين • وكان اقتراح عبد الناصر تصفية الثورة ، فينتهى عمل مجلس الثورة يوم ٢٣ يوليو ، وتعود الاحزاب الى وضعها السابق • وأما اقتراح عبد اللطيف البغدادى ، فهو الغاء قرارات ٥ مارس واستمرار الثورة فى

الطريق الذى بدأته ، وهو التطهير والمحاكمات ، وبصورة أشد• وكان واضحا أن الاقتراحين بتخطيط واحد •

على أن الفريق الذى كان يرى استمرار الثورة بشكل ديموقراطى اعترض على الاقتراحين • فقد تساءل محمد نجيب قائلا : لماذا ؟ أحريات كاملة أو تصفية كاملة ؟ واعترض خالد محيى الدين قائلا : ان اقتراح عبد الناصر معناه الغاء الثورة ، واقترح بديلا تأليفيا بالتمسك بقرارات ٥ مارس وبأن تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية بدون أحزاب ، وعلى ألا تدخلها القيادات السياسية التى ارتكبت جرائم فى حق الوطن ، أو صوتت تأييدا لاية قوانين مضادة للحريات • وكذا رؤساء الأحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى ، وسوف تخلق المناقشات حول الدستور القادم أحزابا وتكوينات سياسية جديدة ، وفى الوقت نفسه تؤلف الثورة حزبا • ولكن عبد الناصر أصر على التصويت على الاقتراحين• واستمر الاجتماع خمس ساعات متصلة • أثار فيها البعض السماح باعادة الحزب الشيوعى • وقد رد خالد محيى الدين بأن يترك ذلك للدستور الجديد الذى يحدد موقفه من الحزب الشيوعى • وأثيرت مسألة الافراج عن المعتقلين وعن النحاس والهضيبى وأحمد حسين ، وقد رحب محمد نجيب بذلك • وعبثا حاول فريق الحل التأليفى فرضه فى الاجتماع ، فقد أصر عبد الناصر على الموافقة على أحد الاقتراحين : اما الرجوع الى التكتلات واعادة الحريات كاملة ، واما استمرار الثورة حسب اقتراح البغدادى • وعندئذ **وازاء هذه المفاضلة القاسية بين الثورة والديموقراطية ، لم تتردد القوى الثورية الديموقراطية فى اختيار الديموقراطية ، مضحية بالثورة ، بينما اختارت القوى الدكتاتورية الثورة ، مضحية بالديموقراطية** • وكانت نتيجة التصويت ثمانية ضد أربعة لصالح اقتراح عبد الناصر • أما الاربعة فهم : جمال سالم ، وعبد اللطيف البغدادى ، وصلاح سالم ، وحسن

ابراهيم . وصدرت قرارات ٢٥ مارس متضمنة :

- السماح بقيام الاحزاب .
- مجلس قيادة الثورة لايؤلف حزبا .
- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لايكون هناك تأثير على حرية الانتخابات .
- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة .
- حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت ،وتسلم البلاد لممثلى الامة .
- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها (٢٥) .

كان اجتماع ٢٥ مارس ١٩٥٤ ملحمة حزينة وجدت فيها القوى الثورية الديموقراطية نفسها وجها لوجه أمام اختيار مرير وضعها فيه عبد الناصر بقوة واقتدار ، وهو الاختيار بين الثورة والديموقراطية . وحين يجد الانسان الثورى نفسه فى هذا الاختيار التحكمى ، فان المعيار الوحيد للحكم هو الوضع الاجتماعى للبلاد ، هل هى فى حاجة ماسة للديموقراطية ، أم هى فى حاجة أمس للثورة ؟ . هل هى فى حاجة ماسة لممارسة حريتها وارادتها على حساب ضعفها وعلتها وموتها فى النهاية ، أم هى فى حاجة أمس لعملية جراحية ثورية ، حتى لو تمت على حساب حريتها ؟ .

على أن حركة التاريخ فى اتجاهها التقدمى المحترم ، كانت تدفع الاحداث فى ذلك الحين فى مسيرتها الصحيحة ، كما سوف نرى .

أحداث ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤ :

كانت أوضاع القوى الوطنية عند صدور قرارات ٢٥ مارس على النحو الآتى :

أولا : الوفديون . وكانت قياداتهم مضروبة . لقد أفرج عن فؤاد سراج الدين ، ولكن ليبقى معتقلا فى مستشفى مجدى كما افرج عن ابراهيم فرج ، ولكن ليبقى معتقلا فى القصر العينى . وأما مصطفى النحاس ، فقد ضوعفت عليه الحراسة فى منزله . (٢٦) وبذلك بقيت قواعد الوفد الجماهيرية العريضة بدون قيادة فى تلك الظروف الحاسمة .

ثانيا : الشيوعيون . بالنسبة لحدتو ، كانت قياداتها فى السجن . وفوق ذلك فقد تمزق التنظيم ببيان السجن الحربى ، وضاعت وحدته ، وأصبح كل مايشغل بال قواعده الجماهيرية فى تلك الظروف هو محاكمة القيادات التى أصدرت البيان ، بينما كان هم هذه القيادات منع انعقاد مؤتمر المحاكمة (٢٧) .

أما بالنسبة للتنظيمات الشيوعية الاخرى ، فان الحزب الشيوعى المصرى كان يقف موقفا عدائيا من محمد نجيب ، حتى كان يسميه « البهلوان » ، كما كان يعادى مجلس الثورة ، ويرى عودة الجيش الى ثكناته . وبالتالى فلم يكن له أى دور لا فى مظاهرات اواخر فبراير المؤيدة لعودة محمد نجيب ، ولا فى أية مظاهرات أخرى تؤيد هذا الاتجاه . وفضلا عن ذلك ، فقد قبض على عدد كبير من اعضائه فى اوائل مارس ١٩٥٤ - كما ذكرنا - وبذلك أصبح خارج الأدوار .

على أن « طليعة العمال » ، بفضل نظام الأمن فيها ، كانت هى التنظيم الوحيد الذى بقى دون تحطيم . ولم يكن

لدى قياداتها اعتراض على محمد نجيب .

ثالثا : الانتلجنتسيا . وكانت فى ذلك الحين تتجمع فى ثلاثة معاقل : الجامعة ، ونقابة الصحفيين ، ونقابة المحامين . وكان عبء النضال ضد حركة الجيش طوال شهر مارس يقع على عاتق هذه المؤسسات الديموقراطية التقدمية ، التى كانت تنبعث منها اعلى وأقوى الاصوات المطالبة بعودة الجيش والغاء الأحكام العرفية واطلاق الحريات ، وبالتالى كان عداؤها قاطعا وحاسما لمجلس قيادة الثورة **الأمر الذى ترك آثاره على ثورة ٢٣ يوليو ، التى تعتبر احدى سماتها : العداء للمثقفين !**

رابعا : الاخوان المسلمون . وكانت قياداتهم فى السجن ولكنهم كانوا القوة السياسية الوحيدة التى عاشت بعد ٢٣ يوليو دون أن تحل أو يصادر نشاطها لعهد قريب . وكان موقف الاخوان العدائى من الاحزاب معروفا ، وكراهيتهم لعودة الاوضاع القديمة التى تتيح لحزب الوفد العودة الى الحكم معروفة . وقد رأينا كيف فشلت المفاوضات بينهم وبين اللواء نجيب فى اواخر ديسمبر ١٩٥٣ بسبب اصرارهم على عدم عودة الاحزاب . ولكنهم من جانب آخر ، كانوا يكرهون عبد الناصر ، خصوصا بعد أن حل جماعتهم ووضعهم فى السجون . وكانوا خلف مظاهرات ٢٧ ـ ٢٨ فبراير التى أعادت محمد نجيب .

خامسا : البروليتاريا . وكانت قاعدتها العريضة ، سواء منها ما كان يدين بالولاء للوفد أو الشيوعيين ، ترى ضرورة تصفية حركة الجيش واطلاق الحريات . ولكن نقابات النقل المشترك ـ فيما عدا الترام ـ كانت لها مطالب قديمة ترى انه لا يتيسر تحقيقها الا على يد الثورة بالذات . وهى اسقاط [illegible] البلدية على المجموعات التى لاتستطيع الوفاء بالتزاماتها ، وعدم توزيع المجموعة السادسة ، واعادة المفصولين ، والغاء

لوائح الجزاءات ، وتنظيم الاشراف على ادارة المرافق العامة ، وصرف المتأخرات (٢٨) . وكان السبب المميز لهذه النقابات عن نقابة الترام ، هو اختلاف الاجور والامتيازات فى مجموعات الاوتوبيس عن مرفق الترام لحد بعيد . فبينما كانت مجموعات الاوتوبيس تقع فى يد ملتزمين من الرأسماليين شديدى الاستغلال لعمالهم، مثل عبد اللطيف أبو رجيلة ، واخوان مقار ، والاسيوطى . وحكيم مرجان . وبالتالى كان العاملون فى هذه المجموعات يعانون ضغوطا شديدة ، ويتعرضون لاضطهادات شديدة ، ويفصلون لاقل الاسباب ، ولايتمتعون بأية رعاية طبية أو خدمات اجتماعية ـ كانت امكانيات شركة الترام ، وقدم عهدها ونضال نقاباتها القديم ، قد اتاح للعاملين فيها من المميزات ما جعلهم يمثلون بالنسبة لعمال الاوتوبيس ، ارستقراطية عمالية تتقاضى أجورا عالية وتتمتع برعاية صحية ممتازة ، ونظم عمل ولوائح جزاءات معقولة حتى ليكاد ينعدم الفصل بينهم فضلا عن حوافز مشجعة للعمل . وكانت قياداتها النقابية غالبا اما وفدية واما شيوعية .

وقد كانت هذه الفروق بين عمال الاوتوبيس وعمال الترام ، رغم اشتغالهم بمهنة واحدة ، تتكرر على مستوى الطبقة العاملة كلها . وكقاعدة عامة ، فان العمال الذين كانوا يعملون فى شركات كبرى ، أجنبية كانت أو مصرية ، كانوا يتمتعون بامتيازات تفوق بكثير من يعملون فى شركات صغرى تقوم بنفس العمل ويملكها أفراد رأسماليون ـ صغارا كانوا أو كبارا . وكانت الشركات الاولى هى الاقدم عادة والتى تأسست لها نقابات قوية بمرور الوقت . ومن الطبيعى أن الجانب من الطبقة العاملة الذى كان يتشبث ببقاء الثورة ، كان هو الجانب الذى رأى فى بادرة الثورة بقانون الاصلاح الزراعى والاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة ، ارهاصا بما سوف يكون من استيلاء الثورة على المصانع والشركات

الصغيرة التى يعمل فيها ، والافلات بذلك من تحت سيطرة الرأسماليين . ولقد كانت المادة الحادية عشرة فى المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال ، والتى تضع عقبات كبيرة فى سبيل فصل أعضاء النقابات ، أصلح ما تكون فى حالة العمال السالفى الذكر ، لان فصل النقابيين فيهم كان شائعا ، بينما كان نادرا فى حالة الشركات الكبرى . كذلك فان المادة ٢٨ من القانون ، والتى كانت تبيح للنقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك فى انتاج نوع واحد ، تكوين اتحادات فيما بينها ، وكذا المادة ٢٩ التى تبيح للاتحادات السابقة تكوين اتحاد عام للاشراف على شئونها (٢٩) ، مما يناسب تماما أحوال هذه النقابات الضعيفة ، ويدفعها الى التشبث بالثورة .

سادسا : الضباط الاحرار . ولندع اللواء نجيب يصف وضع الضباط الاحرار فى ذلك الحين . يقول : « أما الضباط الاحرار ، فقد كان البعض منهم يرتبط بمبادىء يقتنع بها . جانب منهم وقف معى ، مع الديموقراطية ، وتعرض من ذلك لأخطار حرمتهم فيما بعد من حريتهم والأمن فى مستقبلهم . وجانب آخر وقف مع جمال عبد الناصر معتقدا أن موقفى يعتبر تراجعا عن أهداف الثورة . والبعض منهم لم يكن مرتبطا بأية مبادىء ، كان حريصا على المحافظة على مصالح نعم بها واستفاد منها . وجانب منهم كان قد تورط فى اعمال قذرة جعلتهم يواجهون خطر المحاكمة اذا ذهبت اليد المساندة لهم (٣٠) .

ففى ذلك الحين جرى التصارع بين اللواء محمد نجيب وعبد الناصر على اجتذاب هذه القوة الوطنية السالفة الذكر . وبالنسبة للوفديين ، فقد كان هناك رأى أطلقه أحمد الألفى عطية بانضمام جمال عبد الناصر وقيادة الثورة الى الوفد

واستبعاد من فسد من اعضائه القدامى من عضويته ، وبذلك يتاح للثورة العمل بشكل ديموقراطى ! (٣١) . وقد روى لى الدكتور ابراهيم الطحاوى أن أحمد الالفى عطية قد تكلم معه فى هذا المقترح رسميا باعتباره مقدما من الوفد . فذكر انه فى خلال الازمة « زارنى أحمد الالفى عطية مندوبا عن الوفد ، وقال ان الوفد يعرض على مجلس الثورة الدخول فى الوفد ، ويكون جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للوفد ، ويكون مصطفى النحاس رئيس شرف ، وبقوة الوفد الشعبية سوف تنجح الثورة فى الانتخابات ويحكم باسم الوفد . وقد نقلت هذا الكلام الى جمال عبد الناصر ، ولكنه لم يقبل ، وقال أن هذا يعتبر تخليا عن مبادئنا ، فلقد أعلنا الثورة على تلك الاوضاع ، فكيف نقبل أن نكون جزءا منها دفاعا عن مصيرنا » (٣٢) .

ولعل هذا يفسر أنه بعد أن اطلق أحمد الالفى عطية اقتراحه يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، عادت جريدة المصرى فأعلنت يوم ٢٥ مارس تصريحا لمن وصفته بأنه « مصدر يستطيع أن يتحدث باسم الوفد » أبدى فيه رأيه فى الموقف القائم ، وأعلن تمسك الوفد بالنظام الجمهورى البرلمانى ، والاصلاح الزراعى ، وعودة الحياة النيابية فورا حتى تستقر الاوضاع . ثم وصف اللواء نجيب بأنه « يستحق تقدير الوطن ، فقد عمل لصالح مصر الكثير » (٣٣) وعلى هذا الاساس يكون الموقف قد تحدد بين عبد الناصر والوفد فى نفس يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ الذى صدرت فيه قرارات تصفية الثورة .

كانت القوة الشعبية الثانية بعد الوفد هى الاخوان المسلمون . ومع أن مظاهراتهم منذ اقل من شهر كانت هى التى أعادت محمد نجيب ، وقلبت موازين القوة بينه وبين عبد الناصر ، الا أن وجودهم فى السجن فى ذلك الحين ، وتعرضهم للايذاء والتعذيب ، كما جرى لعبد القادر عودة ،

كان يجعلهم فى مركز يمكن الضغط فيه عليهم • لذلك فقد ارسل عبد الناصر وفدا اليهم فى السجن الحربى مكونا من محمد فؤاد جلال ، الذى ولى وزارة الشـــئون الاجتماعية فى حكومة محمد نجيب وبعدها وزارة الارشاد القومى فى تعديل ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، ومعه آخرون • للتفاوض فى التعاون • وكما ذكر لى صالح أبو رقيق ، فان هذا الوفد ناشد قادة الاخوان انهاء الخلاف باسم الوطنية واسم مصر ، وطلب اليهم معرفة شروطهم • « فقلنا أن بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين قد اتهمنا بالخيانة والتآمر مع الانجليز • فلابد من صدور بيان آخر يكذب هذا الافتراء • فابلغ الوفد هذا الكلام الى عبد الناصر ، وكان الحل الذى حمله الينا أن يتم الافراج عنا ثم يزورنا عبد الناصر مهنئا ويصافحنا ، فيكون فى ذلك رد اعتبارلنا • وقد وافقنا على ذلك ، اذ رأينا أنه اذا كان أحد قد اتهمنا بالخيانة ثم جاء الينا مصافحا ، فانه يكون : اما خائنا مثلنا • أو كاذبا فى دعواه • وبالفعل أفرج عنا وزارنا عبد الناصر وصافحنا ، وكان فى ذلك رد اعتبار لنا » (٣٤) •

وقد كشفت جريدة المصرى أمر المفاوضات التى دارت بين عبد الناصر والاخوان فى ذلك الحين ، والنقاط التى تم التوصل اليها فى الاتفاق • فقد اوردت أنه قد تم يوم ٢٥ مارس اتصال بين « المسئولين » والهضيبى قبل الافراج عنه بشأن عودة جماعة الاخوان المسلمين الى نشاطها السابق • وقد تم الاتفاق معهم على ثلاث نقاط :

أولا — تعود الجماعة الى سابق نشاطها وكيانها بدون أى حد من حرياتها ، واعادة أموالها المصادرة ،وشعبها، ومركزها العام •

ثانيا — الافراج فورا عن جميع المعتقلين من الاخوان المسلمين ، مدنيين وعسكريين • مع اعادة من فصل منهم الى

الخدمة العسكرية •

ثالثا — أن يصدر مجلس قيادة الثورة بيانا يوضح فيه حقيقة الاسباب التى اعتبرها داعية الى حل الاخوان • ويكون هذا البيان نهاية فصل الختام فى هذه المسألة المؤسفة •

وذكرت المصرى أن الهضيبى صرح بعد الافراج عنه بأن الاخوان المسلمين سيكونون بعد عودتهم ، «عونا للحكومة» على طرد الانجليز من منطقة قناة السويس ورد اعتداءاتهم • وفى منتصف الليل توجه عبد الناصر الى منزل الهضيبى حيث اجتمع به (٣٥) •

على كل حال ، فبهذا الاتفاق الذى تم بين عبد الناصر وقادة الاخوان ، يكون عبد الناصر قد سبق اللواء محمد نجيب الى العمل • وكان اللواء نجيب — كما رأينا — قد ضمن موقف الوفد يوم ٢٥ مارس ، بعد أن صرح المتحدث باسم الوفد بأن اللواء نجيب «يستحق تقدير الوطن» وأنه «عمل لصالح مصر الكثير » •

وفيما يبدو فان اللواء نجيب لم يكن يتصور وقوع اتفاق بين الاخوان وعبد الناصر ، بعد أن خرجت جموعهم يوم٢٨ فبراير «فى مظاهرات ضخمة لم تشهد مصر مثلها من قبل» — على حد قوله — تواجه نيران الشرطة والبوليس الحربى وتهتف بعودته • وبمعنى آخر لم يتصور انقلاب الاخوان على موقفهم فى أقل من شهر واحد ! ولذلك فقد تأخر اتصاله بهم الى مابعد خروجهم من السجن الحربى • ففى صبيحة يوم٢٦ مارس ، اتصل بعبد القادر عودة فى منزله واعتذر له عما لاقاه من تعذيب فى فترة الاعتقال • وحاول الاتصال بحسن الهضيبى ، ولكنه لم يتمكن من مكالمته بسبب وجوده فى « الحمام » ! وكان يتوقع بطبيعة الحال أن يرد الهضيبى على اتصاله به ليشكره على سؤاله عنه ، ولكن الهضيبى تجاهل

ذلك تجاهلا تاما • ويقول اللواء نجيب : «هنا وضح لى تماما أن جمال عبد الناصر قد اختار فى هذه المرحلة أن يمضى فى طريق الاخوان المسلمين ، وأنه اشترى صمتهم باعادة جماعتهم وقد أغراهم ذلك على التهادن كفرصة انتهازية للقضاء تماما على فكرة عودة الاحزاب والحياة البرلمانية ، ثم الانفراد بالسلطة بعد ذلك» •

على أن اللواء نجيب لم ييأس • فقد عاود الاتصال بحسن الهضيبى من خلال قائد حرسه محمد رياض • فيقول ان محمد رياض اقترح عليه معاودة الاتصال ، ولكنه حذره من ذلك «لفقدانى الثقة فى اتجاه بعض زعماء الاخوان ومعارضتهم قيام الاحزاب والحياة الديموقراطية» • وعاد الى محمد رياض فى اليوم التالى ليبلغنى انه أرسل رسولا الى حسن الهضيبى ، هو رياض سامى الذى أصبح بعد ذلك سفيرا لمصر فى احدى الدول الافريقية ، يستفسر عن حقيقة موقف جماعة الاخوان المسلمين ، واستعدادهم للخروج فى مظاهرات شعبية عند الضرورة ، ولكن حسن الهضيبى رد بأن الاخوان «لم يتدبروا أمرهم بعد ، وانهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الافراج عن كافة المعتقلين» (٣٦) •

وقد سألت صالح أبورقيق عن الاسباب التى دعت الاخوان المسلمين الى اتخاذ هذا الموقف السلبى من اللواء نجيب ، بدلا من التمسك بموقفهم السابق فى ٢٧،٢٨ فبراير • وقد رد قائلا : «عند خروجنا كان الموقف مختلفا عنه فى فبراير • فان عبد الناصر كان قد « قصقص » ريش محمد نجيب باعتقال ضباط الفرسان ، وأصبح الجيش يؤيده • ولم نكن على استعداد لمواجهته مع الجيش ، وانما رأينا التدخل للمصالحة، فاتفقنا مع عبد الناصر على تأجيل أى أجراء مع اللواء نجيب ثلاثة أيام حتى يعود الملك سعود الى بلاده • ولكن عبد الناصر سير المظاهرات ضد نجيب ، الامر الذى أثار استياءنا • وعندما

جرى كلام بيننا وبينه حول الغاء مجلس الثورة قراراته فى ٢٥ مارس، سألنا : هل تريدون عودة الحياة النيابية والحريات؟ فأجبنا بالايجاب • فقال: لكى يعود حكم زينب الوكيل ؟ قلنا: ان الحياة النيابية تعنى اطلاق الحريات قال :« وماذا يهمكم اذا كنتم أنفسكم أحرارا ؟ » (٣٧) •

على أن اللواء نجيب له رأى آخر فى تفسير موقف الاخوان ، فيقول : «ان الاخوان المسلمين ، فى لقائهم مع جمال عبدالناصر، لابد انهم كانوا يفكرون بعقلية المعتقل الذى تحرر من سجنه، ويريد أن يوازن بين أموره دون تورط • وكان ذلك ايذانا بانتهاء دورهم » (٣٨) •

وفى الحقيقة أن الموقف فى ٢٥ مارس كان مختلفا كلية بالنسبة للاخوان عنه فى ٢٨ فبراير • لقد كان الموقف فى ٢٥ مارس يعنى تصفية الثورة ورجوع الاحزاب وعودة مصطفى النحاس الى الحكم ، ولكنه فى ٢٨ فبراير كان يعنى عودة اللواء محمد نجيب فقط • وفرق كبير بين الموقفين •

وقد عبر حسن الهضيبى عن ذلك تعبيرا دقيقا بعد خروجه من الاعتقال • ففى المؤتمر الكبير الذى عقدته الجماعة يوم ٣٠ مارس قال :

«لقد ظهر رأى ينادى بعودة الاحزاب القديمة الى الوجود مرة أخرى • وانى لفى عجب شديد من هذه الجرأة وهذا المنطق • ان الاحزاب والهيئات النيابية السابقة عانت منها الدول أشد العناء • فقد كان والدهم الفساد والمحسوبية ، وتفشى فيهم حب الذات ، فلم يكن عملهم لوجه الله ، ولكن كان عملا لوجه الشيطان • أفهم أن شخصا ينادى بعودة الحياة النيابية ، ولكن لاينادى بعودة الاحزاب القديمة كى تباشر مهامها • فنحن اذ نطالب بالحياة النيابية ، فانما نطالب بحياة نيابية نظيفة سليمة مكفولة فى ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول » (٣٩) •

ومن المحقق أن الاخوان لم يتجاوزوا فى ذلك الحين حـدود
الموقف السلبى الى العمل الايجابى فى التعاون مع الثورة .
ففى ذلك الحين كان الدكتور السنهورى يسعى لاجتذابهم الى
مزيد من التعاون مع الثورة الى حد اشراكهم فى الحكم . وقد
اجتمع لذلك مع عبد الحكيم عابدين ، السكرتير العام للاخوان
المسلمين ، فى بيت الدكتورأحمد زكى فى اليوم التالى لقرارات
تصفية الثورة ، أى فى يوم ٢٦ مارس . وقال السنهورى انه
«وان كان غير مفوض من أحد» ، الا أنه يسأل عمـا اذا كان
بامكان الاخوان التجاوز عن كل الخلافات ليلتقوا مع جماعـة
الثورة ؟ . وقد رد عبد الحكيم عابدين ـ طبقا لروايته ـ بقوله
ان جماعة الاخوان تحدد موقفها من الثورة ومن أية حكومة على
الأسس الآتية : اما أن تعلن قيام دولة الاسلام فنعلن ولاءنا
لها ونذيب وجودنا فى وجودها ، واما أن تتابع الخطـوات
الاسلامية تحت أسماء وعناوين اصلاحية ، وعندئذ نلتزم بتأييد
الحكم ، مع استمرار تشكيلاتنا لاتمام الرسالة ، واما أن تكتفى
السلطة بالناحية السلبية ، فنلتزم نحن بالسلبية نحوها ،
فان أبت السلطة ذلك واستأنفت حملاتها فى التنكيل بأهل
الدعوة ، فنكون مضطرين الى الدفاع عن أنفسنا . وقـد رد
السنهورى قائلا : انه لايعتقد أن جماعة الثورة سوف تكون
بعيدة عن الالتقاء بالاخوان على هـذه الاسس «وأنا بذلـك
زعيم» ! (٤٠) . على أن هذا السعى توقف بطبيعة الحال بعد
الاعتداء على السنهورى فى أعقاب ذلك بثلاثة أيام . فبقى
موقف الاخوان السلبى من الاحداث كما هو دون أن يطرأ عليه
أى تغيير .

ومع ذلك ، فان شراء عبد الناصر صمت الاخوان المسلمين
فى تلك اللحظات الحرجـة من تاريخ مصر ، يعتبر من أبرع
الضربات التى وجهها فى حياته السياسية . فمن المحقق أن
تكرار مظاهرات ٢٨،٢٧ فبـراير فى ذلك الحـين ، كان فيه
القضاء المبرم على عبد الناصر وعلى الثورة كلها . وصحيح أن
الاتفاق لم يتجاوز الوقوف موقفا سلبيا فى الصراع ، ولـكن

هذا الموقف السلبى كان يساوى تماما تسديد الاخوان المسلمين
الحراب الى صدر محمد نجيب وصدر الحياة الليبرالية فى مصر .

على كل حال ، فاذا كان هذا هو موقف الاخوان من الاحداث ،
فان الانتلجنتسـيا كانت تتحرك فى ذلك الحين بكل قوتهـا
للاجهاز على الثورة . ففى اليـوم التالى لقـرارات ٢٥ مارس
١٩٥٤ ، اجتمع مجلس نقابة الصحفيين واتخذ قرارات تاريخية
طالب فيها بالغاء الاحكام العرفية فورا ، وزوال الآثار المترتبة
عليها من قيود للحريات ، والغاء الاحكام التى صدرت من غير
طريق القضاء العادى ، والافراج عن المعتقلين ومن بينهم أعضاء
نقابة الصحفيين ، وتأليف وزارة قوية لاجـراء الانتخـابات
الجديدة على هدى المبادىء التى آمنت بها البلاد ، على أن ترعى
الاحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نيابية سليمة ونظيفة (٤١) .

وفى نفس اليوم عقد المحامون جمعيتهم العمومية غير
العادية ، بناء على طلب أكثر من مائة من أعضـائها . وكان
اجتماعا صـاخبا ، علت فيه نغمة التهديد لضـباط البوليس
الحربى المسئولين عن الاعتداء الذى وقع على المحامين أحمـد
حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمسانى وغيرهم . وصرح
عمر عمر نقيب المحامين فى الاجتماع ، بأنه طلب الى النيابة
اجراء تحقيق سريع لينال المعتدى جزاءه ، وأنه علم أن النيابة
ستتولى التحقيق معهم مساء اليوم . وفى هذا الاجتماع ذكر
اسم البكباشى أحمد أنور، وهو رئيس السجن الحربى ، صراحة .
وقد اتخذ المحامون فى النهاية قرارا بالاضراب يوم ٢٨ مارس
استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين ، وتسجيل
هذا الاحتجاج فى محاضر جلسات المحاكم . كما قرروا أيضا
المطالبة بالغاء الاحكام العرفية فورا ، وتشكيل وزارة مدنية
لاجراء الانتخابات ، والغاء الاحكام الاستثنائية التى صدرت ،
وما ترتب عليها من آثار (٤٢) .

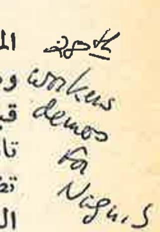
أما فى الجامعـة . فقـد اجتمعت هيئة التدريس بجامعة

الاسكندرية فى اليوم التالى (٢٧ مارس) ، وأصدرت بيانا طالبت فيه بالغاء الاحكام العرفية وكل ماتتخذ من تدابير واجراءات استثنائية فورا ، وحل مجلس قيادة الثورة « منذ اليوم » وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية فى يد وزارة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية (٤٣) .

وفى نفس اليوم ، عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمرا وطنيا فى الحرم الجامعى ، أعلنوا فيه تأليف «جبهة الاتحاد الوطنى» التى تضم الطلبة الوفديين والاشتراكيين والاخوان المسلمين والشيوعيين . ثم اتخذوا قرارات بالغاء الاحكام العرفية فورا ، والافراج عن جميع المعتقلين فورا ، وتأليف وزارة ائتلافية لاجراء الانتخابات ، والغاء مجلس قيادة الثورة فورا ودون انتظار للجمعية التأسيسية .

وفى اليوم التالى (٢٨ مارس) اجتمع مجلس ادارة جمعية هيئة التدريس بجامعتى القاهرة وابراهيم بمعهد التربية للمعلمين ، واتخذ قرارات بالغاء الاحكام العرفية فورا ، واطلاق الحريات فورا ، وعودة الحياة الدستورية (٤٤) .

وبينما كان ذلك يجرى ، أخذت القوى الديموقراطية تحرك المظاهرات ضد مجلس قيادة الثورة . ففى يوم ٢٦ مارس ، وهو اليوم التالى لقرارات تصفية الثورة ، قامت فى حى شبرا قبل صلاة الجمعة مظاهرات سيطرت على الموقف سيطرة تامة ، (٤٥) . ويقول احمد صادق سعد ان هذه المظاهرات كانت تضم عمال شبرا الخيمة ، واشترك فيها الشيوعيون من «طليعة العمال» دون انتظار لقرار من التنظيم . وقد وافق التنظيم على الاشتراك فى هذه المظاهرات عندما جرى الاتصال به . وقد تمكنت هذه المظاهرات من السيطرة تماما على الشارع منذ الصباح وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر . وفى الوقت نفسه قامت مظاهرات من عمال حلوان (الاسمنت وحرير اللوزى) ،



مؤيدة لمحمد نجيب ، واشتركت فيها أيضا قواعد «طليعة العمال» (٤٦) .

وفى نفس الوقت كانت تجرى محاولات لتحريك عمال النقل المشترك فى اضرابات واعتصامات ومظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب . ويعتبر دور القائمقام يوسف صديق فى اعداد هذه المظاهرات مما يحتاج الى مناقشة خاصة . فقد أوردت فى كتابى : «الصراع الاجتماعى والسياسى» رواية على لسان صاوى أحمد صاوى ، رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك ، الذى قام بتنفيذ اعتصام ٢٦-٢٩ مارس لصالح بقاء الثورة ، يذكر فيها أن يوسف صديق استدعاه مرتين : الأولى فى اللواء السابع مشاة يوم ١٠ مارس ١٩٥٤ ، حيث كانت هناك حركة كبيرة داخل اللواء . والمقابلة الثانية يوم ١٧ مارس ١٩٥٤ وكانت فى بيت يوسف صديق ، وقد طلب اليه فيها الاستعداد لعمل اضراب مؤيد لمحمد نجيب ، وأنه قد جهز كل شىء بين طلبة الجامعات وغيرهم من الطوائف . ووعده بصرف عشرة آلاف جنيه تعويضا للعمال عما يتحملونه من أضرار مادية بسبب الاضراب ، وعلى أن يتم فيما بعد تأليف حزب للعمال . ولكن صاوى بعد أن فكر مليا فى الامر ، قرر ابلاغ الصاغ أحمد طعيمة والصاغ ابراهيم الطحاوى بالمقابلة وما دار فيها (٤٧) .

على أن هذه الرواية للصاوى ، قد لقيت تكذيبا قاطعا من يوسف صديق عند صدور كتابى السالف الذكر . وكانت الأدلة التى ساقها يوسف صديق ، أنه فى مارس ١٩٥٤ لم يكن قائدا للواء السابع مشاة ، لأنه منذ استقال من مجلس قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣ وأبعد بعدها الى الخارج ، انتهت صلته بالجيش ولم يعد ضابطا بالقوات المسلحة . ثانيا — انه فى خلال تلك الفترة كان محدد الاقامة فى منزله ، يحيط به الحرس من كل مكان ، وقد استمر ذلك منذ عودته الى مصر

رغم قرار الابعاد فى أغسطس ١٩٥٣ ، حتى دخوله السجن الحربى فى ابريل ١٩٥٤ . ثالثا – انه لايذكر مطلقا انه التقى « بهذا العامل صاوى أحمد صاوى » ، ولم يتعرف به . رابعا – أن ماورد فى حديث صاوى اختلاق غير صحيح ، وخاصة محاولة الاساءة والتجريح التى وردت بأنه كان فى قدرته تعويض العمال بمبلغ عشرة آلاف جنيه (٤٨) .

ولعل أول مايلاحظ فى رواية المرحوم يوسف صديق شعور الاستياء الذى يتخللها لما نسبه اليه صاوى أحمد صاوى ، واعتباره محاولة للاساءة والتجريح . مع أن هذا الدور لو صح القيام به ليس فيه مايدعو الى الاستياء ، فقد كان يوسف صديق فى ذلك الحين يقف تحت علم الديمقراطية الذى يستظل به غالبية المصريين ، ويستظل به غالبية مجلس قيادة الثورة كما تمثل فى قرارات ٢٥ مارس ، وتستظل به القوى التقدمية فى مصر . واذا كان هذا الدور ينسب الى يوسف صديق تحريك اضرابات مؤيدة لعودة الحياة الديموقراطية ، فان نقابة المحامين على سبيل المثال – وكما رأينا – قد أعلنت على صفحات الصحف اعتزامها الاضراب يوم الاحد ٢٨ مارس . وبالتالى فلا نرى فيما نسبه صاوى الى يوسف صديق فى هذه الازمة أية محاولة للتجريح .

أما مسألة العشرة الآلاف جنيه ، فقد أسىء فهم رواية صاوى فى هذا الصدد . فهو لم يذكر أن يوسف صديق سوف يصرف له هذا المبلغ من جيبه الخاص . فقد جرت روايته على النحو الآتى :

«قلت ليوسف صديق : ان الاضراب سوف يترتب عليه خسائر مادية للعمال . قال : انه سيصرف عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وعندما سألته عن نصيب العمال من غنائم الحركة . قال : انه سيتألف حزب للعمال . وسيكون للعمال فيه النصيب الأوفى» .

فالكلام المنسوب الى يوسف صديق ينصب على المستقبل بعد نجاح الحركة . وفعل «يصرف» هنا مبنى للمجهول ، ومن المفهوم بداهة أن الحكومة التى ستخلف الثورة هى التى تقوم بتعويض العمال ماديا بالمال وأدبيا بالسماح لهم بتأليف حزب للعمال .

وبعد ذلك تبقى مناقشة الأدلة التى ساقها يوسف صديق فى تكذيب رواية صاوى . فبالنسبة لاستشهاده بأنه فى يوم ١٠ مارس ١٩٥٤ لم يكن له صلة باللواء السابع مشاة ، وبالتالى فان صاوى يكون كاذبا فيما نسبه اليه من استدعائه اليه فى هذا اليوم ، فانه يجدر بنا أن نفرق بين صحة الواقعة ذاتها وصحة تاريخ وقوعها ، لانه من الممكن أن يكون صاوى قد أخطأ فى تاريخ الواقعة بسبب مضى وقت طويل بين وقوعها وروايتها ، ولكن هذا لايترتب عليه اطلاقا تكذيب الواقعة ذاتها . ومن الثابت أن القائمقام يوسف صديق كان قائدا فى سلاح المشاة فى يناير ١٩٥٣ ، ومن الثابت أن السلاح كان فى ذلك الحين تسوده حالة من التذمر كان للقائمقام يوسف صديق نصيب فيها بسبب معارضته لاجراءات مجلس قيادة الثورة المضادة للحرية وتحدثه عن ذلك صراحة بين الضباط . وبذلك فاذا كانت هناك مقابلة أولى قد تمت ، فانها تكون قد تمت فى هذا التاريخ على الارجح .

ثانيا – انه لايوجد من وجهة نظرنا مايحمل صاوى أحمد صاوى على اختلاق دور على يوسف صديق بالذات لم يقم به رغم وجود قوى سياسية كثيرة معارضة للثورة على رأسها اللواء محمد نجيب . فلاتوجد مصلحة خاصة مادية أو أدبية يمكن أن يجنيها من وراء هذا الاختلاق . كما لايوجد ضرر يمكن أن يلحقه بيوسف صديق بهذه الرواية اذا كان يكن له عداء أو كراهية . فضلا عن ذلك فانه روى روايته وهو يعلم أن يوسف صديق حى يرزق ويمكنه تكذيب روايته !

يضاف الى ذلك أن صاوى أحمد صاوى لم يكن المصدر الوحيد عن مقابلة الزيتون . فعندما قابلت أحمد طعيمة ذكر لى أنه لم يكن ثمة تفكير فى عمل اعتصام للعمال مؤيد لاستمرار الثورة ، لولا أن «الطرف الآخر» كان يعد لاضراب مؤيد لتصفية الثورة . وقال ان صاوى أحمد صاوى جاءه من «الزيتون» ، وأخبره بأنه قد عرض عليه عشرة آلاف جنيه لعمل اضراب ، وكان معه محمدى عبدالقادر سكرتير عام الاتحاد، وبناء على هذا التحرك من جانب الطرف الآخر ، فكرنا فى عمل تدبير مضاد (٤٩) . ولم يذكر احمد طعيمة اسم يوسف صديق ، فقد اكتفى بذكر «الزيتون» ، ولكن من المعروف أن الزيتون كان يقطن فيها كل من يوسف صديق ومحمد نجيب، وكانا متجاورين . وقد حدد صاوى اسم يوسف صديق بالذات . وقد أيد الدكتور ابراهيم الطحاوى هذه الرواية بدوره ، فقد روى لى انه سمعها من صاوى وزملائه ، فقد رددوا أن يوسف صديق اتصل بهم وقال لهم أنه يريد منهم تنظيم حركة للمطالبة باقصاء مجلس الثورة فورا ، وعرض عليهم ـ كما قالوا ـ أى مبلغ يطلبونه . وحتى يطمئنهم طلب اليهم مقابلته فى بيت محمد نجيب عند منتصف الليل ، ليطمئنوا الى أن العملية تتم بمعرفة محمد نجيب (٥٠) .

وقد أعدت الاتصال بصاوى بعد صدور تكذيب يوسف صديق لروايته ، فأعاد تأكيد روايته ، وأضاف تفصيلا لها أن يوسف صديق اتصل به عن طريق كمسارى بوحدة الاسيوطى يدعى أحمد الأزهرى ، قريب ليوسف صديق، وقد أرسله اليه وطلب منه المرور ليلا على يوسف صديق . «فذهبت بعربة الاتحاد الساعة العاشرة مساء. وتركتها بعيدا لوجود خيمة بها حراسة ، حيث كان بيت محمد نجيب قريبا منه . ثم خرجت من بيته الساعة الثانية عشرة مساء» .

ثالثا ـ أما بالنسبة لطعن يوسف صديق فى صحة رواية

صاوى بأنه كان فى أثناء أزمة مارس «محدد الاقامة فى بيته يحيط به الحرس من كل مكان» ، ففى الواقع انه وان كان يوسف صديق حقيقة محددة اقامته ، الا أن ذلك لم يمنع قيامه بزيارات واتصالات كانت تنشرها الصحف . فقد زار اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، وقدم له اقتراحه المشهور بقيام وزارة ائتلافية من الوفد والاخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين ، برئاسة الدكتور وحيد رأفت ، لاجراء الانتخابات للبرلمان الجديد . وقد نشرت جريدة المصرى نبأ هذه الزيارة والاقتراح معا بعدد يوم ٢٤ مارس ١٩٥٤ . ومن المعلوم لنا أن اللواء نجيب قد اتصل بعد ذلك بالاخوان المسلمين عن طريق رياض سامى لمفاتحتهم فى مدى استعدادهم «للخروج فى مظاهرات شعبية عند الضرورة» . ومعنى ذلك ان البحث كان جاريا عن قوى تقوم بمظاهرات عند الضرورة ! فضلا عن ذلك فان يوسف صديق أدلى بحديث لجريدة المصرى نشرته يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ . واذا كانت جميع هذه الوقائع ثابتة ، فان استقبال يوسف صديق لصاوى أحمد صاوى فى بيته ليس من الامور المستحيلة كما يوحى كلامه .

رابعا ـ أما بخصوص ماأورده من انه «لايذكر مطلقا انه التقى بهذا العامل صاوى أحمد صاوى ولم يتعرف به» ، ففى الحقيقة أنه توجد صلة نسب بين يوسف صديق وصاوى أحمد صاوى ، مما يستبعد معه عدم معرفته به . واذا كانت الصلة بهذا الوثوق ، فمن المعقول جدا ، ومع كون صاوى على رأس اتحاد عمال النقل المشترك ، أن يستعين به يوسف صديق اذا قرر ذلك فى اتجاه اعادة الحياة الديمقراطية .

خامسا ـ انه لايمكن استبعاد الانقلابات عن يوسف صديق . لسبب بسيط هو انه كان بالفعل على رأس أكبر انقلاب شهدته البلاد يوم ٢٣ يوليو ، وهو الذى أودى بالنظام الملكى . وقد عرف بالشجاعة النادرة دفاعا عما يؤمن به من أفكار ومبادىء ،

كما أن تضحياته فى هذا السبيل لاتنكر • فمثل هذه الشخصية الجسورة المتمرسة بالنضال ، لاتتردد فى تقديرنا فى الاستعانة بالوسائل التى تحقق لها أهدافها العليا •

حركة البروليتاريا

على كل حال ، فلو صح ماأنكره يوسف صديق من اتصاله بصاوى أحمد صاوى أثناء أزمة مارس ، فان كذبة صاوى فى هذا الشأن تكون أكبر كذبة فى تاريخ مصر المعاصر! فمن الثابت أن روايته هذه لأحمد طعيمة وابراهيم الطحاوى كانت سببا فى التفكير فى اتخاذ تدبير مضاد ، هو الذى تمثل فى حركة الاضرابات والاعتصامات المساندة لاستمرار الثورة التى كان رأس الحربة فيها عمال النقل أنفسهم •

ويتصور الكثيرون أن عبد الناصر كان الرأس المدبر لهذه الحركة • على أن الثابت لدينا من روايات جميع الاطراف التى صنعت الحركة ، أن عبد الناصر لم يكن له يد فيها • فيقول أحمد طعيمة : «ان هذه الفكرة لم توجد فى ذهن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر • بل لقد شاهدته بعد قرارات ٢٥ مارس يبكى الثورة ، يبكى بالفعل ! وقال : ان الثورة قد انتهت، ولا مفر من أن نعود الى العمل السرى ونبدأ من جديد • وقد رددت عليه قائلا : كيف نعود الى العمل السرى وأعداؤنا الآن يعرفوننا تمام المعرفة ؟» (٥١) •

ويقول ابراهيم الطحاوى انه عندما اتصل بعبد الناصر يخبره باستعداد رؤساء النقابات للاعتصام حتى يعيد مجلس الثورة النظر فى قراراته ، قال له : «أنا فى وضع لايمكنني فيه مساعدتك ولا الدفاع عنك • فاذا عملت حاجة ، فأنا برىء من دمك • فقلت له : الله معنا !» (٥٢) •

ويؤكد كامل العقيلى هذا الكلام فيقول انه «عندما تحدث

الصاغ طعيمة الى عبد الناصر ليبلغه بفكرة الاعتصام ، طلب منه عبد الناصر « ألا نعمل أى شىء ، لان محمد نجيب فى أوج مجده ، واذا فعلنا شيئا فقد يشنقنا فى ميدان التحرير ، ولن يستطيع هو — أى عبد الناصر — أن يعمل لنا شيئا » • وقد رد طعيمة قائلا : «لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورءوسنا على أكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك الا أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا » (٥٣) •

وهذا الموقف من عبد الناصر ، الذى قد يبدو غريبا ، انما ينسجم فى الحقيقة مع مواقفه كلها • فهو لايتصور نفسه فى تناقض مع جماهير الشعب أو فى مواجهة معها • وعندما يقع ذلك بالفعل ، فانه يؤثر السلبية • فلقد رأينا مقابلته مع ضباط سلاح الفرسان فى أزمة استقالة محمد نجيب فى أواخر فبراير ، فحين حاجه بعضهم بقوله : « لو أن الشعب خرج فى مظاهرات مؤيدة لعودة الحياة النيابية ، هل نوجه أسلحتنا الى صدور الشعب ؟ »، أفحم عبد الناصر وقرر ارجاع محمد نجيب • وعندما عاد فرجع فى هذا القرار تحت تحركات الاسلحة الاخرى، ثم وقعت مظاهرات الاخوان فى ميدان عابدين تطالب بعودة محمد نجيب ، وأبلغه صلاح سالم بها وطلب منه اعلان عودة محمد نجيب ، لم ينطق بحرف واحد •

ونلاحظ أن طعيمة أو الطحاوى لم يزعم أحدهما انه أبلغ عبد الناصر بأنه بصدد تدبير اعتصامات واضرابات ، وانما أبلغاه بوجود رغبة أبداها رؤساء النقابات فى عمل هذه الاعتصامات والاضرابات • ولم يشأ عبد الناصر أن يتحمل مسئولية الموافقة على حركة قد تلحق الأذى بأصحابها فى حالة فشلها • ولعله لم يعتقد فى جدواها فى مواجهة المد الشعبى الكاسح المطالب بعودة الجيش الى ثكناته •

واذا كان الامر كذلك بالنسبة لدور عبد الناصر ، فما هو الدور الحقيقى لابراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ؟ • فيما

يتصـــــل بابراهيم الطحاوى ، فانه ينفى نفيا باتا انقيـــام بأى تدبير • وهو يروى أن الاضراب كان من وحى القيــادات العمالية ، وأنهم هم الذين أتوا الى هيئــة التحــرير وعرضــوا الفكرة • ولكنه من جانب آخر ، يدلى بأقوال توضح معارضته لتصفية حركة الجيش وعزمه على المقاومة • فيروى انه فى أثناء الأزمة ، تقابل مع فكرى أباظة ، وأبدى هذا رأيه بعودة الجيش الى ثكناته ، فثار الطحاوى وقال : «ان الثــورة ليست جمال عبد الناصر وحده ، فهناك ثمانون ضابطا على الاقل خرجوا ليلة الثورة ورءوسهم على أكفهم ، مســتعدين للموت فى سبيــل بلدهم •• هؤلاء هم الثورة • واذا انسحب جمال عبد الناصر، فلن ينسحب هــؤلاء ، لانهــم يعرفون انهم أصبحوا معروفين ومعرضين ومكشوفين • ورجوع العهد القديم يهددهم ويقضى عليهم ، ومحمد نجيب لن يتركهــم فى الجيش وسوف يقطعهم اربا • فسواء أعلن عبد الناصر الانسحاب أم لا ، فانالضباط الاحرار واقفون صامدون» (٥٤) •

أما أحمد طعيمة فانه يؤكد عنصر التدبير ، من جانبه عــلى الاقل ! فهو يروى أنه حتى حضور صاوى أحمد صاوى اليه من الزيتون ، لم يكن هناك تفكير فى أى شىء ، ولــكنه عندما علم بأن هناك تدبيرا من الجانب الآخر ، فقد أوحى اليه ذلك بتدبير مضاد • وفى ذلك الحين ــ على حد قوله ــ «كان الموقفالسياسى لغير صالحنا ، ولكنى توكلت على الله،واستدعيت رؤساءالنقابات الآخرين للقيام برد فعل فى مواجهة الهجوم الذى يدبرهالجانب الآخر • وجرت الأحداث على النحو المعروف » • وعندما سألته عما اذا كان قد أملى على رؤساء النقابات ذلك الاعتصام •أجاب بالنفى قائلا : لم يكن هناك املاء • بل ايحاء ! (٥٥) •

وهذا الكلام يتفق تماما مع رواية القيادات العماليـــة التى تحادثت معها • فهى تؤكد أن فكرة الاعتصام كانت نابعة منها ، ولم يعرضها طعيمة أو الطحاوى • ففى رواية العقيلى أنه « فى

يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ استدعينا الى هيئة التحرير لنبلغ بقرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش الى الثكنات وانتهــاء الثورة • وكان الذى استدعانا الصاغ أحمد عبد الله طعيمــة تليفونيا • وقد عارضنا انهاء الثورة وعرضت فكــرة عمــل اضراب واعتصام تأييدا للثورة • ولم يكن هناك اتفاق ســابق وانما اقترحت الفكرة عرضا ، ورحب بها الصاغ طعيمة (٥٦)

كما تتفق رواية محمد نوح مع رواية العقيلى هذه فيقــول : « توجهت يوم٢٦ مارس الى مكتب السيد طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير • وكان هناك جميع النقابيين تقريبا : أعضـــاء الاتحاد العام ورؤساء النقابات • وكانت هيئة التحرير قائمــة على قدم وساق بمناسبة قرار عودة العسكريين الى ثكناتهم • واذا بأحمد طعيمة يدخل القاعة ؟ وتأكد من حضـــور جميع النقابيين ، وأبلغنا بقرار مجلس قيادة الثورة بتصفية الثورة• وكان الجو العام داخلالقاعة معاديا لهذه الفكرة ، لايمان الجميع بأن الثورة سترفع من مستوى العمال وتستجيب لمصالحهم فاقترح كامل العقيلى ، رئيس اتحاد عمال السيارات ، عمــل اضراب لتبيان شعور العمال وعدم رضـــاهم عن هذا القرار وتمسكهم بالثورة • فأعجبت الفكرة طعيمة جدا ، ووافـــق النقابيون بالاجماع » (٥٧) •

لنا اذن أن نؤكد أنه لم يجر ارغام القيادات النقابية على عمل الاعتصام •• وكان فى وسع هذه القيادات تجــاهل هذا الايحاء من قبل الصاغ أحمد طعيمة ، فى ظروف المد الشعبى الهائل المؤيد لنجيب ولتصفية الثورة ، خصـــوصا وأن قرارات ٢٥ مارس انما أصدرها مجلس قيادة الثورة نفسه بالاغلبية ، ولم تفرض عليه من الخارج •ولكن هذه القيادات العمالية استجابت لنداء استمرار الثورة لمارأت من أن هذا الاستمرار يتفق مــع مصالحها •

على كل حال ، ففى هذا الاجتماع نوقشت كيفية تنفيذ فكرة

الاعتصام . واتفق الرأى على اختيار صاوى أحمد صاوى زعيما **للحركة باعتباره رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك . كما اختيرت دار الاتحاد مكانا للاعتصام . وكان السبب فى هذا** الاختيار أن اتحاد النقل المشترك يسيطر على شريان القاهرة **الحيوى وهو المواصلات ، وكذلك الرغبة فى احتواء الاتحاد نظرا لما كان شائعا من أنه سوف يشترك فى اضراب ٢٨ مارس** المزمع تنفيذه لتصفية الثورة . وقد بدأ الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وتم استدعاء مجالس ادارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالاضراب والاعتصام . وطبقا للتنسيق مع هيئة التحرير ، فقد اخذت دار الاذاعة المصرية فى اذاعة قرارات النقابات بالاضراب ، حتى من قبل اتخاذها فعلا ! وقد تضمنت هذه القرارات صيغة شبه موحدة ، بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام وعن العمل ، والاعتصام ، حتى تجاب المطالب الآتية :

١ ـ عدم السماح بقيام الأحزاب .

٢ ـ استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر .

٣ ـ قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات الى جانب مجلس قيادة الثورة ، لتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى اصدارها .

٤ ـ عدم الدخول فى معارك انتخابية (٥٨) .

على أن عمال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة تحت تأثير النقابى الماركسى محمود فرغلى ، الذى كان بطبيعة الحال يتخذ موقف التنظيمات الماركسية من الثورة ، وذلك على الرغم من أن رئيس نقابة الترام ، زكى مخيمر ، كان بين المعتصمين بدار الاتحاد . ولكن امكن ايقاف مركبات الترام بالقوة بواسطة

تخريب ! باسم الثورة

عناصر وقفت فى مجموعات فى شارع عبد العزيز امام مبنى دار الاتحاد لقذف المركبات بالطوب وتكسيرها ، وفى العباسية وغيرها . وضرب محمود فرغلى ضربا مبرحا بواسطة عناصر عمالية وبوليسية . وفى الساعة الثامنة صباحا كان الشلل قد شمل جميع وسائل المواصلات .

وقد ووجهت هذه الحركة برد فعل مضاد من أقسام كبيرة من النقابات والاتحادات العمالية فى الجهات الاخرى وخصوصا فى الاسكندرية ، وهى النقابات والاتحادات المؤيدة لعودة الديمقراطية ورجوع الجيش الى ثكناته . وكانت قد فوجئت بالاذاعة تذيع قرارات مزعومة صادرة باسمها تؤيد استمرار الثورة ، فسارعت بارسال تكذيبات واستنكارات لما نسب اليها الى دور الصحف . وقد تتابعت هذه البيانات من عمال الشركة المصرية لصناعة المنسوجات بالاسكندرية ، وعمال النقل الميكانيكى وعمال التنظيم ، واتحاد عمال الشركات والمحال التجارية العامة ، ونقابة عمال المطابع . كما اجتمعت الجمعيات العمومية لجميع نقابات عمال الاسكندرية وأصدرت قرارات بالغاء الاحكام العرفية فورا ،وحل مجلس قيادة الثورة ، واطلاق الحريات العامة ، والافراج عن المعتقلين ، واستنكار المحاولات المكشوفة لتسخير بعض النقابات ، والافراج عن جميع العمال المعتقلين ، واقامة الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية . وقد وقع على هذا البيان جميع رؤساء وأعضاء مجالس ادارات نقابات عمال : النقل المشترك ، ومصنع كابو ، والشركة الاهلية للبطاطين والأقمشة الصوفية ، وشركة النسيج الحديثة ، وشركة منفيس ، والنقل العام بالاسكندرية ، وشركة الورق الاهلية وبحارة البواخر والسفن التجارية ، ودور السينما والمسرح ، وشركة الطويل للغزل والنسيج . كما اصدرت نقابات عمال مصر مجتمعة بيانا رفعته الى رئيس الجمهورية بتأييد قرارات ٢٥ مارس ، والمطالبة بالغاء الاحكام العرفية وغيرها . ووقع البيان نقابات عمال ومستخدمى شركة

البولنجاز بالقاهرة والاسكندرية ، وعمال توزيع الصحف والمجلات العربية والافرنجية ، وعمال رفى الملابس والسجاد بالقاهرة ، وعمال الاحذية بالقاهرة ، وعمال مستخدمى صناعة وتجارة الحلوى وملحقاتها ، وعمال الترزية الافرنكى ، وعمال المصاعد الكهربائية والميكانيكية ، والنقابة العامة لعمال النسيج والغزل والتريكو والصباغة وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها ، وعمال فن البويات والزخرفة ، والاتحاد العام لنقابات عمال الاحذية بالقطر المصرى ، واتحاد نقابات المعمار بالجمهورية المصرية ، ونقابات عمال حدايد العمارات والزخرفة ، والنقابة العامة للنجارين والحدادين • ونلاحظ أن غالبية النقابات الاخيرة للحرفيين • وقد طالبت اللجنة التأسيسية السياسية العمالية بمصر فى بيان موجه الى الامة المصرية ، بتشكيل جبهة وطنية تضم جميع عناصر وهيئات وطبقات الشعب ، والعمل على الاستقرار وبث الطمأنينة فى الشعب بايجاد حكومة مدنية تتولى الامر والسير بالبلاد طبقا للمبادىء الديموقراطية السليمة (٥٩) •

فى ذلك الحين كان نجاح حركةاعتصام عمال النقل المشترك أو فشلها يتوقف على تدخل عوامل مساعدة : أولها ، رد الفعل من جانب اللواء محمد نجيب • ثانيا ، رد الفعل من جانب ضباط الصف الثانى •

وبالنسبة لموقف اللواء نجيب ، فيروى فى مذكراته أنه عندما شعر بخطر التدبير الذى يستهدف احراق قرارات ٢٥ مارس ، اقترح عليه رئيس حرسه محمد رياض أن يصدر أمرا باقالة الوزارة ويعهد الى وحيد رأفت بتشكيل وزارة مدنية على أن يقوم هو ومعه مجموعة من الحرس الجمهورى وبعض ضباط الجيش الموالين ، بالهجوم على مبنى البرلمان الذى كان محمد رياض يشرف على حراسته أثناء انعقاد المؤتمر المشترك ، واعتقالهم واطلاق النار لو استلزم الامر • ولكن نجيب رأى

استدعاء خالد محيى الدين لاستشارته فى الامر • وكان رأى خالد أنه يشك فى وجود مؤامرة ضد قرارات ٢٥ مارس وأنه لامبرر لهذا الاجراء العنيف ، وأن « جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس فى حالة انهيار تام » • وبعد مناقشة طويلة تم الاتفاق على استبعاد هذا الاجراء (٦٠) • وكان اللواء نجيب ، من جانب آخر ، يخشى أنه اذا أوكل الى رجال البوليس أمر اعتقال المجلس ، فلا ينفذون ، لأن الداخلية كانت تحت سيطرة زكريا محيى الدين • واذا أوكل الامر الى ضباط الجيش ، فيكون قد تم فى صورة انقلابية ، مما قد يفتح بابا لسلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية •

وفى ذلك الحين كان يتوافد على منزل اللواء نجيب عدد كبير من الضباط من مختلف الوحدات يعلنون استعدادهم لتحريك قواتهم ضد مجلس الثورة ، أو اعتقالهم فى مقرهم • وكان فى مقدمة هؤلاء الضباط أحمد شوقى ، قائد حامية القاهرة • ولكن اللواء تخاذل خوفا من أن يرفض هؤلاء الضباط أيضا العودة الى الثكنات الى آن يستقروا فى السلطة !

وفى الحق ان تجربة اللواء نجيب ، كانت تحمله على تفضيل الاعتماد على القوى الشعبية • فهو يقول : «كنت أتوقع من جماهير الشعب التى تجمعت واحتشدت تطالب بعودتى منذ أربعة أسابيع فقط ، أن تخرج الى الشارع وتدافع عن الديموقراطية» • وفيما يبدو أنه كان يعتمد على حركة الانتلجنتسيا بعد تخلى الاخوان عنه ، رغم معرفته بما يتهددها من خطر الانتفاض عليها من جانب قوات الجيش الموالية للثورة فهو يقول : « كانت نقابة المحامين مازالت تعلن عن الاضراب ، وطلبة الجامعة يعقدون مؤتمرا يؤيدون فيه الاتجاه الديمقراطى ، وهيئات التدريس فى الجامعات أصدرت بيانات تؤيد الديموقراطية والحياة النيابية • ولكنى كنت واثقا أن قوات الجيش الموالية لمجلس الثورة يمكن أن تتحرك لاطلاق الرصاص على أية هيئة اذا تعرضت خطتهم السوداء للفشل » (٦١) •

وعلى هذا النحو تخلى اللواء نجيب عن موقعه تحت أوهامه ، على الرغم من الامكانيات المتاحة له للانقضاض على خصومه وتصفية حركة الاعتصام ، وعلى الرغم من أن غالبية القوى الشعبية كانت تقف الى جانبه فى ذلك الحين .

هذا على كل حال فيما يتعلق باللواء نجيب . أما بالنسبة لضباط الصف الثانى ، فقد رأينا كيف أن غالبية هؤلاء الضباط كانوا يتشبثون بالثورة للحفاظ على مصالح نعموا بها واستفادوا منها . وقد عبر عن هذا الجناح مجدى حسنين فى عبارته المشهورة التى اشرنا اليها : « أنا صاغ كيف اعود فاعظم قائمقام ؟ » كما عبر الطحاوى عن الخوف فى عبارته لفكرى اباظة بأن الثورة ليست جمال عبد الناصر واذا انسحب جمال عبد الناصر ، فلن ينسحب هؤلاء ، لانهم يعرفون أنهم معرضون ومكشوفون ، ورجوع العهد القديم يهددهم ويقضى عليهم . ومن المحقق أن شعورا كان سائدا بين بعض هؤلاء الضباط بأن عودة العهد القديم يعرضهم للخطر .. وقد ظهرت بوادر ذلك الخطر حين نشرت جريدة «الجمهورى المصرى» لأبو الخير نجيب خبر الاعتداءات التى تعرض لها كل من أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمسانى وغيرهم ، ونددت بهذه الاعتداءات (٦٢) . وقد بلغ الخطر ذروته حين ذكر اسم البكباشى أحمد أنور ، صراحة على نحو ما ذكرنا فى اليوم التالى لقرارات ٢٥ مارس ، فى اجتماع الجمعية العمومية للمحامين فى معرض مطالبة النيابة بمساءلة المعتدين على المحامين المعتقلين ، « لينال المعتدى جزاءه » .

لذلك فلم يكن غريبا أن يكون مجدى حسنين أول من ينزل بثقله الى جانب حركة الاعتصام التى يساندها ابراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ، فيحرك عمال مديرية التحرير التى كان يديرها الى القاهرة (٦٣) . ولم يكن مصادفة أن ينزل أحمد أنور بثقله ليساعد الحركة فى أعقاب ترديد اسمه فى

اجتماع الجمعية العمومية للمحامين ، للحيلولة بأى ثمن دون عودة الحياة الديمقراطية !

الاعتداء على الدكتور السنهورى

ومن المحقق أن الصف الثانى من الضباط الاحرار كان يتصرف من تلقاء نفسه ودون انتظار أوامر من عبد الناصر . ولعل حادث الاعتداء على السنهورى يوم ٢٩ مارس يوضح ذلك خير توضيح . وكنا قد رأينا كيف أن الدكتور السنهورى كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة ، حتى انه سارع فى صبيحة اليوم التالى لقرارات ٢٥ مارس الى محاولة تدعيم الثورة عن طريق اشراك الاخوان فى الحكم . وكانت حجته، كما قال لعبد الحكيم عابدين ، «ان مصلحة البلاد العليا لاتتحقق الا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة فى البلاد ، وفى طليعتها الاخوان المسلمين » (٦٤) . كما رأينا انه كان فقيه الثورة والمسارع الى ارضائها مع سليمان حافظ بصياغة ماتشاء من التشريعات . بل انه ـ كما كتب سليمان حافظ فى مذكراته ـ كان فى المرحلة الاخيرة من النزاع بين اللواء نجيب وعبد الناصر ، «أكثر لوما لنجيب منه لعبد الناصر وصحبه» ! لذلك فلم يكن لدى عبد الناصر مايدفعه لتحريك مظاهرات للاعتداء على السنهورى فى مجلس الدولة .

ومع انه فى صبيحة يوم الاعتداء ، كان الامر يوحى بأن السنهورى فى سبيله الى اتخاذ قرار مضاد للثورة ، حين نشرت جريدة الاخبار نبأ اجتماع للجمعية العمومية لمجلس الدولة بدعوة عاجلة من رئيس المجلس ، الا أن عبد الناصر بالذات كان يعرف الاسباب الحقيقية للاجتماع . فقد اتصل عن طريق الدكتور حسن بغدادى ، وزير التجارة والصناعة ، تليفونيا فى حضوره ، بالدكتور السنهورى ليسأله عن سبب الاجتماع العاجل ، فأخبره بأنه اجتماع عادى لاجراء حركة ترقيات كانت الجمعية قد دعيت اليه من قبل (٦٥) .

على أن الظروف فيما يبدو كانت قد حانت ليدفع السنهورى ثمن اسهامه فى تحويل الثورة عن مسارها الديمقراطى .
ففى ذلك الحين كان السنهورى قد رشح من قبل مصادر شتى لتولى رئاسة الوزارة المدنية ، التى كان مقررا أن تتولى السلطة فى الفترة التى تبقت على انتخابات الجمعية التأسيسية ، طبقا للتنظيم المقترح من جانب سليمان حافظ والدكتور العمرى الذى أشرنا اليه . ويذكر سليمان حافظ فى مذكراته أنه رشح الدكتور السنهورى لتولى هذه الوزارة (٦٦) وفى صبيحة يوم ٢٦ مارس اقترح البكباشى جلال ندا أن يصدر اللواء نجيب بيانا بحل مجلس قيادة الثورة ، واقالة الوزارة، وتشكيل وزارة قومية برئاسة الدكتور السنهورى لاجراء الانتخابات ، واعلان محمد نجيب استقالته من كل المناصب التى يتولاها ، وتكوين مجلس رئاسة برئاسة الدكتور بهى الدين بركات وعضوية أحمد لطفى السيد وسليمان حافظ للقيام بأعمال رئيس الجمهورية . ومعنى ذلك تصفية الثورة فورا . على أن جلال ندا ــ كما يروى بنفسه ــ لم يتمكن من الاتصال شخصيا باللواء نجيب لابلاغ هذا المقترح اليه ، فأملاه على صلاح الشاهد فى صورة بيان باسم نجيب . وفى الوقت نفسه ، اتصل بالرائد ابراهيم بغدادى بالمخابرات العامة بالاسكندرية لابلاغ جمال عبد الناصر بذلك (٦٧) .

وفى نفس اليوم ، كما ذكرنا ، جرى اللقاء بين الدكتور السنهورى وعبد الحكيم عابدين فى بيت الدكتور أحمد زكى، حيث عرض السنهورى عليه اشتراك الاخوان فى الحكم . ولم يكن ليخفى خبر مثل هذا اللقاء وما جرى فيه على المخابرات المصرية .

فلما نشرت الصحف أنباء الدعوة العاجلة التى وجهها الدكتور السنهورى لاجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة ، فى صبيحة اليوم التالى لاضراب المحامين ، لم يخطر ببال

الصف الثانى من الضباط المؤيدين لعبد الناصر ، أن الدكتور السنهورى سوف ينفرد بموقف السلبية فى تلك الظروف الدقيقة من قضية الديموقراطية ، وأنه انما كان يوجه الدعوة العاجلة لاجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة لاجراء حركة ترقيات ! ولذلك فقد برزت فكرة الاعتداء .

والسؤال الآن : من هو الفريق الذى دبر حادث الاعتداء على السنهورى ؟ هل هو فريق هيئة التحرير ، أم هو فريق البوليس الحربى ؟

ان الرواية التى أوردها محمد نجيب فى مذكراته ، تتحدث عن مظاهرة مدبرة من مبنى هيئة التحرير ، مكونة من عمال مديرية التحرير وجنود من البوليس الحربى تحت قيادة حسين عرفة قائد المباحث العسكرية وعدد آخر من ضباط البوليس الحربى . وكان قد ذكر ان قوات الحرس ومنظمات الشباب التى يقودها الصاغ وحيد رمضان ، كانت قد نقلت قواتها الى القاهرة ، وعمال مديرية التحرير استقرت فى القاهرة أيضا (٦٨) . ومعنى ذلك تعاون الفريقين . كذلك فان الرواية التى رواها حسين عرفه لأحمد حمروش ، تقول ان أحمد أنور ، مدير البوليس الحربى ، قد استدعاه وطلب اليه منع عقد اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة بالحسنى أو العنف، مع تحذيره من وفاة أى شخص ، وانه ذهب الى المجلس فى ملابس مدنية محاولا اقناع السنهورى بفض الاجتماع تحاشيا للمظاهرات العمالية (هى فى أصلها جنود من البوليس الحربى يلبسون ثيابا مدنية مع بعض أعضاء هيئة التحرير) . ولما رفض السنهورى مقابلته ، أرسل مندوبا من البوليس للطحاوى وطعيمة ، فوصلت المظاهرات الى سور المجلس تهتف: الموت للخونة (٦٩) . ومعنى ذلك أيضا تعاون الفريقين .

على أن هاتين الروايتين تلقيان تفنيدا من كثير من المصادر . لقد أنكر الطحاوى فى روايته لى انكارا تاما حدوث تنسيق

بين الحركة العمالية التى يقودها وحركة أحمد أنور . واستدل
على ذلك بأن حسين عرفه هو زوج أخت أحمد أنور مدير
البوليس الحربى ، « وكان بيننا قطيعة شاملة ، امتدت بعد
ذلك حتى حاربنى فى دائرة السيدة زينب فى انتخابات ١٩٥٦
وقد كان أحمد أنور هو نفسه الذى ضرب الصاوى فى مطار
القاهرة أمام الناس عند سفر عبد الناصر الى باندونج» . ثم
روى أنه بينما كان مشغولا فى هيئة التحرير لمتابعة الحركة
العمالية ، بلغه انه بينما كانت المظاهرات المؤيدة للثورة فى
الشارع ، سرت اشاعة بأن مجلس الدولة يعقد اجتماعا لاصدار
قرار ضد الثورة ، فاتجه البعض الى مجلس الدولة لمقابلة
السنهورى للرد على الاشاعة ، ولكن السنهورى رفض ، وحدث
اشتباك ضرب فيه (٧٠) .

وقد أنكر الصاغ وحيد رمضان ، رئيس منظمات الشباب ،
وجود أية صلة بين منظمات الشباب وحادث الاعتداء على
السنهورى . فذكر أن منظمات الشباب لم تكن لها قوات
تجلبها الى القاهرة فى ذلك اليوم ، اذ كان عمرها حينذاك
بضعة أشهر ، ولم يكتمل لها التأهيل والاعداد لعمل سياسى .
وقال ان هذه المنظمات منذ نشوب الازمة كانت بعيدة كل
البعد عن المؤامرات التى دبرتها القوى المتصارعة على السلطة ،
ولم تشترك لا فى المظاهرات التى دبرتها هيئة التحرير متعاونة
مع نقابات العمال أو مع القوات التى هاجمت مجلس
الدولة (٧١) .

وفى الواقع ان الرواية التى أوردها أحمد حمروش على
لسان حسين عرفه يتبدى فيها التناقض . فبينما يذكر أن
المظاهرات العمالية هى فى أصلها جنود من البوليس يلبسون
ثيابا مدنية مع بعض أعضاء هيئة التحرير ، يعود فيذكر انه
أرسل مندوبا من البوليس للطحاوى وطعيمة ، فوصلت
المظاهرات الى سور المجلس . أى ان المظاهرات عمالية ! فضلا

عن ذلك ، فان رواية محمد نجيب غير دقيقة فيما يختص
بالاجتماع الذى عقده الدكتور السنهورى فى مجلس الدولة .
فقد ذكر أنه اتخذ فى هذا الاجتماع قرارا بتأييد الديمقراطية
والحياة النيابية وقرارات ٥ و٢٥ مارس . وأن المتظاهرين اعتدوا
على السنهورى وعلى باقى أعضاء المجلس ومزقوا القرار الذى
تم اتخاذه . على أن الحقيقة أن مثل هذا القرار لم يتخذ قط ،
باعتراف السنهورى نفسه وسليمان حافظ . ولم يكن الغرض
من الاجتماع اتخاذ مثل هذا القرار . بل ان السنهورى اتصل
بجريدة الاخبار فى ساعة مبكرة من صباح اليوم الذى نشرت
فيه هذا الخبر ، ليبلغها أن الحكومة فهمت من الخبر أن النية
متجهة الى اصدار قرارات ضدها ، وأن هذا غير صحيح (٧٢)
وقد أوردنا فيما سبق كيف أن عبد الناصر اتصل بالسنهورى
عن طريق الدكتور حسن بغدادى ، وعلم من الدكتور السنهورى
بأن الاجتماع لاجراء حركة ترقيات . يضاف الى ذلك أن
الجمعية العمومية لمجلس الدولة لم تكن قد انعقدت أصلا ، ولم
يكن قد حان موعد انعقادها ، عند وقوع الاعتداء ، وانما كان
السنهورى يرأس مداولة الدائرة الاولى لمحكمة القضاء
الادارى (٧٣) . وبالتالى فان الجمعية العمومية لايمكن أن تكون
قد اتخذت القرار الذى أشار اليه محمد نجيب .

على كل حال ، فطبقا لرواية السنهورى نفسه فى محضر
تحقيق النيابة فى حادث الاعتداء عليه ، فقد اتصل به
تليفونيا ، حوالى الحادية عشرة والنصف من يوم ٢٩ مارس ،
الدكتور حسن بغدادى ، وسأله عما نشر فى جريدة الاخبار ،
«فأظهرت له ارتياحى لهذا السؤال ، لانه أتاح لى فرصة فى
توضيح الحقيقة للمسئولين ، وأفضيت له بالغرض من الاجتماع
على الوجه السابق ذكره ، وأضفت اننى أستحسن أن يقوم
هو بتبليغ من يراه من المسئولين عن حقيقة الامر . فأجاب
بأن البكباشى جمال عبدالناصر بجانبه وهو يتحدث بالتليفون .

فطلبت منه أن يحدثنى البكباشى جمال عبد الناصر • وأعدت
له ما ذكرته للدكتور بغدادى • وعلم على هذا الوجه بحقيقة
اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة • وانتهى الحديث
التليفونى» • ثم ذكر الدكتور السنهورى ، فيما يختص
بالمظاهرة ، ان أول مصدر علم منه بخبرها ، «ضابط عرفت
فيما بعد انه الصاغ حسين عرفة ، وكيل البوليس الحربى •.
فقد دخل فى غرفتى فى الساعة الثانية عشرة والربع ، وقد
ارتسمت على وجهه علائم غير طبيعية من الانزعاج ، وقال ان
هناك مظاهرة عدائية قادمة الى مجلس الدولة ، وقد أتيت
لأخطرك بها • وأخبرنى الضابط حسين عرفة أن رأيه ازاء هذا
أن أبقى فى مكتبى حتى يقدم المتظاهرون ، وعند ذلك أخرج
اليهم وأتحدث بحقيقة الامر ، فينصرفون • وأضاف حسين
عرفه : انى علمت أن المتظاهرين اذا حضروا الى المجلس ولم
يجدوك فيه ، فسيتعقبونك فى كل مكان حتى فى المنزل ،فمن
الافضل البقاء فى المكتب لملاقاتهم ! وفى نحو الساعة الواحدة
بعد الظهر ، أدركت المظاهرة المجلس ، وعلمت أن الضابط
حسين عرفة أمر بفتح الباب الخارجى للمجلس ، وكان مقفلا!
وقادنى بيده الى خارج الغرفة ، وما كدت أخطو خطوة نحو
السلم ، حتى شعرت بأن بعض المتظاهرين يجذبنى من الخلف،
وأن آخرين يدفعوننى الى الأمام ، وذلك كله قبل أن أصل الى
المكان الذى كنت أقدر أن أخاطب فيه المتظاهرون • فهنا علمت
أن الامر ليس أمر مظاهرة أخاطب فيها المتظاهرين ، بل أمر
اعتداء مبيت • وما لبث المتظاهرون أن دفعونى دفعا الى
الحديقة ، وتوالى الاعتداء» • ثم يقول السنهورى : «واستطعت
بعد وقت قصير الاتصال بالبكباشى جمال عبد الناصر ، وقلت
له ان عندى متظاهرين يريدون قتلى ، فأجاب بأن الأعصاب
متوترة • فقلت له أن يحضر بنفسه ، وكررت هذا الطلب•
فقال : سأحضر • وبقيت مدة نصف ساعة حتى حضر الصاغ
صلاح سالم • وقد سمعت اشاعات كثيرة ان ممن اعتدى على

فى المجلس صولات مرتدين ملابس بلدية • ولعل الذى أخبرنى
بهذه الاشاعة الاستاذ محمد لطفى ، السكرتير العام للمجلس•
ومما سمعته أيضا من الاشاعات أن الصاغ صلاح سالم لما
خرج الى المتظاهرين ليقول لهم : كيف تعتدون على السنهورى،
وهو ليس بخائن ؟ قالوا له : ولماذا اذن أرسلتمونا اليه
للاعتداء عليه ؟ والذى أخبرنى بهذه الاشاعة هو سكرتيرى
السيد عبد الرحيم » (٧٤) •

وقد أنكر حسين عرفة بطبيعة الحال أمام النيابة مانسبه اليه
السنهورى ، ونفى أنه أمر بفتح الباب الخارجى لمجلس الدولة•
وعندما سئل البكباشى أحمد أنور ، قومندان البوليس
الحربى ، نفى عن الصاغ حسين عرفة ما ذكره السنهورى •
وقال أن حسين عرفه قد أدى واجبه • وأنه عرض حياته
للخطر ! (٧٥) •

فى ذلك الحين كانت حركة الاعتصام فى اتحاد النقل العام
تؤتى ثمارها• فلم يلبث الاضراب أن انتقل من القاهرة الى
جميع أنحاء البلاد ، طوعا أو كرها ، حتى شلت البلاد وتوقفت
معالم الحياة فيها ، بل توقفت قطارات السكك الحديدية لأول
مرة منذ ثورة ١٩١٩ !

وازاء هذا الموقف قرر اللواء محمد نجيب أن الامور بينه
وبين أعضاء مجلس الثورة قد وصلت الى نقطة الافتراق•ولكن
عبد الناصر وزملاءه أصروا على بقائه رئيسا للجمهورية ورئيسا
لمجلس الثورة • لقد كان وجود نجيب فى تلك اللحظات الحرجة
بمثابة صمام الأمان للحيلولة دون وقوع انتكاسة كانتكاسة
أواخر فبراير ١٩٥٤ ! وقد قبل اللواء نجيب البقاء تحت
الحاح الجميع • واجتمع المجلس المشترك بعد أن تخلف عنه
الوزراء المدنيون الذين قدموا استقالاتهم بعد قرارات ٢٥
مارس ، وهم الدكاترة : حلمى بهجت بدوى ، وعبد الجليل

العمرى ، ووليم سليم حنا ، وعباس عمار ، وحسن بغدادى ، وقرر ارجاء تنفيذ قراراته فى ٥و٢٥ مارس الى نهاية فترة الانتقال ، وتشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون (٧٦) • وفى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى (٣٠ مارس) انتهى الاضراب العام •

وقد خلت الساحة للثورة بعد هذا الاضراب العام ، فأخذت تتابع القوى السياسية المضادة ، فيما عدا الاخوان المسلمين، بالتصفية والاعتقال والمحاكمات • وقد وضعت الخطة لذلك يوم ١٥ ابريل حين اجتمع مجلس قيادة الثورة لاتخاذ الاجراءات التنفيذية لتصفية القوى المضادة ، فقرر :

١ ــ محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وطرق ابعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية •

٢ ــ تطهير الصحافة •

٣ ــ منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها •

٤ ــ البحث فى اصدار قانون لحماية الثورة والاسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى •

وفى نفس اليوم دخلت الخطة فى التطبيق • فقد قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين ، بحجة انه ثبت أن سبعة من أعضائها البالغ عددهم اثنى عشر عضوا تقاضوا فى العهد الماضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية • وصدر كشف بأسماء الذين تقاضوا مصروفات سرية وعلى رأسهم : حسين أبو الفتح ، وأبو الخير نجيب واحسان عبد القدوس وفاطمة اليوسف ومرسى الشافعى وابراهيم

عبده • وعبد الرحمن الخميسى • ومحمد خالد • وكامل الشناوى !

وفى نفس اليوم أيضا قرر المجلس أن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات ، لمدة عشر سنوات ، كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٣ الى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، أى فى السنوات العشر السابقة على الثورة ، وكان منتميا الى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أوالحزب السعدى • أما من لم يكن منهم منتميا الى هذه الاحزاب ، فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة •

وبموجب هذا القرار حرم من الحقوق السياسية كل من :

١ ــ الوزراء الوفديون : مصطفى النحاس وعلى زكى العرابى وعبد السلام جمعة ومكرم عبيد واحمد نجيب الهلالى وفؤاد سراج الدين ومصطفى نصرت وأحمد حمزة وعبد المجيد عبد الحق ومحمد الوكيل وعبد الفتاح الطويل وعثمان محرم ومحمد صلاح الدين ومحمود سليمان غنام وحسين الجندى وابراهيم فرج وعبد الفتاح حسن وعبد اللطيف محمود وحامد زكى وياسين أحمد وعبد الجواد حسين •

٢ ــ الوزراء الدستوريون : محمد حسين هيكل وأحمد على علوبة ورياض عبد العزيزسيف النصروعبد المجيدابراهيم صالح وعلى عبد الرازق وأحمد عبد الغفار وأحمد رمزى وعباس أبو حسين •

٣ ــ الوزراء السعديون : ابراهيم عبد الهادى ومحمود غالب وممدوح رياض وعلى أيوب وعبد الرزاق السنهورى • وأحمد مرسى بدر والدكتور نجيب اسكندر وعبد المجيد بدر •

ولم يلبث الاخوان المسلمون طويلا أن دفعوا ثمن سكوتهم

فى أزمة مارس غاليا . لقد ســــــاءت العلاقات بينهم وبين الثورة سريعا ، وبلغ الصدام ذروته فى حادث محاولة اغتيال عبد الناصر على يد محمود عبد اللطيف يوم ٢٦ أكتوبر فى الاسكندرية ، فكانت مناسبة اغتنمتها الثورة جيدا لتصفية حركة الاخوان على يد محكمة جديدة تألفت فى أول نوفمبر ١٩٥٤ باسم محكمة الشعب . وقد بلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب ٨٦٧ شخصا ، وتم اعدام ستة منهم على رأسهم عبد القادر عودة ومحمد فرغلى (٧٧) .

وفى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ كان اللواء محمد نجيب قد فقد مبرر بقائه فى رئاسة الجمهورية . وكان قد فقد فى ١٧ ابريل رئاسة الوزارة ، التى تولاها جمال عبد الناصر . وبذلك اصبحت السلطة الشرعية والفعلية فى يد عبد الناصر ، وانتهت بذلك الازدواجية التى بدأت مع يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبدأ عهد مصر الناصرية .

أزمة مارس فى التاريخ :

على هذا النحو ، كتب للثورة البقاء بعد أن كانت على أبواب الفناء بالفعل . وقد تم ذلك باضرابات واعتصامات سلطوية مدبرة ، قامت بأعبائها الطبقة العمالية بالدرجة الاولى ، وخاضت غمارها كشريك لا أداة ! بعد ان تبينت أن مصالحها تتحقق اكثر باستمرار الثورة . وقد عبر عبد الناصر عن تقديره لهذا الدور ومغزاه ، حين توجه بعد اتخاذ قرارات ٢٩ مارس التى ألغت قرارات ٢٥ مارس ، الى مكان اعتصام العمال ، واعلن ان : « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتهت اليوم ، وقامت ثورة جديدة اسمها ثورة العامل والفلاح » (٧٨) .

ويمكن القول ان عودة الثورة على أكتاف حركة عمالية كان نقطة تحول فى فكر عبد الناصر . لقد أدرك ان هؤلاء العمال

لا يؤيدون بقاء الثورة كغاية فى حد ذاتها ، وانما كوسيلة وأداة للتغيير الاجتماعى الذى يتطلعون اليه .

وقد كان انتصار الثورة فى أزمة مارس نهاية للدور السياسى للبورجوازية المصرية الكبيرة التى نشأت على يد محمد على منذ عام ١٨٣٧ . فمع انها لم تصف اقتصاديا ، الا أنها صفيت سياسيا والى الابد ، وانتقل دورها الى يد البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية . وعلى يد هذه البورجوازية الصغيرة تغير المجتمع المصرى تغيرا جذريا بتغير أساسه الاقتصادى ، وتغير بالتالى بناؤه العلوى السياسى والقانونى والفكرى الى أبعد الحدود .

والحق ان انتصار الثورة بهذه السهولة ، وبعد المد الليبرالى العالى الذى كاد يقتلعها من حقل الحياة المصرية ، دليل على أن الليبرالية كانت قد فقدت مبرر بقائها بفقدها الاساس الاقتصادى الذى كانت تستند اليه .

ومما لا شك فيه أن الليبرالية قد ولدت فى مصر مشوهة . فقد ولدت فى ظل سيطرة الاحتلال البريطانى واستبداد القصر . لذلك حملت على الدوام العيوب والمآخذ التى كانت تبرر مهاجمتها . فعلى طول العصر الليبرالى ، أى منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، تتابع الهجوم على الليبرالية من قبل جماعة مصر الفتاة ، وجماعة الاخوان المسلمين ، وقوى القصر الأوتوقراطية . وقد أفلح هذا الهجوم فى خلق شعور معاد للاحزاب فى قسم كبير من الرأى العام ، الذى لم يعن نفسه كثيرا بتحليل الاسباب ، وانما اصبح مهيئا للتخلص منها . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو عززت هذا الشعور بانجازاتها فى طرد الملك واصدار قانون الاصلاح الزراعى ، والغاء الرتب والالقاب . وبذلك تولد رأى عام لا يستهان به يطالب بالمستبد العادل الذى لاتعرقل قراراته قيود الحياة الدستورية والمناورات الحزبية والمناقشات البرلمانية والمعارك الانتخابية وغيرها .

وفضلا عن ذلك ، فان البناء التحتى الذى كانت ترتكز عليه هذه الحياة السياسية ، وهو الذى يتمثل فى العلاقات شبه الاقطاعية المسيطرة ، كان قد فقد مبرر بقائه مع تطور القوى المنتجة بالتعليم الحديث ، وبالخبرة الفنية ، وبالتقدم الهائل الذى طرأ على وسائل الانتاج . لقد كانت البلاد فى حاجة الى اللحاق بركب الدول المتقدمة ، وكانت بحاجة الى توجيه ثرواتها المحبوسة فى الارض الى مجالات التصنيع والبناء والتعمير التى تفتح المجال لتشغيل ملايين الايدى العاملة التى ضاقت بها الارض الزراعية . وكانت العلاقات الانتاجية السائدة تقف عقبة فى وجه هذا التقدم . لذلك باتت الحاجة ماسة لتغييرها حتى تتناسب مع درجة التقدم الذى بلغته هذه القوى المنتجة .

على ان المأساة الكبرى فى أزمة مارس ، هى ان ثورة ٢٣ يوليو لم تكن قد ولدت بعد مبادئها التى اعتنقتها البلاد بعد ذلك لمدة تزيد على عشرين عاما . لقد كانت فى فترة مخاض ثورى استغرق ثلاث سنوات كاملة . فكيف كان يتأتى للقوى التى وقفت الى جانب تصفية الثورة ، ان تستشرف ببصيرتها المستقبل بنبوءة نفاذة تخترق حجبه وأستاره الملبدة بغيوم الدكتاتورية التى كانت تخيم على جميع القوى الديموقراطية والتقدمية وقتذاك دون تمييز ؟ ولكن حركة التاريخ فى اتجاهها التقدمى المحتوم ، كانت تدفع الاحداث فى ذلك الحين فى مسيرتها الصحيحة نحو استمرار الثورة بارادة علوية تمتزج امتزاجا غريبا ومعقدا بارادات الآخرين فى حلبة الصراع ، وبذلك حالت دون ارتداد البلاد الى مرحلة تاريخية كانت قد تجاوزتها بالفعل ، ولم يعد فى وسع اية قوة اجتماعية ان تعيدها اليها من جديد .

حواشى الفصل السابع

(١) سامى جوهر : الصامتون يتكلمون ص ١٨ ، الطبعة الثالثة (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٥) .

(٢) حديث مع فاروق الانصارى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ .

(٣) محضر حديث مع خالد محيى الدين .

(٤) حديثى مع فاروق الانصارى .

(٥) محضر حديث مع خالد محيى الدين .

(٦) احمد حمروش المرجع المذكور ص ٣٣١ ، ٣٣٣ .

(٧) محضر حديث مع خالد محيى الدين .

(٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٢٤ — ١٢٥ .

(٩) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٣٣ .

(١٠) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٢٦ .

(١١) محضر حديث مع خالد محيى الدين .

(١٢) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٣٢ — ٣٣٣ .

(١٣) محضر حديث مع خالد محيى الدين .

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة والكتب المتبادلة بينه وبين اللواء محمد نجيب (الاهرام فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤) .

(١٦) انظر الاهرام فى ٦ مارس ١٩٥٤ . وقد اعلن القرارات جمال عبد الناصر ، وذكر للصحفيين ان هذه القرارات اصدرها مجلس قيادة الثورة فى جلسة يوم الخميس ٤ مارس ، وان الاتصالات التى اجريت يوم ٥ مارس كانت خاصة بتحديد تاريخ عقد الجمعية التاسيسية . واضاف ان هذه الاتصالات دارت بين الدكتور عبد الرزاق السنهورى والرئيس محمد نجيب ورئيس لجنة الدستور على ماهر .

(١٧) محضر حديث مع خالد محيى الدين . وقد ذكر ان البكباشى عبد الحميد لطفى كان معروفا باسم « لخبيط » ! تمييزا له عن ضابط آخر بنفس الاسم .

(١٨) انظر بيان صلاح سالم وزير الارشـــــاد يوم ٨ مارس ١٩٥٤ (الاهرام فى ٩ مارس ١٩٥٤) .

(١٩) الاهرام فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

(٢٠) الجمهورية فى ٢٣ مارس ١٩٥٤ .

(٢١) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

(٢٢) حديث محمد نجيب مع احد المراسلين الاجانب (المصرى فى ٣ اكتوبر ١٩٥٢) .

(٢٣) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢٠٠ ـ ٦

(٢٤) الاهرام فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ .

(٢٥) محضر حديث مع خالد محيى الدين ، محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩ ، المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

(٢٧) انظر محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٩٩ ـ ٢١٠ .

(٢٨) انظر محضرى الحــديث مع زكى مراد ، وأحمد طه ، وحديثى مع صلاح حافظ يوم اول يناير ١٩٧٦ .

(٢٩) الجمهورية فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ .

(٣٠) انظر وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٥٥٧ ـ ٩ .

(٣١) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٨ .

(٣٣) انظر مقال أحمد الالفى عطية فى الاخبار فى ٢٣ مارس ١٩٥٤ .

(٣٤) حديثى مع صالح أبو رقيق

(٣٥) المصرى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ .

(٣٦) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٠ ـ ٢١٤ .

(٣٧) حديثى مع صالح أبورقيق.

(٣٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٣ .

(٣٩) الجمهورية فى ٣١ مارس ١٩٥٤ .

(٤٠) عبد الحكيم عابدين : لم يضربوا السنهورى لانه اجتمع بالاخــوان (الاخبار فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥) .

(٤١) المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(٤٢) نفس المصدر . ونظرا لان الدكتور محمد صلاح الدين كان بطــل الاجتماع ، فقد دفع ثمنه غاليا بعد حين سجنا مؤبدا بتهمة ملفقة ! (انظر أحمد حسين : اناشهدت مولد التعذيب في الاخبار يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ ـ وقد روى فى هذا المقال حوادث الاعتداء عليه وعلى زملائه المعتقلين من ضباط البوليس الحــربى .

(٤٣) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(٤٤) المصرى فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

(٤٥) المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(٤٦) انظر محضر حديث مع أحمدصادق سعد .

(٤٧) انظر رواية صاوى احمد صاوى فى : دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور الملحق رقم ١ ص ١١٨ .

(٤٨) احمد حمروش : يوسف صديق المفترى عليه (روز اليوسف فى ٢٤ مارس ١٩٧٥) .

(٤٩) محضر حديث مع أحمد طعيمة .

(٥٠) محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى .

(٥١) محضر حديث مع احمد طعيمة .

(٥٢) محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى .

(٥٣) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(٥٤) محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى .

(٥٥) محضر حديث مع أحمد طعيمة .

(٥٦) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٢٠ .

(٥٧) نفس المصدر .

(٥٨) المصرى فى ٢٨ مـــارس ١٩٥٤ .

وتعتبر رواية محمدى عبد القادر عن دوره فى أزمة مارس والتى رواهـــا لجمال سليم ونشرها فى مجلة « روز اليوسف » فى عدد ٢٦ ابريل ١٩٧٦ تحت عنوان : « كتاب تحت الطبع ، مفاجأة كبرى لمؤرخى الثورة، مظاهرات مارس دبرها يوسف صديق ومحمد نجيب » رواية مختلقة من اساسها . ففيها يزعم

أنه قابل يوسف صديق مع الصاوى فى ثكنات العباسية وداخلها بثلاثة كيلو مترات تقريبا وفى خيمة محاطة بالجنود بها يوسف صديق ومحمد نجيب وخالد محيى الدين وعبد الفتاح حسن وآخرين من الضباط لم يعين اسماءهم • وقد كذب روايته هذه صاوى أحمد صاوى الذى ذكر لى انها خيال فى خيال ، كما كذبها خالد محيى الدين وعبد الفتاح حسن فى جريدة روز اليوسف • وكانت رواية صاوى احمد صاوى التى رواها لى ، والتى رواها وقت الازمة ، هى ان المقابلة كانت فى بيت يوسف صديق بالزيتون ، وقد قابله بمفرده • وقد ناقشنا هذه الرواية ورجحنا صدقها وان كنا فى الوقت نفسه لم نستبعد تكذيب يوسف صديق لها ، ولذلك قلنا فى المتن انه لو صح ما انكره يوسف صديق من اتصاله بصاوى احمد صاوى أثناء ازمة مارس ، فان كذبة صاوى تكون اكبر كذبة فى تاريخ مصر المعاصر، لما احدثته ردود فعل غيرت مصير الثورة •

— ويظهر الاختلاق فى رواية محمدى عبد القادر فيما أورده من ان يوسف صديق وعده فى هذه المقابلة بعودة الحزب الشيوعى بقوله « لازم يكون فيه حزب شيوعى مصرى ، وانتم ح يكون لكم دور » ! • فلم يكن صاوى أحمد صاوى ومحمدى عبد القادر من قادة الحركة الشيوعية فى مصر أو حتى متعاطفين مع الحركة الشيوعية ، حتى يبشرهم يوسف صديق بقيام حزب شيوعى • ولو أصبح هناك حزب شيوعى لما كان هناك أى دور فيه لمحمدى عبد القادر وصاوى احمد صاوى بطبيعة الحال • ورواية صاوى احمد صاوى فى هذا الشأن أقرب للصدق • فقد ذكر أن يوسف صديق قد وعده بقيام « حزب للعمال » •

— ثم ان ما رواه محمدى عبد القادر من أن اللواء محمد نجيب قال : « ده لازم يتنفذ حتى لو أدى الامر لدخول الانجليز البلد تانى ، وهم على الابواب فى منطقة القناة » ، ظاهر فيه الاختلاق لان مثل هذا الكلام لا يرد على لسان وطنى ، فضلا عن اللواء نجيب الذى لا يشك أحد فى وطنيته •

— كذلك فان رواية محمدى عبد القادر عن مقابلته لعبد الناصر واتفاقه معه على الاضراب والاعتصام ، لا سند لها من أية رواية من الروايات • ومما يظهر اختلاقها أنه يتحدث عن مظاهرات قادها هو يوم ٢٥ مارس سارت من

دار الاتحاد « والصاوى يظن أننا سائرون فى المخطط الذى رسمه يوسف صديق » • وان هذه المظاهرات قد اتجهت الى رئاسة مجلس الوزراء حيث كان مجلس الثورة مجتمعا لمطالبته ببقاء الثورة ، ثم وصلت المظاهرات الى دار الاتحاد وهى تهتف : « تحيا الثورة لا أحزاب » ، ويقول : « وفوجىء الصاوى وفوجئت القيادات العمالية التى كانت معه والتى كانت قد بدأت الاعتصام ، وأصبحوا أمام الامر الواقع » • وهو كلام ساذج يحمل على الظن بأن الصاوى والقيادات العمالية التى كانت معه كانت تعتصم تنفيذا لمخطط يوسف صديق فأصبحت أمام الامر الواقع بفضل تحويله مسار المظاهرات ! وينسى أن هذه القيادات كانت معتصمة تنفيذا للخطة التى وضعتها مع أحمد طعيمة والطحاوى تأييدا لاستمرار الثورة • ومما يهدم هذه الرواية من أساسها — اذا لم تكن قد هدمت بعد — أن الاعتصام لم يبدأ الا يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ مساء ، ولم يكن فى يوم ٢٥ مارس كما يزعم محمدى عبد القادر • ومن الثابت أنه لم تقم مظاهرات مؤيدة لاستمرار الثورة قبل قرار الاعتصام •

(٥٩) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ •

(٦٠) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٦ — ٢١٧ •

(٦١) نفس المصدر •

(٦٢) نفس المصدر ص ٢٢٤ •

(٦٣) نفس المصدر ص ١٩٩ ، أحمد حسين : أنا شهدت مولد التعذيب (المرجع المذكور) •

(٦٤) عبد الحكيم عابدين : المرجع المذكور •

(٦٥) مذكرات سليمان حافظ • وقد نشر جزءا منها عبد الفتاح حسن فى (الاخبار يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٥) تحت عنوان : « سليمان حافظ يتكلم من القبر •

(٦٦) نفس المصدر •

(٦٧) جلال ندا : أنا سبب الاعتداء على السنهورى (الجمهورية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٥)

(٦٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٤٥ (الطبعة الاولى) •

(٦٩) احمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٤٧ •

(٧٠) محضر حديث مع ابراهيم الطحاوى .

(٧١) وحيد رمضان : مذكرات محمد نجيب غير صحيحة ، لم تشترك منظمات الشباب فى مذبحة السنهورى (الاخبار فى ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥) .

(٧٢) مذكرات سليمان حافظ (المرجع المذكور) ، أنظر أيضا : من الذى اعطى الخبر للاخبار (الاخبار فى ١٢ ستمبر ١٩٧٥) .

(٧٣) على بغدادى : لا يا أستاذ فتحى رضوان (الاخبار فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٥) انظر أيضا الدكتور وحيد رأفت : حول المؤامرة على السنهورى ومجلس الدولة عام ١٩٥٤ (الاخبار يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٥ :

(٧٤) عبد الفتاح حسن : السنهورى يتكلم من واقع تحقيقات قضية السنهورى (الاخبار فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٤)

(٧٥) نفس المصدر .

(٧٦) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥ (الطبعة الثانية). وكان الملك سعود فى زيارة للقاهرة منذ يوم ٢١ مارس ١٩٥٤ ، وحضر الازمة كاملة وحضر الاجتماع الاخير الذى قبل فيه نجيب البقاء رئيسا للجمهورية تحت الحاح عبد الناصر وزملائه .

(٧٧) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ، ص ١٢٤ ـ ١٣٥ .

(٧٨) محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، كلمة محمد محمد العقيلى (الطريق الى الديمقراطية ص ٤٨٨ ـ كتب قومية عدد ١٥٠)

ملحق رقم ١

ملحق رقم ١

نص المقال التاريخى للدكتور راشد البراوى فى جريدة الزمان يوم ٤ اغسطس ١٩٥٥ والذى رجح فكرة الاصلاح الزراعى .

1952

تحديد الملكية الزراعية أم رفع الضريبة التصاعدية :

للدكتور راشد البراوى

« لا أظن اننى أكون مسرفا فى الاستنتاج أو مغاليا فى التفاؤل اذا قلت ان العهد الجديد الذى هو وليد ارادة الشعب ، يستهدف بناء جديدا للمجتمع على أساس متين ودعامة سليمة من العدالة الاجتماعية ، بحيث تزول مظاهر البذخ والفساد بالقضاء على أسبابها ، وبحيث تتوافر الاموال اللازمة لتنفيذ مختلف مشروعات الاصلاح .

ولقد اشارت الصحف الى بعض الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاغراض . فدعا فريق الى رفع الضريبة التصاعدية بصورة جدية على الدخول التى تجاوز حدا معينا ، بينما قام من يحبذ تحديد مقدار ما يملك الفرد من الارض الزراعية ، على

اعتبار ان مصر مازالت بلدا زراعيا اكبر نقائصه هذه الاوضاع الاقطاعية الفاسدة .

ونحب هنا ان نعقد موازنة موجزة عن مزايا أو مضار كل من الاقتراحين . ولسنا نعترض على رفع الضريبة التصاعدية ، ولكنا لا نرى أن هذا السبيل يصل بنا الآن وفى هذه المرحلة الحاضرة من تطورنا الاقتصادى الى الغايات الكبرى التى نرتجيها . والذى نخشاه أن كل زيادة بالقياس الى مازلنا نلمسه سيقع عبؤها الفعلى على الصناعة والتجارة دون الزراعة ، وبذلك يظل أهل الاخيرة متمتعين بقوتهم وسلطانهم، بينما تقوم العقبات فى وجه الصناعة . وهنا نقول ان السياسة السليمة فعلا لنهضة مصر يجب ان تقوم على اساس تنمية الصناعة أسوة بما تفعل البلدان الاخرى . وثمة خطر آخر اكبر شأنا ، وهو ان النتيجة التى اشرنا اليها ، سيترتب عليها عدم اقبال الاجانب على استغلال اموالهم فى المشروعات الصناعية والتجارية ، وهنا يقع الضرر على هذه البلاد اليوم وفى الاجل الطويل ، نظرا لعدم وجود تكوينات رأسمالية وطنية كافية .

ننتقل الآن الى الاقتراح الاخير الخاص بتحديد الملكية الزراعية . وهنا نلاحظ ان اكبر عامل فى افساد هذا البلد واعظم عقبة فى وجه الاصلاحات الصحيحة واشد قوة تفسد النظام الحزبى والبرلمانى ، انما هو تلك الطبقة الاقطاعية ذات المتلكات الضخمة من الارض . فهى التى عارضت طويلا فى الضريبة العامة ، وهى التى جعلت ضريبة التركات اسما على غير مسمى ، وهى التى قاومت تكوين النقابات الزراعية ، وهى التى حاربت نشر التعليم ، واكثر من هذا فهى التى تسيطر على الريف ، فتفسد الانتخابات ، وتفرض سلطانها على الهيئات السياسية ، وتلعب بأداة الحكم من تشريعية وتنفيذية ، طبقا لاهوائها ، وخدمة لاغراضها الذاتية ومصالحها الخاصة . ان هذه الفئة سر الضعف ، ولذلك كانت هدف كافة الحركات

الاصلاحية فى البلاد المختلفة ، مثل تركيا . وباكستان والهند . واليابان . ودول أمريكا اللاتينية . ان القضاء على سلطانها لا يقل اهمية عن ازالة العهد السابق . بل الحق لقد كانت هى دعامته الاولى وحليفه الاكبر .

ونحن نشكو دائما من حياة البذخ والاسراف والاستهتار .. ولو اعملنا النظر ، لوجدنا ان هذه الحياة هى طابع طبقة كبار الملاك الزراعيين ، وكلهم من الملاك الغائبين ، لانها لاتعانى جهدا حقيقيا فى جمع المال . ان رجل الصناعة قد يكسب مليونا من الجنيهات فى العام ، ولكنه لا يبذر المال ، لانه يصرف (هكذا فى الاصل ، وصحتها يعرف) قيمته ، ولانه قد تعب فى الحصول عليه ، بخلاف زميله المالك الكبير . من ذا الذى يبدد الآلاف على الحياة المستهترة فى مصر وخارجها ؟ انه المالك الزراعى المصرى الكبير .

هذا من جهة . ومن جهة اخرى ، ترى أن معظم الملاك الكبار غائبون عن اراضيهم ، فلا يعنون باصلاحها وتحسينها . ولذا يعمدون الى تأجيرها ، ويقوم المستأجر بتأجيرها الى سواه . ومن هنا ترتفع الايجارات ، وتعلو نفقات المحاصيل الزراعية ، وبالتالى المعيشية .

ولو أننا حددنا الملكية الزراعية ، لهبطت أثمان الارض والايجارات ، ولاتجهت الاموال الى الاستثمار فى الصناعة مثلا . وهذا فى خير الصناعة بدلا من هذا التكالب على شراء الارض . واكثر من هذا ، فاننا نعاون على خلق طبقة راضية من صغار الملاك ، فيعم الاستقرار ويقوم العدل .

اننا نرى ضرورة الاخذ بالاسلوب الثانى . وسنعرض لوسائل تطبيقه فى كلمة تالية ، لانه فى نظرنا حجر الاساس فى الاصلاح الصحيح » .

ملحق رقم ٢

أول مشروع قانون للاصلاح الزراعى فى عهد الثورة
الذى وضعه الدكتور راشد البراوى
وقدمه لمجلس قيادة الثورة
فى أغسطس ١٩٥٢

●●

البـاب الاول
تحديد الملكية الزراعية

المادة ١ ـ الحـد الاقصى لما يجـوز امتـلاكه من الاراضى الزراعية للاشخاص الحقيقية والمعنوية هو ٢٠٠ فدان .
المادة ٢ ـ يحظر على كل مالك لـ ٢٠٠ فـدان من الارض الزراعية ، سواء كان فردا أو شركة ، وقفا أهليا أو شخصا معنويا ، وسواء كانت الارض فى زمام ناحية واحدة أو موزعة بين نواح متعددة ، أن يضم الى ملكيته أرضا زراعية أخرى . وكل عقد يخالف ذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .

المادة ٣ ـ للدولة حق شراء مايزيد على الحد الاعلى المنصوص عليه فى المادة الاولى من جميع الملاك الحاليين الحقيقيين والمعنويين ، مقابل تعويض يحدده القانون ٠

المادة ٤ ـ تقوم الدولة بتوزيع الأراضى التى تملكها ، والتى تشتريها طبقا للمادة السابقة ، على العمال الزراعيين الذين لايملكون أرضا ، وعلى من تقل ملكيتهم عن فدانين ، على أن تكون الأولوية لمن كان من أهل المنطقة الواقعة فيها الارض التى يجرى توزيعها ، ويفضل من كان متزوجا وله أولاد ، كما يفضل المستحقون فى الوقف ان كانت الارض موقوفة ٠

المادة ٥ ـ تشترى الدولة الارض طبقا لما جاء فى المادة الثالثة ، على أساس متوسط ثمن الفدان الواحد فى السنوات ٣٧ و٣٨ و٣٩ ، ويعطى للملاك سندات على الخزانة تسدد على فترة ٣٠ سنة بفائدة قدرها ٣ وربع فى المائة ٠

المادة ٦ ـ المنتفعون من توزيع الاراضى طبقا لهذا القانون يؤدون ثمنها للدولة على أقساط سنوية مدتها ثلاثون سنة بالسعر الذى تحدده الدولة ٠

المادة ٧ ـ لايجوز للمنتفع بهذا القانون التصرف فيها بالبيع قبل سداد ثمنها بأى وجه ٠

المادة ٨ ـ يمنح المنتفع سلفة انشائية طبقا لحاجته ، لاستكمال مايلزم لاستغلال الارض ٠ ويقسط الدين على أقساط يراعى فيها عدم الارهاق ٠

المادة ٩ ـ تقوم الدولة بانشاء جمعيات تعاونية فى كل قرية تضم صغار الملاك للقيام بالاعمال اللازمة للزراعة ٠

البـــاب الثانى

حماية ملكية الفلاح

المادة ١٠ ـ يحظر التنازل عن أى جزء من الملكيات الزراعية ان كانت مساحتها فدانين فأقل ، أو ان كانت أكثر من هذا وأدى التنازل الى نقصها عن هذا الحد ٠ ويسرى هذا الخطر على كافة طرق انتقال الملكية ماعدا الميراث ٠

المادة ١١ ـ يحظر تقسيم الارض الزراعية فى حالات الارث كلما أدى ذلك الى تكوين ملكية أقل من فدانين ٠

المادة ١٢ ـ فى حالة عدم الاتفاق بين الورثة تكون الاولوية على النحو الآتى :

١ ـ يقدم أبناء المورث وبناته على جميع من سواهم من الورثة ٠

٢ ـ يقدم البنون على البنات ٠

٣ ـ يقدم الابناء الكبار على الصغار والمشتغلون بالزراعة على غير المشتغلين بها ٠

المادة ١٣ ـ يدفع الوارث أو الورثة الذين تملكوا الارض الزراعية الى الوارث أو الورثة الآخرين الذين أخرجوا منها قيمة أنصبتهم الشرعية ٠

الباب الثالث

تنظيم الايجارات والاجور

المادة ١٤ – يشترط فى الايجارات الزراعية ابتداء من السنة الزراعية اللاحقة لصدور هذا القانون :

أولا – لاتقل مدة الايجار عن ٥ سنوات.

ثانيا – لايجوز اخراج المستأجر طالما يفى بالتزاماته ، وبغير قرار من هيئة قضائية .

ثالثا – يجب اثبات عقود الايجار بالكتابة مهما كانت قيمتها ، وتحرر من ثلاث صور:

واحدة مع المالك ، وأخرى مع المستأجر ، وثالثة تحفظ لدى الجهة الرسمية المختصة .

ولا يتخذ العقد صفته القانونية الا اذا سجل تاريخه فى المحكمة المختصة ، ويبطل كل عقد أو اتفاق يؤدى مباشرة أو غيرمباشرة الى مخالفة أحكام المادة السابقة . وكل مخالفة يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد على ٢٠ جنيها عن كل فدان وبالحبس مدة لاتقل عن ٦ شهور ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

رابعا – تؤلف فى كل منطقة قبل بدءالسنة الزراعية ، لجنة تمثل الملاك والمستأجرين وأحد أعضاء الهيئة القضائية ، لتحديدقيمة الايجار عن الفدان الواحد . وفى حالة اتباع نظام المزارعة ، لايجوز أن يزيد نصيبالمالك عن الثلث بعد خصم كافة المصروفات .

المادة ١٥ – تقوم اللجنة المختصة المنصوص عليها فى المادة السابقة ، على أن يضم اليها ممثلون للعمال الزراعيين، بتحديد الاجر اليومى للعامل الزراعى ، وتعيين شروطساعات العمل .

المادة ١٦ – اختيار اللجان بالانتخاب .

المادة ١٧ – انشاء لجنة خاصة تنظر المنازعات التى تنشأ عن تطبيق القانون على وجه السرعة بلا مصاريف قضائية .

الباب الرابع
أحكام عامة

المادة ١٧ – تقوم فى كل منطقة ينطبق عليها القانون، لجان لاجراء عملية توزيع الاراضى ، يرأسها قاض ، وتضم ممثلين منتخبين للمنتفعين بتطبيق هذا القانون . وينظم كل ذلك لائحة خاصة .

المادة ١٨ – كل من يرفض تنفيذ أحكام القانون أو يعرقل تنفيذها بأى شكل ، يعاقب بالحبس مدة خمس سنوات ، ويكون الحكم واجب النفاذ فورا ، ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه .

ملحق رقم ٣

فتوى قسم الرأى بمجلس الدولة مجتمعا
فى مسألة الوصاية
فى أول أغسطس ١٩٥٢
موجهة من رئيس مجلس الدولة الى وكيل مجلس الدولة

ايماء الى الكتاب الوارد اليكم من حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ ، يبلغكم فيه انه على أثر نزول الملك السابق عن العرش ، وتركه مظروفا مختوما بأسماء الأوصياء ، أصبح من المتعين حتى يباشر هؤلاء الأوصياء سلطتهم الدستورية أن يوافق البرلمان على تعيينهم ، وأن يؤدوا اليمين أمامه ، فى حين أن مجلس النواب منحل . ويطلب منكم الرأى فيما اذاكان الدستور قد واجه هذه الحالة مثلما واجه حالة وفاة الملك فى المادة ٥٢ ؟ وان كان لم يواجهها بحيث يتعين اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب ، فهل يمكن تقصيرا للمدة التى يمارس فيها مجلس الوزراء سلطات الملك ، التفكير فى

نظام لوصاية مؤقتة على العرش تنتقل اليه هذه السلطات؟
ولما رأيتم من عرض الامر على قسم الرأى مجتمعا ،ودعوتى لحضور اجتماعه بالنظر الى أهمية المسائل المطلوب الرأى فيها ، فقد عرضت طلب الرأى الوارد اليكم على القسم لنظره فى جلسة خاصة مستعجلة عقدت يوم ٣١يوليو سنة ١٩٥٢، وفيها انتهى القسم بأجماع تسعة أصوات ضد صوت وأحد الى مايأتى :

أسباب زوال ولاية الملك

اذا تقصينا الاسباب التى تزول بها ولاية الملك ،وجدناها تنحصر فى أسباب ثلاثة :

وفاة الملك ، واصابته بمرض عقلى ونزوله عن العرش ، أو تنحيته عنه .

وقد عرض الدستور للسبب الأول ، وهو وفاة الملك . فتنص المادة ٥٢ على انه «أثر وفاة الملك ، يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، فاذا كان مجلس النواب منحلا ، وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر ، فان المجلس القديم يعود للعمل ، حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه» . وعرض الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ للسبب الثانى ، وهو اصابة الملك بمرض عقلى ، فتنص المادة ١٢ على أنه : «اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى ، فعلى مجلس الوزراء ، بعد التثبت من ذلك ، أن يدعو البرلمان فى الحال الى الاجتماع . فاذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة ، قرر البرلمان انتهاء ولاية ملكه ، فتنتقل الى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا » .

ولم يرد أى نص لا فى الدستور ولا فى الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ عن السبب الثالث، وهو نزول الملك عن العرش .

لماذا سكت الدستور عن التنازل ؟

ولا يمكن القول بأن السكوت عن هذا السبب الاخير انما هو سكوت عن النادر اكتفاء بذكر الغالب ، فان الدستور لم يسكت عن حالة خلوالعرش ، بل نص عليها فى المادتين ٥٣و٥٤ وهى حالة أكثر ندرة من حالة النزول عن العرش، ولا يمكن القول كذلك بأن هذا السكوت كان عن كياسة ولباقة ، فان الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ لم يسكت عن حالة اصابة الملك بمرض عقلى . وكان السكوت عنها أكثر كياسة ولباقة . فالسكوت عن حالة النزول عن العرش لم يكن مراعاة لأحد الاعتبارين السالفى الذكر ، بل يرجع السكوت ، فيما يظهر ، الى أن الدستور لم ير أن يعرض لنزول الملك عن العرش ، لان هذا النزول يقع عادة أثر ثورة أو انقلاب ، وليس من الحكمة تنظيم الثورة أو الانقلاب . فلكل منهما ملابسات خاصة هى التى تسيطر عليه وتنظمه .

هل يجوز القياس ؟

فاذا ماتقرر أن حالة النزول عن العرش مسكوت عنها ، ولم يواجهها الدستور كما واجه حالة الوفاة ، بقى البحث فيما اذا كان يجوز القياس والاخذ فى حالة النزول عن العرش بالاحكام التى أوردها الدستور فى حالة الوفاة ؟ بالرغم من أن لكل حالة من هاتين الحالتين ملابساتها ، اذ النزول عن العرش

استثنائى يخرج عن الاوضاع المألوفة ، أما وفاة الملك فأمر طبيعى مألوف ؟

أن الاحكام التى أوردها الدستور فى حالة وفاة الملك فيما يتعلق بانعقاد البرلمان قسمان :

قسم يتفق مع أصول الدستور ٠

وقسم يعتبر استثناء من هذه الاصول ٠

فقد أوجبت المادة ٥٢ من الدستور أن يجتمع المجلسان بحكم القانون على أثر وفاة الملك ، فىمدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، وهذا الحكم يتفق مع أصل من أصول الدستور ، هو وجوب اجتماع البرلمان متى كان موجودا عند وقوع حدث خطير ٠ ومن ثم فلا مانع من قياس حالة النزول على حالة الوفاة فيما هو أصل من أصول الدستور ، والقول بأن البرلمان متى كان موجودا بمجلسيه يجب أن يجتمع فى مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان النزول عن العرش ٠

اجتماع المجلس المنحل

ولكن المادة ٥٢ لم تقتصر على هذا الحكم ، بل تضمنت حكما آخر لاشك فى أنه حكم استثنائى محض ٠ اذ أوجبت اجتماع البرلمان فى نفس الميعاد ، حتى لوكان مجلس النواب منحلا ، متى كان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر ، فيعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه ، وعودة مجلس منحل الى الوجود يتعارض مع طبائع الاشياء ، ويخل بقاعدة عامة معروفة ، هى القاعدة التى تقضى بأن الساقط لايعود ٠ هذا الى أن أصول الدستور المصرى صريحة فى أن مجلس النواب لايعود الى العمل اذا انحل ، واذا عاد فان عودته انما تكون فى حالات استثنائية محضة ٠

ويكفى للتثبت من ذلك ، مقارنة المادة ١١٤ من الدستور بالمادة ٨٩ — اذ تنص المادة ١١٤ على أن « تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نهايته ٠ وفى حالة عدم امكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور ، فان نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة » ٠ وتنص المادة ٨٩ على أن الامر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لايتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد ، فىالعشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب ٠ ويتضح من المقارنة بين هذين النصين أن حالة تجديد مجلس النواب تختلف عن حالة حله ، فيما اذا لم يمكن اجراء الانتخابات الجديدة فى الميعاد الذى نص عليه الدستور ، ففى حالة التجديد ، تمتد نهاية المجلس القديم الى حين انتخاب المجلس الجديد ، أما فى حالة الحل ، فلم ينص الدستور على أن المجلس المنحل يعود الى العمل ٠ ومن ثم وجب القول بأن الاصل فى الدستور المصرى أن مجلس النواب اذا انحل لايجوز ان يبعث من جديد ، مالم يوجد نص يقضى بعودته الى العمل فى حالة بذاتها ، فعند ذلك يعود المجلس المنحل فى هذه الحالة المنصوص عليها بالذات دون غيرها من الحالات ٠ وقد نص الدستور فعلا على حالتين اثنتين على أن مجلس النواب المنحل يعود الى العمل ،هما حالة وفاة الملك فى المادة ٥٢ وحالة خلو العرش فى المادة ٥٤ ٠ فيجب قصر هذا الحكم الاستثنائى المحض على هاتين الحالتين ، ولايجوز اذن فى حالة تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى ، أن يدعى مجلس النواب المنحل الى الاجتماع ، لان المادة ١٢ من الامر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، لم تورد نصا يقضى بعودة المجلس المنحل الى العمل ، ويترتب على ذلك أيضا ، فى حالة نزول الملك عن العرش ، أنه مادام الدستور لم ينص على عودة المجلس المنحل الى العمل ، بل

مادام لم يعرض لهذه الحالة أصلا ، فلا يجوز أن يعود مجلس النواب اذا كان منحلا الى العمل . والقول بغير ذلك ، وبجواز عودة المجلس المنحل الى العمل فى حالة النزول عن العرش ، قياسا على حالتى الوفاة وخلو العرش قول غير جائز ، اذ القياس لايكون على حكم استثنائى محض كما تقدم القول ، فالاستثناء لا يقاس عليه ، بل ان القياس على الاستثناء هنا انما هو اضافة لاستثناء آخر ، والاضافة على الدستور تنقيح فيه ، ولايجوز تنقيح الدستور الا بالطريق الذى نص عليه الدستور .

تولى مجلس الوزراء سلطات الملك

أما تعيين الهيئة التى تمارس سلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش ، فلم يرد فيه نص دستورى . اذ ان المادة ٥٥ من الدستور التى تولى مجلس الوزراء هذه السلطات الى ان يتولاها الخلف أو أوصياء العراش ، مقصورة على حالة الوفاة . ولكن هذا النص ليس الا تطبيقا لنظرية الضرورة . فالضرورة تحتم عقب وفاة الملك ، ان توجد هيئة تمارس سلطات الملك الدستورية الى أن يتمكن من انتقلت اليه ولاية الملك ، أو أوصيائه اذا كان قاصرا ، من استيفاء الشروط الدستورية الواجبة لممارسة هذه السلطات . وليس يوجد أصلح من مجلس الوزراء الذى يتولى الملك سلطته بواسطته كما تنص المادة ٤٨ من الدستور ، هيئة تمارس هذه السلطات . ومن ثم نصت المادة ٥٥ من الدستور على هذا الحكم كتطبيق لنظرية الضرورة كما تقدم القول . فاذا عرضت صورة أخرى من صور الضرورة هى صورة نزول الملك عن العرش ، أمكن تطبيق النظرية على النحو الذى طبقت به فى الصورة الاولى . ومن ثم تكون

ممارسة مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش ، انما هو تطبيق مباشر لنظرية الضرورة ، على النحو الذى طبقت به فى المادة ٥٥ من الدستور .

نظام الوصاية المؤقتة

لم يبق اذن — بعد ان تبين أنه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع فى حالة النزول عن العرش — الا المبادرة الى اجراء الانتخابات العامة بمجرد التمكن من اجراء هذه الانتخابات ، حتى يوجد مجلس نواب جديد فى الميعاد الدستورى ، فيتيسر اذ ذاك دعوة البرلمان الى الاجتماع . للنظر فى تعيين أوصياء العرش أو الموافقة على تعيينهم .

فاذا رأت الحكومة أن الضرورة تقضى بمضى وقت غير قصير، قبل أن تتمكن من أجراء هذه الانتخابات ، وأرادت أن تتخفف من السلطات الاستثنائية التى تمارسها فى الوقت الحاضر ، فلا يبقى مجلس الوزراء يمارس سلطات الملك الدستورية الا أقصر وقت ممكن ، حصرا للضرورة فى أضيق نطاقها ، فانه لا يوجد مانع قانونى من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة تنتقل اليها من مجلس الوزراء ممارسة سلطات الملك الدستورية ، الى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات .

تشريع عادى لايمس الدستور

والسبيل الى ذلك هو سن هذا النظام المؤقت عن طريق التشريع بمقتضى المادة ٤١ من الدستور ، والحاق هذا النظام بنظام الوصاية الدائمة الوارد فى الامر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل ١٩٢٢ ، ولا يعتبر هذا التشريع تعديلا فى الدستور،

لانه انما يستكمل احكام الوصاية الدائمة . والدستور بمقتضى المادة ٣٢ لا يلحق بنصوصه من أحكام الامر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ ، الا الاحكام الخاصة بوراثة العرش ، أى انتقال ولاية الملك من سلف الى خلف ، ولايمكن اعتبار احكام الوصاية الدائمة ، ولا أحكام الوصاية المؤقتة داخلة فى هذا النطاق ، فهى اذن أحكام قابلة للاستكمال وللاضافة عن طريق التشريع العادى .

نص التشريع الجديد

ويمكن أن يتقرر نظام الوصاية المؤقتة باستصدار تشريع يضيف الى نصوص الامر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ ، نصا جديدا يكون هو المادة ١١ مكرر ، ويجرى على الوجه الآتى :

« فى حالة نزول الملك عن العرش ، وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منحلا ، أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش ، من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها فى المادة ١٠ تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها .

« وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة ، بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ، سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، وفقا لاحكام المواد الثلاث السابقة ، ولاحكام المادة ٥١ من الدستور » .

أول أغسطس ١٩٥٢

رئيس مجلس الدولة

« عبد الرزاق أحمد السنهورى »

ملحق رقم ٤

البرنامج الاول للوفد الصادر
يوم أول اغسطس ١٩٥٢

استطاع الوفد المصرى خلال الثلاث والثلاثين سنة التى انقضت على توكيل الامة اياه ، ان يقرب البعيد من آمالها ، ويسترد الكثير من حقوقها ، ويحقق الجليل من أهدافها . فالى الوفد ـ بعد الله والامة ـ يرجع الفضل فى صدور الدستور الذى جعل الامة مصدرا لجميع السلطات ، وهو صاحب اليد الطولى فى حماية الدستور والذود عن حياته كلما عصفت به ريح الطغيان تزلزل أركانه وتقوض بنيانه ، اذ التزم الشعار الذى سجله رئيسه الاول سعد زغلول فى برنامج وزارته وهو : « بث الروح الدستورية فى جميع المصالح ، وتعويد الكل احترام الدستور والخضوع لاحكامه » لذلك ظفر الوفد بثقة الامة ، فاختصته بتأييد يقرب من الاجماع فى جميع الانتخابات الحرة .

الوفد فى الحكم

غير أن قوى الاستبداد والاستعمار تضافرت على اقصائه عن الحكم ، فيما عدا فترات قصار لم تكد تتجاوز جملتها

سبع سنين منذ نفاذ الدستور فى سنة ١٩٢٤ ، أى فى مـدة تزيد على ثمانية وعشرين عاما • ولكن الوفد على قصر فترات حكمه وتفرقها ، ومع مااعترض سبيله منعقبات ، الا أنه لم تعان هيئة من الهيئات أو جماعة من الجماعات ماعاناه الوفد المصرى من كيد الطغيان وعنت الاستعمار ، وبالرغم من استئثار القضية الوطنية بجل وقت وزرائه ، فقد استطاع أن يؤدى وطنه أجل الخـدمات ، ويحقق له أنفع المشروعات ، ويستصـدر أهم القوانين ، حتى ليمكن أن يقال انه ما من مشروع من المشروعات ذات الاثر الجدى فى رفاهية الشـعب على اختلاف طبقاته ، الا كان من تفكير حكومات الوفد وتنفيذها • وبذا اقترن عهد الوفد بمعظم ماظفرت به البلاد من اصلاحات جوهرية اسعدت سكانها ، ومن مشروعات حيوية دفعتها قدما الى الامام بخطوات فسيحة مطردة ، فازدهرت فى عهده مرافقها الاقتصـادية والاجتماعية ، ولاسـيما بنجاحـه فى الغاء الامتيـازات الاجنبية •

فحكومة الوفد هى التى حررت الفلاح من السخرة ،وأعفت صغار الفلاحين من الضرائب ، وعممت الرى المستديم فى كثير من أنحاء الوجه القبلى ، ووضعت مشروع التعلية الثانيـة لخزان أسوان ونفذته ، وحسـنت الصرف فى كثير من المديريات • وربطت الاراضى المحرومـة من الرى والصرف بالترع والمصارف ، وقوت قناطر اسـنا ومحطات الرى فى نجع حمادى وارمنت ، ودبرت وسائل الانتفاع بالمياه الزائدة من مشروعات التخزين ، وشـقت (القنوات) الملاحيـة بين بور سعيد ودمياط ، وغذت البحيرات بالمياه العذبة ، وعملت على عدم طغيان مياه البحر عليها ، كما مهـدت ورصفت مئات الكليومترات من طرق الدرجة الاولى التى ربطت أنحاء البـلاد بعضها ببعض •

وفى عهد حكومات الوفد ازدهرت الصناعة وترقى العمال ،

واعترف لاول مـرة بكيانهم النقابى ، وصـينت حقوقهم ، وزيدت أجورهم ، وربط لها حـد أدنى ، وشـكلت اللجان لتحديد أجور العمل ، والتوفيق بين العمال وأصحاب الاعمال • وأنشىء صـندوق لاعانة المحتـاجـين منهم ، وأقيمت لهم السـاحات الرياضـية الشعبية • وحملت حكومات الوفد الشركات الكبرى على انشاء المساكن لعمالها ، كما استصدرت وزارات الوفد أهم قوانين العمل ، كقـانون التعويض عـن اصابات العمل ، والتأمين الاجبارى ضدها ، وقانون العمـل الفردى ، وقانون العمل المشترك •

والوفد هـو الذى بلغ الذروة فى رعاية الطبقات الفقيرة ، والقيام بواجب التكافل الانسانى • فأصدرت قانون الضمان الاجتماعى ، ليكفل به للعاجزين عن كسب الرزق أسـباب الحياة • وطفر بمشروعات تعميم ميـاه الشرب طفرة كبرى ، فأعد لها مشروعا ضخما لاتمام هذا التعميم فى خمس سنوات واعتمد للمشروع عشرين مليـونا من الجنيهات ، ومضى فى تنفيذه حتى بلغ عدد الذين افادوا منه فى سنة ١٩٥١ نحـو ثلاثة ملايين من السكان •

والوفد رافع لواء التعليم فىمصر ، ونصير المعلمين والمتعلمين فهو الذى قرر مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والمتوسط وفتح أمام الشعب أبواب المدارس والمعاهد ، وأنشأ مئـات من المدارس والفصـول الجديدة ، وعمم الغـذاء المجانى للتلاميذ والطلاب ، ووضع قانون استقلال الجامعـة ، ونهض بالتعليم الجامعى ، وأنشأ الجامعتين الجديدتين بالقاهرة والاسكندرية، وكافح الامية بين الكبار مكافحة جدية باصدار قانون مكافحة الامية • وأنشأ كثيرا من المعاهد العالية والمدارس الريفيـة ، واستحدث لذوى العاهات معاهد خاصة •

والوفد هو الذى محا عن مصر بكفاحه ونضاله وصـمة

الامتيازات الاجنبية التى ترتب على الغائها استرداد مصر سيادتها المالية والقضائية ، والغاء المحاكم المختلطة وجهات القضاء القنصلى • وعلى يدى الوفد وبفضل جهود حكومته انشئت جامعة الدول العربية •

وفى عهد حكومات الوفد صدرت أهم القوانين السياسية والدستورية ، كقانون الاجراءات الجنائية الذى يحمى الحرية الشخصية لافراد الشعب ، وقانون استقلال القضاء ، وقانون هيئات البوليس ، وقانون التوظف • فضلا عما تم على يدى الوفد من انشاء ديوان المحاسبة، وديوان الموظفين ، والبنك المركزى ، ودعم غطاء النقد المصرى • ومن الغاء صندوق الدين ، وتمصير الدين العام ، وتسوية الارصدة الاسترلينية ، وارساء أسس الحركة التعاونية وتوطيد أركانها • ومن نهوض بالجيش وشئون الدفاع ، وتعزيز أسلحة الجيش ، وانشاء المصانع الحربية ، وغير هذه وتلك من الاصلاحات والمشروعات التى استطاع الوفد أن يضطلع بها فى خلال الفترات المحدودة التى كان يقضيها فى الحكم بين الحين والحين ، محوطا بالعقبات والصعوبات من كل جانب •

وقد توج الوفد جهاد الامة فى سبيل الحرية والاستقلال بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ وما يتبعهما ، وأصدر التشريع الخاص بلقب ملك مصر والسودان وكذلك التشريع الخاص بنظام الحكم فى السودان • والوفد صاحب الفضل الاكبر فى اعادة الحياة النيابية كلما أوقفتها الرجعية ، وفى احياء دستور الامة بعد أن وأده طغيان المستبدين •

سياسة الوفد المقبلة

يرى الوفد المصرى أن واجبه فى فجر العهد الجديد ، بعد أن دالت دولة الطغيان ، واسترد الشعب بيد جيشه المظفر

سلطاته المسلوبة ، ان يتقدم الى الامة بسياسته المقبلة على هدى من جهاده الماضى ، ليكمل مابدأه من اصلاح وقف له المستبدون بالمرصاد ، وليستحدث من الخطط والاساليب الجديدة مايصل بالبلاد فى نور العهد الجديد الى الذروة العالية من السيادة والسعادة والرفاهية • وفيما يلى الخطوط الرئيسية والاتجاهات الاساسية لهذه السياسة :

أولا : تعديل بعض أحكام الدستور بالطريقة المنصوص عليها فيه ، بما يكمل نصوصه ويجلو غوامضه ، ويجعل من المسئولية الوزارية أمام ممثلى البلاد قاعدة لا استثناء فيها ، ويوطد سلطات الامة ، ويحول دون كل احتمال لاساءة استخدام سلطة الملك • ومن ذلك على سبيل المثال ، تحديد سلطة الملك فى حل مجلس النواب ، وحظر اقالة الوزارة مادامت متمتعة بثقة المجلس ، وتحريم استصدار أى تشريع فى غيبة البرلمان أو فيما بين ادوار انعقاده الا فى ظروف محدودة على سبيل الحصر ، وفى أضيق الحدود ، والغاء حق اعتراض الملك على القوانين التى يصدرها البرلمان ، والنص صراحة على عودة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع بقوة القانون اذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد فى موعده الدستورى المحدد ، ووجوب خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية وبخاصة قوانين الضرائب • وان يحظر على الملك شراء أو استئجار شىء من أملاك الحكومة أو تأجير أو بيع شىء من املاكه لها ، أو الاشتراك فى أى عمل تجارى أو مالى ، أو أن يكون ناظرا لوقف خيرى أو أهلى ، والا يباشر الملك أى حق شخصى على الاطلاق فى أسرته أو ديوانه أو أى وزارة من الوزارات الابواسطة وزرائه تطبيقا للمبدأ الدستورى : « الملك يملك ولا يحكم » ، واحتراما لمبدأ المسئولية الوزارية • على أن يشمل التعديل كذلك الغاء الرتب والالقاب على اختلافها •

ثانيا : العمل على توطيد الروح الدستورية على أساس

حكم الاغلبية ، مع تمكين المعارضة من ابداء الرأى وبذل المشورة ومباشرة حق النقد بكامل الحرية ، باعتبارها ركنا من أركان النظام النيابى يقابل الحكومة فى وضعه الرسمى المعترف به ، آذ يؤمن الوفد بان الحكم يجب أن يحقق للمحكومين على اختلاف الوانهم واحزابهم مساواة كاملة فى الحقوق والواجبات .

ثالثا : دعم أسس الحريات العامة وغرس تقاليدها فى الضمير الوطنى ، لتسمو عند الجميع شعبا وحكومة ومعارضة الى منزلة التقديس .

رابعا : احاطة الحريات الشخصية والعامة بسياج منيع ضد كل عدوان . وفى هذا السبيل يرى الوفد الغاء البوليس السياسى والقسم المخصوص ، والغاء كل تشريع يتعارض مع مبادىء الحرية والديموقراطية ، ولاسيما ما اقحم على القوانين المصرية بمراسيم قبل نفاذ الدستور أو فى اثناء تعطيل الحياة البرلمانية ، وفى مقدمتها قانون الاحكام العرفية ، وقانون المطبوعات ، وبعض مواد قانون العقوبات ، وجميع الأحكام الخاصة بمصادرة الصحف والرقابة عليها ، على أن يستبدل بقانونى الاحكام العرفية والمطبوعات قانونان آخران يتفقان وأحدث المبادىء الديموقراطية فى أرقى الامم الحرة .

السياسة الداخلية

القضاء : دعم إستقلال القضاء وتعزيزه بما يجعل القضاة فى ممارسة واجباتهم السابقة ، بمنجاة من كل تأثير . اصدار التشريعات اللازمة لسد كل ثغرة فى قانون استقلال القضاء وتوسيع اختصاصات مجلس القضاء الاعلى والجمعيات العمومية للمحاكم .

مجلس الدولة : توطيد سلطان مجلس الدولة ، وتهيئة

الوسائل التى تيسر له اداء رسالته الجليلة . استصدار قانون يكفل تنفيذ أحكام مجلس الدولة فور صدورها ، ويفرض عقوبة رادعة على كل وزير أو موظف يحول دون تنفيذها .

ديوان المحاسبة : استصدار قانون بمعاقبة كل وزير أو موظف يخالف التعليمات المالية أو يمتنع عن تقديم البيانات التى يطلبها ديوان المحاسبة . استصدار قانون بوجوب الحصول مقدما على اذن من البرلمان بكل مصروف غير وارد فى الميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها . وفرض عقوبة على الوزير أو الموظف الذى يأمر بالصرف قبل الحصول على أذن البرلمان .

الأداة الحكومية : اعادة النظر فى اختصاصات مجلس الوزراء ، وقصر مايعرض عليه على المسائل الكبرى . تطهير الاداة الحكومية ، وتبسيط الاجراءات ، والاخذ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، فلا يشغل الوزير نفسه بغير توجيه السياسة العامة . اتباع نظام اللامركزية وتعميم المجالس البلدية والقروية ، وتعديل قانون مجالس المديريات وتوسيع اختصاصها . قطع دابر الوساطات فى الدوائر الحكومية ، واستصدار تشريع بفرض جزاءات رادعة على كل من تحدثه نفسه بالشفاعة لدى الوزراء أو الموظفين لقضاء الاعمال الرسمية ، على أن تحدد مواعيد يتحتم الرد فى خلالها على أصحاب الطلبات والشكاوى . وضع الرجل اللائق فى المكان اللائق ، والعمل على وقف حركة اعتزال الموظفين الأمناء الاكفاء الوظائف الكبرى ، وترغيب من اعتزلها منهم فى العودة اليها . والافادة الى أقصى حد من وقت الموظف ، بتعديل ساعات العمل الحكومى بما يكفل انتظام العمل وزيادة الانتاج . وقف التعيين فى الوظائف لغير ضرورة قصوى ، واستخدام العدد الزائد على حاجة العمل من الموظفين والمستخدمين الحالين فى تنفيذ المشروعات الانتاجية والاعمال الجديدة التى تقتضيها النهضة العامة ، حتى تتخلص ميزانية

الدولة من شائبة التضخم فى اعتمادات الموظفين . استبدال نظام آخر جديد بنظام المعاشات الحالى ، مع عدم الاضرار بالمركز الحالى للموظفين المثبتين ، وتعميم النظام الجديد بالنسبة لغير المثبتين منهم .

الجيش : استصدار قانون الجيش المنصوص عليه فى الدستور . ووضع قانون للاجراءات العسكرية . فرض ضريبة خاصة بالدفاع ترصد حصيلتها بجانب ما يخصص من الميزانية العامة ، لتقوية الجيش وزيادة عدده وتعزيز أسلحته والتوسع فى انشاء المصانع الحربية فى أقصر مدة ، وتعميم التدريب العسكرى والاستزادة من رفع مستوى الجندية . وانشاء مساكن لائقة ومؤسسات تعاونية وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف .

البوليس : تعزيز قوات البوليس بالاسلحة والادوات التى تمكنه من أداء رسالته فى حفظ الامن وتوطيد النظام فى ربوع البلاد ، وانشاء مؤسسات تعاونية ومساكن لائقة وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف .

العمال : استكمال التشريعات العمالية التى تكفل للعامل المحافظة على حقوقه ، وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل . وتوفير العمل للعمال المتعطلين . استكمال أسباب الصحة والراحة للعمال داخل المصانع ، استصدار تشريع بالتأمين ضد البطالة .

الفلاحون : فرض حد أدنى لاجر العامل الزراعى يكفل له المستوى اللائق من المعيشة ، وتنظيم علاقة مالك الارض الزراعية بمستأجرها أو زارعها بتشريع يحقق العدالة بين الطرفين . تجديد القرية المصرية ، لرفع مستوى الحياة فيها ، مع تجديد جميع قرى القطر فى مدة اقصاها عشرون عاما . العمل على نشر الملكيات الصغيرة وتشجيعها وحمايتها . بيع

أراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع ، وبيع أراضيها البور بعد توفير وسائل الرى والصرف بها ، مع تخصيص سهل الاصلاح منها لصغار المزارعين .

التربية والتعليم : المضى قدما فى مكافحة الامية لتحرير البلاد من وصمتها ، مع زيادة الاهتمام بالتعليم الاولى ، وتكييفه تبعا للحاجات الاقليمية ، وتوجيه التعليم بصفة عامة لسد مطالب البلاد فى مختلف نواحى نشاطها . و تشجيع التعليم الفنى : الزراعى والصناعى والتجارى ، والاعتماد على التخصص والتدريب المهنى ، باعتبارهما من مقومات النهضة الحديثة . معاونة الطلبة وغيرهم من الشباب على شغل أوقات فراغهم بما ينفعهم وينفع البلاد ، متوسلين فى ذلك بالرياضة البدنية ، والفنون الجميلة ، والخدمة الاجتماعية . العناية بالتربية الوطنية ، وغرس شعور التضامن الوطنى بين جميع المواطنين . نشر التربية الدينية ، واعتبار مادة الديانة مادة اساسية فى المدارس ، على أن يدرس كل تلميذ تعاليم دينه . العناية برفع المستوى الخلقى لمختلف طبقات الامة بوجه عام ، ومكافحة التحلل الخلقى والقضاء على أسبابه بنشر الفضيلة والمثل العليا بين جميع أفراد الشعب ، والاستعانة فى ذلك بحسن توجيه الصحافة والاذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر والدعاية .

تحريم الميسر بمختلف أنواعه ، ومكافحته باعتباره من أخطر عوامل الفساد الاخلاقى . البدء على الفور باتخاذ الاجراءات المؤدية الى حماية النشء من مضار الخمر ، وذلك الى أن تتهيأ الاسباب والظروف الملائمة لتحريمها تحريما باتا . فرض رقابة فعالة على محلات اللهو لحماية الاخلاق والآداب العامة من كل ما يشوبها .

الازهر الشريف : توطيد مركز الازهر الشريف ، وتهيئة الوسائل التى تكفل له اداء رسالته الجليلة على الوجه الاكمل

باعتباره الجامعة الاسلامية الكبرى ، والتى يتجه اليها أبناء الشعوب الاسلامية فى مختلف اقطار الارض لتحصيل الثقافة الدينية • الانتفاع بمركز الازهر الممتاز فى توثيق العلاقات بين مصر وسائر الدول والشعوب الاسلامية •

الصحة العامة : وضع مشروع لتعميم العلاج المجانى ، وعلى وجه الخصوص فى الريف • العناية بزيادة عدد المستشفيات العامة ، وتزويد المستشفيات الحالية بما تتسع له من أسرة جديدة سدا للنقص الملحوظ فى الوقت الحاضر • الاكثار من مراكز رعاية الطفل ، خصوصا فى الاحياء الفقيرة المزدحمة بالسكان • مكافحة أمراض الصدر مكافحة جدية بمختلف الوسائل ، وعلى الاخص انشاء المستشفيات الكافية لهذا الغرض •

السجون : اصلاح نظام السجون اصلاحا جوهريا يجعلها أداة للاصلاح والتهذيب • الاهتمام بتوفير الاعمال المناسبة لمن يقضون مدة سجنهم • الحاق مصلحة السجون بوزارة العدل بدلا من وزارة الحربية والبحرية • الحاق سجن الاجانب بمصلحة السجون بدلا من وزارة الداخلية • انشاء سجن خاص للمحكوم عليهم فى جرائم الرأى والنشر •

السياسة الاقتصادية والمالية

اعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الأعلى وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاية الممتازة ، للاستئناس برأى أعضائه فى المسائل الاقتصادية الهامة • تشجيع استغلال رءوس الاموال المصرية فى استخراج الثروة المعدنية والبترول بوجه خاص • تشجيع الادخار الوطنى ، وتوجيهه الى تنفيذ المشروعات الضرورية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية • المبادرة الى تنفيذ المشروعات التى تؤدى الى زيادة الانتاج ، توصلا الى زيادة

الدخل القومى وما يتبعه من زيادة دخل الافراد • ومن ذلك تنفيذ مشروعات الرى الكبرى للوصول الى زيادة المساحة المنزرعة • تعميم محطات توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه لتكون الكهرباء فى متناول الجميع بأسعار رخيصة ، فتنتشر الصناعات بمختلف أنواعها، ويرتقى مستوى المواطنين • تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما لا يتعارض مع مصلحة المستهلك • العمل على نشر الصناعات الزراعية • تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الايرادات والتركات الكبيرة • والتوسع فى اعفاء ذوى الدخل المحدود والتخفيف عنهم للعدالة الاجتماعية وتقريبا للفوارق بين الطبقات ، وتمكينا للدولة من الحصول على المال اللازم لتنفيذ مشروعاتها • حماية محصول القطن بما يضمن للفلاح بيعه بسعر مجز يتناسب مع قيمته الحقيقية بالنسبة لسائر اقطار العالم • العناية بالثروة الحيوانية ، والاهتمام بزراعة الغابات والاشجار وتنفيذ مشروع مدينة جبل المقطم • العمل على انشاء اسطول تجارى بحرى ونهرى وجوى •

فرض ضريبة تصاعدية على المبالغ التى يصرح بتحويلها للمسافرين الى الخارج، مع حصرها فى أضيق الحدود الضرورية • وقف تيار البذخ فى مصروفات الدولة فى الداخل والخارج • زيادة الضرائب على الكماليات •

اتخاذ الاهبة منذ الآن لتسلم وادارة شركة قناة السويس عند انتهاء عقد امتيازها ، ومراعاة ذلك فى جميع الاحوال المماثلة •

تأمين رءوس الاموال الاجنبية التى تستثمر فى مصر بما لايتعارض مع المصالح القومية • مراقبة الشركات الصناعية وغيرها مراقبة دقيقة للحد من مصاريفها العمومية والادارية بما لايعرقل نشاطها ، توصلا الى خفض تكاليف الانتاج •

تنفيذ قانون المساكن الشعبية لتوفير العـــدد اللازم منها فى خلال خمس سنوات •

مكافحة الغلاء بتوفـــير المواد الضرورية ، والحـــــد من استهلاكها • خفض أجور المواصلات فى المدن للعمال والطلاب والموظفين فى ساعات الوصول الى أماكن أعمالهم والعودة منها •

السياســـة الخارجية :

لا سياسة للوفد فى قضية الوطن غير السياســـة الحازمة الحاسمة التى نفذها بالفعل فى عهد وزارته الاخيرة ، اذ الغى معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها ،واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ومايتبعهما، وأصدر التشريع الخاص بنظام الحكم فى السودان • وطابع هذه السياسة الاعتماد على النفس فى نيل حقوق البلاد ، وهى الجلاء التام الناجز برا وبحرا وجوا ، ووحدة مصر والسودان• لايخدع الوفد فىهذه السياسة الحاسمة بالمسميات والشكليات عن الحقائق الواضحة القائمة •

تتضمن هذه السياسة أول ما تتضمن : نبذ المفاوضـــة نبذ النواة • كذلك ينبذ الوفد نبذ النواة الدفاع المشترك ، ومشروع قيادة الشرق الاوسط الذى قدم الى وزارته الاخيرة فى أكتوبر ١٩٥١ •

يقر الوفد خطة الاتصال بمواطنينا السودانيين على اختلاف أحزابهم وهيئاتهم • وعلى أن يكون الغرض منها توحيد جبهة الشعب المصرى السودانى فى المطالبة بوحدة مصر والسودان بالشروط التى حددها وزير الخارجية فى وزارة الوفد الاخيرة • وبغير هذه الشروط لا تتوافر للاستفتاء الحرية الواجبة •

التمسك بجامعة الدول العربية :

يتمسك الوفد بجامعة الدول العربية ، ويعمل جاهدا على توطيد اركانها ومقاومة المطامع الاجنبية التى تحيط بها وبث اسباب الفرقة والنزاع بين دولها • يتمســـك الوفد جاهدا

بعروبة فلسطين الشهيدة ، وبعودة أبنائها اللاجئين الى وطنهم، وتعويضهم عن أموالهم وأملاكهم •

وبمبادىء الأمم المتحدة :

يتمسك الوفد بالمبادىء الجليلة التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، ويحرص على حسن تنفيذها على أساس من المساواة التامة فى السيادة بين جميع الدول ، وهو مبدأ من أهم المبادىء الاساسية التى يقوم عليها الميثاق •

يمد الوفد يد المعونة والتأييد لتونس ومراكش والجزائر فى جهادها لنيل سيادتها واستقلالها •

يحرص الوفد على دعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية التى ســاهم بسياسته الخارجية فى تكوينها • ويعتقـد أن السياسة الحكيمة النزيهة التى تتبعها هذه المجموعة فى دوائر هيئة الامم المتحدة ، وهى سياســـة قائمة على الحق والعدالة والاخلاص لمبادىء الميثاق فى غير ميل ولا هوى ، وعلى الدفاع دائما عن قضايا الحرية والاستقلال ومبـدأ المساواة بين جميع الدول ، هى السياسة المثلى فى تحقيق مايصبو العالم اليه من حفظ الامن الدولى وصيانة السلام العام •

وأخيرا : هذه هى الخطوط الرئيسية والاتجاهات الاساسية لسياسة الوفد المقبلة فى الداخل والخارج ، يستـعين بالله ويعتمد على تأييد الامة فى تحقيقها غير مدخر جهدا فى هـذا السبيل ، وبالله التوفيق •

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

وقد أعلن الوفد فى اليوم التالى لنشر هـذا البيان أنه قد سقط منه ما يلى :

- استصدار قانون محاكمة الوزراء .

- تخفيض المخصصات الملكية .

- الغاء السيارات الحكومية بصفة عامة ، والاقتصار على سيارات من نوع صغير خاص قليل النفقة للاعمال التى تقتضى استعمال تلك السيارات .

- الغاء المزايا الخاصة ببعض المناصب .

ملحق رقم ٥

البرنامج الثانى للوفد الصادر
يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢

السياسة الخارجية :

١ — تحقيق استقلال البلاد بانهاء الاحتلال من أراضى مصر والسودان ، واخراج كل جندى اجنبى منها ، وتحقيق الوحدة بينهما على الاساس الذى يرتضيه شعب وادى النيل .

٢ — رفض أى صورة من صور الدفاع المشترك .

٣ — التمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، والحرص على حسن تنفيذها على أساس المساواة التامة فى السيادة لجميع الدول .

٤ — التمسك بجامعة الدول العربية والعمل على توطيد اركانها ، ومقاومة المطامع الاجنبية التى تحيط بها .

٥ — التمسك بعروبة فلسطين الشهيدة ، والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولى فيما يختص بحق اللاجئين العرب فى العودة الى وطنهم واسترداد ممتلكاتهم .

٦ — تأييد شعوب افريقيا فى جهادها لنيل سيادتها واستقلالها .

٧ – دعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية ، وتأييد سياستها فى الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال ومبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول .

السياسة الداخلية :

تتلخص سياسة الوفد الداخلية فى العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكى اجتماعى تكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقوماتنا الوطنية . وتتجه همة الوفد المصرى بصفة خاصة الى تحقيق هذه العدالة عن طريق التزام المبادىء التالية فى سياسة البلاد الداخلية :

١ – أن يتوافر للمواطنين جميعا من رجال ونساء من وسائل العيش ما يكفيهم .

٢ – أن يكون توزيع الموارد الاساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع .

٣ – ألا يؤدى النظام الاقتصادى الى تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة .

٤ – المساواة بين الرجل والمرأة فى الاجور والعمل الواحد .

٥ – ألا يضار العمال رجالا كانوا أو نساء فى صحتهم أو قوتهم ، وألا يساء استغلال الاطفال فى مطلع اعمارهم . وألا تقهر الضرورات المالية المواطنين على احتراف صناعات لا تلائم سنهم أو قوتهم ، اذ أن ذلك هو الوسيلة المثلى لقيام كل عامل بواجبه على أكمل وجه يحقق الخير ويضاعف الانتاج .

٦ – حماية الطفولة والشباب من الاستغلال والحرمان الادبى والمادى .

٧ – الاعتراف لكل مواطن بحقه فى التعليم العام بالمجان ، وبحق رعاية المجتمع اياه فى حالة البطالة والشيخوخة والمرض والعجز وغيرها من حالات العوز الاضطرارية .

٨ – يعمل الوفد على أن يكفل لجميع العمال فى الصناعة والزراعة وغيرهما أجرا يفى بحاجاتهم .

الدستور :

دعم النظام الدستورى والبرلمانى لتمكين الشعب من أن يكون المصدر الحقيقى للسلطات ، باعداد دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ، ليكون دستورنا صادرا من الامة ، لا منحة من الملك ، لتحقيق مبدأ أن الأمة مصدر السلطات . اذ يرى الوفد أن الدستور الحالى صادر بأمر ملكى ومنصوص فيه على أنه لا يجوز تعديله الا بموافقة الملك مقدما على مبدأ التعديل ، وأنه نتيجة لذلك قد توسع فى سلطات الملك على حساب النظام الديمقراطى . وقد ترتب على هذا أن الملك أوقف الدستور بأمر ملكى فى سنة ١٩٢٨ وألغاه بأمر ملكى فى سنة ١٩٣٠ ، واستبدل به دستورا جديدا ، ثم اعاد الدستور الاول بأمر ملكى ، وتكررت الاعتداءات بتعطيل الحياة النيابية بأوامر ملكية . ولذلك يجب الغاء هذا الدستور واصدار دستور جديد من الامة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسية . ولا مانع من تخويل هذا الحق للبرلمان الجديد منعقدا بمجلسيه بهيئة مؤتمر ، ويجب أن يبنى الدستور على الاسس الآتية :

١ – تحديد سلطة الملك فى حل مجلس النواب ، وحظر اقالة الوزارة مادامت متمتعة بثقة المجلس .

٢ – تحريم استصدار أى تشريع فى غيبة البرلمان فيما بين أدوار الانعقاد أو فى حالة الحل الا فى أحوال محدودة معينة على سبيل الحصر وفى أضيق الحدود .

٣ ـ الغاء حق اعتراض الملك على القوانين التى يصــدرها البرلمان ، والنص صراحة على العمل على أنه بمجرد موافقــة المجلسين على مشروع القــانون ، يكون القانون واجب النشر والعمل بمقتضاه .

٤ ـ النص صراحــة على أنه فى حالة حل مجلس النواب اذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد فى موعده الدستورى يعود المجلس المنحل الى العمــل بحكم القانون الى أن يتم انتخــاب المجلس الجديد .

٥ ـ رفع سن الرشد بالنســبة للملك القاصر الى خمس وعشرين سنة .

٦ ـ وجوب خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية وألا يكون له أو لاسرته أى امتياز قضائى مع وجوب خضــوعهم للمحاكم العادية ، وأن يكون شأنهم فى جميع هذه المسائل شأن سائر المواطنين .

٧ ـ يحظر على الملك شراء أو استئجار أملاك الحــكومة أو بيع أو تأجير شىء من أملاكه لها ، كما يحظر عليه الاشتراك فى أى عمل تجارى أو مالى أو أن يكون ناظرا لوقف .

٨ ـ يحظر على الملك مباشرة أى سلطة فى اسرته أو ديوانه أو أية جهة حكومية ، تطبيقا للمبدأ الدستورى « الملك يملك ولا يحكم » . كما لا يجوز له الادلاء بتصريحات أو أحاديث فى شئون الدولة بغير موافقة وزرائه ، ولا أن يتصل بممثلى أية دولة أجنبية الا بحضور وزير الخارجية .

٩ ـ ايجاد هيئة مستقلة للفصل فى دستورية القوانين .

١٠ ـ الاعتراف بحق الانتخاب للمرأة المصرية .

القضــــاء :

المضى قدما فى سياسة دعم استقلال القضاء وتعزيزه بمــا يجعل القضاة فى ممارسة واجباتهم السامية بمنجاة من كل تأثير ، وتعديل قانون استقلال القضاء وقانون مجلس الدولة بما يحقق هذا الغرض .

ديوان المحاسبة :

١ ـ استصدار قانون بمعاقبة كل وزير أو موظف يخالف التعليمات المالية أو يمتنع عن تقديم البيانات التى يطلبهــا ديوان المحاسبة .

٢ ـ استصدار قانون بوجوب الحصول مقدما على اذن من البرلمان بكل مصروف غير وارد فى الميزانيــة أو زائــد عن التقديرات الواردة بها ، وفرض عقوبة على الوزير أو الموظف الذى أمر بالصرف قبل الحصول على هذا الاذن .

الاداة الحكومية :

١ ـ التوسع فى نظام اللامركزية فى جميع مصالح الدولة .

٢ ـ تعديل القــوانين والأنظمة القــائمة بما يحقق هــذا الاتجاه .

٣ ـ تبسيط الاجراءات لضمان سرعة انجاز الاعمال ، وقطع دابر الوساطات فى الدوائر الحكومية ، واستصــدار تشريع بفرض جزاءات رادعة على كل من تحدثه نفسه بالشفاعة لدى الوزراء أو الموظفين لقضاء الاعمال الرسمية .

٤ ـ الافادة الى أقصى حد من وقت الموظف بتعديل ساعات العمل الحكومى بما يكفل انتظام العمل وزيادة الانتاج .

٥ ـ استبدال نظام المعاشات الحالى بنظام آخر جديد مع عدم الاضرار بمركز الموظفين المثبتين ، وتعميم النظام الجديد بالنسبة لغير المثبتين منهم •

الجيش :

استصدار قانون الجيش المنصوص عليه فى الدستور ووضع قانون المحاكمات العسكرية • وفرض ضريبة خاصة بالدفاع ترصد حصيلتها بجانب ما يخصص من الميزانية العامة لتقوية الجيش بريا وبحريا وجويا ، وزيادة عدده وتعزيز اسلحته ، والتوسع فى انشاء المصانع الحربية فى أقصر مدة ، وتعميم التدريب العسكرى ، والاستزادة من رفع مستوى الجندية ، وانشاء مساكن لائقة ومؤسسات ثقافية وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف •

البوليس :

تعزيز قوات البوليس وتزويدها بالاسلحة والادوات التى تمكنه من القيام بواجبه ، وانشاء مؤسسات تعاونية ومساكن لائقة وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف •

العمال :

١ ـ استصدار قانون التأمين الاجتماعى للعمال ، وذلك بمساهمة الحكومة وأصحاب الاعمال والعمال •

٢ ـ تعميم هذا النظام فى جميع انحاء البلاد لمقاومة البطالة •

٣ ـ العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا ، الحكوميين منهم وغير الحكوميين •

٤ ـ استكمال التشريعات العمالية التى تكفل للعامل المحافظة على حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل •

٥ ـ استصدار قانون التأمين الصحى للعمال وأفراد أسرهم وتيسير العلاج لهذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحى فيهم بما يكفل رفع مستوى الانتاج الصناعى •

٦ ـ استصدار تشريع يكفل زيادة اهتمام العامل بعمله والمحافظة على المصنع الذى يعمل به •

الفلاحون :

١ ـ فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى يكفل له المستوى اللائق من المعيشة ، مع المساواة بين الرجل والمرأة فى الاجور عن العمل الواحد •

٢ ـ تعميم المجالس البلدية والقروية وتوسيع اختصاصها ، ومدها بالمعونة الفنية والمالية لتقوى على النهوض بمرافق القرية ورعاية البيئة •

٣ ـ تجديد القرية المصرية فى مدة أقصاها عشرون عاما •

٤ ـ الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب بجميع انحاء البلاد فى مدى خمس سنوات طبقا للمشروع الذى أقرته وزارة الوفد فى عام ١٩٥١ •

٥ ـ تعميم شبكة الطرق المرصوفة فى سائر البلاد فى مدى خمس سنوات ، وذلك بالاستعانة بالشركات العالمية ، وتمويلها بواسطة قرض أهلى •

التربية والتعليم :

١ ـ توجيه التعليم بصفة عامة لسد مطالب البلاد فى

مختلف نواحى نشاطها .

٢ – العناية برفع المستوى الخلقى بين مختلف طبقات الامة ، ومكافحة التحلل الخلقى والقضاء على أسبابه ، ونشر الفضيلة والمثل العليا بين جميع أفراد الشعب ، والاستعانة فى ذلك بحسن توجيه الصحافة والاذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر والدعاية ، واستصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض .

٣ – جعل التعليم الدينى اجباريا .

٤ – فرض رقابة فعالة على دور الملاهى وافلام السينما لحماية الاخلاق والآداب العامة من كل ما يشوبها .

٥ – تحريم الخمر والميسر .

الصحة العامة :

١ – اتخاذ الوسائل لتأميم العلاج ، بحيث يتوافر لكل مريض الحق فى العلاج المجانى والحصول على الدواء اللازم .

٢ – مكافحة التدرن الرئوى بالاستزادة من عدد وحدات الامراض الصدرية والمصحات العامة ، وأن ترعى الدولة أسرة المرضى ماديا واجتماعيا .

٣ – استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الوقاية من البلهارسيا والانكلستوما .

٤ – تشجيع الابحاث فى مختلف فروع الطب والكيمياء ، بانشاء معاهد حكومية مستكملة العدة .

٥ – انشاء معهد تعليمى لاعداد الباحثين الممتازين .

٦ – انشاء معهد صحى هندسى لتخريج مهندسين صحيين يساهمون فى مشروعات تحسين الصحة العامة .

٧ – انشاء معهد ومصنع للعدسات البصرية لخدمة الجيش وقواته المحاربة .

٨ – استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات تحسين الصحة القروية .

السياســة الزراعيــة :

يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف اليه من اشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رءوس الاموال فى الصناعات الكبرى فيها .

بيع أراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع وبيع اراضيها البور ، بعد توفير وسائل الرى والصرف بها ، مع تخصيص ما يسهل اصلاحه منها لصغار المزارعين .

السياسة الاقتصادية والبرلمانية :

١ – اعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الاعلى وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاية الممتازة للاستئناس برأى اعضائه فى المسائل الاقتصادية الهامة .

٢ – تشجيع استغلال رءوس الاموال فى استخلاص الثروة المعدنية والبترول بوجه خاص .

٣ – تشجيع الادخار القومى وتوجيهه الى تنفيذ المشروعات الضرورية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية .

٤ – المبادرة الى تنفيذ المشروعات التى تؤدى الى زيادة الانتاج توصلا الى زيادة دخل الافراد ، ومن ذلك تنفيذ مشروعات الرى الكبرى للوصول الى زيادة المساحة المنزرعة .

٥ — تعميم محطات الكهرباء من جميع مساقط المياه لتكون الكهرباء فى متناول الجميع بأسعار رخيصة، فتنتشر الصناعات بمختلف أنواعها ويرتقى مستوى المعيشة .

٦ — تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما لا يتعارض مع مصلحة المستهلك .

٧ — العمل على نشر الصناعات الزراعية .

٨ — تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا ، وزيادتها على الايرادات والتركات الكبيرة تمكينا للدولة من الحصول على المال اللازم لتنفيذ مشروعاتها ، مع التوسع فى اعفاء ذوى الدخل المحدود والتخفيف عنهم تحقيقا للعدالة الاجتماعية .

٩ — حماية محصول القطن بما يضمن للفلاح بيعه بسعر مجز يتناسب مع قيمته الحقيقية بالنسبة لسائر أقطان العالم .

١٠ — العناية بالثروة الحيوانية .

١١ — تشجيع السياحة كمورد هام من موارد الدخل القومى ، وتحسين المصايف والمشاتى المصرية ، وعلى الاخص تنفيذ المشروع الخاص بمدينة حلوان .

١٢ — العمل على انشاء أسطول تجارى بحرى ونهرى وجوى .

١٣ — فرض ضريبة تصاعدية على المبالغ التى يصرح بتحويلها للمسافرين الى الخارج مع حصرها فى أضيق الحدود الضرورية .

١٤ — وقف تيار البذخ فى مصروفات الدولة فى الداخل والخارج .

١٥ — زيادة الضرائب على الكماليات .

١٦ — مراقبة الشركات الصناعية وغيرها مراقبة دقيقة للحد من مصاريفها العمومية والادارية بما لا يعوق نشاطها توصلا الى خفض تكاليف الانتاج .

١٧ — تنفيذ قانون المساكن الشعبية لتوفير العدد اللازم منها خلال خمس سنوات ، طبقا لما قررته حكومة الوفد من تشريعات فى هذا الشأن .

١٨ — مكافحة الغلاء بتوفير المواد الضرورية والحد من استهلاكها .

١٩ — العمل على تأميم المرافق العامة بالتدريج .

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

١٦ ذى الحجة سنة ١٣٧١

١٦ سبتمبر ١٩٥٢

ملحق رقم ٦

بيـــان الاخـوان المسـلمين عـن الاصـلاح المنشود فى العهد الجديد

يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ●

بسم الله الرحمن الرحيم . « ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوى عزيز » .

الآن ، وقد وفق الله جيش مصر العظيم لهـــذه الحـــركة المباركة ، وفتح بجهاده المظفر أبواب الامل فى بعث هذه الامة واحياء مجدها التليد ، وأزال عقبة كانت تصد عن سبيل الله والحق وتعوق المصلحين ، ويستند اليها ويملى لها المفسدون والمغرضون من كبراء هذه الامة وحكامها فى العهود المختلفة .
الآن ينبغى أن ننظر الى الامام وألا يأخذنا الزهو بهـــذه الانتصارات عما يجب من استئناف العمل فى مرافق الاصلاح الشامل ، حتى تشعر الامة بأنها انتقلت نقلة كلية من عهد الى عهد . فالا تفعل ، فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتنا نكســـة لا تؤمن عواقبها .

وهذا يفرض على كل ذى رأى فى الامة ، ان يتقدم الى الامة

● قام بنسخ هذا البيان مشكورا الاستاذ حلمى عبد العال المعيد بكلية تربية شبين الكوم ، من جريدة الاهرام يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

والى أولى الامر فيها بمشـــورة خالصة لله ، بريئة من الهوى ، مما ينبغى أن يتجه اليه الاصلاح المنشود لبعث هذه الامة من جـــــــديد •

وسنة الاخوان المســـلمين ان يتقدموا الى الامة وأولى الامر فيها ، فى مثل هذه المراحل المتميزة من تاريخهـــا ، بالرأى يســـتقونه من كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والذى يسوى بين المسلمين وغير المسلمين فى حقوقهم وواجباتهم العامة ، ولا يفرق بين جنس وجنس ولا بين لون ولون •

أولا ـ التطهير الشامل الكامل •

ألا ان أول ما ينبغى الالتفات اليه من ضروب الاصـــلاح ، وما لا تظهر ثمرة العمـــــل الا به ، ان يؤخذ من أعان الملك السابق على الشر ويسر له سبل الفساد والطغيان بما أخذ به الملك السابق نفسه ، وما ينبغى أن يؤخذ به • فلا يستقيم فى ميزان العدالة ولا فى حماية المصـــالح العامة ورعاية المثل العليا ، أن يكون أمر التطهير مقصـــورا على عزل الملك ، ثم يترك أعوانه وأدواته آمنين لا تمتد اليهم يد القصاص •

ان دستور البـلاد الذى أقسم جميع وزراء الدولة عـــلى احترامه ، تنتهى نصوصه وروحه الى القاء المسئولية كلها على كاهل الوزراء • والوزراء حين يحملون هذه المسئولية يعتبرون مؤتمنين عليها من قبل الامة • فان فرطوا فى رعاية هـــذه الامانة ، فقد استوجبوا أشد انواع المؤاخذة •

وان الدستور ليقرر ان أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تعفى الوزير من المسئولية • بل ان الدستور يركز المسئولية فى الحكومة حتى يجعل رئيســـها مسئولا عن احاديث الملك الشخصية • فكيف يقبل بعد هذا عذر وزير مهد للملك سبيل

الافساد ويسر له استغلال اموال الدولة واغتصاب أراضـــيها واضاعة مصالحها ، واعانة على اهدار الحريات وسفك دماء أبنائها الابرار ، وسن له من التشريعات والقوانين الاســـــتثنائية ما يحميه من رقابة الشـــعب ويدفعه الى التمادى فى طريق البغى •

ولكن رجال الحكم قد جاوزوا كل حد فى التفريط وتضييع الامانة ، ورأوا أن الاحتفـــاظ بمقعـــد الحكم ، وهو اقصى ما يستطيع الملك حرمانهم منه ـ أعز عليهم من الوطن والشعب جميعا • فضلا عما شاركوا فيه من الغنم الحرام والاســتغلال الآثم لمقومات البلاد •

لقد أصبح لزاما أن تمتد يد التطهير الى هـــؤلاء الحكام ، فنبـــادر الى تنحيتهم عن الحياة العامة وحرمانهم من مزاولة النشاط السياسى ، حتى يقدموا للمحاكمة عن كل ما يوجـــه للملك الســـابق من اتهامات ، وما يعاب عليه من تصرفات ، وما تظهره الملفات الحكومية اليوم وبعد اليوم من مظاهر البغى وسوء الاستغلال ، حتى يكونوا عبرة لكل من يلى أمور هـــذه البلاد ، اذ يوقنون ان عقاب الشعب المتربص أحق بأن يبقى من نقمة الملك المتسلط •

ولا يبلغ التطهير غايته حتى تشمل المؤاخذة كل من عبث بمصلحة الدولة أو أجرم فى حق البلاد فى عهود الحكم المختلفة • •• وهذا يتقاضانا ان نبادر الى تنفيذ قانون الكسب الحرام دون هوادة ولا محاباة ، وان نقدم للمحاكمة بلا تردد ولا تمييز كل من أساء استخدام السلطة بمصادرة الحريات وترويع الآمنين وتعذيب أبناء الامة الاحرار ، وان يعاد التحقيق نزيها صارما فى القضـــــايا التى غل الطغيان عنها يد العدالة من قبل ، كقضايا الجيش واغتيال الشخصيات التى كان لبعض المسئولين فيها دور معروف •

كما ينبغى الغاء الاحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات ·

ثانيا ـ الاصلاح الخلقى والتربوى :

ان حركة الجيش التى أسلمتنا هذه النتيجة المباركة نتيجة السير فى طريق التطهير ، حتى يتسنى لها ان تؤتى ثمارها كاملة غير منقوصة ، حتى نسير فى الاصلاح التشريعى والخلقى بخطوات حاسمة لا تتكرر معها التجارب المريرة ولا تسمح ببروز أوضاع وظهور اشخاص من طراز أولئك الذين لم نستجمع انفاسنا بعد منذ أنحناهم عن الطريق ·

ولا شك ان التشريع مهما أحكمت صياغته واستقامت أهدافه وأصوله ، لايبلغ غايته حتى يقوم على تنفيذه الفرد الصالح الذى لا يتم اعداده الا عن طريق التربية الدينية ، اذ تغرس فى نفسه من معانى الانسانية السامية ما يعصمه من اتباع الهوى ويهديه الى ان يحب للناس ما يحب لنفسه · فاذا ولى أمرا أو تقلد سلطانا كان المؤمن بربه الذى لا يزل ولايتزلف ، المستقيم فى خلقه الذى لايتكبر ولا يتغطرس ، المرضى فى أمانته الذى لا يختلس ولا يرتشى ، والذى لا يقصى الفضيلة عن حياته الشخصية أو حياته العامة ، فهو فى بيته القدوة الصالحة وفى مكتبه المثل الطيب ، فقد افلح من ذكاها وقد خاب من دساها ·

ومن تمام هذا الباب ان تعمل الحكومة على تحريم ما حرم الله ، والغاء مظاهر الحياة التى تخالف ذلك مثل القمار والخمر ودور اللهو والمراقص والافلام والمجلات المثيرة للغرائز الدنيا ·

وان العاطفة الدينية لا تكفى وحدها لضمان التخلق باخلاق الاسلام · فينبغى ان يقترن غرسها وانماؤها بمحاسبة الفرد

حسابا دقيقا عن اتخاذ الآداب والاخلاق القرآنية منهاجا له فى حياته الخاصة والعامة ·

كما يجب ان نعيد بناء نظامنا التعليمى والتربوى على أسس جديدة تضمن تكوين جيل جديد مشبع بالروح الدينية والخلقية والوطنية ، وان نعيد كتابة تاريخنا الاسلامى والمصرى لنزيل منه ما وضعه المغرضون من المستعمرين والمستشرقين ·

ويجب أن نوفر التعليم للمواطنين جميعا وألا يكون ذلك على حساب سواه · ويجب تدعيم معاهد العلم والجامعات على اختلافها وتزويدها بالبحث حتى تقوم بمصر نهضة علمية جديدة تستطيع ان تساهم بقسط كبير فى بناء نهضتنا الاجتماعية والاقتصادية ·

ثالثا ـ الاصلاح الدستورى :

ان الفرد الصالح لا تطيب له الحياة فى ظل دستور تم وضعه فى عهد الاستعمار الانجليزى اولا والطغيان السياسى ثانيا · وقد نشأ عن ذلك وجود ثغرات فى نصوص الدستور سمحت باحداث اضطرابات فى حياتنا العامة ، واستطاع الاحتلال أن ينفذ منها بين حين وآخر ، كما سولت للملك التدخل المستمر وتجاوز حدود المبادىء الدستورية الاساسية · ولقد كان المظهر البارز لهذه الملابسات ان يجىء الدستور منحة من الملك لا نابعا من ارادة الامة ·

ولما كان تصرف الحكام قد اهدر الدستور نصا ومعنى ، وكان من طبيعة الثورات الناجحة ان تسقط الدساتير التى تحكم الاوضاع السابقة عليها ، فان الدستور المصرى يكون قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه ، مما يقتضى المسارعة الى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ، على أساس أنه تعبير عن عقيدة الامة وارادتها ورغبتها

وسياج لحماية مصالحها ، لا على انه منحة من الملك • وسيترتب على اعادة اصدار الدستور بطبيعة الحال اختفاء جميع نصوصه التى تصدر عن طبيعة كونه منحة ، ويستمد مبادئه من مبادىء الاسلام الرشيدة فى كافة شئون الحياة •

وفى ظل هذه المبادىء تختفى من الدستور أسطورة الحكام الذين هم فوق القانون أو فوق المسـئولية الجنائية ، فالمبدأ الأساسى الذى يقرره الاسلام أن المسئولية بمقدار السلطة ، وأن الكل سواء أمام القانون •

هذا وينبغى أن نستفيد ايضا من التجارب الدستورية السابقة ليكون اتجاهنا الى الاصلاح مؤسسا على قواعد واقعية ملموسة • والذى يستقرىء هذه التجارب منذ بدء الحياة النيابية الى اليوم ، يجد انها لم تقدم نيابة صالحة ولا تمثيلا صحيحا • وليس أدل على ذلك من انه مع شيوع المفاسد وانتشار الاخطاء التى تعترف بها الاحزاب السياسية اليوم وتقول أن الملك كان هو الآمر بها ـ لم يفلح برلمان واحد فى اسقاط حكومة أو مناقشة مخصصات الملك أو تغيير وزير أو توجيه اللوم الى وزارة ، ولم ينته أى مجلس من مناقشة أى استجواب الا بالانتقال الى جدول الاعمال •

وفوق ذلك ، فما من قانون جاء ضارا بالحريات الا وقد أقرته وخضعت لمشيئة الحكومات فيه البرلمانات المتلاحقة ، تلك البرلمانات التى طالما يسرت للحكومات اعتماد الاموال الضخمة المرهقة للميزانية فى أوجه البذخ والترف وتحقيق شهوات الحكم الفردى بحيث عجزت الميزانية عن مواجهة مطالب النهضة وضرورات الاصلاح فى مرافق الحياة •

وهكذا انتهت الحياة البرلمانية فى كافة العهود الحزبية الى أن اصبحت أداة تعطى شهوات الحكام ومظالم السلطان صيغة قانونية • فلا مناص اذن من النظر فى اعادة بناء الحياة النيابية

والقوانين الانتخابية على أصول سليمة ، حتى تؤدى رسالتها على الوجه المنشود •

رابعا ـ الاصلاح الاجتماعى :

أن الامة تعانى تفاوتا اجتماعيا خطيرا ، فهى بين قلة أطغاها الغنى ، وكثرة أتلفها الفقر • وهذه حال لايرضى عنها الاسلام • فالاسلام يكره أن يكون المال دولة بين الاغنياء وحدهم ، والاسلام يقضى بأن يكون لكل فرد فى الدولة ـ مسلما كان أو غير مسلم ـ كحد ادنى : مسكن يقيه حر الصيف وبرد الشتاء وملبس للصيف والشتاء ، ومطعم يقى جسمه ويجعله قادرا على العمل ، وعلاج بالمجان ان كان غير قادر ، وتعليم بالمجان ، ذلك كله له ولزوجه ومن يعول •

وسبيل الاسلام الى تحقيق هذه المزايا :

أولا ـ العمل : فالعمل فرض على القادر عليه ، ولا يجوز له ان يتخلى عنه ، ولا تجوز اعانة رجل لا يعمل وهو قادر ، بل يحمل على العمل حملا ، ويجب على ولى الامر ان يساعد على ايجاد عمل له ، ويهيىء له وسائله ويتعهده حتى يتحقق انه مستريح فيه •

ثانيا ـ التكافل الاجتماعى : فاذا لم يجد عملا اصلا أو كان عمله لا يكفيه أو كان غير قادر عليه ، وجب على ولى الامر ان يتدخل ليحقق له ضرورات الحياة المذكورة آنفا بالزكاة ، وهى فريضة مقررة مقدرة ، وليست صدقة يدفعها الغنى متفضلا •

وهى حق للفقراء ، وتصرف حيث تجبى ولا تنقل الى مكان آخر حتى يستوفى أهل كل جهة بفقرائها الذى يعرفونهم ويعرفون حاجتهم ، فيشعر الاغنياء والفقراء بانهم متكافلون متراحمون •

فان لم تكف الزكاة لتوفير تلك الحاجات الضرورية ، وجب

على من عنده فضل مال أن يرده على الفقراء حتى يستوفوا حاجاتهم ، فان لم يفعلوا أجبرتهم الحكومة على ذلك ، واتخذت من التشريعات ما يكفل اصلاح حال المجتمع بقدر ظهور الحاجات وبروز الضرورات .

وقبل توفير هذه الضروريات الاساسية لكل فرد لا يوقع الاسلام حد السرقة على السارق .

وبناء على هذه المبادىء يجب النظر فى عدة اجراءات يلزم ان تتخذها الدولة لتحقيق تلك الغايات نلخص أهمها فيما يأتى :

١ ـ تحديد الملكيات الزراعية . فان الملكيات الكبيرة قد اضرت ابلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت فى وجوههم فرص التملك وصيرتهم الى حال اشبه بحال الارقاء ، فلا سبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية وبيع الزائد عنه الى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة . كما يتعين توزيع جميع الاطيان الاميرية المستصلحة والتى تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة .

٢ ـ تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر : فمن الواضح أن عددا كبيرا من المشتغلين بالزراعة لن تتوافر له ملكية حتى بعد التحديد ، وذلك نظرا الى قلة الاراضى الصالحة للزراعة بالقياس الى عدد المشتغلين بها .

ولقد جرت العادة أن يلزم المستأجر بأداء مبلغ نقدى أو قدر عينى من المحصول لقاء انتفاعه بكل فدان دون مراعاة للقصد والاعتدال ، الامر الذى يترتب عليه ان يحرم الفلاح ثمرة عمله طوال العام ، بل يخرج فى اكثر الاحيان مثقلا بدين لا يستطيع اداءه .

ولا علاج لهذه الحال ، بعد تحديد الملكية ، الا باصدار تشريع يقصر نظام التأجير على المزارعة ، بمعنى انقسام

المحصول بنسبة يتفق عليها كالنصف مثلا ، لانها اقرب الصور الى العدالة .

٣ ـ استكمال التشريعات العمالية : باعادة النظر فى التشريعات العمالية الحالية لتشمل جميع فئات العمال بما فيهم العمال الزراعيين ، ولتكفل للعامل وأسرته التأمينات الكافية ضد البطالة والاصابات والعجز والمرض والشيخوخة والوفاة ـ مع مراعاة جعل الانتساب الى النقابات اجباريا ، واباحة تكوين الاتحادات النقابية وتحديد أجور العمال وفق المبادىء الاسلامية على أسس اقتصادية سليمة مع ضمان حصول العمال على نصيبهم من غلة الانتاج . والغاء مكافآت أعضاء مجالس ادارة الشركات على أن يكون تقرير هذه الحقوق وحمايتها بنصوص قانونية صريحة .

٤ ـ اصلاح نظم التوظيف : على أساس تقريب الفوارق بين الحد الاعلى والحد الادنى للمرتبات والاجور وكفالة الضمانات القانونية والمالية فى الخدمة والمعاش . وتأمين المرءوسين ضد اهواء الرؤساء واستبدادهم وتحديد التبعات وتبسيط الاجراءات والغاء المركزية .

٥ ـ الغاء النياشين : وذلك تكملة لما تم من الغاء الرتب وتحقيقا للمساواة الكاملة بين أبناء الوطن الواحد وحتى تكون الاعمال خالصة لله . وكذلك العمل على القضاء على مظاهر البذخ والترف .

٦ ـ جعل المسجد مركزا دينيا وثقافيا واجتماعيا : وقد كانت هذه وظيفة المسجد الرئيسية منذ نشأته ، ولا يتم هذا الا بتعيين رجال متدينين مثقفين للاشراف على المساجد لا يكتفون باقامة الصلوات ، بل يحولون المسجد ، وبخاصة فى القرى الى ندوة حافلة بضروب النشاط والاصلاح ومكافحة الامية .

خامسا ـ الاصلاح الاقتصادى :

ان مواد الثروة فى مصر بوضعها الحالى ، لاتكفى أن يعيش المواطنون معيشة طيبة ، ولابد من فتح ابواب جديدة للثروة واصلاح الاوضاع القائمة على أسس سليمة . ونقترح لذلك أمورا منها :

١ ـ تحريم الربا ، وتنظيم المصارف تنظيما يؤدى الى هذه الغاية . وتكون الحكومة قدوة فى ذلك بالتنازل عن الفوائد فى مشروعاتها الخاصة .

٢ ـ تمصير البنك الاهلى وانشاء مطبعة للاصدار فى مصر واستعجال انشاء دار سك النقود المعدنية .

٣ ـ الغاء بورصة العقود التى أدت المضاربات فيها الى زعزعة الاقتصاد القومى والعمل على اصلاح السياسة القطنية بما يحقق مصالح البلاد .

٤ ـ استكمال اصلاح الاراضى البور ، والعناية باستغلال الصحارى المصرية زراعيا ومعدنيا .

٥ ـ تصنيع البلاد مع العناية بالصناعات المعتمدة على المواد الاولية المحلية ، والصناعات الحربية .

سادسا ـ التربية العسكرية :

ان رجال الجيش الباسل هم أولى الناس باصلاحه ، ويجب على الدولة ألا تبخل عليه بالمال الذى يهيئه لتأدية واجباته ، وأن تعتبر ذلك فريضة لا يؤخرها غيرها من الفرائض ولو اقتضى الامر الجور على أبواب الميزانية الاخرى . ونود أن نشير الى أمور فى التربية العسكرية نجملها فيما يلى :

١ ـ أن تراعى الآداب والشعائر الدينية فى الجيش وأن تقوم العلاقة بين أفراده على أساس الاخوة .

٢ ـ أن يوسع نطاق التجنيد بحيث لا يبقى فى الامة بعد فترة محدودة ، من يستطيع حمل السلاح دون أن يحمله ، حتى يصبح الشعب كله جيشا كامل الاهمية والعتاد : « انفروا خفافا أو ثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله » .

٣ ـ أن تضاعف العناية بالتدريب العسكرى فى المدارس والجامعات ، وأن يتسم بالجد والانتاج فيقرر اجباريا فى مناهج التعليم ويشمل فنون الحرب وأساليب القتال الصحيح .

٤ ـ انشاء جيش اقليمى يتكون من كل من فاته الانتظام فى الجيش العامل .

٥ ـ أن تبادر الحكومة الى انشاء مصانع الاسلحة والذخيرة لامداد الجيش بحاجته منها حتى يستطيع الجيش أن يحقق غاياته فى العدد والعدة ومستوى التدريب .

سابعا ـ البوليس :

ان رجال البوليس هم حفظة الأمن الداخلى ، وهم جزء من الامة يجب أن تكون علاقاتهم معا علاقة اخوية وقائمة على أساس من الخلق أفاضل الكريم .
لذلك ينبغى أن يطهر البوليس من العناصر الفاسدة التى عاونت الطغاة على اذلال الامة ومهدت السبيل لزج ابنائها الابرياء فى ظلمات السجون والمعتقلات وأشاعت فى البلاد جوا من الفزع والارهاب ، مازالت آثاره حية بيننا ، وأن ينزه البوليس عن أن يكون أداة فى يد الاحزاب تسخره فى مآربها السياسية مستغلة سيطرتها عليه حين تكون فى الحكم .

ويجب الغاء نظام البوليس السياسى الذى اساء الى سمعة

البوليس ومد نفوذه بغير حق الى كثير من مرافق الحياة وهو فى حقيقته اثر من آثار الاستعمار البغيضة . ويجب أن يرفع مستوى رجال البوليس وأن يأمنوا فى حياتهم وتوثيق روابط الود بينهم وبين رؤسائهم من ناحية وأفراد الامة من الناحية الاخرى .

خاتمة

هذه خطوط رئيسية فى الاصلاح يحتاج كل منها الى بيان . وان المشكلة التى تقابلنا الآن ذات ثلاثة أطراف : مظلومون ، وظالمون ، وأوضاع مكنت الظالم من أن يظلم . ولابد لكى يستقيم أمر هذه الامة مما يأتى :

١ ـ أن ترد المظالم الى أهلها وأن يعاد الى كل ذى حق حقه ، فترد الى المسجونين السياسيين حريتهم . ولقد كانت هذه الصفوة من الشباب الطليعة الاولى التى ثارت فى وجه الظلم والطغيان ، ولازالت ترسف فى اغلالها بينما يتمتع المترفون والجلادون باهوائهم . كما ترد الاموال والارض المغصوبة الى اهلها وان تتوفر للمواطنين حياة يتحررون فيها من أغلال الالحاد والفقر وطغيان الطبقة الحاكمة وتجار السياسة .

٢ ـ أن يقتص من الظالمين ، وأن يبعدوا من الميدان السياسى . هؤلاء الذين استباحوا الحرمات واعتدوا على الحريات وداسوا على مقدسات الامة وجعلوا البلاد مزرعة لشهواتهم واتخذوا العبث بمصالحها مادة للكسب الحرام لأنفسهم وأهلهم وأنصارهم .

٣ ـ أن تغير الأوضاع التي مكنت الظالم من أن يظلم ، وأن يكون التغيير شاملا لكل مرافق الحياة التى استطاع الطغاة أن ينفذوا منها الى مآربهم .

أما قضية الاستقلال فليس لها الا حل واحد ، هو أن يخرج الانجليز من مصر والسودان ، وأن يخرج كل مستعمر من بلاد الاسلام (ويقولون متى هو ، قل عسى أن يكون قريبا) . وان الاخوان المسلمين حين يتقدمون بهذه الخطوط الرئيسية انما يستوحونها من كتاب الله الذى يأمر بالعدل والاحسان ويحض على الاخاء ورعاية أهل الذمة (لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم . ان الله يحب المقسطين) ويدعون الله جلت قدرته أن يجمع القلوب على الهدى ، وأن يحقق للامة أهدافها ، وأن يهدينا سواء السبيل والله اكبر ولله الحمد .

المرشد ـ حسن الهضيبى

ملحق رقم ٧

محضر حديث مع أبو سيف يوسف

أول ديسمبر ١٩٧٥

س ــ ما اسم منظمتكم ؟

ج ــ « طليعة العمال » حتى سنة ١٩٥٦ ، وتغير الاسم بعد ذلك الى « العمال والفلاحين » .

س ــ ماذا كانت صلة تنظيمكم بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟

ج ــ لم يكن هناك صلة فى البداية . ثم حدث انقسام فى تنظيم الحركة الديمقراطية (حدتو) ترتب عليه انضمام جزء من التنظيم الينا من المدنيين والعسكريين . وكان المسئول عن هذا الجزء الذى انتقل الينا من الضباط الاحرار هو حمدى أبو العلا ، الذى كان يعمل وكيلا للنيابة وزوج انجى افلاطون، وكان الصلة بين التنظيم والضباط . وقد أكد لى البعض أن جمال عبد الناصر كان من بين هؤلاء الضباط ، ولكنى لاأستطيع أن أجزم بذلك .

س – ما هو المقصود من انضمام جزء من الضباط الى تنظيمكم ؟

ج – ليس المقصود أن هؤلاء الضباط كانوا جزءا من التنظيم عمليا ، وانما المقصود أنه كانت هناك صلة ·

س – ماذا كان موقفكم من الثورة بعد قيامها ؟

– أخذنا موقف التحفظ لعدة اسباب :

أولها – كان لدينا قبل قيام الثورة تحليل كامل بأنه سوف يحدث انقلاب عسكرى يقوم به الملك · فقد كان فاروق يتحدث فى ذلك الحين عن الاستعانة بفرقة سنغالية (مثل الفرقة الباكستانية فى الاردن التى لعبت دورا فى تصفية المقاومة) · وصحيح أن الاشخاص الذين توقعناهم لعمل هذا الانقلاب ، مثل حيدر وغيره ، لم يكونوا على رأس الانقلاب ، ولكن الملك كان مايزال موجودا ، ولم نكن نعرف هل ستبقى عليه الثورة أم لا ·

ثانيا – ارتباطنا القوى بالطليعة الوفدية وبالوفد عموما · فكان من الضرورى أن ننتظر حتى تحدد الثورة موقفها من الوفد ·

ثالثا – كانت قضية الديمقراطية والحريات تهمنا بالدرجة القصوى · وكان من الضرورى أن نعرف موقف الثورة من هذه القضية ومن الاوضاع الداخلية فى البلد ·

لذلك تحفظنا كما ذكرت · فلم نؤيد أو نهاجم عند قيام الثورة · ولكنا أيدنا بعد ذلك بعض الاجراءات مثل عزل الملك ، وتحديد الملكية الزراعية وغيرها ·

على أن اعدام الثورة لخميس والبقرى كان حاسما بالنسبة لنا ، فانتقلنا الى المعارضة النشطة ·

س – هل كان تقييمكم للثورة بعد انتقالكم الى الهجوم عليها ، انها فاشية ؟

ج – لم نستخدم لفظ فاشية ، لأننا نعرف أن الفاشية لها مواصفات أخرى لاتنطبق على الثورة · وانما وصفناها بأنها دكتاتورية عسكرية ·

س – متى بدأت الثورة فى القبض على أعضاء التنظيم ؟

ج – كان تنظيمنا بالغ السرية واجراءات الامن متوفرة فيه الى حد كبير · ولذلك أذكر أن أول واحد قبض عليه هو أحمد سالم ، وهو وكيل نقابة نسيج القاهرة ، وقد وضع فى السجن الحربى بعد ١٩٥٤ ·

س – متى تغير موقفكم الى تأييد الثورة ؟

ج – كنا أول تنظيم اتخذ موقف الدعوة الى التعاون مع النظام ابتداء من ١٩٥٥ · وقد أيدنا قضية الحياد الايجابى رغم معارضة التنظيمات اليسارية الاخرى لهذا الخط · حتى توحدت التنظيمات الشيوعية فى تنظيم واحد فى ٨ يناير ١٩٦٨ هو الحزب الشيوعى المصرى · وهى تنظيمات : العمال والفلاحين ، وحدتو ، والحزب الشيوعى المصرى ·

● أبو سيف يوسف

– عضو مجلس الشعب ·
– مدير تحرير الطليعة ·
– سكرتير تحرير الفجر الجديد ١٩٤٥ – ١٩٤٦ ·
– عمل محررا فى «صوت الامة» و « البلاغ » و «رابطة الشعب ١٩٤٧ – ١٩٤٨ ·
– ألف كتاب : « حول الفلسفة الماركسية » ردا على العقاد سنة ١٩٤٦ · وقد صودر الكتاب وقدم بسببه الى المحاكمة ·

ملحق رقم ٨

محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى

يوم ٢١ نوفمبر ١٩٧٥

س ــ كنت تشغل منصب السكرتير العام المســاعد لهيئة التحرير ، وكنت على رأس اعتصام العمال يوم ٢٦ مارس ٠
فما هو دور جمال عبــد الناصر فى هذه الأزمة ، وما هو دوركم ، وما هو دور العمال ؟

ج ــ كانت هنــاك أزمة بين نجيب والثورة ٠ وكان اللواء نجيب مسيطرا على الموقف ٠ وكان الجيش منقسما بين الفريقين، ولكن لم يفكر احد فى الاستعانة بالجيش ٠ وبقى الشعب ٠ وكان التجمع من العناصر الحزبية والاخوان والشيوعيين رهيبا وراء محمد نجيب وضد مجلس الثورة ٠ وكان هذا التجمع يستخدم محمد نجيبوسيلة ومرحلة للعودة الى الماضىوالى العهد القديم ٠ ثم تفاقمت الازمة ، وصدر قرار ٢٥ مارس بانسحاب الثورة ، **وبدأت المظاهرات المعادية للثورة والمؤيدة لمحمد نجيب ٠ وفى اليوم التالى ــ حسبما أذكر ــ جاءنا فى هيئة التحــرير بعض** القيادات العمالية فى النقل العام ، ومعهم صــاوى أحمــد صــاوى ، وقالوا انهم لا يوافقون عــلى انســحاب الثورة ،

وأنهم يريدون عمل حركة لتأمين الثورة . وأبدوا استعدادهم للاعتصام فى الاتحاد العام حتى يعيد مجلس الثورة النظر فى قراراته . فاتصلت بجمال عبد الناصر وأبلغته بهذا الموضوع ، ولكنه قال لى : « أنا فى وضع لايمكننى من مساعدتك ولا الدفاع عنك ، فاذا عملت حاجة أنا برىء من دمك » . فقلت له: الله معنا . وقلت للعمال : ابدأوا على بركة الله ، فبدأوا الاعتصام ، وربنا استجاب ، وبدأت الحركة تنتشر والنقابات تضرب من الاسكندرية الى أسوان حتى اعاد مجلس الثورة النظر فى قرارات ٢٥ مارس .

س ـ ما هو دور يوسف صديق فى الحركة المؤيدة لمحمد نجيب ؟

ج ـ هناك واقعة سمعتها من العمال سالفى الذكر ، وهم الصاوى ومن معه . قالوا أن يوسف صديق اتصل بهم وقال لهم أنه يريدهم أن ينظموا حركة للمطالبة باقصاء مجلس الثورة فورا ، وعرض عليهم كما قالوا أى مبلغ يطلبونه . وحتى يطمئنهم ، طلب اليهم مقابلته فى بيت محمد نجيب عند منتصف الليل ليطمئنوا الى أن العملية تتم بمعرفة محمد نجيب . فأنا سألت العمال : وايه اللى جابكم هنا وعندكم مثل هذا العرض وخصومنا هم الأقوى ؟ فكان الرد أن الثورة قد منعت الفصل التعسفى ، وبصدور هذا القرار تجرأوا على أصحاب الأعمال ، فعودة الاحزاب معناه عودة سيطرة أصحاب الاعمال والانتقام من العمال .

س ـ هل حصل صاوى وزملاؤه على أربعة آلاف جنيه مقابل عمل الحركة لحساب عبد الناصر ، كما روى البعض ؟

ج ـ هذا حرام وظلم . فلم يكن لدينا ميزانية فى هيئة التحرير ، ولم نكن نأخذ معونات من الحكومة ، وكانت ماليتنا تتكون من اشتراكات وتبرعات الاعضاء ، وكانت احتفالاتنا

تتم على حساب الاعضاء ، بل ان عربات الهيئة التى كنت أركبها والصاغ طعيمة كانت تبرعات من محمد حسن العبد باشا ، المقاول المعروف . ولم تتجاوز مصروفات هيئة التحرير من واقع دفاترها أكثر من ٨٠٠ جنيه فى الشهر فقط ، فمن أين حصل صاوى وزملائه على أربعة آلاف جنيه ؟

س ـ لا ضرورة لأن يكون هذا المبلغ قد أعطى من ميزانية هيئة التحرير . فهناك المصاريف السرية !

ج ـ أخشى أن أقول لك ان الذى حدث لصاوى هو العكس تماما ، فقد جوزى جزاء سنمار ، وكذلك جوزى طعيمة وجوزيت أنا . ومعروف أن صاوى قد ضرب على يد أحمد انور امام الناس ، وأبعد عن الاتحاد . واما أنا فقد حرمنى عبد الناصر من حقى فى الانضمام الى مجلس قيادة الثورة ، رغم أن بعض اجتماعات المجلس كانت تتم فى بيتى فى الجيزة قبل الثورة . بل لقد وصل الامر الى ابعد من ذلك ، فبسبب الغيرة والحقد لدورنا فى أزمة مارس ، أخذت بعض الاجهزة تدس لنا عند جمال عبد الناصر ، وقالوا له أننى والصاوى نقول فى أحاديثنا أننا « رجعنا عبد الناصر » ، وقالوا له ان ابراهيم الطحاوى خطيب يؤثر فى الجماهير ، وله تنظيم سرى من العمال . واستدلوا له بنجاح حركة مارس على وجود هذا التنظيم السرى ! وقالوا له انه اذا كان الطحاوى قد استطاع بتنظيمه السرى القضاء على حركة نجيب رغم قوتها فى أيام معدودة ، فيمكنه أن يقضى على مجلس الثورة فى ساعات فقط ، ومن ثم فلابد من ابعادى لتأمين الثورة . وعبد الناصر نفسه قال لى انهم أقنعوه باعتقالى لصالح الثورة وتأمينها ! وعلى ذلك ، فلم يكرم صاوى ولم يكافأ وانما ضرب وأهين وشالوه من رياسة الاتحاد .

س ـ هل عرض عليك عبود العمل فى شركاته أنت والصاغ طعيمة ؟

ج ـ قبل الازمة ما تشتد ، وأثناء أن كان معروفا ان الثورة سوف تنفض وكل ضابط سوف يرجع الى حاله ، عرض علينا العمل فى شركاته بمرتب كبير • وقد شكرناه على شعوره ولم نقبل •

س ـ ألم تجر اتصالات بينكم وبين رجال الاحزاب فى شهر مارس ؟

ج ـ كان عبد الناصر قد طلب الى قبل شهر مارس الاتصال بأنظف العناصر فى الاحزاب بهدف تكوين هيئة تتعاون مع الثورة • وقد اتصلت بحوالى ثمانين منهم ، منهم فكرى أباظة، واللواء فتوح ، ومحمد صلاح الدين من الوفد ، وعلى ماهر ومجموعته ، وسعد اللبان وزهير جرانة • فلما جاء مارس ، وظهر مجلس الثورة فى موقفه الضعيف ، طلب الى عبدالناصر الاتصال بهذه القيادات مرة أخرى لجس نبضها ومعرفة استعدادهم للانضمام الى الثورة ، ولكن أحدا منهم لم يقبل اعلان تأييده لبقاء الثورة ، بل الجميع تنكروا لها •

س ـ ألم يتصل بكم أحد من الاحزاب ؟

ج ـ خلال الازمة زارنى أحمد الالفى عطية مندوبا عن الوفد ، وقال لى أن الوفد يعرض على مجلس الثورة الدخول فى الوفد ، ويكون جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للوفد ، ويكون مصطفى النحاس رئيس شرف •وبقوة الوفد الشعبية فسوف تنجح الثورة فى الانتخابات وتحكم باسم الوفد • وقد نقلت هذا الكلام الى جمال عبد الناصر ، ولكنه لم يقبل وقال ان هذا يعتبر تخليا عن مبادئنا • فلقد أعلنا الثورة على تلك الاوضاع فكيف نقبل أن نكون جزءا منها دفاعا عن مصيرنا • ولما سألته : ما العمل ؟ قال : نعود للجيش أو الشارع ونقاتل من جديد • فابلغت الالفى باعتذارنا ، فقال : أنا اللى آسف لكم ، لان هذا العرض عرض عليكم وعلى اللواء نجيب ايضا ، ولو قبلتم كنا فضلناكم •

س ـ لقد كتب احمد الالفى عطية بالفعل مقالا فى هذا المعنى • فلعله عرض عليكم الاقتراح على مسئوليته الخاصة ؟

ج ـ كلا • لقد قال انه مكلف من حزب الوفد ، ويطلب ردا •

س ـ ما هى معلوماتكم عن حادث ضرب السنهورى • وهل لكم دور فى ذلك باعتباركم قادة الحركة ؟

ج ـ لم يكن لنا دور • فقد كنا نعمل داخل هيئة التحرير لمتابعة الحركة العمالية • وقد بلغنى وقتها انه بينما كانت المظاهرات المؤيدة للثورة فى الشوارع ، سرت اشاعة بأن مجلس الدولة ونقابة المحامين والغرفة التجارية تعقد اجتماعات لاصدار قرارات ضد الثورة ، فالذى سمعته أن بعض جموع المتظاهرين اتجهوا الى الغرفة التجارية وفضوا اجتماعها ، والبعض اتجهوا الى نقابة المحامين وفضوا اجتماعهم ، والبعض اتجهوا الى مجلس الدولة ، وطلبوا مقابلة السنهورى للرد على الاشاعة • ولكن السنهورى رفض ، وحدث اشتباك ضرب فيه • ولا اعتقد ان المظاهرات كانت مدبرة وانما كانت عشوائية •

س ـ ما الذى دفعكم الى تأييد استمرار الثورة ؟

ج ـ الخوف من العودة الى العهد القديم • فلا ننسى أن الوضع قبل الثورة فى مصر كان سيئا ، فقد كانت الوزارات تتكرر باستمرار ، والاسلحة الفاسدة ، وفساد القصر ، وحريق القاهرة وغير ذلك من معالم سوء الحالة ، فكانت العودة الى الاحزاب معناها العودة الى تلك الاوضاع التى ثرنا عليها • وفضلا عن ذلك أذكر أننى تقابلت مع فكرى اباظة أيام الأزمة وكان ملخص رأيه ان يعود الجيش الى ثكناته ، فتضايقت وقلت له : ان الثورة ليست جمال عبد الناصر وحده ، فهناك ثمانون ضابطا على الاقل خرجوا ليلة الثورة ورءوسهم على أكفهم مستعدين للموت فى سبيل بلدهم • هؤلاء هم الثورة • واذا

انسحب جمال عبد الناصر فلن ينسحب هؤلاء ، لانهم يعرفون انهم اصبحوا معروفين ومعرضين ومكشوفين . ورجوع العهد القديم يهددهم ويقضى عليهم ، ومحمد نجيب لن يتركهم فى الجيش وسوف يذبحون قطعا . فسواء اعلن عبد الناصر الانسحاب أم لا فان الضباط الاحرار ، واقفون صامدون .

س – نعود الى حادث السنهورى . لقد روى حسين عرفه ، مدير المباحث الجنائية العسكرية فى أزمة مارس ، لأحمد حمروش ، انه توجه الى السنهورى بتكليف من أحمد أنور ، لاقناعه بفض اجتماع مجلس الدولة ، ولما رفض السنهورى ، أرسل حسين عرفه مندوبا من البوليس اليك والى طعيمة ، فوصلت المظاهرات الى سور المجلس تهتف بالموت للخونة . فما رأيك فى هذه الرواية ؟

ج – هذه القصة لا اساس لها من الصحة . وفضلا عن ذلك فهى غير معقولة ، لأن حسين عرفة هو زوج أخت أحمد أنور مدير البوليس الحربى ، وكان بيننا وبين أحمد أنور قطيعة شاملة ، امتدت بعد ذلك حتى حاربنى فى دائرة السيدة فى انتخابات ١٩٥٦ . وقد كان أحمد أنور هو نفسه الذى ضرب الصاوى فى مطار القاهرة امام الناس عند سفر عبد الناصر الى باندونج . لقد قلت اننا كنا مشغولين فى حركة اضراب النقابات .

● الدكتور ابراهيم الطحاوى فى سطور :

- **من الضباط الاحرار الذين لعبوا دورا أساسيا فى تكوين هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢ ثم فى مارس ١٩٥٤ .**
- **سكرتير عام المؤتمر الاسلامى بعد محمد أنور السادات سنة ١٩٦٢ .**
- **رئيس شركة مصر لتجارة السيارات من ١٩٦٢ – ١٩٦٥**
- **وزير برئاسة الجمهورية من ١٩٦٧ – ١٩٧٤ ، ورئيس جمعية الشبان المسلمين فى تلك الفترة .**

ملحق رقم ٩

محضر حديث مع أحمد صادق سعد
يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥

س – ماذا كانت علاقاتكم بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة وبعدها ؟

ج – قبل الثورة كان هناك احساس بحركة فى الجيش . خاصة وقد جرت قبلها حركات فى البوليس وبلوكات النظام وقد وصلتنا منشورات الضباط الاحرار ، وخصوصا منشور شهير يتضمن النقاط الست . وفى احدى الفترات قبل الثورة ربما قبل حريق القاهرة ، كان أحد زملائنا على علاقة ببعض الضباط فى الجيش ومنهم عبد الناصر . وكنا مرحبين بتنظيم الضباط الاحرار لانه دليل تفسخ النظام ودعائمه الاساسية وهو الجيش .

وعندما قامت الثورة ، اتخذنا فى البداية موقف الترقب لعدة أسباب :

أولا – كان قد سبق وقوع عدد من الانقلابات العسكرية فى

الشرق العربى ، خصوصـــا فى سوريا ، وكانت تلعب فيها ايدى المخابرات الامريكية والانجليزية كل منها تحاول شـد الخيوط اليها • وفى مصر كان قد بدأ يدخل النفوذ الامريكى بشكل أوسع بعد موافقة حكـــومة الوفد على مشروع النقطة الرابعة الامريكى •

ثانيا — لم يقم الانجليز بأى تحرك مضـــاد للثورة عنـــد قيامها ، رغم وجودهم على بعد بضعة كيلو مترات من القاهرة الأمر الذى أثار الشكوك ودعا الى الانتظار •

ثالثا — كانت هناك صلة وثيقة بالسـفارة الامريكية من جانب الثورة عن طريق على صبرى • وكانت خطوات مجلس الثورة تبلغ أولا بأول للسفارة الامريكية وكافرى •

على أننا فى نفس الوقت أيدنا طرد الملك وفكرة الاصـــلاح الزراعى • ولكن كان من رأينا عودة الجيش الى ثكناته ، حيث كنا متخوفين من حكم عسكرى • وكان الضباط قد أعلنوا عن عزمهم على اعادة الدستور ، وجـــرى الكلام على عودة انعقاد مجلس النواب الوفدى المنحل • وكان موقفنا مرتبطا بموقف الثورة من الوفد ، لأنه كان فى نظرنا مســـطرة قياس أو ترمومتر نقيس به موقف الثورة من قضية الديمقراطية •

س — ماذا كانت صلتكم بالوفد ؟

ج — كنا على صلة وثيقة بالطليعة الوفدية قبل الثورة • وكنا نرى أن الوفد هو الحزب الجماهيرى الكبير الوحيـــد فى مصر ، رغم عيـــوبه وتدهور قياداته ، وامكانيـــات حـــدوث انقسامات داخلية فيه • وكان هناك حلف بيننا وبين الوفديين فى الجامعة ، وفى النقابات من أيام اللجنة الوطنيـــة للعمال والطلبة • وكان هذا الموقف من جانبنـــا يختلف عن موقف التنظيمات الشيوعية الاخرى ، مثل حدتو والحزب الشيوعى المصرى ، التى كانت سياســـتها تقوم على الهجوم على الوفد

ومحاولة استدراج الاخوان المســلمين وحزب أحمد حســين الاشتراكى للتحالف •

س — متى بدأ يستقر موقفكم من الثورة ؟

ج — بعد شنق خميس والبقرى • فقد زالت فترة الترقب، وبدأنا نهاجم حركة الجيش فى منشوراتنا وفى تنظيم الجبهـة فى الجامعة ، على أساس انها « دكتاتورية عسكرية » •

س — هل كانت لخميس والبقرى صـــلات بالتنظيمـات الشيوعية ؟

ج — كان خميس عضوا معنا فى التنظيم قبل الثورة ، ثم فترت الصلة أو انقطعت لست أذكر • المهم أنه وقت الحادثة لم يكن معنا فى التنظيم ، وانما كان نقابيا سياسيا مناضلا •

س — ما هو نفوذكم فى الحركة العمالية قبل الثورة ؟

ج — أعتقد اننا أكثر التنظيمات الشـــيوعية نفوذا فى الحركة العمالية ، خصوصا فى الحركة العمالية الاستقلالية •

س — ما تعنى بالحركة العمالية الاستقلالية ؟

ج — كانت الحركة النقابية قبل الثورة تنقســم الى عدة أجنحة • فكانت هناك « نقابات صـفراء » مركزها اساســا وسط الشركات الاحتكارية ذات الامتيازات فى مصر • مثـل شركة الكهرباء ، والترام ، والاتوبيس ، والسجاير ، وكوم امبو ، وشل • وكنا نسميها نقابات صفراء لأن أرباح هــذه الشركات كانت تمكنها من اعطاء عمالها أجورا أعلى ، فتكونت بها ارستقراطية عمالية وسط عمال الشركات الاهلية • وكانت نقاباتها تخدم أساسا أرباب الاعمال •

وكان هناك جناح آخر من النقابات ، يتمثل فى النقابات والروابط الحكومية • مثل نقابة عمال المطبعة الاميرية، وورش

أبو زعبل ، وعمال الترسانة ، والسكة الحديدية . وهـــذا الجناح من النقابات كان يدين بالولاء للوفد ، لأن الحكومات الوفدية كانت تخدمهم عند مجيئها الى الحكم .

وكان هناك جناح ثالث يتركز أساسا فى النقابات شـــبه الحرفية ، مثل عمال المطابع الاهلية ، والاحذية ، والنســـيج اليدوى . وكان هذا الجناح يدين بالولاء للنبيل عباس حليم .

وكان هناك جناح رابع أكثر تقدما من النقابات ، يتركز أساسا فى العمال الانتاجيين المرتبطين بالانتاج الميكانيكى . مثل عمـــال النسيج الميكانيكى فى شبرا الخيمـــة ، وفى الاسكندرية ، وفى المحلة ، وعمال شركات المعادن . وكانت نقابات هذا الجناح تشكل اتجاها استقلاليا ، بمعنى انهم كانوا ينادون باستقلال الحركة النقابية عن الاحزاب البورجوازية والحكومية . وقد كان تأثيرنا الاساسى فى وسط هذه الفئة الاخيرة التى تعتبر الجانب الاكثر تقدما من النقابات . فكانت لنا علاقات بنقابات كفر الدوار ، والمحلة ، والاســكندرية ، وشبرا الخيمة ، وحلوان ، ودمياط . وبور سعيد . وامبابة .

س ـ اذا كان الامر كذلك ، وكانت لكم صلات بنقابات عمال كفر الدوار ، فهل كانت لكم صلة بحركة عمال كفـــر الدوار فى أغسطس ١٩٥٢ ، والتى اعدم بسببها خميس والبقرى ؟

ج ـ لم تكن لنا صلة مباشرة بحوادث كفر الدوار ، ولم يكن لنا يد فيها . ولكن الطبقة العاملة فى ذلك الحين كانت خارجة من معارك ما قبل الثورة ، ولم يكن من السهل تكميمها أو تقييدها عن الحركة . وقد استغلت القوى الرجعية ذلك تماما فى استفزاز عمال كفر الدوار واســـتفزاز نقاباتهم . فليس صدفة زيارة حافظ عفيفى لكفر الدوار قبل الحـوادث مباشرة ، وليس هناك تفسير للعقوبة القصوى ، وكان عبدالمنعم أمين رئيس المحكمة التى حكمت بالاعدام مواليا للامريكان . وكان الغرض هو توجيه حركة الجيش ضد الحركة العمالية .

س ـ هل حاولتم تأليف حزب علنى بعد قيام الثورة وصدور قانون تنظيم الاحزاب ؟

ج ـ بعد صدور قانون تنظيم الاحزاب ، أخذنا اجراءات لتشكيل حزب ديمقراطى تقدمى علنى . وقد كلف المهندس حسين طلعت من قبل التنظيم لتكوين هذا الحزب بحيث يضم طليعـــة العمال وأصدقاء تقدميين . ولكن بعـد عدة أيام من مناقشة الاسماء والبرامج واللائحة ، صـــدر قانون بالغـاء الاحزاب .

س ـ ما هو نشاطكم بين طلبة الجامعات ؟

ج ـ كانت قد تألفت جبهة من الشيوعيين والوفديين وفلول حزب أحمد حسين على مستوى الجامعات . وكان لنا عدد كبير من الاعضاء فى جامعتى القاهرة والاســكندرية . وقد نجـح مرشحو الجبهة بأغلبية ساحقة فى انتخابات اتحادات الطلبة فى أغلبية الكليات ، مثل الآداب والعلوم والهندسة .

س ـ ما هو دوركم فى أزمة مارس ١٩٥٤ ؟

ج ـ كانت هناك خلافات بين محمد نجيب وعبد النــاصر انتهت بقرارات تصفية الثورة فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ . وفى نفس اليوم صباحا وفى اليوم التـــالى قامت مظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب . وقد اتخذنا قرارا من التنظيم بالاشتراك فى مظاهرات اليوم التالى مع عمال شبرا الخيمة وحلوان (الاسمنت وحرير التوزى) ، بعد أن جرت اتصالات مع زملاء لنا اشتركوا فى هذه المظاهرات دون انتظار قرار من التنظيم ، فوافقنا على فكرة الاشتراك فى المظاهرات . وقد تمكنت هذه المظاهرات من السيطرة تماما على الشارع منذ الصباح وحتى الســاعة الرابعة بعد الظهر . ولكن فى مساء نفس اليوم قامت مظاهرات الصاوى المضادة تنادى بسقوط الحرية !

● **أحمد صادق سعد فى سطور :**

- بكالوريوس هندسة سنة ١٩٤٤ .
- عضو جماعة انصار السلام ١٩٣٦ .
- عضو هيئة تحرير مجلة الفجر الجديد ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦
- من مؤسسى تنظيم طليعة العمال سنة ١٩٤٧ .

ملحق رقم ١٠

محضر حديث مع احمد عبد الله طعيمة
يوم ٩ فبراير ١٩٧٥

س ـ من هو صاحب فكرة تدبير اعتصام واضرابات العمال يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ؟

ج ـ تداعي الحوادث ! فعند صدور قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ بتصفية ثورة ٢٣ يوليو ، لم تكن هناك فكرة فى ذهنى لعمل هجوم مضاد على القوى السياسية التى يتزعمها اللواء محمد نجيب . ولم توجد هذه الفكرة ايضا فى ذهن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . بل لقد شاهدته بعد هذه القرارات يبكى الثورة ـ يبكي بالفعل ! ـ وقال لى : ان الثورة انتهت ، ولا مفر من أن نعود الى العمل السرى ونبدأ من جديد . وقد رددت عليه بقولى : كيف نعود الى العمل السرى واعداؤنا الآن يعرفوننا تمام المعرفة ؟

حتى هذه اللحظة لم يكن هناك من جانبنا أى تدبير أو تخطيط لعمل اعتصامات او اضرابات . ولكن التدبير

والتخطيط كان من جانب الطرف الآخر الذى كان يدبر فى ذلك الحين عمل اضرابات ومظاهرات لقطع خط الرجعة على جمال عبد الناصر والمطالبة بتنفيذ قرارات ٢٥ مارس فورا . فهذا التدبير من الجانب الآخر كان من الضرورى ان نواجهه بتدبير مضاد . ويمكننى القول بانه لو لم يلجأ الجانب الآخر لتدبير اضرابات ومظاهرات لربما نفذت قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ وتحول مجرى التاريخ .

وتفصيل ذلك اننى حين عدت من لقاء عبد الناصر الذى أشرت اليه ، جاءنى صاوى احمد صاوى ، رئيس اتحاد نقابات النقل العام ، ومعه محمدى عبد القادر ، سكرتير عام الاتحاد ، واخبرنى انه قادم من الزيتون ، وانه توجد تدبيرات للقيام باضرابات مؤيدة لتصفية الثورة ، وانه عرض عليهم مبلغ عشرة آلاف جنيه . وانا أذكر هذا الرقم جيدا . لذلك قررت استدعاء رؤساء النقابات الآخرين الذين لم يذهبوا الى الزيتون .. على انى عندما عرضت الامر على جمال عبد الناصر ، قال لى : انه لا شأن له بما افعل ، فانه لا يستطيع ان يحمينى ، بل لا يستطيع ان يحمى نفسه !

وفى ذلك الوقت كان الموقف السياسى لغير صالحنا ، فقد كان اكثر من نصف الجيش مؤيدا للجانب الآخر ، وكانت وزارة الداخلية ضدنا . ولكنى توكلت على الله ايمانا منى باستمرار الثورة وضرورة منع القوى السياسية القديمة من العودة الى الحكم . فاستدعيت رؤساء النقابات الآخرين للقيام برد فعل فى مواجهة الهجوم الذى يدبره الجانب الآخر . وجرت الاحداث على النحو المعروف بعد ذلك .

س — هل كان الاستدعاء لاملاء الاعتصام على رؤساء هذه النقابات ؟

ج — لم يكن هناك املاء ، بل ايحاء . انا كنت رافض هذا

الوضع ، واحببت ان اعرف رأيهم ، وقد قالوا رأيهم الذى يتفق مع ما فى ذهنى .

س — اذا كان عبد الناصر نفسه قد نفض يده من المسألة وقال لك انه لا شأن له بما تفعل ، فلماذا وقفت موقفك هذا ؟

ج — ايمانى بالثورة واستمرارها . ولو كنت أريد مغانم لاخترت الجانب المضاد . فقد عرض على وعلى الطحاوى فى هذا اليوم وظائف عند عبود باشا وتحديد المرتب الذى نطلبه ، والذى عرض علينا ذلك هو الدكتور محمد فريد الرفاعى .

س — هل كان عبود باشا يقف ضد الثورة فى ذلك الوقت؟

ج — نعم كان ضد الثورة .

س — كيف قابل عبد الناصر صنيعك ؟

ج — عبد الناصر حاربنى منذ اليوم التالى لنجاح الحركة ! فقد عرض على منصب الوزارة ، ولكنى استحسنت رفض المنصب لصالحه ، وحتى لا يفهم العمال اننى اخذت مكافأة على عملى ، وحتى يمكننى التأثير عليهم من موقعى . ولكن عبد الناصر فهم العكس ، وهو انى اريد ان ابقى فى هيئة التحرير لتزعم العمال والحلول محله . وقد علمت بعد وفاته انه كان يطلق على اسما غريبا هو : « الرئيس احمد طعيمة » ! وعندما أنشأ الاتحاد القومى ، تركنى والطحاوى دون مناصب وكانت حجته انه لايريد أن ينقل الى الاتحاد القومى ما علق بهيئة التحرير .

س — قبل التحاقك بالضباط الاحرار ، ماذا كانت ميولك السياسية والعقائدية ؟

ج — كنت اخوان مسلمين ، والتحقت بالضباط الاحرار بعد سنة ١٩٤٩ .

● أحمد عبد الله طعيمة فى سطور :

- من الضباط الاحرار الذين لعبوا دورا اساسيا فى تكوين هيئة التحرير سنة ١٩٥٢ .
- وزير الاوقاف الاسبق .
- لعب دورا اساسيا فى أزمة مارس ١٩٥٤ .

Now in private business

ملحق رقم ١١

محضر حديث مع أحمد طه
يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥

س – ما هى علاقة تنظيم حدتو بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟

ج – كانت هناك علاقة وثيقة . حتى ان بعض المطلوب القبض عليهم بعد حريق القاهرة كان يجرى تهريبهم وممارستهم نشاطهم داخل القاهرة بواسطة عربات الجيش . وأذكر أن الانقلاب كان محددا له يوم ٢٣ مارس ١٩٥٢ ، وكنت فى قسم الموسكى وعارف انه سيحدث انقلاب فى ٢٣ مارس . وكان هذا سببا من الاسباب التى دعت الحكومة الى سحب الجيش الى ثكناته بعد نزوله فى حريق القاهرة عندما أحست بالخطر ، وترتب على ذلك تدبير عمليات اغتيال من جانب السراى بدأت بشقيقى عبد القادر طه .

وقد عرفنا بقيام الثورة قبل حدوثها ، ولذلك كان تنظيم حدتو أول من أيدها ، واستمر موقف التأييد والتعاون ،

وعملنا بيانات مؤيدة ومظاهرات على مستوى الحركة العمالية . وكان الخط الاساسى المحركة حينـــذاك مبنى على أن العـدو سيحاول ضرب الحركة الجماهيرية بحـــركة الجيش لعزلها ، ولذلك كان الشعار الذى طرحناه : وحدة الشعب مع الجيش، باعتباره موقفا ضد المخطط الرامى لعزل حـــركة الجيش عن الشعب .

س ـ ماذا كان موقف حدتو من شنق خميس والبقرى ؟

ج ـ كانت معلوماتنا أن الذين دبروا الحريق هم حافظ عفيفى والرجعيون ، وقدمنا شهودا للمحكمة التى حاكمتهم . وكان لدينا وعد من بعض أعضاء مجلس قيادة الثـــورة بعدم اعدامهم . فلما اعدموا أضعف هذا من موقفنا .

س ـ متى تغير موقفكم من تأييد الثورة ؟

ج ـ تغير الخط الى الهجوم ، وبدأ الصـــدام العلنى فى نهاية ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ بالاعتقالات للشـــيوعيين ومنهم حدتو . ولكن رغم الاعتقالات كانت سيطرة حدتو وشعاراتها ساحقة ، وتمثل ذلك فى مؤتمر الاسكندرية الذى ســـيطرت عليه شعارات الدستور ، وكانت سيطرتنا فيه تامة لدرجـة أن عبد الناصر عجز عن القاء خطابه وبكى ، وصدرت مجلة التحرير وهى تحمل على صفحتها الاولى صـــورة عبد الناصر وهو يبكى .

س ـ متى صدر الامر بالقبض عليك ؟

ج ـ صدر الأمر بالقبض على فى يناير ، ولكنى تمكنت من الاختفاء ، ثم قبض على فى مارس ١٩٥٣ تقريبا فى بنىسويف وكان مفروضا أن بكر حمدى سيف النصر سوف يساعدنى على الهرب بعد افلاتى من الحبس ، وكان فى ذلك الحين ممثل الوفد فى الجبهة . لكن الذى حدث هو أنه قبض عليهم قبل

هروبى بيومين . وكان البديل أن أنفذ خطة الهرب بمفردى . وكان ضابط المبـــاحث فى بنى سويف فى ذلك الحـين هو يوسف صبرى وهو من الحركة ، فبلغ التنظيم بهروبى ، ولذلك عندما وصلت الى القاهرة وجدت أن التنظيم عنده خبر .

وقد استأنفت مسئوليتى كعضو لجنة مركزية وكنتمسئولا عن التنظيم بعد أن قبض على جميع الاعضاء تقريبا . ولكن قبض على مرة أخرى بعد شهرين تقريبا . وفى هـذه الفترة اعتقلوا زوجتى وابنى (سنة ونصف) ! ثم اســتدعيت فى قضية أخرى هى قضية الجبهة الوطنية ، وكان معروفا أننا سنقدم الى محكمة الثورة . وقد وضعنا فى السـجن الحربى فى حبس انفرادى لمدة ثلاثة أشهر ، مما أدى الى اصابة ثلاثة منا بالجنون هم : كمال عبد الحليم ، ومصطفى كمال صدقى، وعبد الرحيم صدقى ، وبدأوا يعطونهم جلسات كهربائية . وقد شفى كمال عبد الحليم ، ولم يشف مصطفى كمال صدقى حتى وفاته ، ولم يشف عبد الرحيم حتى الآن .

س ـ ما هى قصة بيان السجن الحربى ؟

ج ـ فى فبراير ١٩٥٤ علمنا بمظاهرات فى الخارج ، وبدأ يصلنا كلام عنها . وجاء الضابط حسين عرفه ، وطلب عددا منا وبالذات من أعضاء اللجنة المركزية : أنا وكمال عبد الحليم وأحمـــد الرفاعى ، وقال لنا : « لقد كان عنـــدنا أمل فى الامريكان ، وتصورنا أن ضرب الشيوعيين سوف يكسبـــنا ، فخسرنا . تعالوا نتفق على برنامج ، وبعد الاتفاق سنفرج عن كل الشـــيوعيين ، ولكم الحق فى التحرك بحرية فى اطـار البرنامج المتفق عليه » . وقد اشترطنا الا نناقش انفراديا بل نجتمع سويا لنبحث المسألة ، وقد وافقوا ، واجتمعنـــا واتفقنا على المفاوضة ، واعددنا مشروع بيان هو الذى عرف باسم « بيان السجن الحربى » فى النضال الشيوعى المصرى . ولم يكن له من نتيجة سوى أنهم بدلا من تقديمنا الى محكمة

الثورة قدمنا الى محكمة عسكرية أمام الدجوى ٠

وقد أدينت مجموعتنا من زملائنا محليا وعالميا باعتبارها المجموعة المسئولة عن « بيان السجن الحربى » ٠ وترتب عليه انقسام داخل حدتو نفسها على أساس هـذا البيان ، وظهر داخلها ما يسمى « بالتيار الثورى » ٠

ورأيى أنه لو قبل بيان السجن الحربى فى ذلك الحين ، لترتب عليه تغيير كبير فى تطور العلاقة بين الشيوعيين والثورة ٠ ولكن زملاءنا كانوا يطالبون فى ذلك الحين بعودة الديمقراطية والبورجوازية ، مع أن عودة الديمقراطية البورجوازية كانت تسمح بعودة القديم ٠ وهذا هو رأيى الآن ٠ ولكن الشيوعيين المصريين احيانا يفكرون كمصريين تقليديين !

على كل حال ، كانت قضية الجبهة الوطنية أول قضية فى مصر يظهر فيها من جانب الشيوعيين ما عرف باسم « الدفاع السياسى » ٠ فمثلا أنا لم يكن ضدى شىء ، ومحامى نصحنى بألا اتكلم وسوف يضمن لى البراءة ٠ ولكنى التزمت بالقرار الحزبى ، وألقيت بدفاعى السياسى ٠ وقد حاول القاضى الدجوى ايقافى مرتين لمصلحتى ، لكنى استمررت ٠ وفى المحاكمة طلبت حضور حسين عرفه ليشهد بما قاله لنا من أن الثورة قامت بالقبض علينا لارضاء الامريكان ، وأننا كنا ثمن مساومة الامريكان ، ولكن رفض الطلب ٠

وقد كانت قضية الجبهة أول قضية فيها اتفاق جنائى يحاكم فيها المتهمون فرادى ٠ فقد عجز الدجوى عن محاكمتنا لأننا كنا نصيح فيه : « انطق أحكامك يا دجوى ، أصدر احكامك يا خائن » ٠ فقرر محاكمتنا فرادى حتى يستطيع الاستمرار ٠ وقد القيت دفاعى السياسى ، ونشرته جميع الصحف السودانية والعالمية ، وكتبت مجلة الاتحاد العالمى

للنقابات تتحدث عن «شجاعة وعزة اخوتنا» ، ونشرت مقتطفات من دفاعى ، ودعت للدفاع عنى ، ونشر أحد الشعراء السوريين قصيدة فى ذلك فى مجلة « الطريق » ٠

● أحمد طه فى سطور :

ـ عضو مجلس الشعب حاليا ٠

ـ كان عضو اللجنة المركزية لحدتو ، وعضو المكتب السياسى ، وعضو السكرتارية المركزية ، والمسئول طول فترة عن المكتب النقابى فى حدتو من سنة ١٩٥١ فصاعدا ٠

ـ عند قيام ثورة ٢٣ يوليو كان عضو اللجنة المركزية ٠

ملحق رقم ١٢

محضر حديث مع خالد محيى الدين
يوم ١٤ فبراير ١٩٧٥

س ـ ماهى أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ ؟

ج ـ فى فبراير ١٩٥٤ كان الخلاف بين اللواء نجيب ومجلس قيادة الثورة قد استحكم عندما خير اللواء نجيب المجلس بين عودة الحياة الديموقراطية أو قبول استقالته .

وقد اجتمعنا يوم ٢٣ فبراير لبحث الموقف . وكان اتجاه الضباط نحو اخراج محمد نجيب ، وان يصدر القرار بالاجماع . ولكنى اعترضت على ذلك ، وعرضت استقالتى . وقد طلب الجميع ارجاء الاستقالة حتى لا يبدو المجلس متصدعا ، فوافقت على شرط ألا أعود الى سلاح الفرسان لاقناع الضباط بتنحية نجيب . وقد تقرر تعيين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

على ان ضباط سلاح الفرسان ما كادوا يعلمون بنبأ تنحية اللواء محمد نجيب ، حتى ابدوا تذمرهم ، وطلبوا الى

عبد الناصر الحضور لمناقشته ، فذهب اليهم ، وحاول اقناعهم بصحة القرار ، ولكنهم ابدوا تأييدهم للديموقراطية والدستور قائلين ان الشعب يؤيد الديموقراطية والدستور ، وأفحم بعضهم عبد الناصر بقوله : ماذا يكون الحال لو خرج الناس فى مظاهرات مؤيدة لعودة الحياة النيابية ، هل يوجه الضباط اسلحتهم الى صدور الشعب ؟ · ثم طلبوا عودة محمد نجيب بدون سلطة كرئيس لجمهورية برلمانية ، وان يطلب الى على ماهر الانتهاء بسرعة من مهمة اعداد الدستور · واستمر هذا النقاش أربع ساعات · ورأى عبد الناصر ألا مفر من الاستجابة وضرورة عودة محمد نجيب ، فقد خشى ان ينتقل هذا الموقف من سلاح الفرسان الى بقية الاسلحة الاخرى ·

وقد استقر الرأى على اسناد الوزارة الى ، وطلبت فعلا ليلا الى مجلس قيادة الثورة فى القبة ، حيث كلفت بتأليف الوزارة · وكانت وجهة عبد الناصر فى اسناد الوزارة الى انه لا يستطيع التعاون مع اللواء نجيب اطلاقا ، واننى وحدى الذى يستطيع التعاون معه · وطلب الى الذهاب الى محمد نجيب لاقناعه بعودته كرئيس للجمهورية ، وأتولى أنا رئاسة الوزارة · فتوجهت الى اللواء نجيب ومعى شمس بدران وعباس رضوان وعماد ثابت ، ووافق محمد نجيب على العودة ·

على انه فى تلك الاثناء كان الموقف ينقلب رأسا على عقب · فعندما عدت الى مجلس قيادة الثورة ، فوجئت بأن جميع الضباط الاحرار وانصارهم داخل المبنى ، بينما كانت كتائب من المشاة والمدفعية تحاصر سلاح الفرسان · وعلمت ان الضباط فى الاسلحة الاخرى عندما سمعوا ان مجلس قيادة الثورة ينوى تصفية الثورة واعادة القوى السياسية القديمة · تحركوا فى الحال – بدافع من انفسهم – ليعلنوا تمسكهم بمجلس قيادة الثورة والغاء قرار اسناد الوزارة الى · وفى

ذلك الوقت اتصل على صبرى ، وكان مديرا لمكتب عبد الحكيم عامر للشئون الجوية ، بالمطارات ، فخرجت الطائرات تحلق فوق سلاح الفرسان ، بينما كانت كتائب المشاة والمدفعية كما ذكرت تحاصر السلاح ·

عند ذلك ادرك عبد الناصر ان ما خشيه من انتقال العدوى من سلاح الفرسان الى الاسلحة الاخرى لم يتحقق · وعلى العكس من ذلك فقد أظهرت الاسلحة الأخرى تمسكها بالثورة ·· وعندئذ قال لى هو وعبد الحكيم عامر : اذن لابد من الغاء القرار !

وقد انعقد مجلس قيادة الثورة فى اعقاب ذلك ، واقترح جمال سالم فى وجودى اعتقالى لانى عبأت سلاح الفرسان بآرائى فى اتجاه معين · وأيده فى ذلك صلاح سالم وحسن ابراهيم وغيرهم · ولكن بغدادى اعترض قائلا ان خالد لم يخف رأيه عن المجلس ، وفضلا عن ذلك فقد عرض تقديم استقالته ، ولكن المجلس رفضها ، وعلى ذلك فيكون الذنب ذنب المجلس · واقترح أن أقدم استقالتى وأسافر الى الخارج أو الى أية جهة اخرى داخل القطر · ولكن عبد الحكيم عامر رأى انه لا داعى لسفرى · كما اعترض زكريا محيى الدين على الابعاد · وعندئذ قال عبد الناصر ان المسألة الملحة الآن ليست هى البت فى مسألة خالد ، وانما البت فى مسألة محمد نجيب : هل يعود أم لا ؟ ذلك انه اذا تقرر عودته ، فلا يمكن بالطبع ابعاد خالد ·

ولما كنا فى ذلك الحين قد أنهكنا التعب ، فقد قررنا أن ننام بضع ساعات ثم نعود لنتخذ القرار · وطلب جمال عبد الناصر منا منحه سلطة اتخاذ أى قرار قد تقتضيه الحالة اثناء نومنا ·

على أننى عندما استيقظت بعد ساعتين ، علمت ان الاذاعة المصرية قد اعلنت نبأ عودة محمد نجيب ! ثم علمت بالسبب

فى هذا القرار ، وهو انه عندما توجه صلاح سالم لينام فى بيت جلال فيظى عند محطة سكة حديد باب اللوق ، وعندما وصل الى عابدين ، وجده مملوءا بالبشر الذين يطالبون بعودة محمد نجيب ويهتفـــون : محمد نجيب أو الثورة · فعاد الى جمال عبد الناصر وابلغه رأيه بأنه من الضرورى اتخاذ قرار بعودة محمد نجيب وان يصدر تعليماته باعلان ذلك من الاذاعة بوصفه (صلاح سالم) وزيرا للارشاد · وفى ذلك الحين ايضا كان قد وصل وفد عن ضباط الاسلحة بالاسكندرية ، وابلغوا عبد الناصر بضرورة عودة محمد نجيب · وبذلك بدا ألا مفر من اتخاذ هذا القرار · لذلك عندما ابلغ صـــلاح ســـالم عبد الناصر برأيه فى عودة محمد نجيب ، لم يحر جـــوابا ، وأخذ صلاح سالم يردد عليه السؤال عدة مرات دون ان يتلقى اجابة · وعندئذ اصـــدر تعليماته الى الاذاعة المصرية باعلان عودة محمد نجيب ·

وقد أوفدت الى محمد نجيب لاقنعه بعودته دون ان اكون رئيسا للوزارة ، فأقنعته · وكان يرفض أن يكون رئيســـا لجمهورية برلمانية ، لانه سيكون بدون سلطة ·

على أى حال ففى ذلك الحين غادرت مسرح الحوادث الى وادى النطرون · وفى أثناء غيابى صدرت قرارات ٥ مارس ، التى اراد بها عبد الناصر امتصاص الاســـتياء · وقد عدت يوم ٦ مارس واخذت أشارك برأيى فى الصحف ومن موقعى داخـــل مجلس قيادة الثورة حتى يوم ٢٥ مارس ·

س – ألا ترون معى ان تصـــفية الثورة ورجوع الجيش الى ثكناته وعودة الحياة النيابية كان معناه رجوع العجلة الى الوراء ورجوع القوى السياسية القديمة ؟

ج – لم اكن ارى انسحاب الثورة · بل كنت أرى استمرار الثورة بشكل ديموقراطى ، وكنت أرى ان تتحول الثورة الى

حزب ، وتعود الحياة النيابية مع استبعاد القيادات السياسية التى ارتكبت جرائم فى حق الشعب ، وفى اثناء النقاش حول الدستور سوف تنشأ احزاب وتكوينات سياسية فى صـــورة جديدة ، وبذلك تعود الحياة الديموقراطية فى شكل مختلف وكنت أرى ان ظهور الجيش على مسرح الســـياسة قد جعل من المستحيل عودة الحياة النيابية بشـــكلها القديم ، لأنه بدخول الجيش المسرح الســـياسى ، لم يعد من الممكن أن يخـــرج منه · فضـــلا عن ان الانجازات التى قامت بها الثورة لم يكن من الممكن الرجوع فيها ·

س – هل اتصـــل بك أحد خلال شهر مارس من القوى المضادة للثورة لتنسيق العمل ؟

ج – لم يتصل بى أحد من الوفد أو الاخوان المسلمين أو الشيوعيين طوال الازمة · ولم يتعد نشـــاطى ابداء الرأى فى الصحف وفى داخل مجلس قيادة الثورة ·

س – ماذا حدث فى اجتماع ٢٥ مارس ١٩٥٤ ؟

ج – انعقد المجلس كاملا بحضور كل من : محمد نجيب ، جمـــال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، انور السادات ، زكريا محيى الدين ، حسين الشافعى ، خالد محيى الدين ، صـــلاح ســـالم ، جمال ســـالم ، عبد اللطيف بغدادى ، حسن ابراهيم ·

وتقدم كل من جمـــال عبد الناصر وعبد اللطيف بغدادى باقتراحين متضـــادين ، وان كانا فى رأيى بتخطيط واحد : الاقتراح الاول من عبد الناصر ، ويتضمن القـــرارات التى صـــدرت فى ٢٥ مارس بتصفية الثورة تماما · والاقتراح الثانى من عبد اللطيف بغدادى ، ويتضمن استمرار الثورة فى الطريق الذى بدأته ، وهو التطهير والمحاكمات وبصورة أشد · وقد وافق على قرارات عبد الناصر كل من زكريا محيى الدين

وعبد الحكيم عامر وانور السادات وحسين الشافعى .

ولكنى اعترضت قائلا لعبد الناصر ان هذا الاقتراح معناه الغاء الثورة ! فرد قائلا : اما الموافقة على اقتراحى أو اقتراح بغدادى . فقلت : كلاهما مرفوضان . وقد أيدنى محمدنجيب قائلا : لماذا ؟ أحريات كاملة أو تصفية كاملة ؟ . وقلت : هناك اقتراح بديل ، وهو اجراء انتخابات للجمعيـــة التأسيسية بدون احزاب ، وعلى ألا يدخلها القيادات الســـياسية التى ارتكبت جرائم فى حق الشعب ، وسوف تخلق المناقشـات حول الدستور القادم أحزابا وتكوينات ســياسية جديدة ، وتعمل الثورة حزبا .

ولكن عبد الناصر أصر على رأيه : اما الرجوع الى الثكنـات واعادة الحياة الديموقراطية والحريات كاملة ، واما استمرار الثورة بقيود الحرية القائمة حسب اقتراح بغدادى ، وطلب التصـــويت على الاقتراحين . فوافق على اقتراح عبد الناصر باعادة الحريات وتصفية الثورة ثمانية ضد أربعة . وأما الأربعة الذين اعترضوا فهم : جمال سالم ، وعبد اللطيف بغدادى ، وصـــلاح ســالم ، وحسن ابراهيم أو كمال الدين حســين لا أذكر تماما .

ومن ذلك يتضح اننى لم أكن مع تصفية الثورة ، وانما مع استمرارها بشكل ديمقراطى .

س ـ روى اللواء محمد نجيب فى مذكراته عدة أســباب لجذور الخلاف بينه وبين أعضـــاء مجلس الثورة قبل أزمة مارس . فكيف ترى الاسباب الحقيقية أو الرئيسية للخلاف ؟

ج ـ كان الخلاف الاساسى على ممارسة سلطة اصــدار القرارات فى مجلس الثورة . فقد كان الدستور المؤقت ينص على أن رئيس مجلس قيادة الثورة مع مجلس القيادة يصدران قرارات السيادة ، أى تعيين الوزراء وغـــير ذلك . وقد فسر

محمد نجيب مع القانونيين (سليمان حافظ) هذا الكلام على أنه يعنى أنه لا مجلس القيادة بمفـرده ، ولا رئيس المجلس بمفرده يســـتطيع اصدار قرار السيادة ، فلابد من تواجـد الرئيس والمجلس . ولكن أعضاء مجلس القيادة كانوا يرون أن لائحة مجلس قيادة الثورة تعنى أناجتماع المجلس يعتبر قانونيا فى حالة انعقاده بأغلبية مطلقة . فكان المجلس يجتمع ويصدر قرارات فى غيبة محمـــد نجيب ، وكان هو يعترض عليها على أساس أنها غير شرعية ومخالفة للدســـتور . ومن ناحية أخرى فقد كان يرى من حقه اختيار الوزراء ، بينما كان المجلس بدوره يرى من حقه أيضا الاعتراض على تعيين الوزراء . وكان هذا النزاع يعكس اتجاهات سياســية وصراعا داخـل المجلس انتهى الى أن تبنى محمـــد نجيب الدعوة الى الحيـــاة النيابية ، وخرج بدعواه الى الشـــارع والصحف ، فكان لابد للمجلس أن يتخذ موقفا .

س ـ هل تعتقد بوجود أصبع أجنبى ساهم فى انتصــــار عبد الناصر فى أزمة مارس ؟

ج ـ لا أستطيع أن أجزم . لأنى اذكر أن صحفيا فرنسيا اسمه « روجيه ستفان » وكان مراسلا لصـــحيفة « نوفيـل اوبزير فاتور» ، زارنى أثناء الازمة مع اللواء نجيب ، وقال لى ان عبد الناصر سوف يكسب ، لانالامريكانيؤيدونه ! وكان هذا الصحفى على اتصال بالسفارة البريطانية وعرف منها .

س ـ هل شاركت فى الغاء قــرارات ٢٥ مارس ؟ وماهى مناسبة خروجك من مجلس قيادة الثورة ؟

ح ـ لم أشترك فى الغـــاء قرارات ٢٥ مارس . منــذ سافرت الى الاسكندرية عقب صدورها ، ثم طلبوا الى العودة لالغاء القرارات ، ولكنى رفضت ، وقدمت استقالتى فى أوائل ابريل ، وسافرت يوم ٦ ابريل الى فرنسا ثم ايطاليا وسويسرا .. وعشت هناك سنتين .

س – جرت أقوال على لسان البعض بتحركات لك فى الجيش أثناء شهر مارس . فما هو نصيبها من الصحة ؟

ج – لم افكر اطلاقا فى عمل هذه التحركات . وكان التفكير فى ذلك من جهات أخرى فى الجيش . فبعد قرارات ٥ مارس ، جاءنى الضابط احمد حموده ، وهو من الضباط الاحرار ، برسالة من البكباشى عبد الحميد لطفى ، المشهور بـ « لخبيط » والبكباشى الخشاب فى المدفعية ، يخبرانى فيه انهما جهزا لانقلاب بالتضامن بين المدفعية والفرسان ، على ان اضمن انا الفرسان . ولكنى رفضت فكرة الانقلاب على اساس ان مصر لاتحتمل أن يحكمها ضابط يسارى، كما ان لعبة الانقلابات العسكرية لا نهاية لها ، فضلا عن ان قرارات ٥ مارس يمكن ان تأتى بنتيجة .

س – كيف أصبحت يساريا ؟

ج – لقد بدأت فى الاخوان المسلمين . فقد كونا تنظيما من الضباط اقمنا عن طريقه صلة بحركة الاخوان المسلمين عن طريق الصاغ بالمعاش محمود لبيب عضو مكتب الارشاد . وكان فى هذا التنظيم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم . وكان ذلك فى سنة ١٩٤٥ تقريبا حتى قيام حرب فلسطين ، أى قبل انشاء تنظيم الضباط الاحرار . وكنت قد عينت فى ادارة التدريب الجامعى ، واتصلت بالطلبة فى هذه السنوات المليئة بالافكار السياسية ، وفى احدى المرات جاءنى ضابط وأعطانى كتاب فى الماركسية هو : «الاقتصاد محرك التطور الاجتماعى» لجارودى . وقد تأثرت بهذا الفكر ، ولم أجد تعارضا بينه وبين الاسلام ، ولم أر فيه ما يصرفنى عن دينى .

س – هل كان لك اذن دور فى مشروع الاصلاح الزراعى ؟

ج – لم يكن فى برنامج الضباط الاحرار شىء عن الاصلاح الزراعى . وانما وضع المشروع الدكتور راشد البراوى

والقاضى أحمد فؤاد عضو اللجنة المركزية الحدتو . وقد قدماه لمجلس الثورة ، ومجلس الثورة قدمه لعلى ماهر .

س – هل وافقت على اعدام خميس والبقرى فى حوادث كفر الدوار المعروفة ؟

ج – اعترضت على الحكم وكان معى عبد الناصر ويوسف صديق .

س – هل كانت ميول عبد الناصر الدكتاتورية ملموسة فى ذلك الحين ؟

ج – عبد الناصر لم يبد ميولا دكتاتورية ، وانما كان مناصرا للحكم الديمقراطى ، حتى انه عندما صدرت فتوى مجلس الدولة بعدم دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد ، وايد مجلس الثورة الفتوى ، اعترض قائلا : احنا التزمنا أمام الشعب بالديمقراطية . ثم قدم استقالته وانسحب . ولكنه عاد حتى لاتتمزق الحركة .

س – ماهى الاتجاهات داخل مجلس قيادة الثورة من وجهة نظرك ؟

ج – كان حسين الشافعى وكمال الدين حسين يميلان الى الحكم بالقرآن ، ويريان أن خلاص مصر فى الدين . أما أنور السادات فاتجاهه وطنى متطرف مع اصول اسلامية بنظرة عصرية . وكان صلاح سالم وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم ، يمثلون التيار الوطنى المتطرف . بينما كنت ويوسف صديق نمثل التيار الماركسى الملتزم بالدين . أما عبد الناصر فكان يمثل التيار الوطنى الليبرالى مع ميول اجتماعية واضحة .

س – تقول عبد الناصر ليبرالى ؟ .

ج – ليبرالى بمعنى أنه كان له رغبة فى التعايش مع الافكار

الاخرى وكان يقف معه فى هذا الاتجاه بدرجة أقل زكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر · ولكن ممارسة السلطة شىء ، والصراع عليها شىء آخر ·

س ـ بالنسبة لتنظيم الضباط الاحرار مانشأته ؟

ج ـ تنظيم الضباط الأحرار هو الحركة التى بدأت بعد حرب ١٩٤٨ ، وكانت نسبة كبيرة من أعضائه أصلا فى الاخوان المسلمين أو جماعة عزيز المصرى أو الشيوعيين أو الوفد وغيره ، الى جانب عناصر جديدة · وعندما تكونت اللجنة التأسيسية فى عام ١٩٤٩ أخذ كل ضابط يكون فى سلاحه خلايا من زملائه ، فتكون فى نهاية الامر تنظيم الضباط الاحرار ·

س ـ ماهى مناسبة خروج يوسف صديق وعبد المنعم أمين من مجلس قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣ ؟

ج ـ بالنسبة ليوسف صديق فقد اعترض على القرارات التى تمس الحريات ، ولم يكن يكتفى بالكلام فى المجلس بل كان يبدى نقده فى الخارج ، فانتقل السخط الى سلاح المشاه وعندما قبض على ضباط المدفعية ووضعوا فى السجن برتبهم وملابسهم العسكرية قدم استقالته · أما عبد المنعم أمين فهناك شق يتصل بزوجته التى كانت سيدة أعمال ، وقد أثارت تصرفاتها الاستياء بين ضباط المدفعية ، ولكن السبب الحقيقى فى اخراجه من مجلس قيادة الثورة ، انه كان يذهب فى مبدأ التعاون مع الولايات الى مدى لا تقبله الثورة · وأذكر أنه فى بداية الثورة ، دعت السيدة قرينته ، فى بيتها محمد نجيب وجمال عبدالناصر وضباط الثورة للالتقاء بكافرى وبعض موظفى السفارة الامريكية ، وكنا فى بيتها الفاخر أشبه بالفلاحين فى قصر ! ولان السيدة كانت كماقلت سيدة أعمال فقد كانت تتكلم مع الوزراء فى أعمالها باعتبارها زوجة عبدالمنعم

أمين عضو مجلس قيادة الثورة · وكان عبد المنعم أمين يرى الالتجاء فى التطور الداخلى للبلاد الى الرأسمالية الكاملة وكان يريد على حد قوله اقامة «دكتاتورية صناعية» · ولهذه الاسباب جميعها أخرج من مجلس قيادة الثورة ولارضاء ضباط المدفعية فى تذمرهم فى يناير ١٩٥٣ ·

س ـ حاولت الثورة اخراجك فى أواخر عام ١٩٥٢ فما **هى الاسباب ؟**

ج ـ مواقفى فى مقاومة الميول الرجعية لبعض الاعضاء · وعند مناقشة قانون العمال ، وكان يقضى بتحريم الاضراب أو الامتناع عن العمل بأية صورة من الصور ، اعترضت اعتراضا شديدا ، وأردت تقديم استقالتى ، وأقنعنى عبد الناصر بعدم تقديمها على أساس اعادة النظر فى القانون · ثم حدث أن أبلغ ضابط يدعى صلاح عيداروس المجلس عن اجتماع للفرسان كنت أحضره ، وحصل فيه تهجم على قيادة الثورة ، فأراد مجلس الثورة اتخاذ قرار ضدى ، ولكن ثروت عكاشة قال انه غير مسئول عن السوارى اذا تقرر ابعادى · فعدلوا عن القرار ، وطلبوا الى قطع العلاقة بأحمد فؤاد · ثم سارت الخلافات مع المجلس على النحو الذى رويته فيما سبق أثناء الازمة مع نجيب ، حتى قدمت استقالتى نهائيا فى أوائل ابريل ١٩٥٤ ·

س ـ ماهى معلوماتك عن حوادث اضرابات العمال المؤيدة للثورة فى ٢٦ـ٢٩ مارس ١٩٥٤ ؟

ج ـ أخبرنى عبد الناصر انها تكلفت أربعة آلاف جنيه فقط ·!

● خالد محيى الدين فى سطور

ـ من مؤسسى تنظيم الضباط الأحرار الاوائل ، وعضو

مجلس قيادة الثورة حتى قدم استقالته فى ابريل ١٩٥٤ ٠

- مناضل تقدمى يلتزم الشرعية ٠
- رأس تحرير جريدتى « المساء » ثم « أخبار اليوم » ٠
- سكرتير عام المجلس القومى للسلام ٠
- من مؤسسى تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ومقرره الحالى ٠

ملحق رقم ١٣

محضر أقوال الدكتور راشد البراوى

يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٧٥

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، كتبت مقالا فى جريدة الزمان فى أوائل أغسطس ، أوجه فيه نظر الثورة الى أن المشكلة الرئيسية التى يجب معالجتها هى المشكلة الزراعية ٠ وقد فوجئت بأحمد حمروش يأتى الى فى الاسكندرية ويطلب الى أن أصحبه الى مصر لمقابلة مجلس القيادة ٠ وذهبت معه حيث قابلنا فى محطة السكة الحديد كمال الدين حسين واصطحبنا الى مجلس القيادة فى القبة ٠ وكانوا جميعا هناك ، وسألونى رأيى ، فعرضت فكرتى بتحديد الملكية ، واقترحت مائتى فدان كحد أقصى ، وقلت أن ذلك سوف يكسب الثورة تأييد الفلاحين ، وقد حصلت معارضة من بعض الاعضاء ٠ وبعد نقاش طويل استمر ساعات ، سألنى جمال عبد الناصر عما اذا كان فى امكانى اعداد مشروع للاصلاح الزراعى ، وتقديمه لمجلس القيادة ٠ فأجبت بالايجاب ، وتوجهت الى بيتى حيث عكفت على وضع المشروع ، ثم ذهبت به الليلة ذاتها الى جمال عبد الناصر ومعه المذكرة التفسيرية ٠ وقد ناقشناه سويا

طوال تلك الليلة واليوم التالى ، وعدت الى الاسكندرية · وقد كان هذا المشروع هو الذى نشرته جريدة المصرى بالكامل بعد ذلك بأيام ·

— ذكر خالد محيى الدين أن أحمد فؤاد قد أعد معك المشروع · فما هو الجزء الذى أعده معك ؟

— أحمد فؤاد لم يعد معى المشروع · فقد كان خارج الاجتماع · وفيما اظن أن جمال عبد الناصر عند ماطلب الى اعداد المشروع قال لى : خذ معك أحمد فؤاد · على أنى لما خرجت من الاجتماع ، طلبت الى أحمد فؤاد المجىء معى لاعداد المشروع ولكنه اعتذر بأنه « موش فاضى » ، وطلب الى أن انفرد بوضعه ·

— وكيف سارت الامور بعد ذلك بالنسبة للمشروع ؟

— لقد طلبونى مرة أخرى ، وأخبرونى بأن هناك جلسة لمجلس الوزراء فى اليوم التالى · وطلب الى جمال عبد الناصر الذهاب الى مجلس الوزراء مع جمال سالم وصلاح سالم · وقد قابلت على ماهر فى مقر مجلس الوزراء ، ولكنه نظر الى فى ضيق · ثم طلب الى جمال سالم حضور جلسة مجلس الوزراء فحضرتها ، وتكلم محمد نجيب ورشاد مهنا والدكتور عبدالجليل العمرى ، وغيرهم ، كما تكلمت أنا · وحدث احتداد فى المناقشة بسبب معارضة البعض ، مثل الدكتور عبد الجليل العمرى ، الذى اقترح توزيع أراضى الاوقاف بدلا من ذلك · وكان رأيى أن الهدف من المشروع سياسى ، وهو تحطيم القوة التى تستند الى ملكية الارض ·

— هل حدث تعديل فى المشروع الذى قدمته ؟

— أذكر أن مادة « الايجار » قد عدلت الى سبعة امثال الضريبة · وكان مشروعى يقضى بأن يتم تحديد ايجار الارض على مستوى المديريات ، وبواسطة لجان تشكل لتحديد

الايجارات حسب الظروف المحلية لكل مديرية ، مثل درجة الخصوبة وغيرها · وعندما سألت جمال سالم عن سبب تعديل هذه المادة قال : « أسهل ! » ·

— هل ترى ان فكرة الاصلاح الزراعى كانت فى مخطط الضباط ؟

— فكرة الاصلاح الزراعى لم تكن لتخطر فى بال الضباط الاحرار · فقد فوجىء أغلبهم بالمشروع حين عرضت فكرته أول مرة ، فيما عدا البعض مثل جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين · وقد حصلت اعتراضات كثيرة · ومنشورات الضباط الاحرار تخلو من أى شىء من ذلك ·

— هل كان جمال عبد الناصر متحمسا للمشروع ؟ وما هى أحاسيسك بالنسبة لميوله الاجتماعية ؟

— كان عبد الناصر مقتنعا بالمشروع ، وقد كلفنى بعمله كما ذكرت · وكنت أحس بأنه ينظر بعين الرعاية للطبقات المحرومة ويريد عمل شىء لها ·

— ماهى أحاسيسك فى هذه الفترة المبكرة بالنسبة للقائد الفعلى للثورة : هل هو محمد نجيب ، أم جمال عبد الناصر؟

— أحسست من الجلسة الاولى أن عبد الناصر هو الرئيس الفعلى ، فقد كانت كلمته هى « الماشية » · وينفذها الضباط فى المجلس ·

— أخبرنى فؤاد سراج الدين بأنه كان لكم لقاء معه بخصوص مشروع الاصلاح الزراعى · فهل كان هذا اللقاء بتكليف من مجلس القيادة ؟ وما الذى دار فيه ؟

— لم أذهب لمقابلة فؤاد سراج الدين بتكليف من مجلس القيادة ، وانما كانت فكرة اجتماعى به عن طريق أحمد أبوالفتح صاحب جريدة المصرى التى أكتب فيها ، فقد قال لى ان فؤاد

باشا يريد رؤيتك ، وقد دار الحديث حول قانون الاصلاح الزراعى ، وأبديت رأيى بأن أية معارضة من قبل الوفد للمشروع لن تكون مجدية ، لان مجلس الثورة مصمم عليه ،

- **الدكتور راشد البراوى فى سطور .**

- أستاذ التاريخ الاقتصادى بجامعة القاهرة .

- له عدد عظيم من المؤلفات الهامة .

- مترجم رأس المال لكارل ماركس وعديد من الاعمال الماركسية .

- لعب دورا هاما فى بداية الثورة فى مشروع الاصلاح الزراعى وفى تأليف حزب للثورة فى مارس ١٩٥٤ .

ملحق رقم ١٤

محضر حديث مع الدكتور رفعت السعيد

يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٥

س - ماذا تعرف عن علاقة حدتو بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟

ج - علاقة حدتو بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة علاقة وثيقة . فقد كان عبدالناصر يعتمد على مطبعة حدتو فى كوبرى القبة فى طبع منشورات الضباط الاحرار . وكان هناك ضابط اتصال يأخذ مطبوعات الضباط ويسلمها لتنظيم الضباط الاحرار ، وهذا التنظيم يسلمها بدوره الى مجموعة اسمها مجموعة توزيع المنشورات ، كان خالد محيى الدين مسئول هذه المجموعة من الضباط الاحرار ، التى كان منها محمد المانسترلى وحمدى حافظ وغيرهم .

س - ماهو مصير هذه المطبعة بعد الثورة ؟

ج - بعد الثورة بثلاثة أسابيع هوجمت هذه المطبعة وصودرت !

س ـ هل تعتقد أن عبد الناصر كان هو الذى دبر مهاجمة المطبعة أم انه البوليس السياسى ؟

ج ـ أعتقد أنه كان عبد الناصر ، لانه كان يعـــرف أحد المتصلين بها • وربما أراد طمس معالم هذه العملية واخفـــاء الصلة بين تنظيم الاحرار وحدتو • وقد وضع جهاز الرونيو هذا فى متحف ثورة ٢٣ يوليو فى قصر عابدين فيما بعـد •

س ـ ماهى معلوماتك عن البيان الذى أصدرته حدتو فى تأييد الثورة صبيحة قيامها ؟

ج ـ كنت أحد مسـئولى التنظيم فى الدقهليـة • وكانت تصلنا مجلة «النصر» ، وهى مجلة تنظيم الضباط الاحرار • مع مجلة «الكفاح» السرية لحدتو ومطبوعاتها الاخـرى • وفى ثانى يوم للثورة وصلنا منشور صادر من سكرتارية اللجنة المركزية (سكر) الى الزملاء فى كافة المستويات بتأييد الثورة • ومن الطريف أن الذين كانوا يوزعون هـذه المنشـورات فى المنصورة قد قبض عليهم بعد ثلاثة أيام أو أربعة من الثورة • فقد قبض على محمود حسن ندا ، وهو وفدى يسارى • ومعه ١٥ شيوعيا • وقد اعتذر عبـد الناصر عن ذلك بأنه يحـكم بجهاز مباحث فاروق !

س ـ ماذا تعرف عن الجبهة الوطنية الديموقراطية ؟

ج ـ الجبهة الوطنيـة الديموقراطية تألفت فى عام ١٩٥٣ من تنظيم حدتو ، التى كان مندوبا عنها زكى مـراد • ومن الوفد ، الذى كان مندوبا عنه حنفى الشريف وأبو بكرسيف النصر • ومن أجنحة من مصر الفتاة التى رفضت مساومة أحمد حسين مع الثورة ، ومنها ابراهيم يونس وعبد المنعم العياشى وعادل حسين • ومن بعض ضباط الجيش مثل مصطفى كمال صدقى الذى كان متزوجا من تحية كاريوكا فى ذلك الحين •

وأذكر عـن دور الوفد ودور النحاس باشـــا أننى عملت أجتماعا فى حلوان مع «السقا» سكرتير خاص مصطفى النحاس. وكان بكر سيف النصر يجىء بعربته لاستلام منشورات الجبهة لتوزيعها •

س ـ ماهى معلوماتك عن العرض الذى عرض على يوسف صديق بتعيينه سفيرا فى احدى الدول الآسيوية ؟

ج ـ بعدما أن قدم يوسف صـديق استقالته ، عرض عليه عبد الناصر التعاون وتعيينه سـفيرا لمصر فى الهند ، ولـكنه رفض التعاون ورفض منصب السفير • وصارح عبد الناصر برأيه فيه بطريقته الخطابية المعروفة ، وهى أنه « دكتاتور » !

س ـ ممن عرفت بهذه القصة ؟

ج ـ من يوسف صديق شخصيا •

س ـ ماذا تعرف عن بيان السجن الحربى ؟

ج ـ هـذا البيان وجهه قادة حدتو المعتقلون فى السجن الحربى الى عبد الناصر فى مارس ١٩٥٤ ، وأعلنوا فيه موقفهم من النظام • وقد تعرض البيان والقادة الذين أصدروه للهجوم الشديد مع زملائهم ، نظرا لما حـواه من مغالاة فى التقييم • فقد ذكروا انهم يلمحون بوادر تقدم من جانب النظام (وكان أحمد فؤاد أيامها قد سافر الى موسـكو فى أول وفد مصرى لاجراء محادثات اقتصادية) ، بينما كان الخط العام لحـدتو وقتذاك المطالبة بتصفية ثورة ٢٣ يوليو

الدكتور رفعت السعيد فى سطور :

ـ أحد أعضاء أسرة « الطليعة » •

ـ حصل على درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة ليبزج بألمانيا الديموقراطية •

ـ له عدة دراسات هامة عن تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر •

ملحق رقم ١٥

محضر حديث مع زكي مراد

يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥

س ـ ماهى الصلة بين تنظيم «حدتو» وتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟

ـ الصلة بين «حدتو» والضباط الاحرار قديمة . ولكنها تكثفت من تاريخ الغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ الى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، بسبب المد الشعبى العالى وتكوين كتائب من الاحزاب المختلفة مثل الوفديين والشيوعيين والاشتراكيين . وقد لعب الضباط الاحرار دورا هاما فى تدريب هذه الكتائب ، ومنهم جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وأحمد حمروش ولطفى واكد فيما أذكر . وكان هناك اتفاق بين حدتو والضباط لتسليح تشكيلاتهم وتدريبها عسكريا .

وعندما تمكنت المؤامرة الرجعية من حرق القاهرة ، فرض على البلاد حكم ارهابى مباشر يرأسه القصر . وقد اعتمد القصر على الجيش فى مراقبة حظر التجول ، دون أن ينتبه الى

التركيب الاجتماعى للجنود والضباط الذى هو نفس تركيب الجماهير ، مما أدى الى تعاطف الجيش مع الشعب ٠

ومنذ اليوم التالى للحريق أخذت المعتقلات تمتلىء بالمسجونين من الوفديين وحزب مصر الفتاة الاشتراكى والشيوعيين وأنصار السلام والحزب الوطنى الجديد ٠ وتوزع هؤلاء على معتقلى الهاكستيب فى القاهرة ، والنزهة فى الاسكندرية ٠ كما اعتقلت نصف قيادات حدتو وكنت منها ٠ وبذلك انتقلت المعارضة السياسية الى السجن ٠

فى مثل هذه الظروف ، كان من الطبيعى أن ينشط العمل السرى ٠ وكان أبرز تنظيمين سريين فى ذلك الوقت هما : تنظيم حدتو ، الذى كان أكثر من ٨ أو ٩ من قياداته خارج السجن ، والى جانبه بعض التنظيمات الشيوعية الأقل شأنا ومنها الحزب الشيوعى المصرى ، وتنظيم الضباط الاحرار ٠ ومن هنا توثقت الصلات بين التنظيمين من ٢٦ يناير الى ٢٣ يوليو ٠ وقد ساعدت حدتو الضباط الاحرار على طبع نشراتهم بل أعدت لهم مطبعة خاصة زودتها بعمال الطباعة اللازمين لها ٠ وعلى هذه المطبعة نشر برنامج الضباط الاحرار ٠

س — تقصد النقاط الست المعروفة؟ ؟

ج — كان البرنامج أوسع من النقاط الست ، والنقاط الست تلخيص للبرنامج ٠

س — من كان رئيس حدتو فى ذلك الحين ؟

ج — التنظيمات الماركسية ليس لها رئيس ٠ وانما هناك سكرتير عام ٠ وكان فى ذلك الحين سيد سليمان رفاعى ، وهو ميكانيكى طيران من الذين جندوا فى أوائل الاربعينيات ٠ وكان معه خارج المعتقل كمال عبد الحليم وأحمد رفاعى وغيرهما ٠

س — ماهى أوجه التعاون الاخرى بين حدتو وتنظيم الضباط الاحرار حتى قيام الثورة ؟

ج — على سبيل المثال كانت لدى الضباط فكرة للقيام بالحركة فى مارس ٠ ولكن عندما عرضوا الامر على حدتو ، دارت مناقشات انتهت الى تأجيل الموضوع تحت نصيحة حدتو التى رأت الانتظار حتى تتضح المعارضة ٠

وعندما اعتزم الضباط القيام بالثورة فى ٢٣ يوليو أخطروا قيادة حدتو ٠ لا لأخذ الرأى هذه المرة ، لان الموقف كان موقف سباق بين الضباط والملك على الضربة الاولى ، وانما لمجرد الاخطار ٠ ولذلك كان أول بيان صدر بتأييد الثورة هو البيان الذى أصدرته قيادة حدتو مساء ٢٣ يوليو ووزع مع ساعات الصباح الاولى لذلك اليوم ٠ وقد طلب البيان الى الجماهير تشكيل لجان وطنية لحماية حركة الجيش ٠ وفعلا تشكلت فى خلال أسبوع أو أسبوعين أكثر من أربعين لجنة وطنية فى أحياء مختلفة ، لحماية حركة الجيش من محاولات الاستعمار والقصر ٠

س — ماهو موقف الثورة من المعتقلين الشيوعيين بعد نجاحها ؟

ج — منذ يوم ٢٥ يوليو فتحت المعتقلات وأخذت فى الافراج عن الشيوعيين وغيرهم من القوى الوطنية الاخرى ، باستثناء ١٤ شيوعيا ، قيل أن ذلك بتأثير رجال المباحث العامة ، وعرفنا فيما بعد أنهم كانوا خميرة للضغط !

س — كيف استأنفتم نشاطكم ؟

ج — ابتدأنا نصدر جرائدنا التى صودرت فى حريق القاهرة فصدرت جريدة حدتو الاسبوعية العلنية وهى «الملايين» ، ومعها مجلة نقابية اسمها «الواجب» كانت تصدرها اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات وسكرتيرها أحمد طه ٠

س ـ تقصد اللجنة التى ضربت فى حريق القاهرة ؟

ج ـ نعم . وكانت هذه اللجنة تزمع عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد يوم ٢٧ يناير ١٩٥٧ بعد أن أعدت له مع النقابات . ولكن الحريق منع عقد المؤتمر ، حتى اعتقد البعض أن الحريق قد دبر لمنع اعلان العمال اتحادهم . على انه رغم اعلان الاحكام العرفية ، فقد أصدر العمال قرارهم بتحويل اللجنة التحضيرية الى لجنة تأسيسية لاتحاد النقابات .

س ـ متى بدأت فكرة الجبهة الوطنية الديموقراطية ؟

ج ـ شعار الجبهة الوطنية الديموقراطية شعار قديم لحدتو من عام ١٩٤٦ . وفى سنة ١٩٥١ طـرح هذا الشعار بقـوة لحماية النضال الشعبى المسلح فى القنال . ثم طرح بعد نجاح الثورة لتأمين حركة الجيش وحمايتها من الانحرافات الرجعية وضمان مسيرتها فى الاتجاه الوطنى الذى أعلنته فى برنامجها .

س ـ هل استجابت الاحزاب السياسية لهذا النداء بعـد نجاح الثورة ؟

ج ـ لم تستجب الاحزاب . ولذلك اضـطرت حـدتو الى تكوين الجبهة على المستوى القومى . فقامت بانشاء التنظيمات الجماهيرية على أساس طبقى ، مثل انشاء نقابات العمال ، واتحاد الطلاب ، واتحاد الفلاحين والعمال الزراعيين . وكان رأينا أن هذا الضغط بالتنظيمات الطبقية سوف يفرض على السياسيين فكرة الجبهة الوطنية الديموقراطية .

س ـ متى بدأت فكرة الجبهة الوطنية الديموقراطية تتجه الى معاداة حركة الجيش ؟

ج ـ بعد حل الاحزاب والقبض على الشيوعيين فى يناير ١٩٥٣ . فحتى ذلك الحين لم تكن حدتو قد غـيرت رأيها من

تأييد حركة الجيش . صحيح كانت تنقد بشدة ، ولكنها لم تعلن خيانة حركة الجيش لمبادئها .

س ـ هل يفهم من هذا الكلام أن اعدام حركة الجيش لخميس والبقرى لم يدفع «حدتو» الى معاداتها ؟

ج ـ ليس من شك أن أصرار حركة الجيش على اعدام خميس والبقرى ، رغم المحاولات الهائلة من جانب حدتو ومن جانب الوفود العمالية التى توجهت الى قيادة الجيش ، والاحتجاجات من الخارج ، كان له تأثيره فى موقف حدتو ، نظرا لان هـذه كانت المرة الاولى فى تاريخ الحركة العمالية التى يتم فيها اعدام عمال بسبب عمل نقابى . وقـد ضاعف من هـذا التأثير أن الاعدام لم يكن متوقعا رغم صدور الحكم بذلك . فقد كان رأى ضباط القيادة القريبين منا ، مثل خالد محيى الدين ويوسف صديق وجمال عبد الناصر ، ان صدور حكم الاعدام لايعدو أن يكون «طلقة عيار» لاحداث «دوشة» ، ولكن الاعدام لن يتم .

على أن تقديرنا للامر أن تنفيذ الاعدام كان مؤامرة رجعية لاحداث فرقة بين الطبقة العاملة والجيش . خصوصا أن الذى أصدر حكم الاعدام هو عبدالمنعم أمين الذى كان معروفا بميوله الامريكية ، الامر الذى جعلنا نشعر بأن العملية مقصود بها احراق الجسور بين الطبقة العاملة والجيش . لذلك لم نشأ أن نساعد هذه المؤامرة عـلى التحقيق باعلان الحرب على حـركة الجيش .

على انه بعد صدور قرار حل الأحزاب والقبض على الشيوعيين كان قد اتضح أن الجناح الدكتاتورى فى مجلس الثورة ، والذى كان يتركز بصفة خاصة حول مجموعة الطيران : جمال سالم ، وحسن ابراهيم وعبد اللطيف البغدادى ، قد انتصر . ولذلك اجتمع المكتب السياسى لحدتو وقرر مهاجمة حركة الجيش وأعلن خيانتها لمبادئها وانتصار القوى الرجعية والاستعمار الامريكى

كما قرر المكتب السياسى نزول حدتو تحت الارض مرة أخرى، ومحاولة تعبئة القوى الوطنية فى جبهة وطنية سرية هذه المرة . وأصدر نداء الى الاحزاب والقوى الوطنية بضرورة العمل من أجل اسقاط الدكتاتورية وعودة الحياة الديموقراطية واستئناف الكفاح المسلح ضد الانجليز .

ثم أصدرت حدتو مجلة «الكفاح» السرية ، التى انتظمت فى صدورها ، ومجلة «صوت الفلاحين» التى أصدرتها «منطقة بحرى » ، وبدأ توزيعها بـ ٣٠٠ نسخة ثم ارتفع الى ١٥٠٠ .

وفى الفترة من يناير وفبراير ومارس ، أجرت حدتو اتصالات بالاطراف الآتية :

١ ـ الوفديون أساسا

٢ ـ الاخوان المسلمون

٣ ـ أجزاء من مصر الفتاة .

هذا بالاضافة الى دعوة التنظيمات الشيوعية الاخرى الى تنسيق العمل حول نقاط الاتفاق الجبهوية . ولكن دعوة التنظيمات الشيوعية لم تنجح ، لان أغلبيتها كان مضروبا من جهة ، وبسبب شدة الاختلافات النظرية فيما بينها من جهة أخرى .

س ـ من كان مندوبو حدتو فى الاتصال بالقوى السياسية المذكورة ؟

ج ـ كان مندوبو الجبهة أحمد الرفاعى وكمال عبدالحليم . وعندما قبض عليهما فى ابريل ١٩٥٣ فيما أذكر ، كلفت أنا بأن أكون مندوب حدتو .

س ـ ماهى استجابات الاحزاب هذه المرة ؟

ج ـ كان هناك تردد من جانب النحاس باشا ، ولكنه وافق أخيرا ، وأناب عن الوفد النائب الوفدى البارز حنفى الشريف كمندوب اتصال . وأذكر أن حنفى الشريف عين مندوبا احتياطيا له وهو المرحوم المناضل بكر سيف النصر .

كذلك جرى الاتصال بالاخوان المسلمين عن طريق الاستاذ عبدالحفيظ الصيفى، الذى كان من أبرز أعضاء الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين ، وكان يحمل فكرا تقدميا . وقد تمت ثلاثة اجتماعات فيما أذكر بيننا وبين الدكتور خميس حميدة والاستاذ صالح أبو رقيق ، ولكن نظرا لانه كان من الصعب على الاخوان اصدار بيان بانضمامهم الى جبهة من الشيوعيين والوفديين ، فقد سمحوا لنا بالاتصال بطلبة وشباب الاخوان ، وقد وافقنا ، وبدأ تنسيق بيننا وبين هؤلاء الشباب والطلبة، وأذكر منهم الاستاذ فتحى البوز .

كذلك كان هناك أتصال ببعض شباب حزب مصر الفتاة الاشتراكى ، مثل ابراهيم يونس . ولكنه لم يكن مندوبا عن الحزب ، وانما بصفته الشخصية .

وفى نفس الوقت فى أواخر صيف ١٩٥٣ ، جرى الاتصال ببعض ضباط الجيش من أنصار يوسف صديق الذين كانت لهم امتدادات خارج الجيش ، وبذلك اتسعت الجبهة وصار لها نشاط محسوس .

س ـ ماذا بشأن الضابط مصطفى كمال صدقى ؟

ج ـ مصطفى كمال صدقى كان قد بدأ يلح فى صيف ١٩٥٣ ليكون عضوا فى حدتو . ولكن نظرا لما كان يدور حوله من أقوال حول دوره فى الحرس الحديدى وناهد رشاد وتشكيلات السراى ، فقد وضعته حدتو فى مركز «مرشح» ، أى تحت الاختبار . ولكنه للحقيقة انضم بكامل امكانياته ، أصدقائه

وسلاحه الى نضال حدتو . وقد ألصق فى قضية الجبهة دون أن يكون فيها ، نظرا لانه كان أول واحد قبض عليه . ولما كان مشهورا فقد عرفت القضية باسمه .

س ـ ماهو نشاط الجبهة فى هذه الفترة ؟

ج ـ فى أول اجتماع بين مندوب حدتو أحمد الرفاعي ومندوب الوفد حنفى الشريف ، صدر بيان الجبهة الوطنية الديموقراطية الذى تعلن فيه تأسيسها تحت شعار استئناف النضال المسلح ضد الاحتلال الانجليزى ، وتعلن نقاط الاتفاق الجبهوية الآتية : عودة الجيش الى ثكناته ، وعودة الحياة النيابية ، **وتأمين حريات الشعب الديموقراطية وفى مقدمتها حرية حمل** السلاح ضد العدو . وتأمين حقوق التنظيم النقابى والسياسى للطبقات الشعبية ، وتأمين حق العمال الزراعيين فى تكوين نقاباتهم ، والفلاحين فى تكوين اتحاداتهم ، وبناء علاقاتنا مع الدول على أساس موقفها من نضالنا ضد الاحتلال البريطانى . وقد اهتممنا بطبع هذا البيان التأسيسى بأعداد بلغت عشرات الألوف .

كذلك فقد ابتدأنا فى تنشيط شباب الوفد فى الاعمال السرية ، مثل تلقى المنشورات وتوزيعها . وكانت هذه تجربة جديدة بالنسبة لهؤلاء الشباب .

وعندما أعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيه ١٩٥٣ ، اجتمعت مع حنفي الشريف ، وأصدرنا بيانا تحت عنوان : «نريد جمهورية ، ولكن ديموقراطية» . هاجمنا فيه المضمون الدكتاتورى للجمهورية الجديدة .

وفى شهر أغسطس جرت اتصالات مع المستر هانكى ، تسرب الينا منها خبر انه اتفق على أن يبقى فى القاعدة البريطانية فى القناة عشرة آلاف خبير انجليزى ، وأن الخلاف

يدور حول ما اذا كانوا يرتدون ملابس عسكرية أم مدنية . وقد عملنا منشورا نحذر فيه المواطنين من هذا الخطر . واضطر صلاح سالم الى نفى هذا الخبر فى الاذاعة .

ومن أعمال الجبهة كتاب أصدرناه يوم ٧ سبتمبر بمناسبة مرور عام على اعدام خميس والبقرى . وقد زينا غلافه بصورة لخميس وعنوانه : « ٧ سبتمبر ، خميس لم يمت» . وكان الكتاب من ٣٥ صفحة وطبعنا منه ٤٠٠٠ نسخة .

وعندما أنشئت محكمة الثورة أصدرنا بيانا مطولا هاجمنا فيه انشاءها .

وفى ذلك الحين أصدرنا جريدة سرية اسمها « صوت الفلاحين » . وقد انتشرت انتشارا كبيرا بين الفلاحين ، لان الملاك كانوا حينذاك قد لجأوا الى التحايل على قانون الاصلاح الزراعى لطرد المستأجرين الذين فى يدهم الارض من مدة طويلة ، وذلك عن طريق ارسال انذارات الى هؤلاء المستأجرين والحصول على توقيعهم على هذه الانذارات ، فيكون من حقهم استصدار حكم بطردهم بالقوة الجبرية . وقد قام نشاطنا على توعية الفلاحين بالامتناع عن استلام الانذارات ، وفى حالة البلاد التى تسلم فيها فلاحوها الانذارات ، يقاومون عند تنفيذ الحكم . وقد حدثت معارك عنيفة ، خاصة فى الدقهلية والشرقية والغربية ، سقط فيها شهداء من الفلاحين ، منهم : على ماجد ، ومحمد ابراهيم ابراهيم من قرية الجعفرية فى مديرية الشرقية ، وقد قامت معركة حامية فى ميت أبوالحسن قبض فيها على ٧٠ فلاحا ، ولكن النيابة أفرجت عنهم فى اليوم التالى . اذ كان وكيل النيابة شابا تقدميا . فأفهمناه المسألة واقتنع .

كذلك حدث اضراب عمال امبابة فى صيف ١٩٥٣ ، (عمال الشوربجى) .

وعلى ذلك كان هناك صراع عنيف بين حدتو والجبهة الوطنية الديموقراطيـــة من جانب ، وبين حــــركة الجيش من جانب آخر . وأذكر أن حسين عرفة نقل لنا عن عبد الناصر قوله : « لقد أدخلت الباشوات الجحور ، ولكن حدتو والشيوعيـــين أخرجوهم وبدأوا ينظمونهم من جديد » .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٣ ، ألقى القبض على المجموعة ، ومنهم مصطفى كمال صدقى ، وبكر سيف النصر ، وحنفى الشريف، وسعد كامل ، وابراهيم يونس ، ومحمد شطا . والدكتور فؤاد منير . ولم يبق من اللجنة المركزية الاساسية لحدتو سواى . ولكن من حسن الحظ فى نفس اليوم وصل أحمد طه هاربا من معتقل بنى سويف ،ولذلك نشرنا بيانا قلنا فيه : لقد أخذتم منا فلان وفلان وفلان ، ولكنا اســـترددنا أحمد طه من وراء السجون .

ولكن لم يلبث أن قبض على فى ٢٧ نوفمبر . ثم قبض على أحمد طه ومحمد خليل قاسم فى أوائل ديسمبر . ووضعنا فى حبس انفرادى بضعة أشـــــهر : نوفمبر وديسمبر وينـــاير وفبراير . وكان أول من حقق معنا مكتب الادعاء والتحقيق الخاص بمحكمة الثورة . فايقنا أننا سنقدم الى محكمة الثورة ومعنى ذلك حكم الاعدام . وبالفعل كانوا يشنون علينا حرب أعصاب ويفهموننا فى كل يوم أننا سوف نعدم ولذلك كتبت على جدران زنزانتى بعض الابيات التى أسخر فيها من الاعدام على النحو الاتى :

قال لى عشماوى ماذا تشتهى
قبل أن يشنقنى فى حبله
قلت انى ليس لى ما اشتهى
غير شىء انت من اعدائه
قال : ما الشىء ؟ ألا تفصح عنه ؟
قلت : عمرى . ايها السفاح دعه !

ان تكن تقوى على العيش بدونه
فلتدعه لى ، انى ابن سنينه

على أن القبض على الاخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٤ خفف عنا الحبس الانفرادى بعض الشىء بسبب الرغبة فى الحصول على أمكنة لكل المعتقلين . ثم حدث الاصطدام بين الضباط فى أواخر فبراير فسمح لنا بالخروج من الزنزانه لمدة ربع ساعة فى اليوم . وقد عرفنا بالازمة ، اذ كان سلاح الفرسان قريبا منا وسمعنا ضجيجا .

س ـ ماهى قصة «بيان السجن الحربى» ؟ .

ج ـ بعد اصطدام الثورة بالاخوان المسلمين ، بدأت تتجه الينا . فقد خفت قبضتهم علينا الى أن جاء مارس ففوجئنـــا بأنهم يفكون عنا الحبس الانفـــــرادى ويجمعوننا فى عنبر ، وبدأوا يرسلون الينا مندوبين يناقشوننا فى السياسة ، منهم حسين عرفة وشاب اسمه أحمد محمود من المخابرات ، موفدين من عبد الناصر . وكانوا قد بدأوا الاتصال بيوســـف حلمى فقال لهم : اتصلوا بهم . فبدأت المناقشات معنا على أساس أن حركة الجيش حركة وطنية ، والرجعية تريـــد أن تنقض على المكاسب مثل قانون الاصلاح الزراعى وتريد طرد الجيش من الحكم عن طريق التركيز على المطالب الديموقراطية لكى تعود الى الحكم ، وأنه لاتوجد حريات ديموقراطية فى بلـــــد مستعمر ، فأولا نحرر البلد ، ثم نحرر المواطن . وكان ردنا انه لايمكن تعبئة القوى الوطنية من غير حريات ديموقراطية . وكانوا يريدون استصدار بيان منا فيه تأييد لمجلس الثـــورة واستنكار الحركة القائمة ضده ، على أساس انه سوف يفرج عنا دون قيد أو شرط . لم نصدق هذا الكلام ، وحملنـــاهم مسئولية الانحراف عن برنامج الضباط الاحرار .وقد سألونا: هل انتم موافقون على تصفية الثورة ، فقلنا اننا سوف نصدر بيانا بكامل ارادتنا ، وأصدرنا بيانا كالآتى : تحدثنا فيه عن

العلاقة بين النضال الوطنى ضد الاستعمار الانجليزى ــ تامين المكاسب الاجتماعية ، مثل الاصلاح الزراعى وقوانين الايجارات وغيرها ــ تامين الحياة الديموقراطية ٠

وقد كتبنا هذا البيـــان ووزعناه على زملائنا ، فوقعه كل المسجونين فى السجن الحربى ٠ وقد احدث هذا البيان ضجة فى صفوف زملائنا وصفوف المنظمات الشيوعية ، لان الشعار المطروح فى الشارع حينذاك كان عودة الجيش الى ثكناته ٠ ولكنا كنا معزولين عن الشارع لشهور لانعرف تطور الحركة الوطنية فى تلك الاثناء ٠ ونظرا لاننا لم نضع نقطة عـــودة الجيش الى ثكناته فى البيان ، فقد اغضـــب هذا زمـــلاءنا وقواعدنا ٠

س ــ هل تم طبع هذا البيان ؟

ج ــ لقد ارسلنا هذا البيان الى اللجنة المركزية الاحتياطية لتوزيعه ، ولكن لاأذكر اذا كانوا طبعوا هـذا البيان أم لا ؟

س ــ ممن كانت تتكون اللجنة المركـــزية الاحتياطية فى ذلك الوقت ؟

ج ــ ربما كانت تتكون من محمود توفيق وصـــلاح حافظ وجابر خلاف ٠

س ــ هل افرج عنكم كما وعدتم ؟

ج ــ لم يفرج عنا ٠ فقد ارسلوا بنا الى سجن مصر ٠ ومع ذلك كنا مبسوطين ، فقد كان ارحم من الاعدام على يد محكمة الثورة ٠ وقد كنت انا وكمال عبد الحليم وأحمـــد الرفاعى ومحمد شطا وآخرون مبلغين بالاعدام ٠ على أنهم كانوا قـــد افرجوا من قبل عن يوســـف حلمى وســـعد كامل وكمال عبد الحليم وعدد آخر ٠

س ــ متى تمت محاكمتكم ؟

ــ تمت فى يوليو ١٩٥٤ ٠ فقد تشكلت محكمـــة عسكرية عليا خاصة لمحاكمتنا ٠ وكلمة «خاصة» هنا معناها أن تتكون فقط من عسكريين ٠ فلا يكون هناك مستشـــارون مدنيون اطلاقا ٠ وكانت برئاسة الدعوى ٠ وعند نظر قضيتنا اتبعنا خطة «الدفاع السياسى» الذى يقوم عـــلى الاعتراف بمـــا هـــو منسوب الينا والدفاع عنه ٠

● زكى مراد فى سطور :

ــ ليسانس فى القانون ١٩٥١

ــ عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسى لحدتو ٠

ــ سجن من ١٩٥٣ ــ ١٩٦٤ فى السجن الحربى ثم ليمان طره ثم الواحات ٠

(ملحق رقم ١٦)

محضر حديث مع عبد المنعم الغزالي

يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥

س ـ ماهو موقف الحركة الديموقراطية للتحــرر الوطني (حدتو) من حركة كفر الدوار ؟

ج ـ كنا نرى أن حركة الاضراب التى قامت ، هى حــركة مطالب شرعية ، ولكن استخدام سلاح الاضراب فى هذا الوقت استفادت منه القوى الرجعية فى تشــويه وجه الحـركة العمالية وكان كبش الفداء فى هذه العملية خميس والبقرى . وقد كان خلف هذا التدبير لاحداث التخريب مأمور كفر الدوار وابن حافظ عفيفى . وكل دورنا الكشف عن دورهما ، خصوصا أن عمليات التخريب التى تمت كانت داخل مكاتب الادارة حيث أعـدمت أوراق ومستندات هامة ضد مسئولى الشركة ، وكان الدليل على براءة الحركة العمالية أن المظاهرة العمالية التى خرجت من المصنع لم تتجاوز حدودها ولو كانت تستهدف التخريب لخربت المصانع نفسها . وكان الى جانبنا فى هذا الرأى البكباشى عاطف نصار قائد منطقة الاسكندرية ومن الضباط الاحرار ، واكتشف المؤامرة

Kafr ad-dawar

معنا ، وكان ضابطا شريفا اتضحت الصورة أمامه اتضاحا كاملا ، وساعدنا فى عقد العديد من المؤتمرات فى مصانع الاسكندرية حيث تمكنا من تأسيس ١١ نقابة فى أحد عشر موقعا لم تكن بها نقابات اطلاقا .

س — ماذا كان رد فعلكم عند شنق خميس والبقرى ؟

ج — كانت أول برقية احتجاج على اعدام خميس والبقرى هى التى وجهت من الحركة الديموقراطية ، وكانت موقعة من محمد على عامر . ولكنا نعرف أن الهدف من العملية احداث مايلى :

١ — احداث فرقة بين العمال والجيش تصل الى حد وجود دم بينهما .

٢ — الصاق تهمة التخريب بالعمال لتنمية الاتجاه المعادى للشيوعية داخل الضباط . وقد استفادت من ذلك بعض العناصر الموالية للولايات المتحدة الامريكية ، ووجهت مجرى القضية والتحقيق لتحقيق هذا الهدف .

٣ — الوصول الى فرض قيود منذ البداية على الحركة العمالية . وفى خلال تحركنا المضاد لحركة الرجعية فى ذلك الحين ، اكتشفنا تحركات أخرى فى مدينة الاسكندرية فى بعض المصانع ، قبض فيها على بعض رجال البوليس السياسى الذين كانوا يعملون بتوجيه من رئيس البوليس السياسى فى الاسكندرية حينئذ زهران راشدى .

٤ — انتهاز الفرصة لتصفية الشيوعيين . ففى ذلك الحين كنا سافرنا الى الاسكندرية لمواجهة الحركة لان تقديرنا أن فيها أيد رجعية . وأثناء وجودنا هناك صدر قرار من اللواء محمد نجيب باعتقال جميع الشيوعيين الموجودين فى مدينة الاسكندرية وخارجها ومنعهم من المرور بالمصانع أو بالوحدات الجماهيرية . وقد بلغ هذا القرار لقيادة الاسكندرية ، ولكن حصل اتصال

تليفونى بين قيادة الاسكندرية وجمال عبد الناصر ، كما أجريت اتصالات بين الحركة الديموقراطية وجمال عبد الناصر ، فألغى القرار .

س — ماهى معلوماتكم عن تأسيس الجبهة الوطنية الديموقراطية ؟

ج — مرت الدعوة الى تأسيس الجبهة بمرحلتين : مرحلة تأييد الثورة ، ومرحلة المعارضة .

وبالنسبة لمرحلة التأييد ، فبعد قيام الثورة تمكنا من تأسيس جبهة وطنية على مستوى الجامعات . وكنت مسئولا عن تأسيس هذه الجبهة فى كل القطر . وقد تأسست الجبهة الوطنية داخل الجامعات من رابطة الطلبة المصريين ، ورابطة الطلبة الوفديين ، خاصة الطليعة الوفدية ، ومن الطلبة الاشتراكيين فى حزب أحمد حسين ، ومن عناصر من المنظمات اليسارية الاخرى خصوصا « طليعة العمال » ، ولكن الحزب الشيوعى المصرى لم يدخلها ، كما لم يدخلها الاخوان المسلمون . وكان برنامجها يتلخص على ما أذكر فى تأييد حركة الجيش ضد الاقطاع والرجعية واستمرار النضال ضد الاستعمار ، والتحرر الوطنى ، والديموقراطية مثل الغاء الاجراءات الاستثنائية والاحكام العرفية ، واطلاق سراح المسجونين السياسيين . وحرية الصحافة ، الى جانب مطالب متعلقة بحرية الحركة الطلابية وحصانة الجامعة .

وأذكر أن أول نشاط لهذه الجبهة كان فى مسألة تغيير مدير جامعة فؤاد ، وهو الدكتور عبد الوهاب مورو ، الذى طلب اليه الاستقالة ، فتمكنت الجبهة من اعادته فورا الى الجامعة ، وذلك بعد أن تم لقاء بين وفد الجبهة الذى كنت مشاركا فيه ومجلس قيادة الثورة . وقد استطاعت الجبهة أن تحرز نجاحات ساحقة فى انتخابات اتحادات جامعات الاسكندرية

وعين شمس والقاهرة . وكان أبرز معركة فى جامعة القاهرة فى انتخابات كلية الحقوق ، حيث تمكنت من ادماج مرشحها ضد مرشح الاخوان المسلمين .

س – متى بدأ الخلاف بين حدتو ومجلس الثورة ؟

ج – بدأ الخلاف على قضية الديموقراطية . وأذكر لقاء بين ممثلى الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى وجمال عبد الناصر فى منزل أحمد فؤاد ، حضره معى فيما أذكر سيد سليمان رفاعى . وسعد كامل . ويوسف حلمى . وكمال عبدالحليم . وزكى مراد . وكان اجتماعا طويلا محورالحوار فيه كان قضية الديموقراطية والحريات ، وكان الاجتماع بعد سبتمبر ١٩٥٢ وقد استمع عبد الناصر أكثر مما تكلم الى مختلف وجهات النظر التى أبديت ، والتى كان محورها ضرورة الاعتماد على الجماهير الشعبية وتنظيمها واطلاق الحريات وحرية الاحزاب .

س – بمناسبة الاحزاب . هل فكرتم فى عمل حزب علنى؟

ج – نعم فكرنا فى عمل حزب علني موسع تحت اسم «حزب التحرر الوطنى» ، وكنت عضو اللجنة التحضيرية التى أعدت البرنامج ، وكانت مكونة من كامل البندارى . وسعد كامل . ويوسف حلمى . وابراهيم عبدالحليم . ولكن جاءالغاءالاحزاب فأنهى المسألة . بل ان الحركة الديموقراطية كانت قد قررت اصدار مجلة باسم «الميدان» تكون لسانا لحالها ،وتقرر يوم١٣ يناير لصدورها ، فجاء الغاء الاحزاب وصودر العدد وأغلقت المجلة ، وبدأ القبض على الشيوعيين . وبذلك انتقلنا الى المعارضة وأخذنا فى تكوين جبهة أخرى معادية لحركة الجيش وبدأت الاتصالات لها ، ثم ألقى القبض على فى مايو ١٩٥٣ حتى يوليو ١٩٥٦ .

س – ماذا تعرف عن دور حسين عرفه فى بيان السجن الحربى ؟

ج – جاء حسين عرفه مندوبا عن القيادة يطلب التعاون مع الشيوعيين . وكان قد سبق مجيئه مناقشات بيننا ووصلنا الى أن هناك جديد فى موقف الثورة . فالامريكان لم يعطوا مصر شيئا ، وهذا يعنى هزيمة الخط الامريكى لفصل مابين الثورة وبين القوى التقدمية ، ولا يمكن أن يهزم هذا الخط الامريكى ونحن بعيدين عن خط الثورة ، وأن القوة الرئيسية فى حركة الضباط الاحرار هى قوة وطنية ديموقراطية . وثانيا : ان هناك جديدا فى العلاقات الخارجية لاقامة علاقات مع البلدان الاشتراكية . يعنى هذا أن هناك بالحتم اتجاها للاصطدام مع الاستعمار والتعاون مع المعسكر الاشتراكى . فى هذه الحالة لا يمكن لنا الا أن نكون مع هذه القوى فى معركتها ضد الاستعمار .

س – هل كان حسين عرفه يمثل نفسه أو آراءه أم انه كان موفدا .

ج – كان موفدا ، وأعتقد انه كان جادا . ولم يكن الا ناقل رسالة .

س – ماهو ملخص بيان السجن الحربى ؟

ج – كان فى أسطر قليلة قلنا فيه اننا نرى تغييرات جديدة فى اتجاه مجلس الثورة ، وأن هذه السياسة الخارجية فيها عداء للاستعمار وعداء للرجعية واتجاه بالعلاقات الخارجية الى المعسكر الاشتراكى ، واننا نحيى هذه السياسة الخارجية ونطالب بالافراج عنا لنمارس دورنا فى النضال ضد الاستعمار والرجعية . وقد وقع على البيان كل من كمال عبدالحليم وشريف حتاته وعبد المنعم الغزالى وأحمد طه ومحمد شطا وحليم طوسون واحمد رفاعى (حوالى ٢٠ اسما) . وكان البيان موجها لمجلس قيادة الثورة .

س – هل تعتقد أن هذا البيان الذى استخلصه حسين عرفه

منكم كان مقصودا به ضرب التنظيم وشقه ؟ أم ان عبد الناصر كان جادا فى هذه المفاوضات ؟

ج ـ حسين عرفه لم يستخلص منا بيانا ، وانما قدمناه عن اقتناع ، وكان عبد الناصر مخلصا فى رأيى ،وقد أعطيناالبيان لادارة السجن الحربى ، ولكن أغلبية القيادة الموجودة فىسجن مصر رفضته وكذلك القواعد الجماهيرية لحدتو

عبد المنعم الغزالى فى سطور

ـ عضو أسرة تحرير الطليعة حاليا ·

ـ عمل فى جريدة « صوت الطالب » ١٩٤٦ و«الجماهير سنة ١٩٤٧ و « الملايين » ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ، «الكاتب» ١٩٠٥

ـ له مؤلفات عديدة من الحركة العمالية والنقابية

ملحق رقم ١٧

محضر أقوال سراج الدين (باشا)

أيام ٥ و ٨ و ١٢ فبراير ١٩٧٥

س ـ ما هو موقفكم الشخصى ومـــوقف الوفد من مشروع الاصلاح الزراعى ؟

ج ـ فى شهر أغسطس ١٩٥٢ طلب الى رئيس الوفـــد مصطفى النحاس أن أتصل باللواء محمد نجيب لاســتعجال تحقيق وعود الثورة بعودة الحياة النيابية · ولكن اليوزباشى عيسى سراج الدين ، وهو من الضباط الاحرار ، اتصــل بى وأبلغنى أن الضباط يريدون الاجتماع بى · وتم اللقاء بالفعل فى منزل عيسى سراج الدين بالزيتون ، وحضر من الضباط فيما اذكر جمال عبد الناصر ، وصلاح سالم ، وعبد الحكيم عامر . وعبد اللطيف بغـــدادى ، وكمـــال الدين حســـين ، والقائمقام أحمد شوقى · وقد تناقشنا فى مسائل كثـيرة ، منها على سبيل المثال ، اننى أبديت ملاحظتى بأن اللواء أحمد طلعت ، حكمدار الاسكندرية ، قد نحى عن منصبه وعين مراقبا عاما لوزارة التموين ! وقلت لجمال عبـــد الناصر : أفهم أن شخصا لاتثبت عدم صلاحيته فى منصبه فيقعد فى البيت ، اما أن ينقل الى وظيفة أخرى لاخبرة له بها ، فهذا ماكنت أود

أن نكون قد تخلصنا من مثل هذه العادات بحيث يوضع الشخص المناسب فى المكان المناسب . أم أن ذلك حدث لان أحمد طلعت قريب على ماهر ؟ . وهنا خشى عبد الناصر أن استرسل فى الموضوع مع وجود القائمقام أحمد شوقى معنا وهو قريب لعلى ماهر ، فنبهنى الى ذلك باسما : ألا تعلم أن القائمقام أحمد شوقى قريب لعلى ماهر باشا ؟ فلم أشأ أن أظهر عدم معرفتى بذلك ، وقلت : نعم أعلم ، وانى أقول ذلك عمدا حتى يبلغ القائمقام أحمد شوقى ذلك لعلى ماهر باشا .

ثم تعرضنا لمشروع الاصلاح الزراعى . فسألنى الضباط رأيى فيه . فقلت : اننى سابدى ملاحظاتى . ولكنى منذ البداية أعلن موافقتى عليه سواء بالملاحظات ام بغيرها . ثم اخذت فى سرد ملاحظاتى . وفى حوالى الساعة العاشرة مساء حضر من الاسكندرية أحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت وانضما الى الاجتماع .

س ـ ما هى عيوب المشروع كما كنتم ترون ؟

ج ـ كان من عيوب المشروع ما سيترتب عليه من أن الثروة الحيوانية سوف تقل ، حيث أن صاحب الاملاك الكبيرة يستطيع أن يربى عددا من العجول ، وهو أمر لايستطيعه مجموع الفلاحين الصغار الذين ستوزع عليهم هذه الاراضى . فضلا عن تدهور رتب القطن بسبب ضعف امكانية الفلاح الفنية ، وغير ذلك .

بعد ذلك كلمنى حسين ابو الفتح واخبرنى أنه والدكتور راشد البراوى سوف يأتيان لمقابلتى لمعاودة الكلام فى المشروع وقد تقابلنا فى منزل صهرى عبد العزيز البدراوى بالدقى ، ودار بيننا حديث طويل . وقد قال الدكتور راشد البراوى أن الضباط يبغون من وراء المشروع القضاء على العصبية العائلية فى الريف وسيطرتها على الفلاحين بمالها من ثروة عقارية . وقد ضحكت وقلت له أن العصبية العائلية فى الريف لاتستند فقط

الى الثروة وانما تستند الى عوامل اخرى أهم ! وضربت المثل بدائرة ارمنت ، حيث عبود باشا يملك اثنى عشر الف فدان ، فقد نجح فيها فى مواجهته أبو المجد الناظر ، مرشح الهيئة السعدية ، رغم انه لايمتلك اية ثروة ، وانما يؤجر عشرين فدانا من تفتيش عبود باشا نفسه . وقد نجح ايضا رغم ان الوفد ترك الدائرة لعبود باشا ـ أى أن عبود باشا كان مرشح الوفد غير المعلن ـ وكان الوفد هو حزب الاغلبية ، فهذه العوامل جميعها التى تساند عبود باشا ، وهى ثروته العقارية الضخمة وترك الوفد الدائرة له ، لم تؤد الى نجاحه . ومعنى ذلك أن العصبية العائلية لاتقوم بالحتم على الثروة ، فعصبية أبو المجد الناظر تتمثل فى قدم عائلته فى المنطقة وعدد افرادها وخدماتها للناس .

كذلك فقد ضربت المثل بصالح للوم وعائلته فى مغاغه . فقلت للدكتور راشد البراوى أنه رغم أنهم يملكون مايقرب من عشرين ألف فدان ، الا أن مرشح الوفد كان ينجح ضد صالح للوم ، وهذا المراشح الوفدى واسمه الشيخ غريانى عبد الجواد ، كان يملك سبعة أفدنة فقط .

وفى هذه المقابلة طلبت الى الدكتور راشد البراوى أن يأتى باحصائية من مجلس النواب تبين أسماء النواب الذين جاءوا من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٥٢ ، ليعرف منهاكم عدد النواب الذين يملكون مائة فدان ! وقلت له انه سوف يجد أن عدد هؤلاء لايتجاوز ٥٪ فقط ، وأن الباقين ممن لايملكون هذا العدد .

على أن الدكتور راشد البراوى افهمنى أن الضباط مصممون على المشروع ، وانه : اما الموافقة دون مناقشة عليه ، واما حكم عسكرى الى ماشاء الله .

س ـ ماذا كان رأى مصطفى النحاس فى المشروع ؟

ج ـ كان رأيه فى صف المشروع ، وكانت الاغلبية ايضا فى صف المشروع ٠

س ـ بعد اجتماعات الوفد فى سبتمبر ١٩٥٢ أعلنتم يوم ٥ سبتمبر أن الوفد موافق على مشروع الاصلاح الزراعى من حيث المبدأ ، ولكن مع ملاحظات وتعـــديلات على المشروع ابلغتموها للجهات المختصة ٠ هل استطيع ان اعرف ماهى هذه الملاحظات والتعديلات ؟

ج ـ أذكر منها :

١ ـ أعطاء الملاك مهلة خمس سنوات للتصرف فى المقدار الزائد ، مع فرض ضرائب تصاعدية اثناء هذه المدة تصـــل الى ٩٠ ٪ ٠

٢ ـ ترك الاراضى البور المستصلحة فترة فى أيدى أصحابها لتعويض ما تكلفوه فى اصلاحها ٠

٣ ـ التمييز بين الاراضى الخصبة والاقل خصوبة ٠ فان مائتى فدان فى المنوفية لاتقارن بمـائتى فـدان فى برارى الدلتـــا ٠

٤ ـ التمييز بين من له أولاد ومن ليس له اولاد ٠
وعلى كل حال ، فقد ابلغت صلاح سالم اننا ســنقبل المشروع سواء بالملاحظات ام بدونها ٠

س ـ هل كل عائلتكم ثرية ؟

ج ـ فى عائلتى فلاحون حفاة ٠ فان العلاقات فى الريف متشابكة وواسعة لحد كبير ٠

س ـ ماهى قصة التطهير فى الوفد ؟

ج ـ عندما طرحت دعوة التطهير لم اكن موافقا عليهـــا ،

ومازلت ٠ وكان رأيى أن تقوم به سلطات قضائية ٠ ولـكن غالبية الوفد رأت الاستجابة ، كخطوة فى سبيل ملاقاة الثورة وأن يجرى فى اضيق الحدود ٠ ولكنى رأيت أنه سوف يكون خطوة شكلية ٠ على آنه لما كانت قرارات الوفد تتخذ بالاغلبية، وكان رأى الاغلبية مع اجراء التطهير ، فلذلك جرى التطهير كما تم ٠

س ـ ماهى أسس التطهير الذى تم ؟

ج ـ التطهير لم يجر لوجود عيب حتمى فى نزاهة الذين جرى معهم التطهير . وانما كان فى معظمه لاسباب تتصل بالانضباط الحزبى ٠ فمثلا أحمد قرشى باشا خرج فى تطهير الوفد ، لانه قد خرج على الوفد بانضمامه الى نجيب الهلالى باشا ، رغم انه كان رئيس لجنة الوفد العامة بأسيوط ، وكان الوفد سيتخذ معه هذا الاجراء على أى حال ٠

كذلك ارجو ملاحظة أن التطهير لم يكن بين أعضاء الوفد ، وانما بين اعضاء الهيئة الوفدية !

س ـ ماهو الفـــرق بين الاثنين ؟

ج ـ الفرق هو أن أعضاء الوفد المصرى هم بمثابة مجلس ادارة الحزب فى الاحزاب الاخرى ٠ ولم يكن الوفد يطلق عليهم اسم « مجلس ادارة الحزب » لانه لم يعتبر نفسه حزبا ، وانما وكيل الامة ٠ أما اعضاء الهيئة الوفدية فيتكونون من قسمين :

١ ـ أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ٠ وهم الشـــيوخ والنواب « الحاليون » ٠ وكانت تضم ما يقرب من ٣٠٠ عضو أو أكثـــر ٠

٢ ـ الشيوخ والنواب الوفـديون الســـابقون الذين لم يجدد انتخابهم ، ومرشحو الوفد فى الانتخابات الذين لـــم ينجحـــوا ٠

س – هل كان هؤلاء جميعهم يكونون الهيكل التنظيمى للوفد ؟

ج – كلا ، فقد كانت هناك لجان الوفد العامة فى المحافظات والمديريات ، ثم لجان الوفد المركزية فى المراكز ، ثم لجان الوفد الفرعية فى القرى .

وقد كان لكل لجنة من لجان الوفد الفرعية رئيس وأمين صندوق وسكرتير واعضاء ينتخبهم الوفديون فى القرية . وكان رؤساء لجان الوفد الفرعية اعضاء بحكم مراكزهم فى لجنة الوفد المركزية ، التى كانت تتكون منهم وممن تضمهم اليها من الشخصيات البارزة فى المركز . وكذلك كان رؤساء لجان الوفد المركزية أعضاء ، بحكم مراكزهم ، فى لجنة الوفد العامة بالمحافظات والمديريات ، التى تتكون منهم وممن تضمهم اليها من الشخصيات البارزة فى المحافظة أو المديرية . وكان الوفد يعتمد تشكيل كل لجنة ، وهذه توافى الوفد بمحاضر جلساتها .

وكان عضو الهيئة الوفدية العامة يقسم يمين الوفد أمام النحاس باشا . أما عضو الوفد فيقسم اليمين أمام أعضاء الوفد . وكان أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية يدفعون اشتراكا شهريا قدره جنيهان ، لان مالية الوفد قائمة على ما يدفعه أعضاؤه ، وخصوصا الاعضاء الاثرياء .

س – لماذا لم ينتخب اعضاء الوفد من القاعدة العريضة بدلا من اختيارهم بواسطة القمة ؟

ج – لان قانون الوفد يقضى بأن الاسماء المذكورة (أى أعضاء الوفد) لهم الحق فى أن يضموا اليهم من يرونه . وكان الوفد يستند الى هذا القانون . فضلا عن ذلك فنظرا لان مالية الوفد كانت تعتمد على التبرعات من أعضائه ، فقد كان من المهم تعيين اعضاء من الأثرياء لتمويل نشاطه ، بينما لو تم

الانتخاب من القاعدة فانه قد يأتى بأعضاء من غيرهم ممن لايقدرون على التمويل والتبرع عند الحاجة .

س – لماذا استقلت من الوفد فى سبتمبر ٥٢ ؟

ج – قامت الثورة باعتقالى ومحمود سليمان غنام مع عدد من زعماء الاحزاب الاخرى بحجة افساح المجال للاحزاب لتطهير نفسها . وفى المعتقل تعرضت لضغط شديد من قبل الثورة لتقديم استقالتى من الوفد . ولكنى رفضت حتى مناقشة مبدأ الموضوع . على انه لما صدر تشكيل الوفد الجديد مع تأجيل ضمى ومحمود سليمان غنام حتى يتبين موقفنا ، أدركت أن ثمة ضغوط قوية أملت على النحاس باشا اتخاذ هذا القرار ، فاتخذه رغم ما فيه من مرارة ، لمصلحة بقاء الوفدية . فأرسلت استقالتى . ولكن الهيئة الوفدية البرلمانية للشيوخ والنواب الوفديين رفضت الاستقالة والنحاس رفض .

س – ألستم معى فى أن الوفد فقد سيطرته على الجماهير بعد قيام الثورة ؟ فما هى الاسباب فيما ترون ؟

ج – نعم . والاسباب تتلخص فى ثلاثة :

أولا – أن الوفد سلم الجماهير الى الثورة حين رحب بها ترحيبا كبيرا . لقد كنت مع النحاس باشا فى أوروبا حين قامت الثورة . وقد انهالت علينا الطلبات من أحمد أبو الفتح وابراهيم فرج وجميل سراج الدين بالعودة ، على أساس أن « اخواننا ضباط مجلس الثورة يطلبون عودتنا بسرعة لاعلان تأييدنا للثورة » . ولم يكن فاروق قد عزل بعد . ورغم أن مصطفى النحاس وانا رحبنا بالثورة ترحيبا كبيرا الا أن النحاس لم يكن ينوى العودة قبل استكمال علاجه . وقد الححت عليه ، وقبل على غير مألوف عادته العودة بالطائرة لاعلان تأييده للثورة والرجوع بعدها لاستئناف علاجه . وقد عدنا يوم ٢٦ يوليو مساء وكان فاروق قد غادر البلاد . وسرنا

فى موكب من البوليس الحربى (موتوسيكلات) وقال لنا أحمد أبو الفتح أن الضباط فى انتظارنا . وفى مقر مجلس القيادة انتظرنا نصف ساعة حتى استقبلنا الضباط . وقد رحب بنا محمد نجيب بينما سلم علينا الضباط بصرامة . وقد قرأت فى أعينهم ما رأيناه فى العشرين سنة التالية ، لدرجة أن عبد الفتاح الطويل ومحمد باشا الوكيل ، وكانوا فى النمسا، رأوا هذا التعبير فى الصورة التى التقطت لنا بعد خروجنا ، فرأوا عدم العادة . وقد اعتذر أحمد أبو الفتح بأن الضباط كانوا نائمين ومرهقين . وكان يخشى أن تستغل الفرصة ضد الوفد نظرا لان الاحزاب ستتسابق على تأييد الثورة .

وكان من الطبيعى أن ينعكس تأييد الوفد للثورة على الجماهير ، فانساقت فى تأييد الثورة ، ولم يستطع الوفد أن يسترجعها عند الخطر للسبب التالى :

ثانيا — سارعت الثورة بضرب مراكز القوة فى الوفد بالقبض على سكرتيره العام الممثل فى شخصى ، وسكرتيره العام المساعد ، الممثل فى محمود سليمان غنام . وفى الوقت نفسه فقد الوفد ادوات السيطرة على الجماهير ، وهى أدوات الاعلام ، بفرض الرقابة على الصحف . كما فقد مصادر تمويل نشاطه بمصادرة أمواله .

ثالثا — حدث تخلخل فى صفوف الوفديين . فان الصف الثانى وجد الفرصة لزحزحة الصف الاول والحلول مكانه . وقد جرى ذلك فى الاحزاب الاخرى فيما عدا الاحرار الدستوريين ، الذين كانت تجمعهم رابطة عائلية تربط معظم كبار رجال الحزب .

فى اثناء الحديث تدخل الاستاذ عبد الوهاب حسنى المحامى وكان موجودا معنا ، بادلاء وجهة نظره فى التخلخل ، فقال :

— كان عبد السلام فهمى جمعة يطمع فى أن يخلف النحاس .

وكان يؤيده أحمد الحضرى وبعض اعضاء الوفد . وفى الوقت نفسه كان صلاح الدين يطمع فى منصب سكرتير عام الوفد . وكان يؤيده عبد الفتاح حسن . كما كان هناك فريق الوفديين الشبان مثل أحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت) .

سألت فؤاد سراج الدين (باشا) — مارأيكم فى مسألة تقبيل مصطفى النحاس باشا يد الملك فاروق التى اثارها حسين سرى باشا بعد نجاح الوفد فى آخر انتخابات خاضها ؟

— اختلاق وافك ! وعلى العكس ، لقد كنا نعارض دائما هذه العادة . فقد كان بعض الوزراء من كبار السن يسيرون على عادة قديمة بتقبيل يد الملك . وقد اثرنا هذه المسألة ، وقلنا لهم انهم يحرجوننا بذلك ، لانه حين يكون أمامك من يقبل ثم يأتى الدور عليك فى المصافحة فلا تقبل ، فان هذا يسبب احراجا . فما قاله حسين سرى محض اختلاق .

● فؤاد سراج الدين (باشا) فى سطور :

١ — سكرتير عام تحرير الوفد عند قيام ثورة ٢٣ يوليو .

٢ — تولى وزارة الزراعة ، ثم وزارة الداخلية بعد طرد مكرم عبيد باشا من حكومة الوفد سنة ١٩٤٢ . ثم تولى وزارة الداخلية فى يناير ١٩٥٠ ، وأضيفت اليه وزارة المالية فى نوفمبر ١٩٥٠ .

٣ — كان أقوى رجل فى الوفد بعد مصطفى النحاس . ولذا وجهت اليه الثورة أول ضرباتها واعتقلته فى سبتمبر ١٩٥٢ .

٤ — وقف موقفا شريفا من الثورة فلم يتعرض لها بالدس والتآمر ، ولم يتهم زعيمها بمثل ما اتهمه به بعض من انتفعوا بالثورة ، وكان هذا الموقف هو غالبية زعماء الوفد .

(ملحق رقم ١٨)

محضر أقوال الدكتور فؤاد مرسى

يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٥

س : هل كانت لكم صلات بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟

ج ـ عندما تألف الحزب الشيوعى المصرى فى ديسمبر ١٩٤٩ منى ومن الدكتور اسماعيل صبرى وسعد زهران ومصطفى طيبة وداود عزيز ، لم نفكر فى العمل داخل صفوف الجيش . ولكن تفكيرنا فى الجيش كان تفكيرا متفائلا بحكم تركيبته الطبقية ، باعتبار قاعدته من ابناء الفلاحين والعمال وقيادته الصغرى من أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة ذات الاتجاهات الديموقراطية . ولذلك فعند صياغة برنامج الحزب الشيوعى المصرى أدرجنا فيه بندابعنوان : « اقامة جيش وطنى قوى»، وهو البندالذىانتقل بنصه الى برنامج الضباط الاحرار . وقد كان ادراج بند عن « الجيش » فى برنامج شيوعى عملا فريدا فى برامج الاحزاب الشيوعية ، ولكن كان تفكيرنا أن النظام الملكى الاقطاعى عاجز عن استخدام الجيش ضد الجماهير .

لظروف الكفاح المسلح وهيمنة الوطنيين على الجماهير . وفى يوم ٢٦ يناير رفض حيدر باشا انزال القوات الحديثة التجنيد لخوفه من انضمامها للجماهير ، وقال هذا الكلام فى تقرير له نشر وقتها . وعندما نزل الجيش يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ تآخى مع الجماهير التى كانت من قبل قد تآخت مع قوات بلوك النظام فى حوادث الاسماعيلية . فكنا من الناحيـــة النظرية نرى أن الجيش لايمكن استخدامه ضد الشعب ، وكانت فكرة تحويل الجيش الى جيش وطنى فكرة اساسية فى برنامجنا .

على أننا مع تفاؤلنا بتركيبة الجيش الطبقية ، كنـــا نخشى حركة يقوم بها الضباط . خوفا من أن يكون موعزا بهـــا من جهات أجنبية ، خصوصا مع كثرة الانقلابات الســـياسية فى العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، التى كانت تلعب فيها الايدى الاجنبية دورا كبيرا .

ولذلك فعندما اتصل بنا القاضى أحمد فؤاد قبل قيام الثورة لجس نبضنا بالنسبة لحركة يقوم بها الجيش أبدينا حـذرنا وتخوفنا لان الجيش لايضمن .

س ـ لكن القاضى أحمد فؤاد كان منتميا لتنظيم « حدتو » فى ذلك الحين ؟

ج ـ أحمد فؤاد فى الشهور الاخيرة السابقة على قيام الثورة، لم يكن رجل حدتو فقط بل كان على صلة بنا ايضا وعلى صلة بغـيرنا .

س ـ ماذا كان موقفكم من الثورة عند قيامها ؟

ج ـ عندما قامت حركة الجيش يوم ٢٣ يوليو ، أخـذنا نخاطب الحركة مخاطبة ودية لمدة ثلاثة أيام : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ . وكانت منشوراتنا فى هذه الايام الثلاثة تدعو الجيش الى التآخى مع الشعب عن طريق اطلاق الحريات كاملة ، والافـــراج عن

المسجونين السياسيين فى البلاد ، واستئناف الكفاح المسلح ضـد الانجليز ، ودعوة الجماهير الى الحركة وملء الشوارع تأييدا للجيش .

ولكن الاستجابة لم تتم لذلك من حركة الجيش . فقد منع الجيش المظاهرات والتجمهر . فأعطانا ذلك مؤشرا على انها حـــركة عسكرية بحتة . ثم كان السماح لفاروق بمغادرة البلاد دون محاكمة ، وتصفية المعركة التاريخية بين الشعب والاقطـــاع والملكية على هذا النحو ، ممـــا اعطانا صورة متهادنة للحركة . وكنا نرى ضرورة محاكمة فاروق ، لانها محاكمة نظام باكمله على رأسه فاروق . كماكنا نطالب باعلان الجمهورية . وقد كان الدور الواضح للسفارة الامريكية فى الحركة ما اعطـــانا تحليلا بأنها انقلاب عسكرى له طبيعة فاشية ، وحذرنا منـــه منذ يوم ٢٦ يوليو وأصدرنا منشورا مشهورا باسم « الخدعة الـــكبرى » .

وقد تدعم تحليلنا للحركة بتصرفات الجيش طوال أغسطس وسبتمبر بموقفهم من حركة عمال كفر الدوار ، وعدم اطلاقهم الحريات ، ومعاداة الاحزاب دون تمييز بين الاحزاب الرجعية والاحزاب الديموقراطية والتقدمية . وبالغاء الاحزاب فى يناير ١٩٥٣ انفصلت الحركة عن الشعب ، وأصبحت قيادتها تمثل عصابة Junta عسكرية .

س ـ ألم تحدث خطوات من جانبكم لتنسيق العمـــل من التنظيمات الشيوعية الاخرى ؟

ج ـ كلا . لم يحدث اتصال بيننا وبين الاحزاب الاخرى لعمل تنسيق . وانما حدتو غيرت موقفها بحيث أصبح يتفق مع موقفنـــا .

س ـ ماهو نشاطكم منذ ذلك الحين حتى أزمة مارس ؟

ج ـ فى سنة ١٩٥٣ سيطر الحزب الشيوعى المصرى عـلى

حركة الطلبة والعمال ، واستطاع أن ينزل الى الفلاحين ، بعد أن تبينوا أن الاصلاح الزراعى وان اعطى الارض ، الا انها كانت بمقابل وباقساط باهظة على الفلاحين ٠

وقد هاجمنا مفاوضات الجلاء بعد أن كشفت عن مدى فهم الضباط للقضية الوطنية ٠ فخلاصة موقفهم من القضية الوطنية يتمثل فى جلاء القوات المسلحة البريطانية من مصر ، وليس فهمها على أساس انها استعمار اقتصادى ٠ ثم ان الجلاء بالمفاوضات التى يعاون فيها الامريكان ، عندما نحوّله الى كلام نظرى ، يكون استبدال استعمار باستعمار ٠ ولذلك عندما انتهت المفاوضات بالمعاهدة ، هاجمناها وسميناه « الجلاء المزيف » ٠

وفى أواخر ١٩٥٣ انضم جزء من الضباط الاحرار الى الحزب الشيوعى ٠ وبدأ الحزب يكون له تنظيما فى الجيش كان يصدر مجلة القوات المسلحة ومنشورات للضباط والجنود ٠

س – ما هو موقفكم من الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر ؟

وهل كنتم تؤيدون نجيب ؟

ج – لم يطالب الشيوعيون بعودة نجيب اطلاقا ٠ وكنا نسميه «البهلوان» ، بل كنا نطالب بعودة العسكريين الى ثكناتهم بما فيهم نجيب ٠

س – اذن ألم يكن لكم دور فى مظاهرات أواخر فبراير ١٩٥٤ المطالبة بعودة نجيب ؟

ج – مظاهرات أواخر فبراير للمطالبة بعودة نجيب ليست من تدبير الشيوعيين ، وهذا بصفة مؤكدة ، وانما أساسا للاخوان المسلمين ٠

س – متى بدأ الحزب الشيوعى المصرى يغير موقفه من الثورة ؟

ج – بدأنا نغير موقفنا من الثورة بعد باندونج وصفقة الاسلحة السوفيتية ٠ على الرغم من أنه قبض على اسماعيل صبرى فى منتصف ١٩٥٥ وعذب فى السجن عذابا شديدا ٠ فبدأنا فى تأييد استمرار الثورة بكل قوتنا ٠

وفى ضميرى أن النظام كان متعسرا فى اكتشاف طريقة لنفسه ٠ وهذا التعسر كان يترك انعكاسه على مجموع الاوضاع السياسية ، وعلى فكر القيادات التى كانت موجودة ، وسبب آلاما كثيرة لمصر ٠ وهل كان من الممكن فى ذلك الحين أن تقول التحليلات عن عبد الناصر انه ديموقراطى دون ديموقراطية ، أو ثورى دون ثورية أو تقدمى دون تقدمية ؟

● الدكتور فؤاد مرسى فى سطور :

- **استاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية ١٩٤٩ – ١٩٥٩ ٠**
- **أسس الحزب الشيوعى المصرى فى يناير ١٩٥٠ ٠**
- **عضو مجلس الامة فى عام ١٩٦٩ ٠**
- **عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٧١ ٠**
- **وزير التموين سنة ١٩٧٢ ٠**

(ملحق رقم ١٩)

محضر أقوال مصطفى طيبة

يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥

س – ماهى ظروف التحاقك بالجناح اليسارى من الحركة الوطنية ؟

ج – بدأت مع أحمد حسين وفكرة الوطنية المتطرفة . ثم التقيت بسلامة موسى فى الشبان المسيحيين فى ندوة . فبدأت تتفتح عقولنا على المسائل العلمية . وفى أثناء الحرب اعطى تحالف الحلفاء مع الاتحاد السوفيتى الفرصة لمجئ المجـلات الانجليزية الشيوعية .

وكان فى مصر ذلك الحين تنظيمات شيوعية :

– الحركة المصرية للتحـرر الوطنى ، بزعامـة هنرى كورييل .

– وايسكرا ، بزعامة شفارتز .

– وكانت هناك نوادى علميـة ، مثـل : «دار الابحاث»

Haraka Masria
Eskra
Fagr al Gedid

لشهدى عطية . وكانت تجمع عددا من المثقفــين . وكان
التركيب الاجتماعى للحركة المصرية بورجوازية صــغيرة .
ولذلك التحقت بالحركة المصرية من باب الصــدف . أما
ايسكرا فكان تركيبها الاجتماعى ارستقراطيا وأجنبيا ومثقفـا
فقد كان فيها أمثال نبيل الهلالى ، ومحمد سيد أحمد ، وحرم
اسماعيل صبرى . وهى ابنة الدكتور افلاطون عميــد كلية
العلوم ووالدتها صالحة أفلاطون صاحبة أكبر دار للازياء فى
القاهرة . والدكتور شريف حتاته . والهام سيف النصر .

أما التنظيم الثالث فهو الفجر الجديد ، وكان يضم أعدادا
كبيرة من يسار الوفد الذى كان يكون « الطليعة الوفدية » .
وكان الماركسيون فى هــذا التنظيــم يغلب عليهم الطــابع
الوفدى .

ثم بدأت مناقشات الوحدة بين «الحركة المصرية» و«ايسكرا»
ولكن كان هناك تنافر بين الفريقين ، منشؤه طبقى بالتأكيد .
ولذلك كانت وحدة مزعزعة .

وكان مركزى التنظيمى قبل الوحدة «عضو لجنة حى» .
فصعدت بعد الوحدة الى «سكرتير مدينة القاهرة» . وتضم
عناصر من ايسكرا والحركة المصرية . وكان من عناصر ايسكرا
جمال غالى ، ابن الدكتــور محمود غالى ، وشــهدى عطيــة
الشافعى ، الذى كان مفتش أول اللغة الانجليزية ، والدكتور
عبد الرحمن الناصر . وكان سبب تصعيدى الى هذا المركز
التنظيمى ، اننى كتبت تقريرا عن نشاط عملى الجماهيرى فى
الحى والنقابات وأبديت اقتراحات لقيت قبول اللجنة المركزية
فتقرر تصعيدى لهذا المركز .

وقد كان الخط السياسى عنــدما حدثت الوحــدة بين
التنظيمين غير محدد . فالكلام عن الاشتراكية كلام مطلق .
والخط الغالب نضال ضد الاستعمار . والخط الاجتماعى

لم يكن واضحا ، والوحدة عملت على أسس عامة .

وبعد الوحدة بعدة أشهر ، عمل كورييل خطا سمى بخط
«القوات الوطنية الديموقراطية» . فحدث رد فعل يسارى
عنيف ضد هذا الخط . فقد كان الخط بين المصريين قبل
الوحدة هو « تمصير » القيادة ، وان كان السكرتير السياسى هو
هنرى كورييل ، والسكرتير التنظيمى شفارتز .

كان رد فعل خط «القوات الوطنية الديموقراطية» انقسامات .
أول انقسام كان لشهدى عطية ، الذى كون « التكتل الثورى »
وجوهره التركيز على العمال ، والتأصيـــــل للصراع الطبقى
فى مصر ، واعطاء أبعاد اجتماعية . ويليه انقسام عبدالمعبود
الجبيلى . الذى كون «العمالية الثورية» . وحــاول أن يعطى
أبعادا اجتماعية . ويليه انقسام ثالث ، وان بقى داخل التنظيمات
وهو «صوت المعارضة» . وقد تزعمته أوديت . وكانت شبه
فاشية . وكان يطالب بهجرة كل المثقفين الى العمال ليعيشوا
بينهم . ثم انفصل بشكل رسمى وبدأ يتهم بقية التنظيمات
الاخرى بأنها خائنــة وبوليس . ومع ذلك كان التنظيم الذى
حوى داخله أكبر عدد من البوليس !

فى ذلك الحــين جــاءت فترة حكم النقــراشى وابراهيم
عبد الهادى ، واعتقل عدد كبير من اللجنة المركزية . وبعد هذه
الاعتقالات صعدت الى اللجنــة المركزية لحدتو ، وأصبحت
السكرتير السياسى للحركة الديموقراطية بعد اعتقال هنرى
كورييل ، وعملت خط سياسى جديد ووفق عليه من مؤتمر
من التنظيم الباقى ، وهو لايخرج كثيرا عن خط كورييل من
ناحية البعد الوطنى ، وكنت أعتقد أن الطلبــة يستطيعون
القيام بدور كبير فى المستعمرات ، وقد تأثرت بهذه الفكرة
لدرجة أننى اعتبرت أن العمال فى مصر ليسوا هم العمــال
الذين قال عنهم ماركس ، وأن الطلبة يلعبون الدور الاساسى .

فحتى تلك اللحظة كانت فكرة الصراع الطبقى لاتزال غير واضحة فى أذهاننا .

فى هذا الوقت كانت اللجنة المركزية لحدتو تتكون من تسعة ، منهم حمدى عبدالجواد ، وفؤاد عبد الحليم ، ومحمد شطا ومحمد الجندى . ثم حدث أن ذهبت الى اجتماع للعمال فى شبرا الخيمة ، وأعددت كلمة ، ولكن تبينت انها لم تحدث أثرا فيهم . الامر الذى دفعنى الى معاودة التفكير فى المسألة . وانه لابد من الدراسة الواسعة للفكر الماركسى لدراسة كيفية التأثير على العمال .. ولكنى عندما طلبت الانقطاع عن النشاط للقراءة ، رفضت اللجنة منحى أجازة ، فانقطعت دون اذن، ففصلتنى اللجنة .

ثم سافرت الى الاسكندرية ، وهناك قابلت صدفة الدكتور فؤاد مرسى ، وكان قادما من فرنسا لينضم الى حدتو ، فبهرت به ، لانه كان واضحا من الناحية النظرية . وأخذنا نجمع كل التقارير السياسية التى صدرت عن التنظيمات الشيوعية ، مثل تقريرات شهدى عطية وعبد المعبود الجبيلى وصوت المعارضة وتقاريرى ،وأعددنا تقريرا بعنوان :«صراع الطبقات فى مصر» . وأعددنا تقريرا آخر من أربعة أجزاء بعنوان : «ثورتنا المقبلة» ، تحدد فيه لأول مرة موقع كل طبقة فى مصر . وقد تجمعت نواة حول هذين التقريرين . وكانت الفكرة لأول مرة تطرح وهى تكوين حزب ، وأن يكون الحزب هدفا استراتيجيا .. فأعلنا الحزب فى أول يناير ١٩٥٠ من فؤاد مرسى . ومصطفى طيبة . وداود عزيز . وسعد زهران . بعد مفاوضات مع كل التنظيمات . ولكن التنظيمات أخذت منا موقفا معاديا . ثم أعلنا قيام الحزب. ونشر البرنامج احسان عبد القدوس بحيلة صحفية بارعة . بعد أن أرسلناه اليه بالبريد . ولأول مرة يوضع حد أدنى (برنامج وطنى) . وحد أقصى (تحقيق الاشتراكية) .

ولم يلبث الحزب أن تطور فى هذه الفترة حتى أصبح أكبر قوة شيوعية ، ورفعنا شعار «الجبهة الشعبية» عام ١٩٥١ . وأذكر انه جرت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٥١ مظاهرة كبيرة كان على رأسها القيادات السياسية فى البلاد ، ومنها على ماهر . وفى أثناء المظاهرة ألقى عدد من منشورات الحزب الشيوعى على المتظاهرين . فوقع أحد هذه المنشورات على على ماهر الذى قرأه ، وسمعته يخاطب من بجواره قائلا: «الشيوعيين أصبحوا موضوعيين جدا » !

وفى تلك الاثناء بدأت علاقتنا بتنظيم الضباط الاحرار فى أواخر سنة ١٩٥٠ . فقد كانت تأتينا منشوراتهم فننشرها فى مجلة الحزب السرية «راية الشعب» . ثم عملت صلة بالضباط الاحرار عن طريق أحمد فؤاد الذى قال لى أنه سوف يوصلنى بالضباط الاحرار لايجاد صلة منظمة بهم . وقد قابلنى بأحد الضباط الذى أشك فى انه كان عبد الناصر . وبعد الغاء المعاهدة أصدرنا كتيبا صغيرا للدكتور اسماعيل صبرى ، (لم يكن بعد فى اللجنة المركزية) ، بعنوان : «ماذا بعد المعاهدة» . وكان لنا اتصال بعزيز فهمى وحفنى الطرزى وكنا نعتبر سراج الدين من الجناح اليمينى داخل حزب الوفد .

ثم قبض على قبيل الثورة ، كما قبض على مجدى فهمى بعد الثورة بشهر ، وعلى سعد باسيلى وصلاح هاشم ومصطفى خليل . ثم أصدرت الثورة قانون الافراج عن المسجونين السياسيين ، وأفرجت عن الجميع عدا الشيوعيين . وقد تظلمنا أمام القضاء ، ونظرت قضايانا أمام المستشار عبدالوهاب ياسين أغلب الظن .وقام بالدفاع عنا المحامى أحمد شوقى الخطيب . ولكن المحكمة رفضت التظلمات ، وكانت حيثيات الحكم هزيلة ،اذ قالت ان الشيوعيين ليسوا سياسيين

وانما اقتصاديين ، وانهم يكونوا سياســـيين عندما يأخذون السلطة !

ثم نظرت قضيتنا أمام القائمقام أحمد شوقى ، ودافع عنا محمود سليمان غنام وأحمد الحضرى وموريس أرقش وغيرهم وقد أوذى غنام بسبب دفاعه عنى فيما بعد • ثم قبض على القائمقام أحمد شوقى لصلته بمحمد نجيب ، فنظرت قضيتنا أمام الدجوى •

● مصطفى طيبة فى سطور

ـ محرر بجريدة الأخبار

ـ كان السكرتير السياسى لحدتو سنة ١٩٤٩

ـ ســـاهم فى تكوين الحزب الشيوعى المصرى فى ينـاير ١٩٥٠ •

ـ اعتقل قبل الثورة بأسبوع ، وحكم عليه فى عهد الثورة بعشر سنوات ، ولم يفرج عنه الا عام ١٩٦٤

ـ صدر له كتاب « حـرب التحرير الوطنيـة » مذكرات كمال رفعت » وكتاب : « قضــايا التقدم والتنمية » ، ويعد مذكراته عن « ١٢ سنة سجن » •

مراجع الـكتاب

أولا ـ مصادر أصلية

١ ـ وثائق رسمية :

الجناية ٢ لسنة ١٩٥٣ عسكرية المعادى ، ٢ لسنة ١٩٥٣ عسكرية عليا •

الجناية ١٤ ســـنة ١٩٥٣ عسكرية الازبكية ، ٣ لســـنة ١٩٥٣ عسكرية عليا •

الجناية ٤٧ ســنة ١٩٥٣ عســـكرية الدرب الاحمر ، ٥٥ سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا •

الجناية ٧٢ سنة ١٩٥٣ بندر شبين الكوم ، ٥٥٨ ســـنة ١٩٥٣ عسكرية عليا •

الجناية ٢٢٢ سنة ١٩٥٣ عسكرية عابدين ، ٣٩١ ســنة ١٩٥٣ عسكرية عليا •

الكتاب الابيض ، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ١٩٥٤ (المطبعة الاميرية ١٩٥٥) •

محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الطريق الى الديموقراطية (كتب قومية عدد ٢٥٠)

محكمة الثورة ، الجزء الثانى (مطبعة مصر ١٩٥٤)

محكمة الشعب ، المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب ، (سبعة أجزاء)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأميرية ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الحادى والعشرين ، ١٩٤٦ .

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الثالث والرابع (القاهرة — مصلحة الاستعلامات)

٢ — وثائق تاريخية (مؤتمرات ومذكرات) :

أنور السادات : قصة الثورة كاملة (كتاب الهلال عدد ٦٤)

فتحى رضوان : أسرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما رواها لضياء الدين بيبرس (روزاليوسف ١٩٧٥)

كمال الدين حسين : قصة ثوار يوليو ، اعداد حمدى لطفى (المصور ١٩٧٥ — ١٩٧٦)

محمد خطاب : المسحراتى (المكتبة السعيدية)

محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، الطبعة الاولى (بيروت ١٩٧٥) ، والطبعة الثانية (القاهرة : دار الكتاب النموذجى ١٩٧٥) .

محمود الجيار : الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر (روز اليوسف ١٩٧٥)

مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الاول . (مطبعة مصر ١٩٤٧)

٣ — أحاديث شخصية :

حديث شخصى مع أبوسيف يوسف يوم أول ديسمبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع الدكتور ابراهيم الطحاوى يوم ٢١ نوفمبر ١٩٧٥

حديث شخصى مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع أحمد عبدالله طعيمة يوم ٩ فبراير ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع أحـ . طه يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع خالد محيى الدين يوم ١٤ فبراير ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع أسعد حليم يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع الدكتور راشد البراوى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٧٥

حديث شخصى مع الدكتور رفعت السعيد يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع صلاح حافظ يوم أول يناير ١٩٧٦ .

حـــديث شخصى مع عبد المنعم الغـــزالى يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع فتحى خليل يوم أول يناير ١٩٧٦ .

حديث شخصى مع فـــؤاد سراج الدين أيام ٥ و ٨ و ١٢ فبراير ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع الدكتور فؤاد مرسى يـــوم ٦ نوفمبـــر ١٩٧٥ .

حديث شخصى مع مصطفى طيبة يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥ .

٤ ـ صحف ومجلات :

الأخبار ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

الأهرام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .

التحرير ١٩٥٢ و ١٩٥٣ .

الجمهورية ١٩٥٤ و ١٩٧٥ .

روز اليوسف ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

الزمان ١٩٥٢ .

القاهرة ١٩٥٤ .

الكاتب ١٩٧٤ .

المصرى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .

المصور ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

ثانيا : دراسات عربية وأفرنجية

أحمد حمروش : قصة ٢٣ يوليو ، مصر والعســكريون ،

الجزء الاول (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٤) .

باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حماد (دار الكتاب العربى ١٩٧٠) .

حافظ عفيفي ، الدكتور : على هامش السياســـة ، بعض مسائلنا القومية (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٨) .

خـــالد محيى الدين : أثر التـــراث الاشـــتراكى فى التكوين الفكرى للضباط الاحرار ، مقـــدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفـــكر الاشتراكى فى مصر (دار الثقافة الجديدة ١٩٦٩) .

Laquer, W. Z: Communism and Nationalism in the Middle East (London, Routledge and Kegan 1957)

عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات (النهضة المصرية ١٩٥٩) .

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

عبد العظيم رمضـــان ، الدكتـــور : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، منذ قيـــام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ (مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

تصـــويبات

ص	س	الاتجـــاه	خطـــأ	صـــواب
٥	١١	من أسفل	كادت	كانت
٣٥	٨	من أعلى	مدليه	مدنية
٣٥	١٧	من أعلى	ويعلن	ويعلق
٤١	١٤	من أعلى	٣٥	٢٥
٤٢	١٣	من أعلى	المطبقات	الطبقات
٤٣	٥	من أسفل	رشا	رشاد
٥٠	١٠	من أسفل	يفرض	فرض
٦٩	١	من أسفل	ايسكرا	، وايسكرا
٩٨	٧	من أعلى	اى	أى
١٠٠	٢	من أعلى	×	Z
١٠١	٨	من أسفل	ويذكرنى	ويذكر فى
١١٠	٦	من أسفل	أفض	أفضل
١١١	٦	من أسفل	حق	حق الارث
١١٩	٣	من أعلى	وما	واما
١٢٢	٣	من أعلى	لم	ولم
١٣٠	١٢	من أسفل	رفيق	رقيق
١٣٤	٤	من أعلى	مستعد	غير مستعد
١٦٩	٨	من أعلى	هل	على
١٧٠	٨	من أعلى	الضابط	الضباط
٢١٠	١٢	من أسفل	الجمهورى	الجمهور
٢٣٥	٦	من أعلى	الخطر	الحظر
٢٤٠	٦	من أعلى	وأحد	واحد

ص	س	الاتجاه	خطأ	صواب
٢٥٨	٧	من أسفل	والسودان	والسودان ، والعمل على تحقيقها . ولا يزال قائما تحدى الوفد للانجليز فى اجراء استفتاء حر لتقرير مصير السودان .
٢٥٨	٢	من أسفل	وبث	وتبث
٢٧٣	١	من أسفل	١٢	٢
٢٧٥	٢	من أعلى	واعانة	وأعانه
٣١٩	٥	من أسفل	منذ	فقد

الفهـــرس

صفحة

من أهم الاعمال العلميــة للمؤلف

مؤلفـــات :

– تطور الحـــركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ – ١٩٣٦
(دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

– تطور الحـــركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ – ١٩٤٨
(جزءان) .
(دار الوطن العربى – بيروت ١٩٧٣)

– الصراع الاجتماعى والســياسى فى مصر من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(مكتبة مدبولى ١٩٧٥)

– عبد الناصر وأزمة مارس .
(دار روز اليوسف ١٩٧٦)

– صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ (تحت الطبع)
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت)

كتب مترجمـــة :

– تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢ ، تأليف: جون مارلو (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .



الكتاب الذهبى
٢١٨

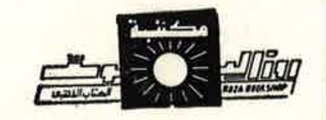
يصــــدر عن
مؤسسة روز اليوسف

رئيس مجلس الادارة
عبد الرحمن الشرقاوى

العضـــو المنتدب
لويس جريس

الاشراف الفنى
محمد سليم

رقم الايداع بدار الكتب ٣٨٩٦ / ٧٦
الترقيم الدولى ٧ ـ ٢٢ ـ ٣٢١ ـ ٩٧٧



هذا الكتاب

دراسة تاريخية جادة تعالج فى سبعة فصول كاملة ادق فترة فى تاريخ مصر المعاصر ، حين كانت ثورة ٢٣ يوليو تتأرجح فى عنف بين الانقلاب والثورة ، بين الديموقراطية والدكتاتورية ، بين البقاء والفناء . وهو يتتبع الصراعات الكبرى بين الوفد والثورة ، وبين الاخوان المسلمين والثورة ، وبين الشيوعيين والثورة. كما يتتبع الانقسامات التى وقعت داخل مجلس قيادة الثورة بين أعضائه المتنوعى الانتماء الطبقى والأيديولوجى ، حتى ازمة مارس ١٩٥٤ التى حسمت بصورة تامة مصير ثورة ٢٣ يوليو .

والمادة العلمية للكتاب مستقاة من اوثق المصادر التاريخية ، فضلا عن مصادر معلومات جديدة يكشف عنها الستار لأول مرة وقد ألحقت به مجموعة من الوثائق التاريخية الهامة منها محاضر المناقشات التى عقدها المؤلف مع عديد من الشخصيات التاريخية المعاصرة التى أسهمت فى صنع الأحداث .

والمؤلف الدكتور عبد العظيم رمضان غنى عن التعريف فهو استاذ للتاريخ الحديث بجامعة طنطا ، ومن مؤرخينا الشبان الذين يعتد بدراساتهم ودقتهم العلمية . وهو من الكتاب السياسيين المرموقين . وله عدة مؤلفات فى تاريخ مصر الحديث .

طبع بمطابع روز اليوسف

الثمن ١٠٠ قرش